

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة

فى أزمة الصحراء الغربية
(رؤية مستقبلية)

دراسة تحليلية فى إطار العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية
دكتور

عادل عبد الرازق



المقدمة

البرتغاليون هم أول من وصل من سواحل الصحراء إبان الكشف الجغرافية فى القرن الخامس عشر ميلادى/ حينما كانوا يزحفون نحو الجنوب حتى توصلوا الى الصحراء عام 1436م وأطلقوا على المنطقة اسم وادى الذهب ، وهذا وقد ثبت وجود عدة مراكز برتغالية منتشرة أقامها البرتغاليون واتخذوا فيها نقاط وثوب للتغلغل فى الداخل من أجل تجارة الرقيق حيث نقل البرتغاليون أعداد كثيرة من رقيق منهاجه فقد شارك الأسباق البرتغاليون فيها بعد فى إنشاء وبعض المراكز الساحلية غير أن هذه المراكز اندثرت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ولذلك لم تجتذب هذه المنطقة إنتباه الأوربيين إلا فى نهاية القرن التاسع عشر أثناء التكالب للسيطرة على القارة الأفريقية .

- هذا وينبغى التنويه إلى أن الصحراء الغربية كانت عبر قرون طويلة كما مهماً فقد أن تحدث عنها المؤرخ الغربي «هيرودوت» ثم المؤرخ العربى الرحالة «ابن بطوطة» ولم يتردد أسماً كثيراً فى التاريخ إلا عندما قام بفتحها «عقبه بن نافع» الذى وصل إلى مدينة «الساقية الحمراء» وظلت المنطقة عربية المسكن والسلطة وذلك قيام لأسبان بالسيطرة

- ومما هو جدير بالذكر أنه فى غضون عام 1884م قامت أسبانيا باحتلال وادى الذهب وأقامت فيه فيما بعد «مدينه فيلاشيسنيروس» واتخذت منها عاصمه للمنطقة ، ويشير البعض فى إطار الذهب لا تحمل رواسب من أى نوع ولكن يمكن القول أن إحتفاظ اسبانيا بالتنمية البرتغالية فاصلة تمثل الفتات الذى تركه الاستعمار إلا انه من منطق وادى من الذهب تطلعت اسبانيا إلى ضم المنطقة الواقعة فيما بين رأس «بوجادور» حتى الرأس الأبيض وهى تشمل على الساقية الحمراء التى نسبت إلى خور صغير ينتهى إلى المحيط الاطلنطى .

- وهذا وأثناء إنعقاد مؤتمر برلين 1884م - 1885م لتقسيم القارة الأفريقية بين الدول الأوربية قد اكدت اسبانيا للدول الأوربية المجتمعة فى هذا المؤتمر أنها قد إقتطفت لنفسها منطقة من ساحل المحيط تقع بين خط عرض 26°/18 - 20°/51 شمالاً وان كان الإ مقدار الداخلى لهذه المنطقة لم يحدد تماماً مما أحدث صراعاً بين التوقعين الأستعماريين الفرنسية والأسبانية حول هذه المنطقة ولم يهدأ هذا الصراع إلا بعد سلسلة من الاتفاقيات الفرنسية

- الأسبانية تم فيها تحديد المنطة الأسبانية من الصحراء الكبرى (1).
- وقد بدأت هذه الاتفاقية تمت بين فرنسا وأسبانيا فى 27 يونية 1900م وتم فيها تجديد المستعمرات الفرنسية والأسبانية فى أفريقيا الغربية وتضمنت هذه الاتفاقية تحديداً خاصاً لإقليم الصحراء إذا تم الاتفاق على أن يكون الحد الجنوبى للأراضى الأسبانية مسايراً لكيب بلانكو (الرأس البيضاء) بحيث يقسمها إلى قسمين ويسير مع خط عرض 21/20 حتى تقاطع 11 الخط مع خط طول 13 غرباً بحيث تدخل مناجم الملح المعروفة بمناجم عجيل فى الاراضى الفرنسية بالصحراء
- وفى عام 1902م ضمت منطقة أخرى إلى الأراضى الأسبانية تقع بين رأس «بوجادور» ورأس «جوير» وتمتد فى الداخل حتى تقاطع خط طول 12 غرباً مع خط عرض 26 شمالاً لى تدخل فى الأراضى الأسبانية الجديدة. كل المنطقة الواقعة جنوب غرب مراكش ، هذا وتعد اتفاقية عام 1902م آخر مدى وصت إليه مناطق النفوذ الأسباني .
- وفى أكتوبر عام 1904م وقعت اتفاقية ثانية بين فرنسا واسبانيا إعيد بمقتضاها التقييم لصالح فرنسا فى تدعيم مركزها فى الاتفاقية الجديدة نتيجة عقدها الاتفاق الودى بينهما وبين بريطانيا هذا وقد حددت اتفاقية عام 1904م وضع الأسبان فى ممتلكاتهم المغربية أذ فى هذه الاتفاقية تعهدت كل من أسبانيا وفرنسا بالانضمام إلى التصريح العلن الإنجليزى الفرنسى الخاص بمراكش كما تضمن التصريح العلن الخاص بذلك الاتفاقية وعد الحكومتين الفرنسية والأسبانية بأن تحترما وتحافظا على وحدة الأراضى المغربية فى ظل سيادة السلطان .
- وعلى الرغم مما نص عليه اتفاق 1904م من الاحتفاظ بوحدة المغرب إلا أن المواد السرية من الاتفاق كانت تطلق على يد كل من أسبانيا وفرنسا فى نطاق الأراضى التى حددت لمنطقة نفوذهما ، وفى عام 1912م (2) جرت مفاوضات جديدة بين فرنسا وأسبانيا أسفرت عن عقد اتفاقية بين الدولتين ، جعلت بمقتضاها حدود الصحراء الأسبانية الشمالية منسقة دراع ، كما أصبحت الحدود الشرقية متمشية مع خط طول 58 و40 غرباً بحيث تتقاطع مع الركن الشمالى الشرقى من المستعمرة مع وادى دراع .
- هذا وقد سيطرت أسبانيا مقاطعة «سمارة» ومنذ ذلك الوقت بدأت إسبانيا تعمل على تنظيم إدارة تجمع بين مناطق نفوذها / ثم فى الفترة من 1934 و1958م كونت كل من الساقية الحمراء وريودى أورو وطرفاية وإيفتى – إداره واحدة تحت قيادة حاكم عسكرى إسبانى يكون مركزة فى

(1) د.جلال يحيى وآخرون ، مسألة الحدود المغربية والجزائرية والمشكلة الصحراوية (دار المعارف : القاهرة، 1981) ص511-513

(2) د. جمال زكريا قاسم د. صلاح العقاد مسألة الصحراء (الصحراء لأسبانية) فى الدراسات الخاصة رقم (1) إصدار معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة القاهرة 1976 ص361 - 384

سيدي إيفنى وينوب عنه ثلاثة ممثلين من كل الساقية الحمراء وريودى أورو و طرفاية .

- إلا أنه فى عام 1958م أدخلت بعض التعديلات الإدارية بسبب تقلص منطقة النفوذ الأسبانية التى اقتصرت على إيفن والصحراء «الأسبانية» بقسميها الساقية الحمراء ووادى الذهب (ريودى أورو) وذلك بسبب تنازل إسبانيا للمغرب بعد إستقلاله فى مارس 1956م عد منطقة «طرفاية» التى ضمت للمغرب .

- كما انه فى عام 1969م تنازلت إسبانيا للمغرب عن منطقة «سيدي إيفنى ، التى تقع على ساحل المحيط الأطلنطى وعلى شكل جيب يحاط من الداخل بالأراضى المغربية وهى تشكل مقاطعة لا تزيد مساحتها عن ألف ميل مربع ولا يتعدى سكانها ثلاثون ألفاً وكانت مقاطعة إيفنى قد ضمت إلى أسبانيا بمقتضى اتفاقية إسبانية مراكشية وقعت عام 1860م كان هدفها إقامة مركز لصيد الأسماك على اساحل ثم أدخلت مقاطعة «إيفنى» ضمن المساحة الكبيرة التى اضيفت إلى الصحراء الأسبانية فى عام 1902م وهى التى تمتد من رأس «بوجادو» حتى رأس جوير .

- وهكذا تقلصت مناطق النفوذ الأسبانية جنوب المغرب بعد عام 1969م وصار مقصورة على إقليم الصحراء الذى فرضت عليه اسبانيا إدارة عسكرية وقسمته ادارياً إلى الساقية الحمراء ووادى الذهب كما خضعت المنطقة فى مجموعها للحاكم العام للمقاطعات الأفريقية ومركزة فى مدريد بينما تخضع المنطقة عسكرياً للقائد العسكرى العام لجزر كناريا الذى يعين له ممثلاً او حاكماً عسكرياً فى العاصمة «العيون» وتعاونته جمعية من السكان المحليين (الأسباب الوطنيين) لإدارة شئون الصحراء (1)

- ومما هو جدير بالذكر إن أسبانيا كانت تدير المنطقة باعتبارها جزء من الأراضى الأسبانية من حيث تطبيق القوانين والتنظيمات الإدارية والاقتصادية التى كانت سائدة فى الاراضى الأسبانية ذاتها بعد أن قسمت أسبانيا بالاتفاق مع مشايخ قبائل الصحراء

الصحراء إلى اقسام ثلاثة هى :-

- محمية طرفاية .

- مستعمرة ساقية الحمراء .

- وادى الذهب .

وهكذا دخلت منطقة الصحراء المغربية فى إطار الصراع بين حركة السيطرة الاستعمارية الأسبانية الفرنسية وبين حركة التحرير الوطنى المغربية حسب الرؤية المغربية ، كما أصبحت الصحراء المترامية الأطراف

(66) الف كم والمعمدة بين يوم وليلة محط انظار القوى الإقليمية والدولية على السواء بالنسبة لأسبانيا والتي غادرت فى الصحراء فى عام 1976 أو بالنسبة للاطراف الإقليمية الأخرى وهى المغرب - الجزائر - موريتانيا وبالإضافة إلى هذه الأهمية الاقتصادية فإن الإقليم الصحراء أهمية جيوبولسياتلية متميزة ترتبط أساساً بأنها تعتبر بمثابة مدخل أمن لثلاثة دول تحيط بها هى موريتانيا، فإذا كانت تمثل امتداداً طبيعياً للمغرب وموريتانيا فهى تمثل للجزائر واجهة على المحيط الأطلسى غرباً تريد ان تطل عبرها على المحيط وتنتقل إليه حديد «تندوف» الشهير وكذلك غازها الطبيعى وبترونها الذى يباع إلى لأوربا وأميركا

- ومن ثم دخلت قضية الصحراء الغربية فى إطار الصراع البارد أحياناً والمسلح أحياناً حيث فرضت المغرب حفاظاً على التراب الوطنى المغرب الأمر الواقع بمشاركة موريتانيا حكمها بينما الجزائر حاولت هى الأخرى تحت شعار حق تقرير المصير ، ولكن من خلف ستار جبهة البوليساريو التى أعلنت من الجزائر العاصمة قيام الجمهورية الصحراوية فى 27 فبراير 1976م والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وأسبانيا من المعسكر الغربى نظرت هى الأخرى بغزل شديد إلى ثروات الإقليم الصحراوى فهى تشتري فوسفات المغرب (تمتلك المغرب 75% من فوسفات العالم) والولايات المتحدة 15% فقط وتشتري غاز وبتروال الجزائر وتسليح المغرب وتساندها سياسياً ، اما روسيا وهى القوى العظيمة الأخرى التى تساند الجزائر سياسياً وتسليح الجزائر وبالرغم من ذلك فان السوفيت عقدو خلال عام 1978م صفقة القرن مع المغرب لشراء الفوسفات ببلابين الدولارات وعلى مدى عشرين عاماً مقابل صفقة الغاز الطبيعى من الجزائر إلى الولايات المتحدة الأمريكيه على مدى خمسة وعشرين عاماً⁽¹⁾

- هذا وتعتبر مشكلة الصحراء الغربية من المشكلات والقضايا المهمة والحيويه التى شغلت عدداً من الدول الإقليمية فى منطقة المغرب العربى وإحتلت مكانتها فى الحياة السياسية لدولة المغرب على الرسمى والشعبى بكل معطياتها المحلية والإقليمية والدولية .

- وتظهر أهمية المشكلة من كون المغرب يعتبر الإقليم الصحراوى جزءاً من ترابه الوطن كما أن المشكله توشكل بؤرة للصراع الإقليمى وعدم الاستقرار فى منطقة المغرب العربى بالإضافة إلى محاولات القوى الدولية الرامية إلى تجزئة وتفتيت وحدة المنطقة وبشكل خاص عن طريق السيطرة الاستعمارية الفرنسية أو الأسبانية المباشرة عنفاً او عن طريق المعاهدات والمواثيق التى فرضها الدول الاستعمارية على المنطقة حيناً آخر

- هذا ويشير الباحثين إلى نظرة سريعة على تاريخ المغرب العربى بعد سقوط الدولة العربية الإسلامية فى الأندلس والتكان المغرب العربى

السند القوى لها منذ بداية تأسيسها عام 714م وحتى سقوطها عام 1492م تظهر لنا ان الدول الأوروبية كانت تخشى قوة المغرب ووحدته ولهذا السبب فان هذه الدول تبنت إستراتيجيه خلق التنافس والتوتر والصراع لدولة المغرب مع الدول المجاورة جيرانها (1)

- ومنذ المسيرة الخضراء التى نظمها الملك حسن الثانى للإقليم الصحراوى فى 16 أكتوبر 1981م استعداده الإجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية يقر فيه شعب الصحراء مصيره.

- منذ تلك الاحداث التاريخية الثلاثة ومشكلة الإقليم الصحراوى تشهد محاولات متعددة من جانب أطرافها ومعارك متداخلة عجزت خلالها منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى) الآن وايضاً منظمة الأمم المتحدة عن الوصول إلى جانب يرضى جميع أطراف المشكلة حتى أنها استنفذت جهود عمل أربعة من سكرتيرى العموم للأمم المتحدة بدأ من (بيريزدى كويلار ومرورا ببطرس غالى وكوفى عنان - وانتهأ بالامين العام الحالى «بان كي مون» دون ان يستطيعا تخطى العقبات التى يثيرها أطراف المشكلة أو يحسمها من خلا مجلس الامن ويضعو خطة الأمم المتحدة التى وافق عليها جميع الاطراف موضع التنفيذ حسبها تقضى بة قيم وقواعد ومعايير العدالة وروح القانون التى يملئها ميثاق الأمم المتحدة وكلما لاح امل خافت لايلبث ان يزول ويتبدد على نحو ما حدث فى الرابع عشر من ديسمبر عام 1990م حين بشر الملك الحسن الثانى فى خطابه بمناسبة احداث مدينة «فاس» بان مشكلة الصحراء ستشهد حلاً خلال الستة أشهر القادمة (أى فى شهر يونية 1991م) هذا وقد ذهب الملك الحسن الثانى فى تفاوله إلى حد أنه قرر تأجيل الانتخابات التشريعية لمدة عامين ليتمكن المجلس الجديد من أن يضم بين اعضائه أبناء الصحراء الغربية ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث (2).

- والواقع أن قضية الصحراء الغربية هي القضية المحورية التى تشكل بؤرة توتر تهدد الامن والاستقرار فى منطقة المغرب العربى ، وقد حظت باهتمام كبير على المستويين الدولى والإقليمى للوصول إلى تسوية لها ، كان من أبرزها الخطة الدولية الخاصة بإجراء استفتاء يحدد مصير الإقليم الصحراوى إما بالاستقلال أو الاندماج مع دولة المغرب ، كما أن دولة المغرب لم تطرح قضية الإقليم الصحراوى على مستوى الاتحاد المغربى أو الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الاتحاد الأفريقى مؤكدة أن ذلك انطلاقاً من إيمانها بأنها ذهبت إلى ابعد من ذلك عندما وافقت على الاستفتاء تحت إشراف المنظمة الدولية ، وقد توالى المباحثات والمفاوضات فى محاولة لإيجاد تسوية مناسبة لهذا النزاع ، فما أن تظهر بادره أمل من الوصول إلى حل ملائم الا وتقابلها معارضة أحد اطراف النزاع ، هذا وقد تحدد أكثر من موعد جرى تحديدة عام 1991م ، كما يمكن التتويه إلى أنه فى

01) شبكة المعلومات الأليكترونية الدولية (الانترنت) مايو 2014م.

عام 1997م قد عهدة الأمم المتحدة إلى «بىمى بىكر» ليكون المبعوث الشخصى للأمين العام فى الصحراء الغربية وكان من اهم الانجازات التى حسبت له هو الاتفاق الذى تم توقيعه فى « هيوستن» عام 1997م وطرحت الأمم المتحدة اربعة إختيارات للحلول لم تخظى بموافقة أطراف النزاع الرئيسية (المغرب - البولياريو - الجزائر) .

وتشمل :-

- 1 - إستئناف جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة تسوية النزاع (حطة دى كويار) بما يعنى العودة إلى انقطة الصفر .
- 2 - إما الاتحاد الفيدالى أو الكونفيدرالى .
- 3 - الحكم الذاتى الموسع لإقليم الصحراء .
- 4 - تقسيم السيادة على الإقليم بين المغرب والبولياريو .

- ومازلت حتى الان تمر مشكلة الصحراء الغربية بمنعطفى خطير على طريق البحث عن حل نهائى لها بعد تفجيرها منذ الربع الاخير من القرن الفائت ، ففي السابع والعشرين من ابريل من عام 2002م تقدمت الايات المتحدة الأمريكية باقتراح جديد يقضى بفرض مشروع «اتفاق إطارى» الذى وافق عليه مجلس الامن فى يونية 2001م ويقضى باقامة منطقة «حكم ذاتى» فى الإقليم الصحراوى لمدة خمس سنوات على ان يتم بعد ذلك إستفتاء فى الإقليم لتحديد مصير الإقليم اما بالاستقلال او الانضمام لدولة المغرب، والذى كانت المغرب قد رحبت به من حين رفضتة كل من الجزائر وجبهة البوليساريو، هذا وقد جاء الاقتراح الأمريكى فى إطار ما يعرف بمجموعة أصدقاء الامين العام فى الإقليم الصحراوى والتى تضم فرنسا وروسيا يكتنف كثير من الغموض .

- هذا ويشير البعض إلى أن هذا الاقتراح قد أثار ردود فعل متباينه خاصة لدى الجزائر التى سارعت إلى رفضة إذ صرح ممثل الجزائر فى الأمم المتحدة أن هذا الاقتراح الأمريكى مرفوض وغير مقبول على الإطلاق لأنه يتجاهل المواقف والخيارات التى سبق ان طرحتها الجزائر وحركة البوليساريو - موضحا خيار تقسيم السيادة حول الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو بالانسحاب من المفاوضات فى حال الاعتماد الاقتراح الأمريكى .

- لما عرض اقتراح من الملك محمد السادس بالحكم الذاتى لإقليم الصحراء عام 2007م طراف النزاع خاصة وربما يطرح حلول اخرى

- فهذا وارد كما أن هناك اقتراحاً بأنها عمل بعثة الأمم المتحدة بعد أن استمرت اكثر من اربعة عقود مضت وبعد أن انفقت ملايين الدولارات دون جدوى .

- هذا وتهدف الدراسة إلى بيان الأثر الذى تتركه هذه المشكلة التى لازالت قائمة منذ فترة تزيد على اربعة عقود مضت على منطقة المغرب العربى والأمن القومى العربى ودور القوى الإقليمىة والدولىة فى زيادة حدة التوتر والخلافات خدمة لمصالحها الحيوىة فى هذه المنطقة من العالم وقد كانت منهجيت البحث متعددة من خلال المنهج التاريخى والتحليلى لأبعاد الأزمة وتفاعلاتها وتأثيرها على اطراف النزاع من خلال التفاعلات الإقليمىة والدولىة لهذه الأزمة .

- وسوف نتناول الدراسة فى الفصل الأول :

- الأهمية الجيوبولوتيكىة للصحراء الغربية وجزور وابعاد وأسباب الصراع ومراحل تطوره .

المبحث الأول :- الأهمية الجيوبولوتيكىة

جذور وابعاد وأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

المبحث الثانى :- مراحل الصراع وتطورة حول الصحراء الغربية



الفصل الأول

الاهمية الجيوبولوتيكية
للصحراء الغربية وجذور
أبعاد الصراع ومراحل
التطوير

المبحث الأول الأهمية الجيوبولوتيكية وجذور وأبعاد الصراع حول الصحراء المغربية

أولاً : الأهمية الجيوبولوتيكية للصحراء الغربية:

1 – بالنسبة لجغرافيا موقع الصحراء الغربية فانها تقع فى الشمال الغربى للقارة الأفريقية إذ يحدها من الشمال المملكة المغربية ومن الغرب المحيط الأطلسى ومن الجنوب موريتانيا ومن الشرق الجزائر وأن مساحتها تبلغ تقريباً حوالى 226 ألف كم² كما يبلغ طول سواحلها 1062 كم وحدودها البرية تصل إلى 2045 كم منها مع موريتانيا و1570 كم ومع الجزائر والمغرب 475 كم هذا ويشير الباحثين إلى انه تم أقرار هذه الحدود فى إطار سلسلة من المعاهدات الموقعة بين الدول الاستعمارية ، كما تحدد منطقة الإقليم الصحراوى بخطى الطول 8 و20 وبخطى العرض 28 و20 ويمر خط الطول 16 وبذلك تكون الحدود الطبيعية للإقليم الصحراوى من الشمال المغرب ومن الجنوب رأس كانادور – الكويرة ومن الغرب المحيط الاطلسى ومن الشرق صحراء «تندوف» فى الجزائر .

2- والصحراء الغربية تتكون طبقاً للتقسيم الإدارى والجغرافى إلى ثلاثة أقاليم إدارية هى:-

أ- منطقة سمارة وتبلغ مساحتها حوالى 56 الف كم²

ب- منطعنة العيون وتبلغ مساحتها حوالى 26 الف كم²

ت- منطقة الداخلة وتبلغ مساحتها حوالى 184 الف كم²

أما بالنسبة للتقسيم الجغرافى فانها تنقسم إلى جزئين هما :-

أ – الساقية الحمراء وهى عبارة عن وادى ذو أهمية لأنه يمتد من اقصى الطرف الشمالى من حدود الإقليم وينودر إلى ساحل المحيط لاطلسى ويشمل المنطقة الممتدة من رأس جوبى حتى رأس بوجادور حيث تبلغ مساحتها حوالى 82 ألف كم².

ب – وادى الذهب ، ويشمل المنطقة الممتدة من جنوب الساقية الحمراء من رأس بوجادور وحتى بلانكو وتبلغ مساحتها حوالى 184 ألف كم²

- وأهم مدن الصحراء العيون (العاصمة) ودخلة اسمارة والكويرة ، بير الحلو ومحبس وقلته وأم غالا وبو كراع وهو إقليم صحراوى لكن يتأثر الساحل المطل على المحيط بمرور تيار كناريا البارد ، هذا وللصحراء

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

الغربية أهمية استراتيجية فهو مواجه لجزر كناريا التى كانت تسيطر عليها أسبانيا وموقعها بالنسبة للبحر المتوسط والمحيط الاطلسى جعل له أهمية خاصة بالنسبة للدول الكبرى التى تهتم بالملاحة فى هذه البحار الهامة .

- هذا وتمثل الصحراء الغربية عمقاً للمغرب نحو الجنوب بينما تمثل عمقاً لموريتانيا نحو الشمال ،كما أن الجزائر تنتظر للصحراء الغربية تنتظر للصحراء الغربية على انه يعتبر أقصر طريق يصلها بالمحيط الاطلسى وبالعالم الخارجى عبر هذا المحيط .

3 - وبالنسبة لطبيعة الارض من الإقليم الصحراوى فهي جردا مرتفعة نحو الشرق والشمال الشرقى إذ تتكون من سهول ساحلية ترتفع تدريجيا كلما اتجنا للداخل حتى تشكل هضاب يصل متوسط ارتفاعها إلى ألف قدم فوق سطح البحر ويزداد ارتفاعا ليشكل سلسلة جبلية يصل ارتفاعها إلى 600 متر عند الحدود الموريتانية ولا يوجد فى إقليم الصحراء انهار دائمة الجريان كما أن معدل هطول الأمطار حوالى 0.6 ملم سنويا أى أن إقليم الصحراء يتكون من سهول ساحلية مرتفعة تدريجياً كلما توغلنا فى الداخل إلى هضاب يصل متوسط ارتفاعها ألف قدم فوق سطح البحر ويزداد الارتفاع إلى سلاسل جبالية يصل ارتفاعها أيضاً إلى ألف قدم فوق سطح البحر ويزداد الارتفاع إلى سلاسل جبلية يصل ارتفاعها إلى ألف قدم عند الحدود الموريتانية .

- ومن ثم يرى بعض الباحثين أن محدودية الموارد المائية للصحراء الغربية⁽¹⁾ قد جعلت الزراعة فى الإقليم من النوع الذى يفي باحتياجات السكان فقط على الرغم من اكتشاف بعض مصادر المياه عام 1964م وعلى الرغم من أن المناخ الصحراوى يسود الإقليم ، إلى أن تيار كناريا البارد الذى يهب صيفاً من الشمال يساعد على تلطيف درجة حرارة الصحراء الغربية خاصة أن تأثيرها يمتد إلى الناطق الداخلية ، ومع زيادة الجفاف قد ادى ذلك إلى تناقص تدريجى وبمعدلات مرتفعة فى تعدد السكان الذين اتجهوا إلى رعى الماشية ولا تزال البداوة أساس الحياة فى الصحراء الغربية أما فى المناطق الساحلية فيوجد بعض الواحات التى يمارس أهلها الزراعة .

4 - كما تؤكد كثير من البحوث العملية أن مناخ الصحراء الغربية يتسم بدرجة حرارة العالية والجفاف ، ففي الصيف تتراوح درجات الحرارة ما بين 40 إلى 46 مئوية أما الشتاء فإن درجة الحرارة ما بين 10° إلى 15° مئوية كما يتسم برياح عنيفة وعواصف رملية تسبب زحفا مستمرا للرمال وتصحر متفاقم وطبقات مائية جوفية محدودة المخزون والتجديد تحاصرهما الاملاح إذ أن نسبة الملوحة ما بين 2 إلى 9 جرام وشبكة هيدوجرافية محدودة المياه باستثناء وادى الساقية الحمراء الذى انشاء عليه سد بارتفاع 15 متر ويعد مصدرا أساسيا لتوفير المياه ، هذا والصحراء الغربية ذات غطاء

1()انظر شبكة المعلومات الدولية نت مايو 2014 الأهمية الجيوبولوتيكية للصحراء الغربية.

نباتى فقير ولا يوفر النظام البيئى الهش سوى مجال محدود من المحاصيل الزراعية وخاصة فى المنخفضات وأهمها الكرارة ومجارى المياه ومناطق الواحات ونطاقات الصدوع (1)

5 - وفى إطار تناول أهم المدن والموانى فى الصحراء الغربية فانه يمكن القول بعد أن زاد النشاط الاستعماري الأسباني فى الصحراء الغربية فى بداية الخمسينيات من القرن الفائت فقد إهتم الأسباب بإنشاء المرافق التى كانت سبباً فى جذب سكان الصحراء الغربية بسبب ما يوفره من ماديات وبهذا تمكن الاستعمار من تغيير نمط الحياه إما من المدنية أو من خلال الضغط على التجمعات القبلية ، ولذلك زادت هجرة السكان من المناطق الصحراوية إلى مراكز التجمعات الحضارية وترتب على هجرة السكان إلى المراكز الحضارية واكتشاف المعادن فى الستينيات من القرن الماضى وضع اجتماعى جديد تمثل فى ظهور المدن الكبيرة وكذلك نشأت بعض القرى والمدن فى مناطق التعدين وبالقرى المناطق الاستراتيجية والعسكرية ، هذا او بعد ان كانت مدينه «سمارة» هى الوحيدة فى الصحراء الغربية أصبح هناك العديد من المدن والمراكز الحضارية فى الصحراء الغربية .

- كما يجب التويه إلى أن مدينة العيون تعد وتعتبر من أهم مدن الإقليم الصحراوى وهى كانت تمثل العاصمة الادارية للاستعمار الأسباني آنذاك وهى عاصمة الإقليم الشمالى ثم الساقية الحمراء وهى وادى هام فى اقصى الطرق الشمالى من حدود الإقليم الصحراوى وينحدر إلى ساحل الاطلنى حتى شمال رأس «برمبادور» وتبلغ مساحتها 82000 كم مربع أما القسم الاخر فهو وادى الذهب مساحته 184000 كم مربع ، اما مدينة الدخلة فهى أول ميناء يقام فى الإقليم الصحراوى ويوجد بها مناطق مهمة لصيد الاسماك واكتسبت أهميتها بسبب هجرة الاسماك اليها من شمال وغرب المحيط الاطلسى ، أما مدينة «سمارة» فتقع فى قلب الصحراء وتكتسب صبغة بدوية لوجودها فى مناطق البدو وكذلك لاهميتها إستراتيجية لموقعها وسط الصحراء، كما يوجد العديد من المدن المهمة فى الصحراء الغربية منها القوير وبير الحلو ومحبس وقلقة وأم غالا وبوكرراع (2).

6- هذا ويمكن القول أن العناصر المكونة لسكان الصحراء الغربية من نفس وتزاوج واضع فيما بينهما إلى جانب نسبة بسيطة من العناصر الزنجية التى كانت تسكن حوض السنغال ويجمع بين هذه العناصر الدين الاسلامي كما تسود اللغة العربية بلهجة الحسانية وهى احدى اللهجات المحلية الشائعة فى شمال أفريقيا وإن كانت المدارس التى أنشأتها اسبانيا

(1) د.شوقى عطا الله الجمل ،مشكلة الصحراء الغربية ، الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها بحث منشور فى مصر وافريقيا فى اعمال ندوة لجنة التاريخ والاثار بالمجلس الأعلى للثقافة الأشر اك مع معهد البحوث الافريقية - جامعة القاهرة ص49

(2)المزيد من التفاصيل انظر :- د. جلال يحيى المغرب العربى الحديث والمعاصر (الهيئة المصرية العامة للكتاب :الاسكندرية) الجزء الاول الثامن 1982-1983

ومعظمها لم تتجاوز المرحلة الابتدائية قد نشرت اللغة الاسبانية وهو ما ترك تأثير على ثقافة بعض القيادات السياسية التى تستخدم اللغة الإسبانية فى علاقتها الخارجية .

- هذا ويبلغ عدد سكان الصحراء الغربية إلى حوالى 76 ألف نسمة وهو التقدير الذى تعترف به المملكة المغربية ، أما جبهة البوليساريو فتقدر عدد سكان الصحراء الغربية بحوالى 375 ألف نسمة إضافة على مايزيد عن مائتين ألف نسمة من مواطن الدول المجاورة وجزر الكنارى التى تبعد حوالى 150 كم من شاصى الصحراء فى مياة المحيط الاطلسى وتزعم البوليساريو أنه يوجد حوالى سبعمائة ألف نسمة من اللأجبن الصحراويين فى كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا وعدد من الدول الأفريقية المجاورة هذا ويرجع السبب فى عدم القدرة على تحديد عدد السكان فى الصحراء الغربية واختلاف تباين التقديرات المعلنة إلى نمط الحياة الرعوية التى يعيشها اغلب سكان الصحراء الغربية بل يزداد الأمر صعوبة تتقلهم المستمر بين المراعى المختلفة إضافة إلى تعهد أطراف النزاع إلى الإعلان عن العدد الذى يمكن من خلاله تحقيق سياستها وأهدافها .

- وبالنسبة للحالة الصحية لسكان الصحراء الغربية فإنه منذ الثلاثينات من القرن الماضى ويعانى سكان الصحراء من كثرة الأوبئة وإستيطانها بسبب عدم التوعية الصحية وسوء التغذية وتصل نسبة الوفيات بين الأطفال إلى 6% وتخفض نسبة النمو السكانى ومستوى المعيشة ويصل متوسط عمر السكان إلى أربعون عام تقريباً كما نسبة الوفيات بين الكبار إلى 40% وهناك إختلاف كبير حول أصول السكان حيث يسود إعتقاد بانهم من الجنس الأرى ورأى آخر يؤكد بأنهم من الغاليين والرمان والوندال النازحين من الشمال وإعتقاد ثالث بانهم نزحوا بعد إنفجار «سد مأرب» فى اليمن وعقب هزيمة الكنعانيين فى معركة طالوت وجالوت بفلسطين ولكن الدلائل المؤكدة تثبت ان اول سكان بلاد البربر (الإقليم الصحراوى) كانوا خمسة قبائل من السبئيين ومازالوا يحملون أسماؤهم وهم (صنهاجة – معموده – زناقة – غمارة – حوارة) ومنهم خرجت العديد من سلالات البرابرة التى امتزجت وكونت البنية الأساسية لسكان الصحراء الغربية الحاليين ورغم ذلك لا يجب إغفال التعريف الموضوعى بعروبيتهم نظراً لتعاظم الارث البيولوجى العربى فيهم ولهيمنة التراث العربى الإسلامى وتقاليدة وطفوسه ونظمه عليهم .

- هذا وكما أوضحنا ، طبيعة السكان وحياتهم الرعوية وتنقلاتهم الموسمية من منطقة إلى أخرى إضافة إلى قلة عددهم فى إماكن تنظيم حركات سياسية شعبية إذ لم تظهر هذه الحركات إلى الوجود الا فى فترة متأخرة ،أما قبل ذلك فكان الأمر يقتصر على تعبير ورغبة بعض الشخصيات القبلية عن رغبتهم فى الانضمام إلى المملكة المغربية ،بينما كانت بعض القبائل الأخرى ترغب بالانضمام إلى موريتانيا حيث يتكون سكان الصحراء من قبائل تنتمى إلى البلدين كما يرى البعض ان هناك نسبة تنتمى إلى العرق الزنجى الخالص التى تسكن حوض السنغال ويدين الجميع بالاسلام وتسود

اللغة العربية بلهجة الحسانية وهى احدى اللهجات المحلية الشائعة فى شمال أفريقيا⁽¹⁾.

7 - وفيما يتعلق بالوضع الاجتماعى والقبلى فى الصحراء الغربية فإنه يمكن القول أن النسق الاجتماعى بالصحراء الغربية يعتمد أساساً على نظام قبلى حاد تنعزل فيه كل قبيلة عن الأخرى وتخضع كلا منها لرئيس يختاره كبارؤها وذلك بغية إستشارته ويحتكمون إليه لحل خلافاتهم كما تعتمد معيشتهم كثيراً على اللحوم والفواكه المجففة التى تستورد من الشمال ويمتاز زبيهم بكونه لونين أساسين الأبيض والأزرق الأبيض للشرفاء والأزرق للعامة والثام اللذان إشتهرو بها فهما عادة عربية إستقدمها المهاجرون الأوئل معهم من الجزيرة العربية ، ولكن الوضع الاجتماعى للسكان الصحراء الغربية اخذ فى التغير بصفه عامة بعد جهود التطوير والنهضة العمرانية والثقافية التى أثرت على العادات والتقاليد والأشراف القديمة وإقام الإقليم الصحراوية فى أجواء العصر الحديث .

هذا وتتكون القبائل الصحراوية مثل مختلف القبائل المغربية من عصرين اساسين هما عرب وبربر أما من حيث الاصل والنسب منقسمون إلى ثلاث طبقات قديمة منحدره من المرابطين من ضهاجة وطبقة منحدره من الأفراد القادمين مع الفتوحات الاسلاميه وطبقة ثالثة منحدره من بني حسان - عرب معقل الذين دخلو الصحراء الغربية فى نهاية القرن الثامن الهجرى ومن هذه الطبقات تتكون ثلاث اقسام اجتماعية هي:-

أ - الزوايا:- وهم مكلفون بالوظيفة الدينية فى المجتمع من حيث التعليم والتعلم والقضاء والفتوى إضافة إلى ذلك فلهم دور اقتصادى حيوى حيث يعملون بالزراعة وتربية الماشية والتجارة وحفر الابار ولهم دور سياسى مهم داخل المجتمع الصحراوى.

ب - مجموعة المحاربين :- وهى مجموعة تحتكر استخدام السلام وتفرض سيطرتها ونفوذها داخل المجتمع بقوة السلاح وهم « بنو حسان» ويعملون أساساً بالصيد وحماية المجموعات المستضعفة التى تخضع لهم وكذلك فهم يشكلون السلطة السياسية والعسكرية .

ج - مجموعات الفئات التابعة :- وهم يعملون بالصناعة والأعمال الحرفية كما يقومون بالرعى وتشكيل المجموعات الأولى والثانية جاحسين لمجموعة اجتماعية واحدة هى المجموعة الأرستقراطية أصحاب القلم

1(د . محمد عبد الغنى سعودى (مشكلة الصحراء الغربية) دراسة فى خلفية الصراع وتطوره بحث منشور فى مجلة نشرة البحوث الافريقية - بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة إبريل 1983م ص 5-9

وانظر أيضاً:-

- د.شوقى عطاالله الجمل (المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث) القاهرة 1977م ص1

وما بعدها

- شبكة المعلومات الدولية (نت) مايو 2014 .

والسيف والعلاقة بين هذه الطبقة والطبقة المستضعفة علاقة أستغلال مفروض بواسطة العنف الذى يمارسه المحاربون ، ويعد الشمال المغربى منطقة اغلب المهاجرين إلى المناطق الصحراوية ، ولذلك تأثرت الحياة الاجتماعية فى الصحراء الغربية بالحياة الاجتماعية فى الشمال (المغرب) ولا تعد الأسرة هى الوحدة الاجتماعية الأساسية فى مجتمع الصحراء الغربية بل تتكون الأسرة من مجموعه اجتماعية يطلق عليها (أفخاذ) ومجموعة هذه الأفخاذ تسمى «عشيرة» وقد تمتد إلى مسافات تعبر الحاجر الجغرافى فى الإقليم الصحراء الغربية من المغرب والجزائر وموريتانيا .

- ولذلك يرتبط سكان الصحراء الغربية بصلات قرابى مع سكان الدول الثلاثة ويشكل المجتمع الصحراوى ثلاث قبائل كبرى .

- وتبقى قبائل البربر ذات الأصل الدهاجى هى أول من سكن الصحراء الغربية وإضافة إلى البربر فإن عرب بنى معقل قد استقروا بالساقية الحمراء كما اختلطت هذه القبائل مع بعضها البعض مما أدى إلى صعوبة تصنيفها من حيث الاحوال البشرى والتاريخية إلا انه يمكن تقسيم هذه القبائل الصحراوية إلى مجموعات أربع على الوجه التالى :-

أ - قبيلة الرقيبات :- ويبلغ عدد سكانها حوالى 35 ألف نسمة ويوجد منهم حوالى عشرون ألف نسمة فى الساقية الحمراء وحوالى خمسة عش الف نسمة رحل يسكنون فى وادى الذهب الأوسط والشرق وشرق منطقة « تندوف » ومنطقة شمال غرب موريتانيا .

هذا وتنقسم قبيلة الرقيبات بالصحراء الغربية إلى جزئين رئيسيين هما :-

أ - رقيبات الساحل ويتفرع منها الافخاذ الأتية :-

- أولاد موسى ويتميزون بغلبة التأثير العربى على البربر .
- السواعد وأولاد داود .
- الوذنيين وينحدرون مباشرة من الولى سيدى أحمد الرقبى .
- أولاد الشيخ وهم القبيلة الرئيسية فى صحراء تيرسى وأدارار .
- أولاد طالب وأولاد التهالات وهما ينحدرون من ذرية سيدى أحمد الرقبى .

2- رقيبات الشرق أو القاسم وتشمل الافخاذ الاتية :-

- البيهات وهم رحال يتنقلون بين الساقية الحمراء وأقصى جنوب وادى الذهب ووادى درعة .
- أهل ابراهيم وداود الفقيرة .

ومما هو جدير بالذكر أن قبائل الرقيبات تعمل بالزراعة والتجارة وتمتلك

قطعان كبيرة من الأبل يتنقلون ها نحو الشمال ونحو السودان ، ويتركز إنتشارها قبيلة الرقيبات فى الساقية الحمراء وجبال زمور ، كما يوجد أفرع منها فى موريتانيا وقد وصل انتشارها حتى بلاد النيجر .

ب - قبائل تكنه :- وتتكون من اثنتى عشرة قبيلة يمكن تقسيمهم إلى جدعين رئيسيين هما:-

1- جدع بربر :- وهو مكون من أيت عثمان – وأيت بلال – وتعود أصولهم إلى البربر القدماء الذين سكنوا الصحراء الأفريقية .

2- جدع عربى :- وهو أيت الجمال وتعود جذورهم إلى عرب معتقل الذين وصلوا الصحراء الغربية فى القرن الثالث عشر الميلادى هذا وقبائل تكنه كثيرة الترحال ، وينتقلون بصفة مستمرة بين الداخلة حتى تاكوينت وهى مسافه تصل إلى حوالى ألف كم ، وتعمل قبائل تكنه بالتجارة والرعى وهم يمتلكون قطعان كبيرة من الماشية .

ومن أهم قبائل تكنه الزرقيون وأيت الحسن .

ج – القبائل الصغرى :- وهذه القبائل لاتتنسب إلى الرقيبات أو تكنه ، ولا يعرف تحديداً تاريخ إستقرارها فى الإقليم الصحراوى إلا أنه يغلب عليها طابع الأصل العربى ويص تعداد هذه القبائل إلى حوالى سبعة آلاف نسمة ويسكن معظمهم فى وادى الذهب .

1- أولاد دليم :-ويقطنون فى المناطق الساحلية الجنوبية خاصة حول والمناحير وتعمل هذه القبيلة أساساً بالصيد البحرى وتربية الماشية .

2- العروسيون :- وتوطن هذه القبيلة جنوب مدينة العيون خاصة فى المناطق الفاصلة بين الساقية الحمراء ووادى الذهب ، ويعود أصل هذه القبيلة إلى الشيخ أحمد العمروسى الذى عاش فى مراكش وكان كثير الترحال بين مراكش والساقية الحمراء ، هذا وتشتغل هذه القبيلة بالزراعة بالأصافة إلى الرعى وتربية الماشية .

3- أولاد تدرارين :- ويرجع نسب هذه القبيلة إلى أحد الصحابة الذين قدموا مع عقبة بن نافع أثناء فتحة للمغرب وهم يقطنون منطقة «بوجادو»، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالزراعة أساساً.

4- قبيلة فيلاله :- وهى من قبائل الإقليم الصحراوى ومشهورة بالعلم والصلاح وتسكن منطقة الساقية الحمراء ويشغل افراد هذه القبيلة بالزراعة وتربية الماشية .

5- ال شيخ ماء العينين :- وهى من أكثر القبائل بالصحراء الغربية عراقة فى النسب والأصالة فى العلم . وأنها حملت رؤية الجهاد فى الصحراء الغربية ، ويرجع نسب هذه القبيلة إلى الأمام على بن أبى طالب (كم الله وجهه) وينفرع عن هذه القبيلة فرعان أحدهما فى إدارار والثانى فى موريتانيا .

هـ - الحواطيون :- هم لا يشكلون قبيلة بل طبقة تدخل فى تبعيات قبائل الرقبيات وتكنه وبافى قبائل الإقليم الصحراوى الأخرى ويشغل أفراد هذه القبيلة بالصناعة والرعى وتربية الماشية .

- هذا ويمكن الإشارة والتنويه إلى الظروف الاجتماعية فى الصحراء الغربية فى محدودية الخدمات التعليمية الصحية والاجتماعية للغاية بل ومعظم خطط التنمية تدور حول حفر آبار جديدة أو شق بعض الطرق أو بنا المدارس والتي لا تتعدى إثنين وسبعون مدرسة ابتدائية إلى جانب مدرستين سنويتان يقوم عليهما نحو مائة مدرس ولا يتجاوز عدد تلاميذها الثلاثة الف فى المرحلة الابتدائية وسبعمائة فى المرحلة الثانوية طبقا لتعداد السبعينيات من القرن الماضى .

- هذا ولم يزد ما انفقته إسبانيا فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سبعينيات القرن الماضى على خمس مائة مليون باريता سنويا وهو مبلغ ضئيل إذا ما قورن بالعائدات المالية الضخمة التى حصلت عليها إسبانيا من الصحراء الغربية انذاك من الثروات المعدنية وغيرها ومما هو جدير بالذكر أن العامل الاقتصادى كان هو حافز إسبانيا إلى التثبيت بإقليم الصحراء الغربية بينما يستند إدعاء المغرب للمطالبة بالصحراء الغربية إلى عدة عوامل تاريخية وجغرافية وبشرية .⁽¹⁾

ثانياً : جذور وأبعاد وأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

أ - جذور النزاع حول الصحراء الغربية .

- أصبح النزاع الدائر بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو (الممثل الشرعى للشعب الصحراوى) للسيطرة على إقليم الصحراء الغربية «المستعمرة الإسبانية السابقة» إلى الحقبة الاستعمارية ، ولا تزال تنتظر الحل النهائى من قبل الأمم المتحدة ، وكان ابرز ما حققتة المنظمة الأممية فى مسعاها السلمى بالصحراء الغربية ، تمكينا فى العام 1991م من أقتاع الطرفين المتحاربين البوليساريو والمملكة المغربية بوقف إطلاق النار واستمر التزامهما به قائما حتى الآن .

- هذا وكانت حرب التنازع بين الاثنين قد اندلعت فى العام 1975م على اثر انسحاب المستعمرين الأسبان من الصحراء الغربية ... تلك البقعة من الأرض يعتبرها المغرب جزاء لا يتجزأ من ترابه الوطنى ، بينما تتمسك البوليساريو حركة التحرير الوطنى والممثل الشرعى والوحيد عن الشعب الصحراوى بملكيتها لها وتطالب باسم سكانها الأصليين (الصحراويين) بالاستقلال وتقرير المصير ، طبقا للقرار الأممى 1514

1(انظر :-

شبكة المعلومات الدولية نت مايو 2014م
ملف المعلومات حول الحالة الاجتماعية والتقسيم القبلى للصحراء الغربية والأهمية الاستراتيجية والأقتصادية للصحراء

الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1960م ، والقاضى بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

- ومن مفارقات القضية ، أن المغرب نفسه يطالب بتطبيق ذات القرار لصالحه على الصحراء الغربية معتمدا عليه من بين حججه التاريخية فى تأكيد أحقيته باسترجاع المنطقة ، حيث يتضمن القرار المذكور بنداً ينص على أن المستعمرة التى كانت قبل فترة استعمارها تشكل جزءاً من دولة أخرى لا يطبق عليها مبدأ تقرير المصير ، إذ تلحق مباشرة بالدولة الأم ويريد المغرب تطبيق هذا البند على الصحراء الغربية .

- وحول هذه النقطة يعلق السيد جوفى مدير الدراسات فى المعهد الملكى للشئون الدولية بلندن فى بحث قدمه إلى كلية (سانت انطونى) فى الرابع عشر من آذار مارس 1997م تحت عنوان (البوليساريو والصحراء الغربية) حيث قال « إن اعتماد المغرب على القرار الأممي رقم 1514 لتبرير سيطرته على الصحراء الغربية يعنى تجاهل المضمون الحقيقى لنص القرار المذكور .. حيث كان الهدف منه أن يطبق فقط على أجزاء صغيرة من الأراضى وليس على منطقة فى حجم الصحراء الغربية ، وأن نظام الحكم الملكى المغربى قبل الاستعمار كان يعتمد فى ممارسة نفونه على فرض السيادة على الشعب وليس على الأرض ، ومسألة ما إذا كان الفرد مصنفاً باعتباره مغربياً فى إطار هذا النظام كانت تعتمد على الولاء للسلطة المغربية وليس بالضرورة على المكان الموجود فيه وهذا يتعارض مع القانون الدولى الحديث الذى تعتمد السيادة فيه مبدأ السيطرة على الأرض .

- وهناك قضية أخرى تجرد المطالب المغربية من قيمتها فى نظر القانون الدولى الذى يربط تصفية الاستعمار بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار ، ففى قضايا تصفية الاستعمار ، يأخذ القانون الدولى دائماً بالحدود الترابية الموروثة عن الاستعمار ويرفض مبدأ المساس بها .

- ومن سوء حظ المملكة المغربية أن لإقليم الصحراء الغربية حدوده المرسمة استعمارياً والمُعترف بها دولياً ، وكانت اتفاقية 1912م الموقعة بين فرنسا وأسبانيا رسمت حدود الإقليم الصحراوى - الصحراء الغربية - مع المملكة المغربية .

- وكانت منظمة الوحدة الأفريقية قد تبنت هذا المبدأ وأقرته فى المادة الثالثة من ميثاقها وذلك لتفادى المشاكل التى كان لها أن تنشأ عقب خروج الاستعمار الغربى من القارة السمراء .. إذ قلما تخلو دولة أفريقية من مشاكل حدودية مع جيرانها وسبب ذلك يعود إلى القوى الاستعمارية قد رسمت خريطة البلدان الأفريقية بفعل تقاسم المصالح فيما بينهما دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات وحقوق تلك البلدان المستضعفة .

- إن ترجيح الحدود التاريخية فى قضية تصفية الاستعمار تقتصر على حالة وحيدة ، وهى أن يتوافق مطلب الحق التاريخى مع إرادة السكان

المعنيين ورغباتهم ، فالقانون الدولى يغلب الحق الراهن لشعب المستعمرة فى تقرير مصيرة على الحق التاريخى .. ورأيه فى ذلك هو أن السكان هم الذين يقررون اليوم مصير إقليم ما وفى ذلك يقول القاضى اللبنانى فى محمة العدل الدولية السيد أمون « أن الحجج المتعلقة بمطالب ترابية مهما كان وزنها التاريخى ، عليها أن تتحنى امام حق الشعوب فى أن تعبر عن نفسها وفق القواعد التى وضعتها الأمم المتحدة .⁽¹⁾

- وفى هذا السياق عرف العالم العربى ثلاث حالات تمثل نموذجاً واضحاً لهذه القضية يمكن مقاربتها والقضية الصحراوية ، الحالة الأولى كانت انفصال السودان عن مصر والثانية انفصال جزر القمر عن مدغشقر وأما الثالثة فهى انسلاخ دولة الإمارات العربية المتحدة عن سلطنة عمان⁽²⁾ وفى الحالة الأولى كان السودان يشكل بجميع أقاليمه جزءاً من الدولة المصرية منذ عام 1520م ودامت الفترة هذه التبعية طوال فترة الحكم الاستعمارى بحق مصر فى ملكيتها لأقاليم السودان وهو ما عبر عنه فى اتفاقية (كرومر) الموقعة بين السلطة المصرية وسلطات الاستعمار البريطانى وكا دليل على السيادة المزدوجة المصرية – الإنجليزية كان العلم الوطنى المصرى مرفوع فوق جميع انحاء الإقليم السودان إلى جانب العلم البريطانى لكن عندما أعلن عن انتهاء فترة الحماية البريطانية على مصر ، ترك شأن السيادة فى السودان بيد سكانه ولم يستطع المصريون فعل أى شئ سوى أستنكار النيل من وحدتهم الترابية .. فقد غلب مبدأ تقرير المصير على حجج مصر القانونية الحاسمة والغير قابلة لاي جدال .

- وفى عهد الجمهورى اعترفت الدولة المصرية بحق المصير للسودان فى اتفاقية القاهرة الموقعة بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى الثانى عشر من شباط 1953م .

- وما حدث لمصر والسودان ينطبق حالة جزر القمر ومدغشقر .. فقد كانت جزر القمر قبل خضوعها تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية إحدى توابع مملكة (الهوغا) مدغشقر خلال القرن التاسع عشر .

- وقد منح الفرنسيون سكان الأرخبيل حق تقرير المصير ، بموجب اتفاقية (باريس) عام 1973م ، وهو ما أدى إلى استقلال جزر القمر فى 22 من كانون الأول ديسمبر 1974م وأصبحت ذات سيادة مستقلة .

- ولا يختلف كثيراً أمر سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة عن الحاليتين السابقتين .. إذ كانت الإمارات العربية تشكل جزءاً حياً من سلطنة عمان ، إلا أن الاستعمار البريطانى لدى انسحابه من منطقة الخليج العربى عام 1971م فصل ذلك الجزء نهائياً عن الوطن الأم ، ليخلق منه دولة منافسة ، وليضعف بالمقابل الدولة العمانية العريقة ، كى يفسح المجال أيضاً أمام

تقوية نفوذ المملكة السعودية - حديثة العهد - فى المنطقة الخليجية ، وفى عام 1991 تادلت سلطنة عمان ودولة اتحاد الإمارات العربية السفراء فيما بينهم .

- وضمن هذا السياق نجد أن المملكة المغربية ذاتها قد اعترفت باستقلال موريتانيا وكذل تعترف باستقلال كل من الجزائر ومالى وقال الملك الحسن الثانى فى تصريح له أن الصحراء الغربية إذا نالت استقلالها ستكون المملكة المغربية أول من يعترف بها .

- لقد كان الملك الحسن الثانى من المهارة والذكاء ، ما مكنه من فرض إرادته على مسار تصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية ، على حساب شرائع القانون الدولى ، بحيث استطاع تجميد مبدأ تقرير المصير والاستقلال على إقليم الصحراء الغربية ، عبر قيامه من بعض الاجراءات الناجحة ، وكان من بينها إحالة المشكلة الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية فى لاهى للبت بها ، وهو بهذا التصرف قد شنت الجهود القائمة لمنح شعب الإقليم الصحراوى فى متاهات اللعبة القانونية التى يجيد المغاربة التعامل معها ، وقد زاد من تعقيدات المشكلة وتشعباتها طبيعة الأجوبة الفضاضة التى أعطتها المحكمة فى رأيها الاستشارى والتى قالت بعد خمسة شهور من المداولات أصدرت بعدها المحكمة رأيها الاستشارى الخاص بالصحراء الغربية والذى أفضل مناورات المغرب ، ففى الإجابة على السؤال الذى مفاده « هل كانت الصحراء الغربية غداة استعمارها من قبل أسبانيا أرضا بدون سيد ؟ » أجابة المحكمة بما يلى : « إن المعلومات التى قدمت للمحكمة توضح انه غداة استعمارها من طرف أسبانيا كانت الصحراء الغربية مسكونة من طرف سكان ، ورغم انهم كانوا بدوا إلا انهم كانوا منظمين سياسيا وإجتماعيا تحت سلطة مسئولين منهم ، لهم صلاحية تمثيلهم ، وتوضح هذه المعلومات أيضا انه غداة استعمار الصحراء ، فان إسبانيا لم تسيطر نفوذها على أرض بدون سيد ، ففى المراسموم الملكى الصادر فى 26 ديسمبر 1984م يؤكد الملك الإسبانى بسط حمايته على وادى الذهب بنا على اتفاقيات مع مسئولين السكان .

- أما السؤال الأخير فكان « ما هى الروابط القانونية لهذا الإقليم مع المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية » فأجابت المحكمة بما يلى : « إن الاستنتاجات التى خرجت بها المحكمة بالرجوع إلى المعاهدات الداخلية الخاصة بسيادة المملكة المغربية ، وكذا المعاهدات الدولية فإنها كلها بالاتفاق ، لم توضح أوجود أية رابطة قانونية فى تلك المرحلة بين المملكة المغربية ، وفى نفس الوقت فان بعض ما توصلت اليه من وثائق يرى أن هناك ما يشبه رابطة بين القليل والقليل من السكان مع السلطان » وبذلك انطلاقا من حكم محكمة لاهى انحرف الاهتمام عن الجوهر إلى الهامش فى تلك القضية .

- وعلى أساس حكم المحكمة هذا ، نفذ المغرب تظاهراته الشهيرة « المسيرة الخضراء » التى اكتسح من خلالها مئات الآلاف من المواطنين

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

المغاربة غالبيتهم عسكريين فى زى مدنى الحدود بين مملكتهم وإقليم الصحراء الغربية وإجتاحوا العديد من المواقع الصحراوية مطالبين باستعادة الإقليم المحتل إلى وطنهم - المغرب - وبا الأمر على أنه مطلب شعبى عارم .

- وقد أفضت المسيرة الخضراء إلى توقيع اتفاقية بين الحكومتين المغربية والإسبانية عرفت باسم اتفاقية مدريد الثلاثية 14 تشرين الثانى 1975م ، ودخلت فيها موريتانيا كشريك مؤقت ، وبمقتضى هذه الاتفاقية تخلت أسبانياا للدولتين عن مستعمرتها الصحراوية .

- ومن الناحية القانونية فان تلك الاتفاقية لا تحمل الصفة الشرعية الواضحة ، باعتبار أن صلاحيات أسبانيا لا تخولها حق التصرف بارض الإقليم على هذا النحو ولا تملك التفويض بذلك .. إذ تقتصر سلطتها على الإدارة فقط .

- وقد اتخذت المغربية اتفاقية مدريد الثلاثية كوثيقة رسمية اسسوا عليها المبرر القانونى لدخول جيشهم إلى الصحراء الغربية بقوة السلاح وهذا التصرف من قبل المغرب يعتبر فى نظر القانون الدولى عملا حربيا وهو ما ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 3314 اتخذ فى 14 ديسمبر 1974 .

- أما البوليساريو على الطرف الآخر فلم تكن ذلك الخصم السهل الذى يمكن اعتباره خارج نطاق الحسابات ، بل فى مواجهتها للمغرب ظهر كند قوى تصعب هزيمة ، واستطاعت بألية تحركها المنظمة أن تقلق جيش المملكة وأن تخرج دبلوماسيتها المتألفة ، وقد حققت البوليساريو نجاحات ملموسة على صعد عدة . حيث أقدمت فى 27 فبراير 1976 إلى قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى توقيت تزامن مع خروج الاستعمار الإسبانى نهائيا من المنطقة وقد أعطى هذا العمل الجبهة صفقة دولية رسمية ، خاصة بعدما حظيت الدولة الوليدة باعتراف عدد كبير من دول العالم فاق أكثر من ثمانيين دولة ، وحصلت على عضوية تامة فى منظمة الوحدة الأفريقية.

- وبعد ذلك أخذت الحرب بين المغرب والبوليساريو بعد تدمير خطيرا إلى أن تم إيقافها من قبل الأمم المتحدة عام 1991م .

- وعلى صعيد حرب السياسة والاعلام بين الطرفين كانت الدبلوماسية المغربية قد عمدت إلى محاولات عزل واحتواء جبة البوليساريو داخل الوسط داخل الوسط العربى فتحركت على محورين اثنين .. الاول باتجاه الدول المحافظة والثانى نحو الدول القومية - الوحدوية - وتوجهت كل طرف منهما بلغة تخاطب خاصة تعرف انه يرغب بها ويسعى إلى تحقيقها ... فأمام المحافظين ركز المغربية على إظهار البوليساريو باعتبارها جماعة ثورية يسارية تسعى إلى إقامة دولة لها فى الصحراء الغربية تكون قاعدة ومنطلقا للمد الشيوعى « المكروه » فى المنطقة .

- أما إلى القوميين العرب فقد غلبت لهجة التأثير العاطفى على الخطاب المغربى الموجه اليهم .. حيث صورت جبه البوليساريو على أنها حركة «انفصالية» غايتها الانسلاخ عن المغرب وإنشاء كيان دولة مصطنعة فوق جزء من التراب الوطنى المغربى ويأتى هذا العمل بحسب المنطق المغربى تنفيذ لمخطط استعمارى تخريبى يجرى عبره تفتيت وحدة أقطار الوطن العربى وتجزئتها إلى دويلات صغيرة ومتناحرة .

- وقد حازت سياسة المغرب تلك على دعم ومساندة الدول العربية المحافظه لكنها فشلت مع الدول العربية القومية فى تحقيق غاياتها رغم البراعة التى أدار بها المغاربة حملتهم الاستقطابية الهادفة إلى تشويه صورة خصمهم الصحراوى ، بل إن هذه الدول القومية لم تجد حرجا فى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .. وتأييد توجهاتها الاستقلالية .

- هذا من جهة ومن جهة أخرى فجبهة البوليساريو الممثل الشرى للشعب الصحراوى ترد على الاتهام المغربى بعدم شرعية دولتها بالقول أن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إنما تقوم على كافة الأركان القانونية الشرعية التى تقوم عليها بقية دول العالم .. فالدولة الصحراوية دستور حديث ، وبنية سياسية وإدارية تمارس من خلالها سلطاتها كاملة وبمنتهى الاستقلالية من فوق ترابها الوطنى « المناطق المحررة من الصحراء الغربية » وإن تنظيمها الإدارى والسياسى يستقطب الغالبية من أبناء الشعب الصحراوى ، ولها حدود معترف بها دوليا ، وكذلك تخطى الدولة الصحراوية بمكانة دولية محترمة حيث يعترف بها أكثر من ثمانين دولة تنتمى إلى مناطق جيو سياسية مختلفة ولها علاقات جيدة مع العديد من الدول حتى مع التى لا تعترف بها رسميا ، كما ويتمتع بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بعضوية كاملة فى منظمة الوحدة الافريقية ، وهى عضو مؤسس للاتحاد الافريقى ، وتلقى التقدير والاحترام من كافة المنظمات والهيئات الدولية .

الصحراء الغربية مشكله تصفية استعمار

- طبقا لمؤتمر برلين سنة 1884م والذى على ضوئه عملت القوى الأوروبية على تقاسم أفريقيا ، أصبحت الصحراء الغربية من نصيب أسبانيا ، ونشير أنه فى ذلك الزمن لم أية سلطة مغربية على الصحراء المغربية بدأت الحماية الأسبانية فى سنة 1884م ثم سجلت الصحراء الغربية ضمن لأئحة الدول التى لم تتمتع بعد باستقلالها ، بموجب الفقرة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة (ا) 1514 ملحق 3 فى تشرين الثانى سنة 1960 أعلن ممثل إسبانيا فى الأمم المتحدة ولأول مرة أمام لجنة المعلومات حول الصحراء الغربية ، وفى 18 ايار 1961 قام الملحق بالممثل الإسبانى فى الأمم المتحدة ولأول مرة أمام لجنة المعلومات حول الدول التى تتمتع بعد باستقلالها باعطاء معلومات حول الصحراء الغربية ، ومنذ 1961م وبمختلف المجالس المختصة فى الأمم المتحدة تولى اهتماما بملف الصحراء الغربية ، على انه مشكله تصفية

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

استعمار وتعترف بحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير والاستقلال ، بموجب قرار الأمم المتحدة 1514 ومن بعد ذلك وأظبت أسبانيا على تقديم تقارير بانتظام حول مستعمرتها الصحراء الغربية ، فلقد اعترفت أسبانيا بمبدأ تقرير المصير وحق الشعب الصحراوى فى ممارسته امام الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1963 وذلك بقبولها إدراج إقليم «الصحراء الغربية» ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال وهى القائمة التى أعدتها لجنة تصفية الاستعمار ، وبعد ذلك طالبت الجمعية العامة الحكومة الأسبانية بتطبيق حق تقرير المصير للشعب الصحراوى وأصدرت فى ذلك عدة قرارات تحثها على ذلك .

- وفى عام 1965 م طلبت الجمعية العامة من القوة التى تدير الإقليم اتخاذ الإجراءات الضرورية لإنهاء الاحتلال من الصحراء الأسبانية سابقا أى الصحراء الغربية إجراءات حددت من خلالها القرار 2072 فى تشرين الثانى 1966 و2354 فى 15 كانون الأول 1968 و2591 فى 16 كانون الأول 1969 وقرار 2711 فى كانون الأول 1970 قرار 2983 فى 14 كانون الأول 1972 وقرار 3162 فى كانون الأول 1973 وفى قرارها فى 16 نوفمبر/ تشرين الثانى 1966 اللجنة الخاصة للأمم المتحدة « طلبت من القوة الديرة للإقليم «إسبانيا» العمل على خلق وبدون اجل الشروط الملائمة لتقرير مصير الصحراء الإسبانية (الصحراء الغربية) .

- وفى كانون الأول من نفس السنة دعت الجمعية العامة « القوة المديرة إنها الاحتلال فى اقرب وقت » ، وتماشيا مع إرادة ساكنة الإقليم وبلاستشاره مع الحكومة المغربية والموريتانيا بحكم أنهم اطراف معينة ، وتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة ، يمكن سكان الإقليم من التعبير وبحرية فى تقرير المصير ولهذا الغرض يجب :

• توافر جو سياسى ملائم للاستفتاء الذى يجرى على أسس حرة وديمقراطية يسمح بعودة المنفيين من الإقليم .

• أخذ جميع التدابير الضرورية لمشاركة ساكنة الإقليم فقط فى الاستفتاء .

• الكف عن أى محاولة لتعطيل تصفية استعمار الصحراء الأسبانية (الصحراء الغربية) .

• توفير جميع التسهيلات الممكنة للامم المتحدة من أجل المشاركة بفاعلية فى تنظيم وسير الاستفتاء .

- تجدر الإشارة هنا إلى أن فى هذا القرار لم تكن أية استشارة للدولة المغربية حول الصحراء الغربية ، ويجب الإشارة أيضا أن ممثل المغرب « داي ولد سيدى بابا » قد أعلن أثناء اجتماع اللجنة الخاصة فى 17 يونيو 1966 بأديس أبابا (إثيوبيا) أن « الحكومة المغربية تؤكد على أنه يجب تحرير جميع الأراضى التى تحت هيمنة الاستعمار الإشباني » ، مضيفا « أن

الحكومة المغربية تقترح استقلالها فى أقرب الآجال»⁽¹⁾ وخلال الدورة التى تلتها للجنة الخاصة أكد مفوض المغرب « على أنه منذ 1966 والكغرب يطالب بتقرير مصير سكان الصحراء الغربية وحرية الاستقلال » هذه الاعلانات الصادرة عن الحكومة تكتسى صبغة قانونية ، وكما عبر وزير الخارجية المغربى السيد بو طالب على أن «المغرب وجيرانه قرروا الاتفاق على تسهيل تقرير مصير سكان الصحراء ، وذلك بالتعاون مع المنظومات الدولية والقوة الإدارية،ولهذا فإن أسبانيا مدعوة إلى تنظيم إستفتاء يمكن سكان الصحراء من التعبير بكل حرية عن إرادتهم » ما بين سنة 1967 و1968 كررت الجمعية العامة الطلب إلى القوة المديرة للصحراء وفى سنة 1969 تأسفت بأن الاستشارة مع القوة المديرة أى إسبانيا لازالت جارية حيث أكدت هذه الأخيرة على عدم توفر الظروف الملائمة لتنظيم الاستفتاء «وكررت الدعوة لإسبانيا بتنظيم استفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوى ، وفى سنة 1970 لاحظت الجمعية العامة على ان الاستفتاء لم ينظم بعد ، ودعت الدول إلى الكف الاستثمارات فى الإقليم والاعتراف بشرعية كفاح الصحراويين » ومن أجل تنظيم حق تقرير المصير والتعبير بكل حرية فعلى الدول التعاون بكل ما يلزمها لمروره فى ظروف ملائمة » وفى قرارها لسنة 1972 ، حثت الجمعية العامة على مبدأ تقرير المصير والاستقلال للشعب الصحراوى ، وفى 26 تشرين الثانى 1972 صرح ممثل أسبانيا أمام لجنة تصفية الاستعمار وقال بأن حكومتة ستنظم استفتاء فى الصحراء الغربية .. ولا بد من العمل على إعداد المناخ المناسب لذلك ، وهو الأمر الذى أكدتة الدول الثلاثة المجاورة للصحراء الغربية فى العام المولى 1973 : المغرب، الجزائر ، موريتانيا أكدوا « تمسكهم الغير قابل للتغير بمبدأ تقرير المصير وأنهم يسهرون على أن يجرى هذا المبدأ فى جو يضمن لسكان الصحراء الغربية التعبير بكل حرية عن إرادتهم وذلك طبقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة ».

- وفى أيلول سبتمبر 1973 صرح « الجنرال فرانكو » أمام الجمعية العامة الصحراوية أى ما كان يعرف « بالجماعة » بأن مبدأ تقرير المصير سيكون تطبيقه عاديا وبارادة إسبانية وعلى هذا الأساس أعلنت الحكومة الأسبانية فى 20 أيار مايو 1974 فى منظمة الأمم المتحدة خلال الفصل الأول من عام 1975 وقد أثار هذا التصريح الأخير ردود فعل لدى المغرب الذى أعلن ملكه الحسن الثانى عن صيغة الاستفتاء التى يجب أن تكون كالتالى « الاختيار ما بين البقاء تحت وصاية الأسبان أو الاندماج فى المغرب » .

- فكان رد فعل الجنرال فرانكو أن ارسل رسالة إلى الجماعة الصحراوية قال فيها « إن الدولة الإسبانية تقرر بان الشعب الصحراوى هو

الوحيد الذى يحدد اتجاهه ، ولا يحق لأحد أن يغير إرادته والدولة الإسبانية تدافع عن الحرية والإرادة الحرة لقرار الشعب الصحراوى⁽¹⁾.

- وفى 18 حزيران يونيو 1974 أرسلت الحكومة الإسبانية وهى المستعمرة السابقة للصحراء الغربية إلى الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة رسالة ذكرت فيها بان الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك الثروات الطبيعية التى توجد فى ارضه وستكون لهذا الشعب جميع الحقوق التى يتمتع بها مواطنو اسبانيا ، كما أنها ستمثل فى العلاقات الدولية - كما مرحلة انتقالية - لحين تطبيق مبدأ تقرير حق المصير المكفول للشعب الصحراوى .

- وفى تموز يوليو من نفس العام أبلغت الحكومة الإسبانية عن طريق وزير خارجيتها سفراء كل من المغرب والجزائر وموريتانيا فى مدريد باعتبار أنهم دول مجاورة للصحراء الغربية الجديد الذى يهدف إلى وضع حق تقرير المصير حيز التطبيق الفعلى .

- وفى أيلول سبتمبر 1974 أعلنت إسبانيا عن فشل الاتصالات التى أجرتها مع الدول المجاورة للصحراء للصحراء الغربية فى التواصل إلى اتفاق وقالت بأنه فى ضوء الظروف وعلى اساس هذه النتائج فان سكان هذه الإقليم هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم⁽²⁾

- وعلى الرغم من كل هذه القرارات التى تثبت احقية الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره والاستقلال وبالرغم أيضا من اعتراف المستعمرة السابقة للصحراء الغربية إسبانيا بذلك وتاكيد دعم البلدان المجاورة بما فيها المغرب أيضا كما مستعمرة لاحقه ، لتقرير المصير فضلا عن مناداة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العديد من قراراتها بضرورة الاسراع من اجل تمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيره ، إلا ان انجاز ذلك اصطدم فيما بعد بجملة من العوائق وحالت دون تنفيذ عدة اسباب ولعل من أهم هذه العوائق أو الموانع التى حالت دون تطبيق مبدأ تقرير المصير فى الصحراء الغربية يتمثل فى دور الدولة النوط بها إدارة الإقليم وهى المستعمرة السابقة هذا من جهة ومن جهة أخرى معارضة المغرب لذلك بالإضافة إلى موريتانيا قبل ان تخرج من النزاع فى العام 1979 وتعترف بحقوق الشعب الصحراوى ، فاسبانيا قد تشبثت طويلا بإقليم الصحراء الغربية بل كانت تعهدا المقاطعة الإسبانية رقم واحد وخمسين ، ثم وان اعترفت بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى إلا انها لم تعمل على تطبيق ، بل قد نقضت فى أكثر من مرة بوعودها باحترام إرادة الصحراويين وحققهم فى تقرير المصير ، فلقد تبنت إسبانيا اتفاقية مدريد الثلاثية عام 1975 وتكررت لكل وعودها ، وسلمت بذلك الصحراء الغربية إلى كل من المغرب وموريتانيا ، وهو ما عطل امكانية تطبيق المبدأ .

- أما المغرب وموريتانيا فى الفترة قبل انسحابها فقد عملا على تعطيل

تطبيق المبدأ حيث حالا دون التواصل إلى اتفاق يؤدي إلى لك كما أشارت وأكدت إسبانيا ذلك فى العام 1974 ، وتوجت هذه المعارضة ايضا لمبدأ تقرير المصير باستخدام القوى من قبل المغرب ضد الشعب الصحراوى سنة 1975 وتم بذلك احتلال معظم ارضيها من قبل المملكة المغربية حيث أن مجلس الامن قد اصدر قراره رقم (s380) بتاريخ 16 تشرين الثانى نوفمبر 1975 وكذلك قراره رقم (b3458) بتاريخ 10 كانون الاول ديسمبر من نفس العام يطالب فيه المغرب بسحب قوى للمشاركة فى المسيرة الخضراء التى تم من خلالها احتلال الاراضى الصحراوية بطريقة غير مشروعة ، وبالإضافة الى هذه الاسباب يمكن ايضا اعتبار عجز منظمة الأمم المتحدة عن فرض احترام مبدأ تصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية عائقا اخر ، يتبعه مواقف الدول الكبرى التى لعبت دورا مهما ورياديا فى منع تطبيق مبدأ تقرير المصير فى الصحراء الغربية ولعل من اول الدول فرنسا التى كانت ولا تزال تؤيد وتدعم الاحتلال المغربى للصحراء الغربية بالإضافة إلى دول عظمى أخرى تكتفى بالتزام الصمت حيال القضية الصحراوية .

- وفى الأخير نشير إلى المفارقة فى الموقف الغربى من الصحراء الغربية حيث انه ما بين العامين 1973 و1974 بحسب ما أسلفنا ذكره الفقرات السابقة ومن خلال القرارات والتوصيات الأممية يتضح أن الحكومة المغربية كانت متشبثة علنا ورسميا وتدعم الشعب الصحراوى فى تقرير المصير والاستقلال غير انها غيرت رايها منذ 1974 ، وذلك نظرا لعدة ظروف ومسببات ولعل أهمها الظرف السياسى الداخلى التى كانت تمر به المملكة انذاك حيث أن المملكة كانت فى خطر وبالتالي يجب خلق «عدو فى الخارج» وذلك لأحمايتها وتغيير انتباه الشعب عن العرش ، فالحسن الثانى كان حقا ذكيا ، ولكن حسب رأينا من غير الصحيح بل من انعدام الحكمة والذكاء أن نحل مشكل عن طريق اخر ، يصعب حتى اليوم إيجاد طريق لحله وهو ما ظل فعلا مستمر أى « النزاع » منذ ذلك الحين وإلى حد الساعة والذى ظل الشعبين الصحراوى والمغربى هم وحدهم الذين يدفعون فاتورة من ويلات وتهجير وقسوة ظروف من اقضاء وتهميش وانعدام الاستقرار والسلام والعيش بكرامة فى أمن واستقرار .

نزاع الصحراء الغربية من منظور القانون الدولى

أقرا القانون الدولى بضرورة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية سواء سابقا فيما يتعلق بالمستعمرة السابقة أسبانيا أو لاحقا فيما يخص المملكة المغربية ، فأقليم الصحراء الغربية لم يشكل حسب محكمة العدل الدولية جزءا من «الوحدة الترابية» للمغرب وأن الصحراء الغربية مستعمرة يجب تصفية الاستعمار منها من خلال تنظيم « استفتاء لتقرير المصير » يشارك فيه « السكان » الأصليين الإقليم حسب مخطوط التسوية السابق أى للعام 1991 وهو ما تم تعديله لاحقا فى خطة بيكر الأخيرة فى عام 2003 حيث يسمح للمشاركة فى الاستفتاء كل من سكن فى الإقليم بشكل متواصل من العام

- 1991 أى انه يحق له التصويت وإن لم يكن من السكان الأصليين للإقليم .
- ومع هذا فلا يزال المغرب يأب أن سابقا او لاحقا على محاولة تشوية الحقائق التى اقر بها القانون الدولى وحسمت فيها المحكمة الدولية حاول المغرب الاستيلاء على الصحراء الغربية من خلال طريقتين : الأولى تتجلى فى محاولة الحصول على مبررات قانونية تلغى الحكم وهى مهمة فاشلة حتماً والثانية وهى بكل بساطة فرض الأمر الواقع باللجوء إلى القوة وقد استعمل التكتكين فى ان واحد غير ان ذلك ادى إلى تأثير مخالف وغير منتج بشكل كبير لصالح المغرب . وبالتالي فإن المبررات القانونية التى استخدم لم تضمن لهم تسريع استعمال القوة وهذا ما اعطى امتيازاً سياسياً اكب لجهة البوليساريو من ذلك الذى كانت تتوفر عليه فى بداية الصراع .
 - ولقد تجلى التكتيك المغربى الأول بعد هزيمة لاهى فى غزو الإقليم لفرض سياسة الأمر الواقع ، وقد تم ذلك لغزو من مكائين وباستعمال طريقتين مختلفتين فى نفس الوقت (1) احتلال الإقليم عسكرياً انطلاقاً من الحدود الشرقية وفى نفس الوقت عن طريق « المسيرة الخضراء » من الحدود الغربية . وقد تم إصدار مجلس الأمن قرار 6 نوفمبر 1975 يشجب هذه المسيرة ويندد بها ويطلب بايقافها .
 - ودفع الفشل الجديد المغرب إلى محاولة ربح مبرر قانوني لاحتلاله من خلال اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975 .
 - غير أن هذا المبرر الضعيف فى أصله يتوفر على ثلاث ميزات مهمة (2): أولاً لا يحول « السيادة » على الإقليم بل « الإدارة » فقط ثانياً ، هذا التحويل لا يتم إلى المغرب وحدة بل إلى كيان ثلاثي إسبانيا والمغرب وموريتانيا ثالثاً ، هذا التحويل لأيمت إلا لمدة زمنية محددة إلى غاية 26 فبراير 1976 يصبح بعدها هذا الاتفاق لاغياً حتى ولو تحصل على شرعية دولية محولاً الوجود المغربى إلى وجود مصطنع ، غير الأمر لم يتوقف عند هذا الحد فحسب ممارسة الأمم المتحدة لم تسمح له بذلك ، فمن جهة فهى لازالت تعتبر ان نزاع الصحراء الغربية هو مسألة تصفية استعمار وفى الواقع فان الإقليم يوجد فى لائحة الإقليم الغير المستقلة ووضعيتة القانونية تناقش بصفة دورية من قبل لجنة تصفية الاستعمار ، ومن جهة ثانية وارتباطاً مع النقطة السالفة وتماشياً مع البند 73 من ميثاق الأمم المتحدة فإنه يتوجب على القوة المديرة للإقليم ذات الطابع فبالرغم من انه تم تسليم إدارة الإقليم إلى المغرب وموريتانياً تماشياً مع اتفاقيات مدريد ، فان تقارير الأمين العام للأمم المتحدة (على الأقل ما بين 1976 و1988 تلمح إلى موقف تخلى إسبانيا عن ادارة الإقليم لكنها لم تنسحب ابدأ إلى موريتانيا هذه الأخيرة إلى غاية 1979) كقوتين مديرتين للصحراء الغربية دون أن يعنى ذلك فى اية حاله الاعتراف بالسيادة

على ذلك الإقليم مادام يعتبر مؤهلاً لتصفية الاستعمار ، ثالثاً تحدثت عدت قرارات للأمم المتحدة عن « الاحتلال المستمر » للصحراء الغربية من قبل المغرب وهذا يدل على الاعتراف بان تواجدة لايتوفر على مبررات قانونية بل أساساً على الأمر الواقع ، رابعاً يقول بصراحة حكم الأمين العام المساعد المكلف بالشئون القانونية فى الأمم المتحدة وهو فى نفس الوقت المستشار القانونى للمنظمة ، السيد هانس كوريل فى حكمه الصادر بتاريخ 29 يناير 2002 ، أن « اتفاق مدريد لم يسلم السيادة على الإقليم ولم يعطى لآى من موقعية صفة القوة المديرة وهو أمر لم يكن بإمكان أسبانيا وحدها التصرف فيه بصفة انفرادية » ، وأخيراً فان كل المخططات التى صادقت عليها الأمم المتحدة سواء مخطط السلام لسنة 1990 ، اتفاقية هيوستن المكملة له أو « مخطط بيكر الثانى » لسنة 2003 ، وحتى المتضمنة فى « مخطط بيكر الأول » تتجاهل الإشارة له كلية .

- وهذا ما من شأنه أن يثبت وجهة قانونية أى من قبل القانونالدولى بان النزاع هو مشكل تصفية الاستعمار لم تكتمل فصوله بعد ولازال ينتظر الحل حتى اللحظة وهذا يتوقف برأينا على مدى تعاون الأطراف المعنية والأمم المتحدة وبمدى ضغط الأخيرة على الطرف المعرقل والرافض لقراراتها (1) .

ب - أبعاد وأسباب الصراع حول الصحراء الغربية

يرى كثير من المتخصصين فى الدراسات السياسية والاقتصادية أنه يقف وراء هذا الصراع عدداً من الابعاد والأسباب متداخلة سياسية واقتصادية تجعل من امكانية حل النزاع أمراً غاية فى الصعوبة هذه الاسباب هى التى جعلت اطراف الصراع تلجأ او تقبل بتدويل الازمة من خلال عرضها على منظمة الأمم المتحدة بعيدة عن الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والتي حل محلها الاتحاد الأفريقى بعد ان عجزت أطراف الازمة عن حلها فى البيت العربى او البيت الافريقى .

ونتعرض لهذه الاسباب التى تؤثر على هذا الصراع وهى كما يؤكد كثير من الباحثين تمثل أبعاد أساسية فى النزاع الدائر حول الإقليم الصحراوى بتقرير مصيرة واستقلالة الوطن أو خيار الحكم الذاتى فى إطار المملكة المغربية وهذه الابعاد نتعرض لها ونتناولها على الجاه التالى :-

أ - البعد التاريخى للنزاع :- ونتعرض له فى عجالة لحين التعرض فى الفصل الثانى للمرحل التى مر بها مشكلة الصحراء الغربية ، إذ كما هو معلوم أن اسبانيا قد قدمت بعد محاولات للسيطره على المنطقة الساحلية بعد سقوط الأندلس عام 1492م وحققت فى ذلك مكاسب إلا انها فى عام 1900م تمكنت اسبانيا من عقد اتفاقية مع فرنسا وهى القوة الاستعمارية المسيطرة على الجزائر وأجزاء من المغرب وموريتانيا آنذاك وبموجبها تم إنشاء حدود

1()إنظر : فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م جذور نزاع الصحراء الغربية

فاصلة بين وادى الذهب والحدود الحالية لموريتانيا الا انه فى عام 1912م قامت إسبانيا من جانبها بتحديد منقطى (طرفاية - وإيفى) لتكون حدود لها فى الجزء الجنوبى من المغرب ولم تتمكن أسبانيا من اكتمال سيطرتها على كل الصحراء الا فى منتصف الثلاثينيات من القرن الفائت .

- الا انه بعد حصول المغرب على أستقلاله عام 1956م قد طالب بحقة فى المستعمرات الأسبانية فى شمال غرب أفريقيا فى (مليلة وسبتة) وأيضا فى حقة فى موريتانيا كا مستعمرة فرنسية آنذاك ، وفى عام 1957م أرسلت الحكومة المغربية آنذاك فى (طرفيا والساقية الحمراء وريودو أورو) والجزء الشمالى من موريتانيا بهدف تحرير هذه الأرض من الاحتلال الأجنبى ، وبفضل المساعدة التى تلقاها جيش التحرير من القبائل الصحراوية تمكن من الحاق الهزائم بالقوات الأسبانية التى اضطرت إلى التراجع ونتيجة لهذه الخسائر قامت إسبانيا بتوقيع اتفاقية مع فرنسا عام 1958م لتولى حملة مشتركة تقوم فيها أسبانيا بشن عملياتها العسكرية من «طرفيا» بينما تتحرك فرنسا من شمال موريتانيا لتطويق جيش التحرير .

- هذا ويرجع البعض إلى اللجوء إلى اسبانيا آنذاك إلى عقد هذه الاتفاقية العسكرية مع فرنسا عام 1958م مرجعه عدة عوامل لعل أبرزها هو الخوف من قوة المغرب العربى الاسلامى بالإضافة إلى رغبة اوربا فى جعل المنطقة تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسى لملى الفراغ وإبقاء سيطرتها على المنطقة بالإضافة إلى خسائر الأسباب التى منيت بها بفعل عمليات جيش التحرير المغربى ومقاومة القبائل المحلية بالصحراء الغربية للأستعمار الأسبانى .

- بحيث يمكن القول أن شعب الصحراء الغربية قد إستخدم اساليب شتى متعددة فى مقاومة الاستعمار والأحتلال الاسبانى للصحراء الغربية ابتداء من الأسلوب الدبلوماسى وصولا للنهج العسكرى الذى تبنته حركة البوليساريو وجناتها العسكرى والتى عارضت كلا من الاستعمار الاسبانى ورفضت ادعاءات المغرب بحقها القانونى والتاريخى فى الإقليم الصحراوى وأكدت على تحقيق الاستقلال الوطنى لإقليم الصحراء الغربية ، وبعد ان كانت كل اطراف النزاع تحارب الأستعمار الأسبانى من أجل تحرير الصحراء الغربية تحولوا اطراف النزاع إلى خصوم وأعداء وباتت المغرب فى حالة صراع حول الصحراء الغربية مع كل من الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو .

- إن طرح المشكلة أمام الأمم المتحدة بدا من عام 1962م واتفاقية مدريد عام 1975م لم تحقق الحل ولم تحظى الصحراء بالاهتمام اللازم إلا فى عام 1974م عندما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذى نص على حق شعب الصحراء فى تقرير المصير وهو القرار الذى اغضب المغرب واقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة إجراء استفتاء للسكان فى الصحراء الغربية بالإضافة إلى انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى) الآن لا تعترف المنظمة بالجمهورية الصحراوية

كعضو كامل العضوية بالمنظمة هذا بالإضافة إلى الجهود المتعددة لمنظمة الأمم المتحدة ومنها تعيين وزير الخارجية الأمريكى (جيمس يكر) مبعوثاً للأمين العام للأشرف على الاستفتاء بالإقليم الصحراوى ، هذا وتستند المغرب فى ادعائها إلى ان منطقة الصحراء الغربية لم تعرف الحكم المنظم والتنظيم السياسى من الناحية التاريخية والتنظيمية الا فى إطار الدولة المغربية الا ان الاستفتاء لم يتم حتى الآن بسبب عدم اتفاق اطراف النزاع حول عدد السكان وتبعيةهم (المغرب - حركة البوليساريو) وبذلك ظلت مشكلة الصحراء الغربية احدى المشكلات السياسية فى العالم اليوم التى تنتظر الحل والتى تنفرد بميزة تعدد الأطراف المباشرة فيها (الجزائر - المغرب - حركة البوليساريو) وكل طرف له رؤية خاصة لحل الأزمة وموجهتها ويدعى باحقية المغرب أو البوليساريو فى هذا الإقليم (1).

ب - البعد العرقى والديمغرافى والأثنوغرافى:- يؤكد المغاربة ان سكان الصحراء الغربية عند جلاء الأسبان كانوا حوالى ستة وسبعون الف نسمة بينما يؤكد حركة البوليساريو أنهم الآن أكثر من مليون نسمة وأنهم يشكلون سبعة عشر قبيلة وكلها قبائل عربية تتحدث باللهجة الحسانية وهى أقرب إلى اللغة العربية الفصحى ، هذا ويرى البعض ان السبب فى تقليل عدد السكان من وجهة النظر الأسبانية هو وضع الأسبان العراقيين والعقبات أمام منع شعب الصحراء الغربية الاستقلال الوطنى بحجة قلة عددهم ومن ثم كانت إسبانيا تؤجل البت فى حل النزاع كما يرى البعض أنه يتضح البعد العرقى لسكان الصحراء الغربية من إستعراض أوضاعهم الاكولوجية نظراً لعدم إستقرار سكان الصحراء الغربية وتنقلهم المستمر وراء المراعى بين الصحراء والأقطار المجاورة لها خاصة وأن الحياة الرعوية لا تعترف بالحدود الفاصلة وإنما تعترف بالحدود الواصلة وبالإضافة إلى أن الحياة الاجتماعية فى الصحراء الغربية تقوم على النظام القبلى ومن أهم القبائل كما اوضحت الدراسة هى قبائل الرقيبات وتكنة وأولادليم.

- هذا وتبدو المشكلة فى أنه لا توجد معلومات دقيقة عن عدد السكان فى الصحراء الغربية لإمكانية إجراء الاستفتاء إذ لا يوجد اتفاق بين أطراف النزاع حول عدد سكان الإقليم الصحراوى . وتختلف أطراف النزاع فى تحديد وتقدير اعداد السكان ومعظمهم من القبائل العربية فتدعى المغرب ان عدد السكان لايزيد عن 76 الف نسمة وتدعى حركة البوليساريو أن السكان أكثر من مليون نسمة فى حين أن السلطات الإسبانية تقلل عدد السكان إلى خمسون الف نسمة منهم 1800 إوروبى و22 ألف جندي أسبانى وهناك أعداد من السكان خارج الصحراء وعدد آخر ياستقر فى (تندوف) الجزائر وفى

1(انظر :- نبيه الأصفهاني ، محور الصراع فى الصحراء الأسبانية السياسية الدولية يناير 1975م لمزيد من التفاصيل -انظر شبكة المعلومات الدولية نت 2014م بحث منشور حول البعد التاريخى والأستراتيجى والسياسى حول نزاع الصحراء الغربية .

موريتانيا ، وهذه الحالة هى السبب فى عدم امكانية اجراء الاستفتاء المذمغ ، فالمغرب يطالب بان يشمل الاستفتاء حصر السكان الموجدين فعلا فى الصحراء الغربية بينما تطالب حركة البوليساريو أن يشمل الاستفتاء السكان ذوى الاصل الصحراوى المقيمين خارج الإقليم الصحراوى وتتباين رغبة السكان فى الانضواء تحت كلا من المغرب أو موريتانيا أو الاستقلال الوطنى - الجمهورية العربية الصحراوية .

- واجمالا يمكن القول من خلال هذه الدراسة ان العناصر المكونه لسكان الصحراء الغربية هى نفسها العناصر المكونة لسكان المغرب وموريتانيا وهى فى معظمها من العرب ويشكلون سبعة عشر قبيلة تتكلم اللغة الحسانية وهى لهجة أقرب إلى العربية الفصحى وتمثل احدى اللهجات المحلية السائدة فى الشمال الافريقى كما يوجد البربر باعداد قليلة فى الأجزاء الشرقية من الصحراء إضافة إلى العديد من العناصر الزنجية التى تسكن حوض السنغال ، ويدين اغليبة سكان الصحراء الغربية بالدين الاسلامى بالإضافة إلى اقلية الاسبانية تدين بالمسيحية الكاثوليكية وجود المدارس التى اقامها الاسبان فان هناك اعداد من السكان من غير الاسبان يتكلمون الاسبانية .

- ومن هذا كلة وقفت قضية الأحصاء السكاني حجر عثر لتحديد من له الحق فى التصويت بمعنى تحديد هوية الناخبين فى الاستفتاء المقترح اجراءه لتقرير مصير الإقليم الصحراوى اما بالاستقلال الوطن وقيام الجمهورية العربية الصحراوية أو بالحكم الذاتى فى إطار المملكة المغربية

ج - البعد الاستراتيجى والجغرافى للصحراء الغربية :- هذا البعد يتمثل فى موقع الصحراء الحاكمة لجنوب المغرب والجزائر ولمال غرب موريتانيا والتي تطل بساحل طويل على المحيط الاطلسى ورغبة المغرب والجزائر فى السيطرة للوصول إلى المحيط الاطلسى من اقرب طريق ومن ثم تتبع من صراع السيادة والهيمنة اساساً على بناء القوى الذاتية الكفيلة بالسيطرة على شمال افريقيا حيث تشكل هذه الصحراء مجالا حيويًا لكل منهما بدعم العمق الاستراتيجى للمغرب عند الجنوب والجزائر للوصول إلى المحيط الاطلسى من اقرب الطرق .

- وتعرض الدراسة إلى الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية وذلك على الوجه الآتى:-

1- اذ تكتسب الأهمية الاستراتيجية من أهمية الوطن العربى بشرقة وغربة خاصة أن المغرب العربى يمس بشقبة أهم ممر مائى دولى فى العالم وهو قناة السويس وعلى الطرف الاخر مضيق جبل طارق وكلاهما مدخل حيوى ومهم للبحر المتوسط وإذا كان الوطن العربى يمثل مركز الاتصال الجوى والبحرى والبرى للعالم فإنه المورد الهائلة الموجودة فى معظم صحارى الوطن العربى من أهميته وإذا كانت الصحراء الغربية تمثل البعد الاقصى لها الآن فى الوقت ذاته تعد منطقة الاتصال بين افريقيا والعرب

خاصة وان حدود الصحراء الغربية البرية مع جيرانها تصل إلى ألفي كم وبذلك تكون بوابة أفريقيا الغربية وهذا ما أدركته جيداً الدول الاستعمارية .

2 - بالإضافة إلى ان موقع الصحراء الغربية يشكل أهمية حيوية واستراتيجية للقوى الكبرى فى العالم فموقعها مواجة لجزر كناريا التى تسيطر عليها اسبانيا ولقربة من مضيق جبل طارق والبحر المتوسط للتسهيلات البحرية التى يمكن ان يقدمها للتحركات البحرية فى المنطقة خاصة مع قرب الموقع من الثروات النفطية فى المنطقة واماكن تواجد الفوسفات ولذا تسعى الدول الغربية وعلى قمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقامة علاقات متنوعة مع العديد من دول المغرب العربى حتى يتمكن من الاستفادة من الامكانيات والموارد الموجودة بالمنطقة .

3 - كما يرجع اكتساب الصحراء لاهميتها الاستراتيجية من اتصالها المباشر بالمستعمرات الاوربية فى القارة الافريقية انذاك وذاد من هذه الاهمية التنافسى الاستعمارى الذى سعى إلى السيطرة على مصادر الموارد الاولى وضمان اسواق لتصريف منتجاته كما اكتسبت الصحراء الغربية فى فترة ما بعد الاستقلال اهمية خاصة لدى الولايات المتحدة الأمريكية خاصة الجزاء المواجه مباشر للسواحل الشرقية للأمريكتين كما ان خروج الصحراء الغربية عن حيز السيطرة والنفوذ الغربى (اسبانيا) ووصول قوى منوئة لها فى السواحل المشاطئة مع المحيط الاطلسى يعد تهديدا مباشرا لآمن الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم يكون الصحراء الغربية أسبقية خاصة فى أولويات العلاقات الدولية سواء فى إطار بعدها الإقليمى العربى أو الافريقى الدولى ولعالمى .

4 - فبالنسبة لاهميتها الاستراتيجية على المستوى الإقليمى يكون من خلال موقعها بين المغرب والجزائر وموريتانيا لانها تمثل عمقا وامتدادا طبيعيا لكل من المغرب وموريتانيا فهى تشكل عمقا استراتيجيا فى اتجاه الشمال نظرا لما تمثله الصحراء الغربية من حدود فاصلة وتباعد بين حدودها الأصلية عن حدود المغرب وإدعا المغرب بحقها التاريخى فى موريتانيا وان موريتانيا جزاء من ارضيها ، اما الجزائر فان وجود إقليم «تندوف» الجزائرى الذى يقع فى اقصى جنوب غرب الجزائر بالقرب من إقليم الصحراء الغربية ويوجد به خام الحديد بكميات كبيرة ، ومن ثم تمثل الصحراء الغربية أهمية استراتيجية للجزائر لما تحققة من تكلفة تصدير الحديد عبر المحيط الاطلسى بمسافة قصيرة .

- فضلا عن أن الإقليم الصحراوى والصحراء الغربية ، وانما يمثل أمن قومى للدول الثلاثة مجتمعة .

5 - كما زاد من النشاط الاستعمارى الهادف إلى اخاع الصحراء الغربية لنفوز اكتشاف اليورانيوم فى الطبقات الفوسفاتية ، واذا كان الشمال الافريقى قد ضم العديد من الدول التى تناهض الوجود الاستعمارى وتهدهد

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

بالزوال فان عملية المواجهة بين الجانبين قد اكسب إقليم الصحراء الغربية أهمية استراتيجية خاصة من جانب القوى الاستعمارية التى تعمل محاصرة التيار الوطنى ومنع انتشاره حتى تتمكن من الاستحواز على الثروان المعدنية والموارد الأولية من الإقليم الصحراوى ولذلك فان المشاكل الإقليمية التى تثار بين أنظمة الحكم فى المنطقة غالباً ما تشغلها القوى الدولية الاستعمارية لتنفيذ اهدافها مما اسهم فى زيادة حدة التوتر وزيادة المشاكل الإقليمية وإضفاء الطابع الدولى عليها .

6 - وإضافة إلى ذلك فان اختلاف دول الجوار الجغرافى للصحراء الغربية فى النواحي الايدولوجية والتوجهات السياسية والمصالح الاقتصادية قد ادى إلى حدوث نوع من التوتر وعدم الاستقرار السياسى كما ان موقع الصحراء البحرى قد زاد من اهميتها ومنحها ميزة كبيرة ورفع من مكانتها فى الخريطة السياسية فالمغرب فى الجغرافيا السياسية أن الإقليم البحرى تحظى بمكانة خاصة ومميزة فى هذا المجال مقارنة بالإقليم القارية وان امتداد الصحراء على ساحل المحيط الاطلسى هذه المسافة قد منحها أهمية جيو - إستراتيجية حيث أن هذه الامتداد يسهل من الاتصال الخارجى للسواحل سواء كان ذلك الاتصال تجارياً أو حضارياً أو اجتماعياً مع دول حوض الاطلسى الأوربى أو الأفريقية الأمريكية .

- هذا ويشير واقع الحال إلى ان هذه الواحل تمتاز بدفئ مياهها وغناها بالثروة السمكية الذى يتيح لها الملاحة طوال العام ، كما ان أعماقها تؤهلها لأن تجوبها سفن مختلفة الأحجام وهى صالحة لإنشاء موانى الصيد واقامة القواعد البحرية .

- ومن الناحية التضاريسية فان الصحراء الغربية تتكون من سهول ساحلية تتسع وترتفع تدريجياً كلما توغلنا إلى الداخل حتى تصل هضاب يبلغ ارتفاعها حوالى ألف قدم ويزداد إرتفاع أراضيها إلى سلاسل جبلية ليصل إلى الفين قدم عند الحدود الموريتانيا ويسودها نوعين من المناخ الأول داخلى قارى شبة صحراوى يتميز بتقلبات مفاجئة فى درجات الحرارة والثانى داخلى وهو اكثر اعتدالاً ويبلغ متوسط درجات الحرارة 32° وعلى الرغم من ان المناخ الصحراوى هو السائد إلا ان تيار كناريا البارد الذى يهب من الشمال يخفف من حدة ذلك المناخ (1) .

1(انظر :- شبكة المعلومات الأليكترونية الدولية (نت) الأهمية الجغرافية والأستراتيجية للأقليم الصحراوى ديسمبر 2014م

- لمزيد من التفاصيل انظر :-
د. بطرس بطرس غالى وآخرون ، حرب الصحراء فى المغرب العربى (ملف وثائقي) الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء ، مجلة السياسة الدولية العدد 44 إبريل 1976 ص

د - البعد الأقتصادى والأهمية الاقتصادية للصحراء الغربية :-

أ - الفوسفات :-

أدباًكتشاف المواد الاولية الإقليم الصحراوى إلى زيادة أهمية مما أدى إلى تمسك وتثبيت الاستعمار به كما بدأت مطالبة دول الجوار به وإدعائها بحقوقها التاريخية فى الإقليم الصحراوى بعد أن كان الإقليم كما مهماً وخاصة بعد أكتشاف إسبانيا خام الفوسفات فى «بوكراع» منذ عام 1947م إضافة إلى وجود خام الحديد والزنك والرصاص والغاز الطبيعى والبتروول أيضاً وكذا الثروة الضخمة التى تتمثل فى شواطئ المحيط الأطلسى التى تعتبر أغنى مناطق بالاسماك . ومن ثم أدى اكتشاف الموارد الاقتصادية إلى زيادة حدة التوتر والنزاع بين اطراف الأزمة حول الإقليم الصحراوى ، فالفوسفات يعتبر المورد الرئيسى للإقليم حتى أن الصحراء الغربية تشتهر فى بعض الدوائر الاقتصادية باسم « كويت الفوسفات » مما يؤكد أن الفوسفات هو العامل الرئيسى فى البعض الأقتصادى للنزاع ، وكانت موارد الفوسفات قد أكتشفت فى عام 1963م ومنذ ذلك العم تطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الأستقلال خاصة وأنه ينتج بكميات تجارية ضخمة وبالتالى فإن من يسيطر على فوسفات الصحراء الغربية يصبح هو المتحكم فى الإنتاج والتصدير العالمى معاً ، فى حالة الأستقلال الوطنى للإقليم الصحراوى فإن ذلك يهدد بظهور منافسى قد يتفوق على المملكة المغربية من حيث انتاج وتصدير الفوسفات اذ من المعروف ان المغرب ينتج هى الأخرى كميات كبيرة من الفوسفات ، وقد عانت المغرب من الأثار السيئة للمنافسة على التصدير لهذا المعدن ، الامر الذى ادى إلى تخفيض سعة فى الاسواق العالمية ، وكانت الحكومة الأسبانية قد منحت امتيازاً للاستغلال الفوسفات فى عام 1967م إلى «كرنسر تيوم» يتألف من بعض الشركات (الفرنسية والأمريكية والألمانية والأسبانية) بنسبة 25% للمصالح الأمريكية ، 20% للمصالح الفرنسية والألمانية ، 55% للحكومة الأسبانية غير أن الحكومة الأسبانية لم تلبث أن تخلصت من ذلك الأمتياز وبدأت تنفرد بعمليات الأستغلال وحلت مشكلة الشركة العالمية ، وعمدت إلى أنشاء الشركة العالمية الأسبانية التى تدار حكومياً برأئس مال قدرة ثلاثة ونصف مليون دولار ، تقوم بنقل الفوسفات إلى ميناء العيون على شريط متحرك ينقل ألفى طن فى الساعة لمسافة 60 كم بين مدينة «بوكراع ومدينة العيون» ولذلك تم بناء ميناء بحرى للتصدير بطاقة نقل مائتين مئري يومياً وبطاقة سنوية تتراوح ما بين 9 - 13 مليون طن وبدا التشغيل عام 1972م غير أن الحكومة الأسبانية قامت بتوقيع عدة عقود مع بعض الشركات الأوربية لمساعدتها فى استخراج وتسويق الفوسفات ، كما قامت بتعبيد بعض الطرق الصحراوية وساعد ذلك على ظهور بعض المراكز العمرانية بسبب التقدم فى عمليات الأستغلال ومن أشد واشهر تلك المراكز « بوكراع » التى تعد وتعتبر المركز الرئيسى

لأنتاج الفوسفات ، لكن حركة «البوليساريو» قد قامت ببعض عمليات التدمير لمواقع الشريط المتحرك مما ادى إلى تعثر عمليات الاستخراج حتى امكن التواصل إلى حل سياسى لأسبانيا تخلصت خلاله أسبانيا من الاشراف على عمليات الاستخراج والنقل ولكنها ضمنت الحفاظ على مصالحها الاقتصادية فى إستغلال المناجم .

- ومما هو جدير بالذكر أنه يرجع اكتشاف الفوسفات فى الصحراء الغربية إلى باحث اسباني «مانويل مايبا» فى عام 1947م حيث تم اجراء مع طوبوغرافى فى الصحراء الغربية عثر خلاله على طبقات من الفوسفات بنسبة عالية بين خطى عرض 26° - 27° وخط طول 13°30' - 13°00' غرباً اى بين نهري بوكراع وإيفنى ، هذا ولقد تاجلت عملية استخراج بسبب اعمال القتال التى كانت قائمة ان ذاك بين الثوار والمستعمرين الاسبان والفرنسى ، ومنذ ان تسلمت المغرب إقليم «طرافية» أمكن البدء فى إستخراج منذ عام 1958م وتطلعت كثير من الشركات الأجنبية لعمليات الاستغلال خاصة وانه ينتج بكميات تجارية ضخمة بالتالى فان من يسيطر على مناطق استخراج فوسفات الصحراء الغربية يكن هو المتكلم فى الانتاج والتصدير العالمى خاصة وان الاحتياطي العالمى للفوسفات يقدر بحوالى 38 مليار طن ويشكل الاحتياطي الأفريقي منها حوالى 18 مليار طن ، وفى أسيا 4 مليار طن والولايات المتحدة الأمريكية 10 مليار طن وأميركا الجنوبية حوالى مليار طن أما الاحتياطي الصحراء الغربية فيصل إلى حوالى إثنين مليار طن ويمتد على مسافة 1200 كم² ولم يستغل منه بعد الا منجم «بوكراع» بمسافة 700 كم² ، وهذا ويعتبر خام الفوسفات الموجود فى الصحراء الغربية من أجود الأنواع فى العالم حيث يتواجد بنسبة 65 - 80% وتبلغ نسبة نقاوة 31% وهى أعلى نسبة فى العالم ويظهر بشكل طبيعى على سطح الأرض ، واستغلت اسبانيا الفوسفات بشكل تجارى عام 1964م والذى يصدر كما مدة خام عن طريق مدينة العيون اكبر مدن الصحراء الغربية الواقعة على ساحل المحيط الاطلسى والتى تبعد عن مدينة «بوكراع» حوالى مائه كم² ، هذا ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات فى العالم وأول مصدر له بعد تدخله فى الصحراء الغربية عام 1976م حيث بلغ انتاجه اكثر من 36 مليون طن عام 1977م ، وقد عانت المغرب كثيراً بسبب التنافس على تصديره .

2 - النفط :- ومما هو جدير بالأشارة إلى اسبانيا قد اصدرت عام 1958م تشريعاً يحدد المناطق المسموح فيها للشركات الأوربية بالتنقيب عن البترول فى الصحراء الغربية وبتشجيع اسبانيا اذ عملت على رفع القيود الاقتصادية التى تشجع على الاستثمارات وبالفعل قامت بعض شركات عالمية بعملية استكشاف وتنقيب ، واستطاعت خلالها تغطية نفقات عمليات الكشفية ، وفى عام 1961م قامت تسع شركات أمريكية وثلاث شركات أسبانية باعمال الكشف والتنقيب وساعدها على ذلك تشجيع الحكومة الاسبانية من خلال الغاء القيود الاقتصادية المفروضة التى كانت تعترض توظيف رؤس الأموال الأجنبية .

- بيد أن نفقات التنقيب الباهظة والتي قدرت بخمسة آلاف مليون «بيزيتا» فضلاً عن أسباب سياسية وأمنية قد أدت إلى انسحاب معظم هذه الشركات ولم يتبقى حتى عام 1963م إلا شركة واحدة أمريكية وأتحدت مع شركة أسبانية وكونت شركة مشتركة لاستخراج النفط تحت إشراف الحكومة الأسبانية وفى غضون عام 1969م بدأ ظهور النفط من المناطق البحرية على عمق 3446 متراً وأيضاً بدأ ظهوره فى مدخل الوادى شمال مدينة العيون .

- هذا ويوجد مخزون كبير من الغاز والنفط فى سواحل الصحراء الغربية ، ولقد قامت المغرب بتوقيع اتفاقية للتنقيب عن النفط مع بعض الشركات من أول اكتوبر 2001م وكان اهم هذه الاتفاقيات مع شركة «توتال فابنال إلف» الفرنسية «كبير مالك جى كورب» الأمريكية إلا ان حركة البوليساريو اعترضت على ذلك مما أدى إلى لجؤ المغرب إلى الأمم المتحدة وطلب الماشوره القانونية حيث صدرت فتوى قانونية من المستشار القانونى للأمم المتحدة «هانس كوريل» حصلت بموجبها المغرب على الحق القانونى فى القيام بعمليات بالتنقيب من النفط فى الصحراء الغربية بشرط ألا يستغل المغرب النفط تجارياً دون موافقة السكان المحليين .

- وايضاً اصدر مجلس الأمن الدولى فى وقت لاحق أن فتوى المستشار القانونى للأمم المتحدة غير ملزمة لاي جهة من الجهات مما يعنى استمرار الجدل حول أحقية استغلال النفط مالم يتضح الوضع فى الصحراء الغربية بين الأطراف المتنازعه خاصة المغرب وحركة البوليساريو ولذلك أعلنت شركة «توتال» انسحابها من الصحراء الغربية بنهاية ابريل عام 2006م بعد تعرضها لضغوط من الراى العام الأمريكى .

- ومازال الامكانية الهيدروكربونية فى الصحراء الغربية محل دراسة وتقييم ولكن وجود ثلاثة أحواض رسوبية فى الإقليم الصحراوى جعلها تمتلك المؤهلات الجيولوجية والتركيبية التى تضعها فى مصاف الأحواض البترولية وهى حوض تندوف وحوض العيون – طرفاية الساحل وحوض موريتانيا – السنغال (الساحلى) ورغم الاتفاق على الاستغلال التجارى للنفط المكتشف ،، إلا انه يوجد إصرار على الاستمرار فى عمليات البحث والتنقيب فلقد شهدت الأحواض الساحلية مرحلة جديدة غير مسبوقة من النشاط الاستكشافى مع بداية القرن الحالى وخاصة فى المنطقة البحرية منها وذلك للأسباب الآتية :-

أ- النتائج الإيجابية التى اسفرت عنها العمليات الاستكشافية فى موريتانيا المجاورة.

ب- وضع الأمم المتحدة الملف الصحراء الغربية ضمن اولوياتها رغم التعثر المتكرر لجهودها وضعف الأموال فى وضع حد للحالة الضبابية التى ظلت تكتنف المستقبل السياسى للمنطقة.

ت- الأزمات المتلاحقة فى مناطق انتاج البترول التقليدية (الشرق الأوسط – فنزويلا – نيجيريا).

ث- الأرتفاع المطرد فى أسعار البترول فى السنوات الأخيرة .

ج- قرب سواحل الصحراء الغربية من سوق الأستهلاك الواسع (الولايات المتحدة الأمريكية – الدول الغربية) .

3 – الحديد :- احتياطي الحديد فى الصحراء الغربية يبلغ حوالى سبعمائة مليون طن حيث اكتشف منجم من « أزميلة و غراشة » وتقدر امكانية رفع كميات الحديد المستخرج من باطن الأرض فى المنطقة إلى حوالى ستمائة مليون طن فى حين تقدر نسبة الحديد فى التربة بحوالى 65% وتشير عمليات المسح الجيولجى إلى امكانية التوصل إلى نتائج كبيرة أخرى ، ويعتقد بان هناك امكانية لرفع كمية الحديد المستخرج إلى أكثر من ثمانى مائة مليون طن

4 – اليورانيوم :- اليورانيوم فى الإقليم الصحراوى فى منطقة « سمارة » حيث فرضت عليه حراسة مشددة وكانت السلطات الأسبانية قد منعت الأقتراب من منطقة التنقيب .

5 – الثروة السمكية :- تزخر سواحل الإقليم الصحراوى بالثروة السمكية وبعد الساحل الغربى للقارة الأفريقية بصفة عامة منأغنى مصائد الأسماك وأيضا الطبيعية صخورها وأنخفاض الكثافة السكانية بها ، وتوجد أهم مراكز صيد الأسماك فى مدينة العيون كما تعد الثروة السمكية مصدراً مهماً لعدة شركات أوربية تعتمد عليه حيث أبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول اجنبية بممارسة صيد الأسماك فى المنطقة قرابة سواحل الصحراء الغربية (1)

- هذا ونظرا لاهمية المصايد البحرية على سواحل الإقليم الصحراوى فقد دخل الاتحاد الأوربى وخاصة اسبانيا فى مفاوضات معقدة مع المغرب لإقناعا بتجديد اتفاقية الصيد التى تسمح لسفن الاتحاد الأوربى بالصيد فى السواحل المغربية وتوجد أهم موانى الصيد فى العيون والطنطان وبوجدور وطرفاية حيث تضم العديد من التجهيزات المرتبطة بعملية الصيد والتصنيع والتبريد وتخزين المنتجات البحرية ، ويبلغ انتاج موانى العيون وطرفاية وبوجدور من الأسماك حوالى 309.2 ألف طن سنوياً ، كما يوجد بها حوالى ربعمائة وحدة صيد وحوالى سبعة آلاف عامل .

6 – الزراعة والثروة الحيوانية :- يعد الأستقرار فى إقليم الحراء الغربية محدوداً للغاية فالمنطقة جدداء فى معظمها لاينمو بها الكميات محدودة من الذرة والشعير ، ولا يتعدى ذلك الأستهلاك المحلى المحدود ولكن فى الوقت

1(انظر :- شبكة المعلومات الايكترونية الدولية (نت) – الموقع اون لاين .
الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للصحراء الغربية مايو 2014م.

ذاتة تعد منطقة الصحراء الغربية ذات ثروة حيوانية ضخمة متعددة فى ذلك على الواحات والمناطق السهلية التى تربي فيها الماشية ، وتعد الثروة الحيوانية احدى اهم الثروات التى توفر مصدر عيش للسكان الذين ألفوها منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم ، ففي المنطقة الشمالية (إقليم - سمارة) اذ يبلغ الماعز (380 ألف) رأس تليها الأبقار (320 ألف) رأس ثم الجمال (32.6 ألف) رأس حين لا يوجد سوى (1443) رأس من الأبقار ، أما فى المنطقة الوسطى (العيون - الساقية الحمراء) يبلغ عدد الجمال (89.5 ألف) رأس أما الماعز فيبلغ عددها (193 ألف) رأس يليها الأغنام (120.3 ألف) رأس أما الأبقار فلا يوجد منها سوى (44 ألف) رأس فقط .

- وتعد هذه الثروات من اهم المصادر الاقتصادية التى اعتمد عليها سكان الصحراء الغربية منذ قرون عديدة رغم شح البيئة وجفافها المتفاقم ، ويزيد من احتياج اللحوم والألبان فى المرحلة الحالية الانفجار الديمجرافى الذى تشهده العديد من مدن الإقليم بسبب تنامى نسبة التحضر وزيادة الهجرة الوافدة من الشمال الغربى .

8 - السياحة :- الصحراء الغربية تمتلك امكانيات سياحية هامة ومتنوعة تدعمها المناظر الصحراوية والسواحل الممتدة على مسافة مئات الكيلو مترات التى تضم مواقع سياحية وإستجمام بحرى بالإضافة إلى الظروف الملائمة لسياحة المغامرة والأستكشاف ، ومن أهم الناطق السياحية ذات الشهرة العالمية فى الإقليم واحة لمسيد وبحيرة نايلة وخليج خنيفيس وشلالات أم بدعة ووادى تافودار ، ورغم هذه الامكانيات السياحية الهامة الا أن المنطقة الصحراوية تعاني من نقص فى البنية الأساسية السياحية وخاصة الفنادق وموانى الأستجمام البحرى والمخيمات .

9- التجارة :- يعد قطاع التجارة من اكثر القطاعات جذباً للقوى العاملة ، إذا هو النشاط التقليدي الذى يمارسه سكان الصحراء الغربية ، فلقد كانت المنطقة تشكل معبراً أساسياً للقوافل التجارية من المغرب إلى كل من موريتانيا ومالى والسنغال والنيجر ورغم اختلاف الظروف الحالية عن سابقتها إلا أن الصحراويين لازلو يمارسون النشاط التجارى الموسع ، وتعد مدينة العيون مركزاً تجارياً رئيسياً بتعدد سكانها البالغ حوالى (136.7) ألف نسمة يعمل منهم بالقطاع التجارى ما بين 21 إلى 25% من أجمالى السكان وخلال بنيتها الأساسية (مطار - مينا - ملتقى شبكة طرق كبيرة) ولذا تقوم المنطقة بدور تجارى رئيسى بين أوروبا وشمال أفريقيا وبين الدول الأفريقية جنوبى الصحراء الغربية .

- ونخلص من هذا العرض التفصيلى إلى أن الموارد الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية تمثل حجر الزاوية من أبعاد وأسباب الصراع حول إقليم الصحراء الغربية بين أطراف النزاع نظراً لاعتبارها متعددة تجعل ميزان القوة فى صالح من يسيطر على إقليم الصحراء الغربية ويحسن أستغلال

مواردها وخاصة خام الفوسفات ومما هو جدير بالذكر إن تمسك أسبانيا بالصحراء كان يرجع إلى التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية وخاصة فرنسا حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية فى الإقليم الصحراوي بالإضافة إلى أن الإقليم الصحراوي وسواحل منطقة غنية بالثروات المعدنية مما جعل من موارد الإقليم سببا رئيسياً فى استمرار النزاع والصراع حوله ووصل إلى حد النزاع المسلح

وبعد أن تعرضنا إلى الأهمية الجيوليتكية للصحراء الغربية وأبعاد وأسباب الصراع حولها نتعرض فى الفصل الثانى القادم إلى المراحل التى مرت بها مشكلة الصحراء الغربية وتطورها (1)

المبحث الأول :- مراحل الصراع حول الصحراء الغربية.

المبحث الثانى :- تطور الصراع حول الصحراء الغربية .

1(انظر :- شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (نت) مايو 2014م
الموارد الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية
وانظر ايضاً :- عبد العزيز غريب ، مشكلة الصحراء الغربية (القاهرة : الجمعية الأفريقية
1987م)

المبحث الثانى مراحل الصراع وتطوره حول الصحراء لغربية

أولاً : مراحل الصراع حول الصحراء الغربية

1 - بدأ الاسبان نشاطهم الاستعمارى فى أفريقيا بالاستيلاء على جزر كناريا فى منتصف القرن الخامس عشر الميلادى عام 1476م لكن الأسباب اضطروا إلى وقف نشاطهم الاستعمارى لفترة حتى تخلصوا من الوجود العربى فى بلادهم نهائياً ، وقد تم لهم ذلك بسقوط «غرناطة» فى عام 1492م ثم استأنف الاسبان نشاطهم الاستعمارى فى نهاية القرن الخامس عشر الميلادى واتجه⁽¹⁾ هذا النشاط إلى للتغور المغربية فى المغرب الأقصى وغيرها من تغور شمال أفريقيا على البحر المتوسط التى لجاء اليها الفارون من العرب من اسبانيا ، وقد أدى ذلك الاصطدام الأسباب مع الدولة العثمانية التى كانت قد برزت كقوة إسلامية كبرى وانتهى الأمر بالوجود الأسبانى فى «هران» وغيرها من موانئ المغرب الأوسط .

- هذا وقد شغل الأسبان باعالم الجديد وبكشوفهم الجغرافية وإستغلالهم للمناطق المكتشفة حديثاً خاصة بعد أن ثبت أن هذه البلاد تتيح فرصاً ذهبية للاستغلال بالإضافة إلى ثروتها المعدنية ، لكن بدأت اسبانيا تنجس من جديد للمناطق الأفريقية الغربية منها ، فمن جزر الكناريا قفزت للساحل الأفريقى لمواجهة لها واستولت على مدينة «إفنى» الواقعة على ساحل المحيط الأطلنطى فى مواجهة جزر كناريا وبنت لها حصناً فى المدينة .

- ومن عام 1860م عقدت اتفاق بين المغرب وأسبانيا بخصوص سيادة الأسبان على منطقة «إفنى» لكن حتى عام 1934م كان الوجود الأسبانى فى مدينة «إفنى» إسمياً فقط واستطاعت أسبانيا أن تمد نفوذها للمنطقة الساحلية المواجهة لجزر كناريا والتى أطلقت عليها أسم «الصحراء الأسبانية» ولم تكن لهذه المنطقة الصحراوية أية أهمية آنذاك لم يكن مفهوم الحدود وضاحاً كما هو الآن ، وقد عقدت اتفاقية بين أسبانيا وكل مما فرنسا والمغرب وموريتانيا لتحديد حدود الإقليم إذ قسمت أسبانيا الإقليم إدارياً إلى قسمين هما:-

1(انظر شبكة المعلومات الدولية ، نت مايو 2014 ، الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية.
وانظر أيضاً د. شوقى الجمل ، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها (القاهرة : 1980) ص 320 - 333

أ- القسم الشمالى - اطلق عليه اسم « الساقية الحمراء » ومن اهم مدنة العيون عاصمة الإقليم .

ب- القسم الجنوبى - اطلق عليه اسم «نهر الذهب» ومن أهم مدنه «فيلايزيوس» .

- هذا ولم يلقى الإقليم اهتماما يذكر من الأسباب حتى اواخر الستينيات من القرن الماضى وذلك لقلّة موارده من جهة ولأنشغال أسبانيا بالحروب الأهلية فيها عام 1936م من جهة أخرى ، فلم يعد الأمر وجود حاميات عسكرية أسبانية تتركز فى الحصون الهامة بينما كانت القبائل تمارس نشاطها المعتاد .

- ولما اشتدت الحركة الوطنية فى المغرب أقدمت فرنسا على خلع السلطان «محمد الخامس» فى اغسطس عام 1953م الذى ظهر تاييده للحركة الوطنية وأحلت محلة «محمد بن عرفة» لكن اضطرت فرنسا بسبب ازدياد الحركة الوطنية لإعادة السلطان «محمد الخامس» وافقت فى الثانى من مارس عام 1956م على منع المغرب من استقلال وأصبح وضع اسبانيا حرجاً خاصة وان وجودها فى المنطقة الخليفية (منطقة الريف) كان بنا على اتفاق مع فرنسا بعد فرض فرنسا المعاهدة الحماية على المغرب فى عام 1912م - اضطرت اسبانيا للخضوع إلى الامر الواقع ، فعقدت معاهدة مع السلطان «محمد الخامس» فى السابع من ابريل عام 1956م بموجبها انتهت الحماية الأسبانية على المنطقة الشمالية من المغرب كما اتفقت الدول التى كتبت تتولى ادارة منطقة (طنجة) الدولية (بلجيكا - اسبانيا الولايات المتحدة - فرنسا - ايطاليا - هولندا - البرتغال المملكة المتحدة) على الغاء نظامها الدولى فعادت منذ أول يناير عام 1957م للسيادة المغربية (1)

- ومن ثم ادى هذا إلى ان اصبح وضع اسبانيا فى مدينة (افنى) والصحراء الغربية حرجاً حيث لم تكن الأهمية الحقيقية لهذه المنطقة قد ظهرت بعد وحتى عام 1958م كانت «افنى» هي مقر الحاكم العام الأسباني لافنى والصحراء الأسبانية ، الأانة منذ أوئل الستينيات من القرن الفائت قد بدا اكتشاف الفوسفات فى الصخور الرسوبية فى (بوكراع) بإقليم الصحراء الغربية على بعد مايقارب 170 كم من مدينة العيون وتكونت شركة لاستغلال فاصح لإقليم الصحراء الغربية أهمية اقتصادية بالنسبة لأسبانيا والمغرب أيضاً فبالنسبة لاسبانيا فان إنتاج الإقليم من الفوسفات يمكن ان يسد جانباً كبيراً من حاجتها من هذا المعدن ، أما المغرب فهى من الدول المنتجة للفوسفات وتأتى فى المرتبة الثالثة فى الإنتاج بعد الولايات المتحدة وروسيا ، فاذا اضيفت إنتاج إقليم الصحراء الغربية إلى إنتاجها فانها تصبح المصدر الرئيسى للفوسفات فى العالم وتستطيع بذلك التحكم فى اسعارة .

1(انظر :- د. شوقى الجمل ، مشكلة الصحراء الغربية ، الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها .مرجع سبق ذكره ص51

- هذا ولما استتغرت اسبانيا بالأهمية الاقتصادية لإقليم الصحراء الغربية فصلتة عن «افنى» التى كانت المغرب تطالب بالسيادة عليها ، واضطرت اسبانيا ان تعزز من وجودها العسكرى فى الصحراء الغربية ، فانشأت عدت مراكز عسكرية محصنة به وأهتمت بادخال إصلاحات عديدة فىة (1)

- وزراء ضغط المغرب مطالبته لاسبانيا بالانسحاب من مدينة (افنى) وإقليم الصحراء الغربية ومساندة الدول العربية للمغرب فى موقفها وافقت الأمم المتحدة على بحث مشكلة الصحراء الغربية ، واصدرت فى ديسمبر عام 1967م قرار باحقية المغرب فى (افنى) واضطرت اسبانيا فى يناير 1969م لتسليمها للمغرب ، ولعلها رأت فى ذلك حلا جزئياً للمشكلة يهدى من ثورة المغاربة ومطالبته بالمنطقتين ، وهكذا تركزت المشكلة فى منطقة الصحراء الغربية .

- ومن ثما ادركت اسبانيا انها مقبلة على صراع بخصوص وجودها فى الصحراء الغربية فعهدت إلى تكوين حزب موالى لها من بعض رؤساء القبائل وقدمت لهم العديد من الوعود ودعتهم إلى زيارة اسبانيا ودعتهم إلى ربط مصيرهم بها ، وكانت اسبانيا تهدف من وراء ذلك إلى ايجاد قوة موالية لها تواجه بها الضغوط المغربية والعربية والأفريقية والدولية وخاصة أن حركة التحرير الأفريقية انذاك كانت فى أوج عفوانها والاستعمار بدا ينحصر تدريجياً فى القارة الأفريقية ، والدولية الآسيوية والأفريقية فى الأمم المتحدة بدأت تضغط لمنح الشعوب لحقها فى تقرير مصيرها .

- ومن ثم حاولت المغرب الوصول إلى اسبانيا لحل المشكلة سلمياً وارسلت وفداً إلى «مدريد» لمحاولة الوصول لحل – ولكن دون جدوى (2) .

- اذا كانت اسبانيا تنظر بحسد إلى نفوذ فرنسا شمال المغرب ابان الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، ولكن اسبانيا من ناحية أخرى لم تكن تعارض فى اسقاط حمايتها عن منطقة نفوذها فى هذه المنطقة ، وكانت تنظر فقط أن تسبقها فرنسا باعتبارها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب بل أن اسبانيا كانت تشجع سرا الوطنيين المغاربة كما اعترضت على خلع فرنسا للسلطان (محمد الخامس) ومع ذلك فان اسبانيا كانت تميز بين امرين ، المحمية التى تستمد وجودها فيما قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا عام 1912م وقد تركتها للمغرب بمجرد اعلان استقلاله فى مارس 1956م وبين مناطق كانت تستعمرها منذ زمن ابعد وهى (سبتة ومليلة) فى شمال المغرب وسيدى إيفنى

1(د. شوقى الجمل ، المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث (القاهرة : 1977) ص 261 ، 435-437.

وانظر :- قرارات الأمم المتحدة عام 1967م . القرار رقم 3162 .
وانظر كتاب متغيرات واهداف الذى اصدرته وزارة الانباء والسياسة بالمملكة الغربية عام 1967م.

وسط الساحل الجنوبي المغربى ثم طرفاية وإقليم الصحراء الغربية فى الجنوب حيث تمسكت أسبانيا بهذه المناطق .

- هذا وقد شهدت السنوات الأولى من عهد الاستقلال تعاون القصر الملكى مع المغرب مع حزب الاستقلال الذى كان برنامجة يدور حول المغرب التاريخى أو المغرب الكبير وكان هذا الحزب يرى أن المغرب الكبير كان يمتد إلى حوض السنغال وبالتالي يجب ان تعود هذه المناطق إلى اصحاب السيادة الشرعية ونشر دعوته أصدر الحزب مجلة خاصة اسمها الصحراء وقد نشرت العديد من البحوث التى تثبت صلات هذه المناطق بالمغرب اجتماعياً وتاريخياً وثقافياً وقد وصلت هذه المطالبات إلى صدام مسلح حينما بدأت القوات المغربية غير النظامية بمهاجمة سيدى ايفنى فى ديسمبر عام 1957م كما قامت بغارات على طرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا وقد انضمت إلى هذه العمليات قبيلة الرقيبات اكبر القبائل قوة فى الصحراء الغربية ومن أكثرهم ولاء للمغرب ، وكانت قوات فرنسية قد اشتركت مع قوات أسبانيا لقمع الحركات ، وذلك عندما تحركت فى يناير 1958م قوات فرنسية من كل من الجزائر وموريتانيا لمعاونة القوى الأسبانية فى طرد القوات المغربية الغير نظامية خارج «ريودبأدور» وغيرها من المقاطعات التى كانت لا تزال تحت الإدارة الأسبانية .

- إلا ان الحكومة الأسبانية قد وجدت ان من الحكمة عدم تصعيد النزاع بينهم وبين المغرب حرصا على علاقتها مع الدول العربية الأخرى ، ومن ثم ترتيب على ذلك أن اضافت أسبانيا إلى تنازلاتها للمغرب لبعض المناطق جنوب المغرب ، وقد تم ذلك بالفعل فى ابريل 1958م حيث تنازلت للمغرب عن منطقة «طرفاية» على اثر المحادثات التى جرت بين المغرب واسبانيا فى البرتغال ، وبقية المناطق الأخرى جنوب المغرب فى سيدى ايفنى فى الصحراء الغربية موضوع لطالبات الحكومة المغربية .

3 - هذا وقد كانت اسبانيا تميل إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة من مناطق نفوزها للحكومة المغربية فى مقابل تغاض المغرب عن مطالباتها بالمقاطعات الغنية بالثروات الطبيعية الأخرى ، ومن ناحية أخرى فان المغرب كانت مشغولة فى الستينيات من القرن الماضى بمطالبتها بموريتانيا وكانت وجهة النظر المغربية تتلخص فى انة فى حاله ضم موريتانيا فان ذلك سيمهد الطريق تلقائياً لضم الصحراء الغربية تبعاً لذلك .

ومن ثم يرى كثير من الباحثين ان الصراع الذى نشب بين المغرب والجزائر حول الحدود كان يستهدف ايجاد حلقة اتصال جغرافيا بين المغرب وموريتانيا طالما ان إقليم الصحراء الغربية يصل بين حدود الدولتين ، ومما هو جدير بالذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية قد وضعت فى مؤتمر المنظمة القاهرة عام 1964م مبدأ هاماً وهو احترام الحدود القائمة منذ الاستعمار أى استمرار اتصال الحدود الجزائرية بالصحراء الغربية.

- هذا ويمكن القول إلى أنه على الرغم من أن إسبانيا كانت قد تخلت للمغرب عن بعض مناطق نفوذها إلا أنها قد عمدت إلى إتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء الغربية عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومي للصحراء الغربية يتكون من اثنين وأربعون عضواً ، وعلى الرغم من أن ذلك المجلس لم يكن يتمتع بسلطات كافية ، ومع ذلك فقد أبدى بعض أعضاء المجلس اتجاهات معينة ، فتبنى البعض فكرة الاتحاد مع المغرب بينما تبني البعض الآخر فكرة الاستقلال ، وفى يوليو عام 1973م توجه هؤلاء بعدة مطالب إلى الحكومة الأسبانية ، جاء فيها ضرورة إيجاد جهاز ادارى من ابناء الصحراء وتهيئة الظروف المناسبة ليتقلد ذلك الجهاز الادارة الذاتية كا مرحلة أولى نحو الاستقلال .

- هذا وقد كانت خطة اسبانيا فى هذه الفترة ، هي أن تطور نوعاً من الحكم المحلى أن تحتفظ هي بالسيادة العليا ، وبالفعل أسست مجلس محلياً وظلت تعارض حق تقرير المصير حتى صيف عام 1974م ويرجع انه من بين العوامل التى غيرت من سياسة اسبانيا تجاه الصحراء عدم قدرة (فرانكو) رئيس أسبانيا على المجابهة الدولية ، وخاصة بعد تغير البرتغال لسياستها الاستعمارية ، ويمكن ان نضيف إلى ذلك نشأة حركة مقاومة مسلحة حينما أعلنت فى 17 نوفمبر 1975م اثنتا وعشرين شخصية صحراوية فى « نواكشوط » عن ميلاد جبهة لتحرير الصحراء وضمها إلى موريتانيا ، وقد قامت جبهة البوليساريو بعمليات ضد أسبانيا ذاتها من موريتانيا ، وتلى ذلك اعلان الحكومة الأسبانية « حق تقرير المصير فى يوليو 1974م ، حيث وجه الجنرال بيانا إلى سكان الصحراء جاء فيه :-

أ- تأكيد ان الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك إرادته ولذلك فان اسبانيا ستدافع عن تلك الأرادة .

ب- تضمن أسبانيا وحدة إقليم الصحراء وتنص على تحقيق التطور الأقتصادى والأجتماعى وإزدهار الدين الأسلامى ، وتعلن أن ثروات الصحراء هي من حق أبنائها .

ت- يتم تطبيق تقرير المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وصفيّة تمكّنة من تحمل تبعاتة والتزاماتة تمهيداً لذلك ستقيم أسبانيا نظاماً خاصاً بالصحراء يضمن مشاركتها تدريجياً فى تسير شئونهم وينص بهم إلى تحمل مسؤولياتهم فى نطاق من التكامل⁽¹⁾.

- مع تأكيد هذه الحقوق فقد تضمن البيان ما يفيد استمرار السيادة الأسبانية، ومن ذلك ان اسبانيا هي التى تمثل إقليم الصحراء الغربية فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الدفاع ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الخلاف يظهر

1()إنظر د. جلال يحيى وآخرون مسألة الحدود المغربية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكره ص 524 - 527

بين الدول الثلاثة الرئيسية أطراف النزاع وهم (المغرب - موريتانيا - الجزائر) والتي عرفت بكونها الدول المعنية حيث سبق لها أن عقدت اتفاقاً عام 1970 م ينص على أن تنسق جهودها لتصفية الوجود الأسباني وكان ذلك فى مؤتمر قمة ثلاثي عقد رؤساء تلك الدول 1970 ثم تلاه مؤتمر قمة آخر بعد ذلك فى يونيو 1973 م فى «أغادير» وفى هذين المؤتمرين قرر رؤساء الدول الثلاثة تقرير تعاونهم من أجل سرعة تحرير هذه المنطقة وكلفت لجنة ثلاثية من وزراء خارجية الدول المعنية منذ مؤتمر «نوازيبو» الذى عقد عام 1970 م لمتابعة عملية تحرير الصحراء الغربية سياسياً ودبلوماسياً .

- هذا وقد اظهرت عقبات للتوفيق فى وجهات النظر ، حتى ان اللجنة لم تستطيع أن تستأنف عملها فم تعقد سوى اجتماع واحد فى يناير 1972 م ، ويبدو ان الملك حسن الثانى لم يوافق انذاك فى حل نزاع الحدود مع الجزائر ، كما واجه مشكلات بشأن اقتسام الصحراء الغربية مع موريتانيا واستبعاد الجزائر ، ثم تلى ذلك اتفاق موريتانيا والمغرب على تحديد منطقتى نفوذ ، احدهما لموريتانيا والأخرى للمغرب وذلك خلال انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية انذاك بالرباط عام 1972 م ، هذا وقد اشترك الرئيس الراحل «هواري بومدين» فى هذا الاتفاق بل وأعرب عن موافقة عليه وتأييده (1).

- وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال حول مطالبة الأمم المتحدة لأسبانيا بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على سكان الصحراء الغربية وما أثاره وذلك من ردود فعل مختلفة ، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والعشرين فى الرابع عشر من ديسمبر عام 1970م القرار رقم 2711 الذى طالب بتطبيق حق تقرير المصير على سكان الصحراء الأسبانية آنذاك (الصحراء الغربية)

وفقا للقرار رقم 1514 الذى قد صدر فى الثانى عشر من ديسمبر 1970م وكان رد الفعل المناوئ من جانب أسبانيا هو إعلان السلطات الأسبانية فى السابع من مارس 1972م حالة الطوارئ فى الصحراء الغربية على أثر مظاهرات عنيفة قامت فى «فيلا سنيروس وداخله العيون .

- ومما هو جدير بالذكر أيضاً أنه على صعيد كل من المغرب والجزائر ، فقد تم فى الرباط من الخامس عشر من يونيو عام 1972م توقيع اتفاقية بين الدولتين بمقتضاها تخلى المغرب عن المطالب بالصحراء الجزائرية وخاصة «بتندوف» موضوع النزاع المسلح الذى قام بين الدولتين فى اكتوبر عام 1963م ، كما جاء الاتفاق أن «وادي دراع» يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين ، أما الجزائر فقد تعهدت من جانبها باشتراك المغرب فى عملية أستغلال الحديد المستخرج من «كاره جيلات» بتندوف وبالمساندة الدبلوماسية للمغرب فى مطالبة الصحراء الأسبانية ، ومما هو معروف أن هذه الاتفاقيات قد تم التصديق عليها من قبل الجزائر ، على حين أن المغرب لم يصدق عليها وتبع ذلك تكوين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء

وساحل الذهب المعروفة بحركة البوليساريو .

- هذا وفى السادس والعشرين من فبراير عام 1973م قام الرئيس الموريتانى آنذاك « المختار ولد دادة » بزيارة للجزائر صدر عنها بيان مشترك جزائرى موريتانى جاء فيه ان الدولتين يجددان تضامنهما للقرارات التى اتخذتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ودول عدم الانحياز فيما يتعلق بالوضع فى الصحراء المسماة بالأسبانية وقرر الطرفان تنسيق جهودهما للاسراع بحركة اقلأع الاستعمار من هذه الأرض من أجل نصرة تقرير حق المصير .

- وقد شهدت الفترة التالية تعدد اللقاءات والزيارات بينالمسؤولين فى كل من المغرب وموريتانيا والجزائر ، ففي الفترة 1 - 4 يوليو عام 1973م قام وزير خارجية الجزائر بزيارة الرباط وصدر عن الزيارة بيان مشترك جزائرى مغربى جاء فيه « ان الجانبين المغربى والجزائرى » قد اعربا عن اقتناعهما بضرورة احكام وسائل التنسيق بينهما لوضع حد عاجل للاحتلال الأسبانى ولمحاولات الحكومة الأسبانية للأبقاء بصورة أو باخرى على نفوذها فى الصحراء الغربية كما جرى لقاء جديد بين رؤساء الجزائر وموريتانيا وملك المغرب فى «اغدير» بالمغرب واتفقا على ضرورة تصفية الاستعمار فى الصحراء الأسبانية وذلك دون ذكر أى شئ عن مستقبل الصحراء الغربية .

4 - هذا وقد انعكس رد فعل الجنرال «فرانكو» فى أسبانيا على هذه الأحداث فى الخطاب الذى وجهه إلى الجمعية العامة للصحراء ، اكد فيه ان حكومة تتعهد بضمان ممارسة شعب الصحراء لحقة فى تقرير مصيره ، كما عرض على سكان الإقليم وضعا جديداً يؤدى فى المستقبل إلى إستقلال ذاتى من وجهة نظرة ثم بعدها يتم استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوى ، وقد أدت هذه التصريحات إلى قيام مظاهرات فى مدينة «العيون» وإلى عمليات قمع شديدة تجاه سكان الصحراء الغربية من جانب الصحراء الغربية من جانب السلطات الأسبانية، وترتب على ذلك أن إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الرابع عشر من ديسمبر 1973م من دورتها الثامنة والعشرون قراراً جاء بمثابة محصلة للقرارات السابقة الخاصة بالصحراء المسماة بالأسبانية آنذاك وأعلن القرار أن الأبقاء على الوضع الاستعمارى فى الإقليم الصحراوى يهدد الأستقرار فى منطقة شمال غرب أفريقيا ويكرر شرعية النضال الذى تقوده الشعوب المستعمرة ، كما عبر هذا القرار عن تضامنة التام مع سكان الصحراء الخاضعة للسيطرة الأسبانية .

هذا وفى الإطار يمكن القول أنه فى 18 يونية 1974م قد تلقى أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة تقرير أن الحكومة الأسبانية تناول فى الوضع الراهن الصحراء الغربية وجاء فى هذا التقرير أن الشعب الصحراوى صاحب الثروة التى تحتوى عليها أرضة وأنه ستكون للصحراويين جميع

الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأسبانى وأن أسبانيا ستعمل على تأمين وحدة تراب الصحراء الغربية كما ستمثله فى العلاقات الدولية وأن هذا الوضع الجديد لن يمس حق تقرير المصير الذى تملكه السكان وأنه لايشكل سوى مرحلة إنتقالية لحين ممارسته هذا الحق ، وقد بادرت أسبانيا بوضع ذلك التقرير موضع التنفيذ فى الثالث من يوليو 1974م حين أبلغ وزير الخارجية الأسبانى سفراء المغرب وموريتانيا والجزائر فى مدريد بقرب الإعلان عن الصحراء الأسبانية الجديدة الذى يهدف إلى تحقيق تقرير المصير . كان أول وأقوى رد فعل التقرير الأسبانى سالف الذكر هو رد الفعل المغربى فى اليوم التالى مباشر رد الملك الحسن الثانى برسالة بعث بها إلى الجنرال فرنكو ذكر فيها التدهور الشديد فى العلاقات بين المغرب وأسبانيا نتيجة المبادرة من طرف واحد التى قامت بها أسبانيا فى الإقليم الصحراوى والتى وضعت المغرب أمام الضرورة فى الدفاع عن حقوق الشرعية .

وفى الثامن من يوليو 1974م القى الملك الحسن الثانى خطاباً بمناسبة احتفالات الشباب فى مدينة (فاس) تناول فيه التطورات الجارية فى الصحراء الغربية كما أوضح موقفه من الاستفتاء الذى تريده أسبانيا قائلاً « أن السؤال الذى يجب ان يستفتى عليه السكان هو : هل ترغبون فى البقاء تحت وصايا الدولة التى تحتلكم أم العودة إلى الوطن الأمواضاف ان مصالح أسبانيا الاستراتيجية يمكن أ ، يضمونها لها المغرب بمنحة أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة وذلك مقابل الاعتراف الأسبانى بالسيادة المغربية على الإقليم الصحراوى وأعرب الملك الحسن الثانى عن استعدادة لتوقيع اتفاقية أسبانية مغربية تنص على الأستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التى تحتوى عليها إقليم الصحراء ، واستتبع ذلك أيضاً قيام المغرب بحملة صحفية تهاجم فيها «نوايا الجزائر» من جراء عدم مساندتها للمطالب المغربية على الإقليم الصحراوى وقد ردت الجزائر هى الأخرى بحملة مضادة عنيفة تؤكد فيها وقوفها إلى جانب تحرير الصحراء المسماة بالأسبانية .

5 - وفى العشرون من أغسطس 1974م أعلن الملك حسن الثانى ان حكومته قد شرعت فى حملة دبلوماسية مكثفة لصالح الاعتراف بحقوق المغرب على الصحراء المسماة بالأسبانية ، كما صرح عن عدم تردده إدارة حرب إذا اقتضى الأمر ذلك لانتزاع هذا الاعتراف ، وفيما نص الاستفتاء الأسبانى ، طالب الملك الحسن الثانى بان يتم الاستفتاء بضمانات داخلية وتحت اشراف دولى بعد انسحاب القوات والأدارة الأسبانية من الإقليم الصحراوى ، اما موريتانيا فجاء رد فعلها فى المذكرة التى سلمتها الحكومة الموريتانية إلى الأمم المتحدة تؤكد فيها ان الصحراء الخاضعة للإدارة الأسبانية جزء لا يتجزأ من موريتانيا ، وان الحكومة الموريتانية لن تكلف أى أحد بمهمة التفاوض نيابة عنها مع الدول التى تدبر الإقليم لتقرير مستقبله ، لهذا طالبت المذكرة الموريتانية بإضافة سؤال اخر فى الاستفتاء الذى سينظم فى الإقليم وهو سؤال يتعلق بضم الإقليم الصحراوى إلى الجمهورية

الأسلامية الموريتانية .

- وفى الحادى والعشرين من أغسطس 1974م اى فى اليوم التالى مباشرة أبلغت الحكومة الأسبانية السكرتير العام للأمم المتحدة عن نيتها فى الشروع فى إجراء إستفتاء لتقرير المصير فى الصحراء خلال النصف الثانى من عام 1975م وذلك بضمان من المنظمة الدولية ومرة أخرى يأتى رد الفعل المغربى مناهضاً لذلك حين ألقى الملك الحسن الثانى خطاباً فى مدينة (أغادير) فى الثانى من سبتمبر 1974م أعلن فيه عن شروعة فى تنفيذ خطة عاجلة على الصعيدين الإقليمى والمحلى لتنمية إقليم «طرفاية» نظراً لان هذا الإقليم القيام بدور الرابط الوطن الأم والصحراء بعد أستعادتها وذلك لتمكين سكان الساقية الحمراء ووادى الذهب من كسر العزلة التى تحيط بها والتى فرضت عليهم وأقصدتهم عن إخوانهم ، ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة (الرفض المغربى ودخول موريتانيا كطرف له مطالب فى الإقليم الصحراوى وتأييد الجزائر لحركة البوليساريو) نتيجة بكل ذلك فقد فشلت الاتصالات التى أجرتها الحكومة الأسبانية مع هذه الدول للوصول إلى اتفاق ، ومن ثم أكدت الإدارة العامة للنهوض بالصحراء فى بيان لها بان السكان الصحراويين هم وحدهم الذين يملكون الحق الشرعى فى تقرير مصيرهم.

- ومن ثم عقد الملك الحسن الثانى آنذاك مؤتمر أكد فيه ان الصحراء الأسبانية أرض مغربية وأنها يجب أن تعود إلى المغرب ولكنة أضاف انه يامل فى أن يتحقق ذلك عن طريق التفاوض كما أن المغرب يطالب رأى محكمة العدل الدولية ستحدد لها إذا كانت معنية بالأمر أيضاً ولكن باى حال من الأحوال ، كما أضاف العاهل المغربى آنذاك فان الجزائر لم تكن أبداً معنية بالصحراء الغربية وأنها أعلنت ذلك رسمياً .

- هذا وفى السابع والعشرين من سبتمبر 1974م قد شرعت السلطات الأسبانية فى إجراء تعداد لسكان الإقليم الصحراوى وذلك دون السماح بعودة «المنفيين السياسيين» واكتشفت باعتبارها الستون ألفاً من الأعداد الذين بقوا فى الإقليم هم الشعب الصحراوى ، وكانت الأمم المتحدة قد عقدت دورتها التاسعة والعشرين حيث طرح الوفد المغربى التساؤلات الأتية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وهى هل كان وقت أن احتلت أسبانيا تابع لسيادة وإدارة الحكومة المغربية ، ودع الممثل المغربى الحكومة الموريتانية الشقيقة إلى المطالبة مع المغرب بالرأى الأستشارى الذى ستدلى به محكمة العدل الدولية ، وقد قامت موريتانيا بذلك أما الوفد الأسبانى فقد أبدى أحترامه لقرارات الجمعية العامة وأعرب عن رغبة بلاده فى تطبيق آخر قرار فى الرابع عشر من ديسمبر 1973م باجراء إستفتاء يتفق مع ما نص عليه هذا القرار وقد وافق الممثل الجزائرى أيضاً على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لتوضيح الجوانب القانونية والتاريخية للمشكلة وأن اضاف أن « رأى السكان المعنين مباشرة سيشكل دائماً العنصر الأساسى الحاسم فى أى تسوية ، وعلى ذلك فقد شرعت 35 دولة أفريقية وعربية بما فيها المغرب وموريتانيا فى

وضع مشروع قرار يطلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية. حول السؤالين الآتيين وهما :-

أ- هل كانت الصحراء الغربية وادى الذهب والساقية الحمراء أرضا دون صاحب عندما أحتلتها أسبانيا فإذا كان الرد على ذلك بالنفى يأتى السؤال الثانى الآتى .

ب- ماذا تكون على العلاقات القانونية القادمة بين هذا الإقليم من جهة والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا من جهة أخرى .

- وعموما فقد حصل المشروع على ثمانون صوتاً ضد لاشئ وإمتنعت ثلاثة وأربعون دولة عن التصويت ، وفى الثالث عشر من ديسمبر عام 1974م إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3292 الذى وافقت عليه لجنة تصفية الاستعمار بأغلبية ثمانية وثمانون صوتاً مقابل ثلاثة وأربعون صوتاً (دولة) إمتنعت عن التصويت وسبعة دول لم تحضر من بينهما الصين ، هذا ومن بين الدول التى أيدت القرار آنذاك الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى ومعظم دول اعالم الثالث والكتلة الاشتراكية ، أما الدول التى إمتنعت عن التصويت فقد كان بينها أسبانيا والمانيا الاتحادية وبلجيكا وفنلندا وهولندا ومعظم دول أمريكا اللاتينية الناطقة بالأسبانية ، ونظرا لأهمية هذا القرار فسوف نتعرض لة على الوجه التالى :-

- جاء ديباجة القرار إن الجمعية العامة أذ تعتبر ان أستمرار قيام حالة إستعمارية فى الإقليم يعرض الأستقرار والوئام فى إفريقيا الشمالية الغربية للخطر ، وإذ تأخذ بعين الاعتبار البيانات الصادرة أمام الجمعية العامة يومى 30 سبتمبر و2 أكتوبر 1974م من قبل وزراء خارجية كل من المملكة المغربية وموريتانيا ، وإذ تسجيل البيانات الصادرة أمام اللجنة الرابعة من قبل مندوبى المغرب وموريتانيا ، والتى بمقتضاها اعترف كل منها بالأهتمام المتبادل بينهما بشأن مستقبل الإقليم ، وقد أستتمعت إلى بيانات مندوب الجزائر ومندوب أسبانيا وإذا تبينت أن خلافاً قانونياً قد برز من خلال المناقشات بشأن المكر القانونى للإقليم محل البحث وقت إستعمار أسبانيا وإذا تعتبر الحال هذه أن من المرجو بشدة أن تحصل الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين ، من أجل مواصلة دراسة هذه المسألة وإذ تشير إلى المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 65 من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية تقرر :-

- تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية بدون التقيد المسبق بتطبيق المبادئ المتضمنة فى القرار 1514 (الدورة 15) للجمعية العامة لتقديم أيها الاستشارى فى ميعاد قريب بشأن السؤالين التالين ، ثم أوردت الجمعية العامة الوالين السابق الإشارة إليهما وأضاففت تطلب من أسبانيا بصفاتها الدولة القائمة بالأدارة بصفه خاصة والى المغرب وموريتانيا بصفتهما طرفين معنيين » بان تقدما للمحكمة كل المعلومات والوثائق التى يمكن أن توضع

الأجابة عن السؤالين وتدعو الدولة القائمة بالأدارة (أسبانيا) على الفور إلى تاجيل الاستفتاء الذى أزمعت إجراؤه فى الصحراء الغربية حتى تقرر الجمعية العامة السياسية الواجب أتباعها من أجل الأسراع بعملية تصفية الاستعمار فى الإقليم وفقاً لقرار رقم 1514 فى الدورة (15) وفى ظل أفضل الظروف الممكنة وعلى ضوء الراى الاستشارى المطلوب من محكمة العدل الدولية ، وتقرر الجمعية العامة دعوتها جميع الدول باحترام قرارات الجمعية العامة بشأن نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية والمالية فى الإقليم الصحراوى والأمتناع عن المساعدة على الحفاظ على الحالة الاستعمارية فى الإقليم سواء بالاستثمارات أو بسياسة الهجرة الداخلية إلى الإقليم وترجو عن اللجنة الخاصة المعنية بدراسة الموقف المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال إلى البلد أن الشعوب المستعمرة وأن تتابع الحالة فى الإقليم بما فى ذلك إرسال بعثة لزيارة الإقليم وأ، تقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة خلال الدورة الثلاثين لها (1)

6 - ومن ثم نخلص إلى أنه إزاء مشكلة الصحراء فقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة من محكمة العدل الدولية فى ديسمبر 1974م الأولاء برأسها ومستوتها حول سؤالين هما:-

أ- هل كانت الصحراء الأسبانية أرضاً لا مالك لها قبل الوجود الأسبانى بها .

ب- ماهى العلاقة التى كانت تربط هذا الإقليم مع المغرب وموريتانيا قبل الوجود الأسبانى

- وفى أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها ، وكان رد المحكمة غير حاسم فقد ذكرت أنه قد يكون لأدعاء المغرب وموريتانيا بعض الصلاحيات فى إدعاء وجود بعض الروابط بينهما وبين الصحراء الغربية ، لكن هذا لا يتعارض مع مبدأ أن يكون للسكان الحق فى التعبير عن رأيهم فيما يتعلق بتقرير مصيرهم ، وإستندت المغرب على الشطر الأول من القرار وأعلنت عن المسيرة الخضراء ، فقد أتجه نحو ثلثمائة وخمسون ألف مغربى إلى إقليم الصحراء المتنازع عليه وأعلنت المغرب أنهم عزل من السلاح . (وهذا ما ستعرض له تفصيلاً)

- هذا وفى الحادى والعشرين من نوفمبر 1975م وبعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها المتقدم أعلنت الحكومة الأسبانية أنها قد توصلت مع كل من المغرب وموريتانيا إلى اتفاق (سمى باتفاق مدريد) بموجبة تقسم المغرب وموريتانيا إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه.

- وبناء على هذا الاتفاق زحفت جيوش المملكة المغربية على الإقليم

1(انظر:- د.جلال يحيى وآخرون ، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكره ص 537 - 545

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

الشمالى وفى 1975/12/28م تسلمت المغرب المطار الدولى والقاعدة الجوية فى العيون وأنسحبت أسبانيا منها ووضعت موريتانيا يدها على الجزء الجنوبى فى الإقليم الصحراوى بما فيه « فيلازنيروس » (villa Ciiineras) وفى 14 من ابريل 1976م وقعت المغرب وموريتانيا على اتفاق بشأن حدود كل من الصحراء الغربية وبمقتضى هذا الاتفاق أصحت حقول الفوسفات المكتشفة داخلية ضمن حدود المغرب وإن كام ميناء « فيلاسيزندوس » الهام قد أصبح ضمن الحدود الموريتانية ، فذكرت مكاسب موريتانيا فى بعض مصائد الأسماك الساحلية والأمل المرتقب فى العثور على البترول فى المنطقة التى الت إليها .

- ويرى البعض أن هناك أسباب قد دعت أسبانيا لقبول هذا الحل بالنسبة لإقليم الصحراء الغربية لعل أهمها مايلى :-

1- زيادة الضغوط الدولية والمغربية على أسبانيا وخاصة الدول العربية التى ساندت المغرب فى مشكلاتها مع أسبانيا وخاصة الجامعة العربية .

2- أن أسبانيا قد خشيت من استمرار تمسكها بالإقليم الصحراوى فى وقت كانت فيه الموجة الاستعمارية فى القارة الأفريقية على وشك الانتهاء بعد أن سلمت معظم الدول الكبرى الأخرى بحق الشعوب المستعمرة فى تقرير مصيرها .

3- أن استمرار تمسك أسبانيا بالصحراء الغربية سيفجر قضايا أخرى تسعى أسبانيا لتهدئة مثل قضية (سبتة ومليلة) المستعمرتين والمغتصبتين من المغرب منذ فترة تقرب من خمسمائة عام وأيضاً وضع جزر كنارى التى وضعت أسبانيا يدها عليها منذ بداية نشاط الاستعمار فى القرن الخامس عشر .

4- موافقه المغرب وموريتانيا على أن يكون لأسبانيا من عائد الفوسفات حصة تقدر بـ 35% من العائد ، هذا بالإضافة إلى موافقة الدولتين (المغرب وموريتانيا) على السماح للأسبانيا بحق الصيد فى المياه الإقليمية المواجهة للصحراء الغربية خاصة وأن الصيد وما قام عليه من صناعة تعليب الأسماك وتصديرها كان مصدراً رئيسياً لمواطنى جزر كناريا ولأسبان (1)

- ونخلص فى هذا المبحث إلى الأتى :-

- أنه فى 1476م أى فى منتصف القرن الخامس عشر بأ الأسبان نشاطهم الاستعمارى فى القارة الأفريقية ، وإتجه هذا النشاط للغور المغربية فى المغرب الأقصى واستولت على مدينة (إفنى) فى نهاية القرن الخامس عشر .

1(انظر :- د . شوقى الجمل ، مشكلة الصحراء الغربية . الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها ، مرجع سبق ذكره ص 55-62، 58

- وفى عام 1884م وقع إقليم الصحراء الغربية تحت السيطرة الأسبانية وشملت الإدارة ثلاثة مناطق هى
 - أ- منطقة فى الشمال تضم (إيفنى وطرفاية) .
 - ب- منطقة فى الوسط تضم الساقية الحمراء وأهم مدنها العيون .
 - ت- منطقة فى الجنوب تضم وادى الذهب وأهم مدنها «فيلاسيزنوس».
- وفى عام 1904م تم الاتفاق الوادى بين بريطانيا وفى فرنسا من أجل تقسيم مناطق النفوذ حيث نالت أسبانيا التى كانت من الدول الحليفة لبريطانيا نصيبها وتم عقد عدة صفقات لتقسيم الصحراء بين فرنسا وأسبانيا .
- وفى عام 1934م أصبحت السيادة الأسبانية على مدينة (إيفنى) سيادة اسمية فقط وتم عقد اتفاقية بين فرنسا وأسبانيا فى نفس العام تضمنت أن تكون الصحراء الغربية تحت النفوذ الأسباني وأطلقت عليها أسم الصحراء الأسبانية ولم يكن لهذا المنطقة أهمية تذكر آنذاك ولم يكن مفهوم الحدود واضحا كما هو الآن .
- وفى عام 1956م وبعد منح المغرب إستقلاله وقعت أسبانيا معاهدة مع السلطان محمد الخامس فى السابع من أبريل عام 1956م لتنتهى الحماية الأسبانية على المنطقة من المغرب وهى منطقة (إيفنى وطرفاية) .
- وفى عام 1958م أعلنت الحكومة الأسبانية تطبيق نوع من الحكم الذاتى من شأنه إستقلال إقليم الصحراء الغربية .
- وفى السادس عشر من أكتوبر 1964م تصاعدت قضية الصحراء أثر قرار لجنة تصفية الأستعمار بمنح الأستقلال للشعوب ورفضت المغرب الأستعمار الأسباني وقدمت الحجج والأدلة القانونية التى تثبت حقها فى الإقليم وأنة جزء لايتجزأ من التراب المغربى .
- وفى عام 1969م بدا أكتشاف الفوسفات فى (بوكراع) بإقليم الصحراء على بعد ما يقرب من 170 كم من مدينة العيون ، وأصبح للإقليم الصحراوى أهمية اقتصادية بعدها رفضت أسبانيا التخلّى عن الإقليم وأدركت أنها مقبلة على صراع بخصوص وجودها فى الإقليم الصحراوى فعهدت إلى تكوين حزب من القبائل موال لها وقدمت لهم الوعود ودعتهم إلى زيارة أسبانيا وذلك لأيجاد قوة تواجه بها الضغوط المغربية والغربية والأفريقية والدولية ، خاصة وأن حركات التحرير الأفريقية كانت فى أوج عنفونها والأستعمار ينحسر تدريجياً عن القارة الأفريقية .
- وفى عام 1974م أعلنت موريتانيا موافقتها على طلب المغرب بإحالة القضية الصحراوية إلى محكمة العدل الدولية التى أعلنت فى السادس عشر من أكتوبر 1975م أن الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب حينما أستعمرتها أسبانيا وأن هذا لايمنع حق سكان الصحراء الغربية فى تقرير

مصيرهم وكانت لهم وشائج قبرى مع المغرب وموريتانيا .

- ومن ثم أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى السادس عشر من أكتوبر 1975م أن محكمة العدل الدولية قد أعطت الحق لوجة النظر المغربية ، فقرر تنظيم مسيرة حاشدة عرفت باسم (المسيرة الخضراء) وضمت حوالى 350000 وثلاث مائة وخمسون ألف مغربى ، صارو إلى منطقة العيون حتى دخلو الصحراء الغربية وقيل أنذاك انهم كانوا عزل من السلاح ، إعلان المملكة المغربية الأمر الذى دفع مجلس الأمن إلى أن يطلب من المغرب وقف المسيرة على الفور .

- وفى 14 من نوفمبر 1975م تم توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا حيث إتفق الأطراف الثلاثة على الآتى:-

أ- إعلان أسبانيا قرارها فى الأمم المتحدة بتصفية الاستعمار وإنهاء إدارتها رسمياً لإقليم الصحراء .

ب- إقامة إدارة مؤقتة فى الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا وتعين حاكمين مساعدين ليعاونو الحاكم العام للإقليم فى مهامه ، وينتهى الوجود الأسباني فعلياً ونهائياً قبل يوم 28 فبراير عام 1976م

ت- يحترم رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية والمقصود بها حركة البوليساريو .

- وفى 27 من فبراير 1976م أعلنت حركة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى الصحراء الغربية وإلى الاعتراف بها حتى بلغ 76 دولة وتم بعد ذلك قبولها عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى) فى مؤتمر القمة الثامن عشر (قمة نيروبي) كينيا عام 1981م .

- وهذا ما سنتعرض له تفصيلاً عند تعرضنا لموقف منظمة الوحدة الأفريقية مما أدى إلى انسحاب المغرب من المنظمة كسابقة أولى فى تاريخ الوحدة الأفريقية ثم لم تنضم إلى الاتحاد الأفريقى ، وعلى أثر إعلان الجمهورية الصحراوية هددت المغرب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بها وعندما إعترفت الجزائر بها المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر ، كما إتهم المغرب العقيد القذافى الرئيس الليبى السابق بدعمه الدائم لجبهة البوليساريو ، ونتيجة للاتفاق الذى تم بين موريتانيا وجبة البوليساريو فى أغسطس 1979م وإعترفت فيه موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وانسحبت القوات الموريتانية من الصحراء الغربية ، ومن ثم اعتبرت المغرب أن ذلك تهديداً مباشراً لها ولذلك أعلنت الحكومة المغربية أن القطاع الموريتانى فى الصحراء قطاع مغربى واستولت عليه القوات المغربية ونتيجة لهذا الأجراء تعرضت المغرب لضغوط دولية وهجوم سياسى على المستوى الإقليمى والدولى .

- وإستمر الملك الحسن الثانى فى تصعيدة للحملة التى تؤكد حق المغرب فى الصحراء الغربية ، فأعلن تصميمه على الاحتفاظ بالصحراء الغربية وأنة سيعمل على مواجهة أى احتمال لهجوم عسكرى قد تقوم به الجزائر إلا ان هذه التحذيرات لم تجدى سوى إصرار جبهة البوليساريو على موقفها فأعلنت فى 6 مارس 1976م عن تشكيل حكومة صحراوية برئاسة « محمد الأمين أحمد» واعترفت الجزائر فى اليوم نفسه بجمهورية الصحراء الغربية أما جامعة الدول العربية فقد أعلنت أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة وأيجاد مخرج سياسى لا يحتاج إلى وقت ولقد أعلن ذلك أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك بعد حوالى أسبوعين من المساعى التوفيقية بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا وعلى الرغم من تعدد المساعى العربية لاحتواء الأزمة ، إلا أن جبهة البوليساريو كانت قد بدأت فعلا بعمليات عسكرية فى كل من المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية.

- وشعر المغرب بالثقل الأقتصادي والسياسى والعسكرى نتيجة لهجمات البوليساريو المتزايدة ولذلك اضطرت المغرب إلى تغيير استراتيجيتها من الدفاع إلى الهجوم ، فقام بمهاجمة قوات البوليساريو حتى لا تتمكن من مهاجمة القوات المغربية وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد لقوات البوليساريو كما شكلت منظمة «الأوزاريو» لنقل الهجوم إلى عمق الأراضى الجزائرية بهدف ارباك خطوط أمداد البوليساريو ، وكان النجاح السياسى لمنظمة البوليساريو من خلال لجنة الحكماء الأفارقة فى ديسمبر عام 1979م إقرارها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى وطالبت المغرب بسحب قواتها من الصحراء الغربية المتنازع عليها وطالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء إلى حين تقرير المصير وسبق ذلك قرارات أخرى فى مؤتمر القمة الأفريقية عام 1981م فى نيروبي وقمة عدم الانحياز وقبل ذلك كلة قرار لجنة تصفية الاستعمار فى الأمم المتحدة ، وفى مواجهة ذلك كله خاصة اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية وقبولها عضوا بهذه المنظمة ، أعلن الملك الحسن الثانى آنذاك عن قبول المغرب لمبدأ الاستفتاء فى الصحراء الغربية وبذلك اتجهت المغرب سياسة جديدة هدفت إلى تهدئة الصراع فى المنطقة ، وتطور آخر للمشكلة أبدت فيه القمة الأفريقية فى أديس أبابا عام 1984م قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية وهذا ما دفع المغرب إلى إعلان انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية (1).

ثانياً : تطور الصراع حول الصحراء الغربية

تمهيد:- يمكن القول أن منطقة المغرب العربى قد شكلت عبر تاريخها السياسى الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أ تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها وشكلت المنطقة الصحراوية مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء يسكنها البدو الرحال من القبائل ، وقد ظهرت المقاومة الوطنية فى الصحراء لقوات الاحتلال الفرنسى والأسباني بعد عام واحد من حصول المغرب على أستقلاله عام 1956م تحت قيادة جيش التحرير المغربى الذى أستمد عناصر قوته من قبائل الصحراء ، ونمت الحركة الوطنية الصحراوية فى أحضان الحركة الوطنية المغربية .

- وقدمت فرنسا لأسبانيا من خلال قواعدها فى موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف أيقاف زحف جيش التحرير المغربى نحو تحرير الصحراء والذى أنزل بالقوات المغربية خسائر كبيرة ، وقد تشابكت مشكلة الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود الجزائرية المغربية فى منطقة (تندوف) وأصبحت عائدة هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب تشكل الأساس التاريخى للأزمة بين البلدين خاصة وأن المنطقة مهيةة للابتزاز السياسى وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذى أخذت أثارة تطفو على السطح فى بداية الستينيات من القرن الماضى وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاولت المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف فى النزاع إذ وقعت معها اتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية انذاك ومن جانب آخر فان الجزائر أخذت تشكك فى مصداقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوى يفصل المغرب عن موريتانيا ، ولقد تولى الأسبان عن الإقليم بموجب اتفاقية مدريد الموقعة عام 1975م ، وأعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974م بحق شعب الصحراء الغربية فى تقرير المصير وظهور جهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر كل هذا قد جعل من الصحراء الغربية محوراً مهماً من محاور عدم الأستقرار فى العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية - الجزائرية خاصة إن إحاطة الصحراء الغربية باقطار لكل منه مشاكله مع الآخر قد عقد المشكلة وزاد الانشقاق السياسى بينهما وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجهة البوليساريو التى تعلن تمثيلها لسكان الصحراء الغربية .

- هذا مايدعوننا إلى دراسة تطوير الصراع حول الصحراء الغربية على الوجهة التالية

1- تطور الصراع فى لاصحراء الغربية بعد إعلان الاتفاق الأسباني المغربى الموريتانى :-

- يرى الكثير من الباحثين أن اتفاق مدريد بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا لم ينهى مشكلة الصحراء الغربية بل على العكس من ذلك فقد فجر النزاع من جديد ، إذ تحرك عدد من سكان الصحراء الغربية فى اتجاه الصحراء الجزائرية ، وقامت الحكومة الجزائرية بايوأئهم فى خيام وأعلنو فى السابع والعشرين من فبراير 1976م قيام ما أسموه الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (SADR)⁽¹⁾.

- وعين محمد عبد العزيز عام 1976م رئيسا للجمهورية العربية الصحراوية بعد مقتل أول زعيم للبوليساريو فى القتال مع القوات المغربية⁽²⁾ ويبدو أن الجزائر على الرغم من التسوية الظاهرية لمشكلتها مع المغرب بسبب النزاع على إقليم «تندوف» الغنى بالحديد والذى ادى فى عام 1963م إلى اشتبكات بين المغرب والجزائر إنتهت باتفاق بينهما عام 1972م وتنازلت بموجبية المغرب عن ادعائها فى إقليم «تندوف» لكن لم الحكومة المغربية على هذا الاتفاق الذى توصل إليه مفاوضو الطرفين وكان هذا موقع قلق وريبة لدى الحكومة الجزائرية من نوايا المغرب وإتجاهاتها بعد أن تتخلص من مشكلة الصحراء الغربية .

- هذا وقد كان إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وإعلان عدد غير قليل من الدول الأفريقية وبعض الدول الأخرى إعرافها بهذه الجمهورية – نقطة تحول خطيرة فى المواجه بين البوليساريو (هى تمثل الجناح العسكرى للدولة الوليدة والمعلنة فى الصحراء الغربية) تدعمهم الجزائر بالمعدات والأسلحة الحربية وبغيرها من وسائل الدعم .

- وفى البداية ركز البوليساريو هجماتهم على موريتانيا باعتبارها القوة الضعيفة فى هذا الصراع بالإضافة إلى محاولتهم ضرب الحزام الناقل لفوسفات «بوكراع» كما ركزوا ضرباتهم على مناجم الحديد الموريتانى فى (زوارت) على أساس ان الحديد يمثل عماد الاقتصاد الموريتانى بل تعرضت (نواكشوط) عاصمة موريتانيا لغارات موجهة مما أجبر الحكومة الموريتانية انذاك (حكومة مختار ولد دادة) على دعم قوتهم الدفاعية ، فضاعفت أعداد

1()اختلفت التقارير التى ذكرت لعدد هؤلاء المهاجرين ،فقد قدرتهم الجزائر بـ خمسون ألف نسمة بينما ذكرت المملكة المغربية أنهم لايزيدون على خمسة ألف مهاجر .

2()محمد بن عبدالعزيز – ينتمى لقبيلة من البدو الرحل لكنة أنتقل إلى الدار البيضاء وإنضم لحركة البوليساريو منذ بدايتها

إنظر :- د . شوقى الجمل الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها مرجع سابق – هامش ص 65.

الجيش وأستعانت بفرنسا لتدريبها وتسليحها وفرضت على مرتبات الموظفين - ضريبة دفاع ، وتضافرت الظروف البيئية المضاعفة أعباء الحكومة الموريتانية ، فقد اجتاحت المنطقة موجة من الجفاف ، أفسدت المحاصيل الزراعية والمراعى مما ترتب عليه إرتباك راضع فى ميزانية الحكومة الموريتانية لارتفاع أسعار المواد الغذائية ، وترتب على ذلك حدوث تدمير بين أفراد الشعب الموريتانى ولم يستطيع المغرب وهو يعانى من نفس الأزمات ويحاول دعم قواته لمواجهة غارات وهجمات حركة البوليساريو - أن يقدم الكثير لمعونة خليفة موريتانيا بل إن المساعدة العسكرية التى قدمتها المغرب لموريتانيا للدفاع عن المراكز الهامة بها أصبحت موضع ريبه وشك من نوايا المغرب التى كانت فى وقت من الأوقات تنادى بقيام المغرب الكبير الذى يشتهل على الأقاليم الجنوبية ومنها موريتانيا والتى كانت تربطها بالمغرب صلات تاريخية⁽¹⁾

2- تطور الصراع فى الصحراء الغربية بعد انسحاب موريتانيا من النزاع والمغرب تواجه البوليساريو بمفردها :-

- وقالهذه الظروف المستجدة والتى مرت بها موريتانيا برز تساؤل لدى موريتانيا حكومة وشعبا عما كسبوة من أقتسامهم لإقليم الصحراء الغربية مع المملكة المغربية والسؤال هل هذه الصفقة كانت حصيلتها بالنسبة لموريتانيا إيجابية ام سلبية ، وفى يونية من عام 1978م حدث إنقلاب عسكرى فى موريتانيا تولى بموجبة الرئيس «مصطفى ولد مالك» حكم البلاد ولم تترك جبهة البوليساريو هذه الفرصة تفوت ، فقد أعلنت وقف اطلاق النار بينهما وبين موريتانيا بصفة مؤقتة لاتاحة الفرصة للحكومة الموريتانيا الجديدة لإعادة النظر فى موقفها من الاتفاق المغربى الموريتانى السابق ذكره ، ومن ثم أعلنت الحكومة الموريتانيا من جانبها موافقتها على إعطاء الصحراويين حقهم فى تقرير مصيرهم .

- وهكذا انحصرت المشكلة بين المملكة المغربية وحركة البوليساريو وكان طبيعياً أن تضاعف قوات جبهة البوليساريو من هجمات القوات المغربية الموجودة فى الصحراء الغربية ، واضطرت القوات المغربية أمام ضغط قوات البوليساريو أن تركز جهودها على حماية مناجم الفوسفات فى «بوكراع» و«مدينة العيون» وما حولها وأخذت هذه القوات تطوير وسائل دفاعها لمواجهة الأخطار الجديدة ولجأت القوات المغربية لبناء سائر ضخم لحماية المناطق الهامة وبثت الألغام أى اضطرت لمضاعفة قواتها وخصصت جزء كبير من ميزانيتها للأنفاق العسكرى ، وتزامن هذا الوضع مع موجات الجفاف المتعاقبة التى اجتاحت المنطقة فزادت من الأعباء على

(1) انظر :- د . شوقى الجمل الجذور التاريخية للمشكلة وتطورها مرجع سابق - هامش ص 66 فى هذا المرجع (كان عدد الجيش الموريتانى حتى عام 1976م لايتجاوز ثلاثة ألف جندى مسلحين بأسلحة غير متطورة وارتفع العدد فى عام 1977م إلى أكثر من ثلاثة عشر ألف وتطورت أسلحتهم لمواجهة خطر البوليساريو ، هذا ويشير المؤلف إلى الصلات التاريخية بين المغرب والأقليم الصحراوى الواقعة جنوبه ص66.

الميزانية المغربية وزادت ديون المغرب بل وعجزت المغرب عن سداد فوائد الديون فى أوقاتها ، وإنعكس كل ذلك على الأوضاع الاقتصادية فى المغرب فارتفعت أسعار المواد الضرورية ، مما أدى إلى انتشار حالة من التذمر وتعددت الاضطرابات الداخلية فى المغرب⁽¹⁾

3- تطور الصراع فى الصحراء الغربية بعد قبول المغرب لمبدأ الاستفتاء :-

ظل المغرب لفترة طويلة منذ بداية الصراع يرفض مبدأ الاستفتاء على أساس أن حقه فى إقليم الصحراء الغربية ليس موضوع جدل أو مناقشة وأن جهة البوليساريو ليست حركة تحرير وطنية مثل باقى حركات التحرير الوطنية التى ظهرت فى بلدان القارة الأفريقية لتواجه الاستعمار الأوربي ، ولكن بعد أن أصبح موقف المغرب حرجاً بعد اعتراف أكثر من 76 دولة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منها ستة وعشرون دولة فى أفريقيا أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى الآن) .

- أعلن الملك حسن الثانى - ملك المغرب (آنذاك) فى السادس والعشرون من يونية عام 1981م قبول المغرب لمبدأ الاستفتاء لكن الصراع لم ينتهى بعد فقط إشتربت المغرب بقاء القوات المغربية والأدارة المغربية فى الصحراء الغربية حتى تنتهى مسألة الاستفتاء أى يتم الاستفتاء فى وجود هذه القوات ، ومن ثم ظهرت مشكلة أخرى أوقفت إجراء عملية الاستفتاء هى إحصاء السكان فى الإقليم الصحراوى ومن الذين سيسمع لهم بالأدلاء بأصواتهم فكل من طرفى النزاع له وجهة نظر (نتعرض لها تفصيلاً) مخالفة تماماً فى تحديد من له حق الأدلاء بصوتة .

- كما يشير البعض إلى ان المغرب قد استطاعت أن تستقطب بعض قادة البوليساريو على أثر إعلان الملك الحسن الثانى ملك الثانى ملك المغرب آنذاك العفو عن كل من يعود للمغرب الأم ، ومن ثم عاد بعضهم وأتاحت لهم الحكومة المغربية العمل فى وظائف هامة بها.

4- وفى إطار تطور الصراع حول الصحراء الغربية نتعرض للآتى :-

أ- فى عام 1979م وقعت موريتانيا معاهدة سلام مع جبهة البوليساريو وإنسحبت من الصحراء الغربية حيث بادرت المغرب بضم الجزء الذى كانت تسيطر عليه موريتانيا وهو (وادي الذهب) وكنتالمغرب تسيطر على معظم الشريط الساحلى المثلث المكون من العاصمة (العيون) ومناجم الفوسفات فى «بوكراع» والحزام الذى يربطها بالمحيط الأطلسى ، كما أحكم المغرب سيطرته على الصحراء المحيطة بتلك المناطق تدريجياً ببناء سلسلة من

1() لمزيد من التفاصيل انظر مجلة السياسة الدولية العدد 44 ابريل 1979م حرب الصحراء فى المغرب العربى ، ملف وثائقى د. بطرس بطرس غالى وآخرون ص 214-254

الأسوار الدفاعية .

ب- ومن ثم لجأت جهة البوليساريو إنطلاقاً من قاعدة «تتدف» فى الجزائر إلى إستخدام تكتيكات عسكرية بهدف إز عاچ المغرب ولكنها لم تحدث تغييراً فى الأجتماع القومى داخل المغرب على أن الصحراء الغربية تمثل جزءاً من التراب الوطنى فى المغرب

ت- وفى مايو 1991م نفذت الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 690 بإيغاد بعثة لتنظيم عملية الاستفتاء فى الصحراء الغربية المعروفة باسم (المينورسو) بتكلفة خمسمائة مليون دولار .

ث- وفى السادس من سبتمبر عام 1991م تم إبرام اتفاق بين المغرب وجبهة البوليساريو على وقف إطلاق النار مما أكد عزم الجانبين على قبول التسوية السلمية التى بدأها «بيريزكويار» السكرتير العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة والذى حدد أسس⁽¹⁾ ومعايير هوية الناخبين فى تقرير وافق عليه مجلس الأمن (وسنعرض له تفصيلاً) ومن ثم بات واضحاً أن النزاع حول الصحراء الغربية يتنازع طرفين أساسيين هما المغرب وجبهة البوليساريو بالإضافة إلى مساندة الجزائر لجبهة البوليساريو.

5- تطور الصراع بالمفاوضات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو :-

أ- هذا وقد صرحت المصادر الغربية على الطابع التقنى للمفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو وعلى تمسك المغرب بخطة الأمم المتحدة للتسوية التى وضعتها لحل الصراع والنزاع فى الصحراء الغربية ،كما نسب إليها مصدر من جه البوليساريو أن جولة لشبونة خطوة مهمة على طريق حل المشكلة الصحراوية لكنها لم تكن الأخيرة وستتبعها جولات أخرى لاستكمال جميع جوانب الحل ، والواقع إننا إذا استرجعنا تاريخ المشكلة الصحراوية نجد أن أول انفراجة كانت فى مؤتمر «نيروبي» عام 1981م حين فاجأ الملك الحسن الثانى قادة منظمة الوحدة الأفريقية بإعلان استعدادة لإجراء استفتاء فى الصحراء الغربية يتقرر فيه مصير الشعب الصحراوى ، وأعقب ذلك تشكيل لجنة تنفيذ من عدد من الرؤساء الأفارقة لوضع الإجراءات التحضيرية لإجراء الاستفتاء وما يقتضيه ذلك تحويل هذه اللجنة سلطات مطلقة ثم تعوض عملها على القمة الأفريقية لإقرارها

ب- ولم يكن هناك أى حديث عن مفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بل أن المغرب قد انسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى الآن) عندما استطاعت الجزائر بضغوطها على سكرتير عام المنظمة الأفريقية آنذاك (أدم كودجو) والعديد من أصدقائها من الدول

1(انظر :- هناء سيد محمود ، قضية الصحراء الغربية - مراحل التطور 1990 - 2002 ص 31 - 33

الأفريقية أن تفرض الجمهورية العربية الصحراوية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية مما أجبر المغرب على الانسحاب لأنه يقول أن الجمهورية العربية الصحراوية دوله وهمية بلا أرض وحركة البوليساريو ليست من عداد حركات التحرير الأفريقية المعترف بها وهكذا بدأت الأمور تتعقد وتزداد مع الأيام حتى كان لقاء الملك الحسن الثانى آنذاك والرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد آنذاك فى مدينة (وجدة) المغربية فى 26 من فبراير 1983م حين أقنع الرئيس الجزائرى الملك حسن الثانى بأن الجزائر ليست طرفا فى الصراع والنزاع وأنها على استعداد أن توافق على مايتفق عليه أطرفها الحقيقيون (المغرب والبوليساريو) وأن الرئيس الجزائرى يرى أنه من المصلحة أن يلتقى ممثلون من كلا الجانبين المغرب والبوليساريو للحوار المباشر وكما يؤكد الملك الحسن الثانى آنذاك فى حديث الصحيفة (لوموند) فى 7 من نوفمبر عام 1984م أن الرئيس الشاذلى من جديد الح بشدة على الملك الحسن الثانى أن يقبل اقتراحه وأن الملك الحسن الثانى قبل هذا الاقتراح على أساس تعهد واضح وشخصى من الرئيس الشاذلى من جديد بأن يحتفظ بسرية ذلك الاقتراح بأقصى قدر ممكن وتم بالفعل إرسال الملك الحسن الثانى لمبعوثين ثلاثة من كبار الشخصيات المغربية هم السيد محمد بوسنة رئيس حزب الاستقلال والسيد | أحمد رضا جديرة – مستشار الملك والسيد إدريس البصرى – وزير الداخلية هذا ويؤكد الملك الحسن الثانى لصحيفة (لوموند) الفرنسية أنه أعطى مبعوثية الثلاثة تعليمات مشددة للتحديث ما أمكن بصوت عال ومرتفع لانه كان على يقين بأن كلامهم سيسجل وأن ممثلية لم يتحدثو مع الطرف المقابل عن (تحالف) أم (فية الية) أو (كونفيدرالية) وأن حاولو اقناع نظرائهم الصحراويين بأحسن شئ يمكن أن يفعلوه هو أن يلتحقو بالمغرب وبذلك لم يكن الأمر يعدو أكثر من أنها مباحثات غير رسمية .

وأضاف الملك الحسن الثانى آنذاك فى حديثه لصحيفة (لوموند) تأكيداً وسيبقى صدرى دائماً مفتوح للاتصال مع حركة البوليساريو لأقول لهم اسمعو ياسادة « كفى مزاحاً إن المغرب مستعد ليحتضنكم هيا أرجعو إلى وطنكم ولا ينبغي إلا أن نقول بالتفاوض معهم فهو اقتراض غير وارد لكن قد تاتى الرياح بما لا تشتهى السفن فمن المؤكد أن البوليساريو والجزائر نقلا تسجيلاً لهذا اللقاء إلى أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك الأمر الذى أقنع الرؤساء الأفارقة بأن المغرب قد أمتنع بالفعل بأجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو الأمر الذى لم يجد معة الرئيس السنغالى آنذاك (عبدة ضيوف) أن يصيغ نص قرار مؤتمر القمة الأفريقى التاسع عشر الذى إنعقد فى أديس أبابا فى عام 1983م الذى يهيب بالطرفين المغرب والبوليساريو أن يدخلوا فى مفاوضات مباشرة للاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق النار فى الصحراء الغربية لأجرا الأستفتاء .

ت- ومنذ ذلك اليوم أصبح مطلب المفاوضات المباشرة هو المطلب الأول والرئيسى الملح لحركة البوليساريو والذى ظل المغرب يرفضه رفضاً

قاطعا حتى لا يكون ذلك اعتراف بان البوليساريو هى الممثل الأصيل والوحيد للشعب الصحراوى فى الوقت الذى يقول فيه المغرب بوجود ثلاثة عشر جمعية منظمة فى الصحراء وأهما (الأوزايو)

- بل لقد حاولت الجزائر أن تعدل صيغة قرار مؤتمر القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك والسابق الإشارة الية بحيث تتحول كلمة يهيب المؤتمر بالطرفين إجراء مفاوضات مباشرة وبالتدريج وجدت عبارة المفاوضات المباشرة مكانا لها فى قرارات وتوصيات مجلس الأمن وتقارير السكرتير العام للأمم المتحدة وبعض الدول الكبرى التى لها مصالح فى منطقة المغرب العربى وبذلك دخلت المشكلة فى منعرج جديد وعندما أطمأنت البوليساريو إلى أن طلب المفاوضات المباشرة مع المغرب أصبح أمرا مألوفاً لدى المهتمين بالمشكلة ، خطت خطوة اخرى تبدو فى ظاهرها إجراء عادياً ومنطقياً لكنه يحمل فى طياته مدلولات أكثر عمقا وابعداً ذلك هو موضوع تحقيق الهوية للراغبين فى المشاركة فى الاستفتاء ، وبدأت تشير العديد من المشاكل حول هذه المشكلة التى جعلت مهمة لجان تحديد الهوية تتعثر وتصاب بنوع من الشلل جعلها تدور فى حلقة مفرغة .

- ومن ذلك الأحصاء الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء عام 1974م والذى عارضته البوليساريو من قبل ثم أصبحت تعترف به كاساس لتحقيق الهوية بصرف النظر عن المعايير والضوابط التى وضعتها خطة الأمم المتحدة لتجديد البطون القبائلية التى لا يجوز لها الاشتراك فى الاستفتاء أما بالنسبة للصحراويين الذين اضطروا لمغادرة الصحراء فرارا من أعمال القمع الأسبانية التى وقعت وبصفه خاصة عام 1958م والذى قدمت المغرب قدمت المغرب قوائم بهم تصل إلى نحو مائة وعشرون ألفا ، وقدمت البوليساريو قوائم تصل نحو سبعون ألفا من الصحراويين الذين غادرو الصحراء الغربية للتحقق عن هويتهم .

- هذا وقد كان السكرتير العام للأمم المتحدة ومخطط الأمم المتحدة انذاك قد وضعوا قواعد لتعمل على أساسها لجان تحقيق الهوية وهى على النحو التالى :-

أ- الأشخاص المدرجة أسمائهم فى الأئحة الإحصاء الأسباني عام 1974م

ب- الأشخاص الذين كانوا يقيمون فى الإقليم الصحراوى كافراد قبيلة صحراوية ولم يشملهم الإحصاء الأسباني عام 1974م .

ت- أفراد العائلة الغربية من هاتين المجموعتين أى الأب والأم واولادهما.

ث- الأشخاص المنحدرون من أب صحراوى مولود فى الإقليم .

ج- الأشخاص الذين هم أفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم

والذين أقامو به ستة سنوات متصلة أو اثنتين عشرة سنة منتظمة من قبل أول ديسمبر 1974م .

- هذا وعلى الرغم من أن عملية تحديد الهوية قد بدأت فى كل من مدينة «العيون» ومنطقة «تندوف» نظراً لتواجد البوليساريو منذ أواخر شهر أغسطس 1994م إلا أنها مازلت تمثل العقبة المستعصية التى شلت عمليات التحضير للاستفتاء ووصفها مستر «جيمس بيكر» مبعوث الأمين العام آنذاك ووزير الخارجية الأمريكى السابق بأنها عملية صعبة ومعقدة تحتم علينا «الأ» نسرف فى الأمل فى أن يجرى الاستفتاء لأن عملية تحديد الهوية المفروض أنها هى التى ستحدد الجسم الانتخابى الذى بغيره لايمكن إجراء الاستفتاء فى تقرير مصير الشعب الصحراوى ،،

- هذا ويرى البعض أن الهدف الخفى من وراء محاولات تعقيد عمل لجان تحديد الهوية هو محاولة البوليساريو ومعها الجزائر وإحتمال أن يتاعطف مع هؤلاء قوى كبرى كا الولايات المتحدة تجاوز موضوع الاستفتاء بصفة كلية والدخول من خلال المفاوضات المباشرة للوصول إلى حل سياسى ينتهى باحدى الصور التى ذكرها الملك الحسن الثانى فى حديثه لصحيفة «لوموند» الفرنسية السابق الإشارة إليه وهو التحالف – الفيدرالية – أو الكونفيدرالية أو الحكم الذاتى الذى أضافه السكرتير العام للأمم المتحدة السابق «كوفى عنان» من خلال خطة مستر «جيمس بيكر» والقائد العام لمنطقة الصحراء الغربية التى دارت حول إمكانية الوصول إلى حلول أخرى ، وتخلى كلا من طرفى النزاع (المغرب – البوليساريو) عن موقفها الساق وقبول حلول توفيقية وتشكل حلاً وسطاً بين مايطالب به كل طرف .

- ويبدو أن «الحكم الذاتى» أكثر هذه الحلول حظاً لدى «جيمس بيكر» والولايات المتحدة و«كوفى عنان» وهو حل يجرى الحديث حوله منذ وقت بعيد وبالتحديد منذ عام 1984م فى حديث الملك الحسن الثانى ملك المغرب آنذاك لجريدة «لوموند» السابق الإشارة إليه حين سئل الملك الحسن الثانى كيف يمكن قراءة فى شهر أكتوبر عام 1984م حول الجمهورية أى ما نسمية فى مصر بالحكم المحلى أو اللامركزية وهل كان الملك الحسن الثانى حينما تحدث فى هذا المجال كان يفكر فى تطبيقه فى الصحراء الغربية .

- وكان جواب الملك الحسن الثانى على هذا النحو «لقد قلت دائماً أننى أحلم بأن أترك لخلفى فى الحكم بلداً منظماً تنظيماً جويماً (أى حكماً لامركزياً) وأننى افكر بجدية فى إنشاء مجلس جمهورية (محلية) تتداول شئونها وفيما تنفرد به من خصائص ، فقد يكون مثلاً من السخف تطبيق (المحافظة العقارية) أى التقسيم الجغرافى المحلى على الصحراويين الرحل لأن لسكان الصحراء أعرفهم وعادتهم كا التنقل مع مواشيهم بحثاً عن المراعى إلا أن الأساس بالنسبة لى هو «الأتكون مغربية الصحراء موضع مجادلة» ولست شخصياً براض بشكل من الأشكال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحلية ويضيف الملك الحسن الثانى قوله والدليل على ذلك أننى شكلت مجلساً

إستشارياً يضم ممثلين لنحو تسعون قبيلة ، ولقد أتخذت تلك المبادرة نتيجة تصوّر لمستقبل تكون فيه إدارة شؤونهم بأيديهم ، أما الأمر الذى لاجدال فيه فهو رسوخ مبدأ السيادة الذى لانتشوبة شائبة.

- وبادر مراسل صحيفة (لوموند) نسال العاهل المغربى عما إذا كان ماقالة الملك يعود إلى مقولة شهيرة له قال فيها « أتركو لى طابع البريد والعلم وكل ما عدا ذلك فهو قابل للتفاوض» وسارع الملك الحسن الثانى بالرد على هذه الملاحظات بقوله للصحفى الفرنسى «من قال لكم ذلك لعله رائيس الجزائر الشاذلى بن جديد» ويعنى الملك الحسن الثانى بذلك لقاء «وجدة» فى 26 فبراير 1983م أو السيد الأبراهيمى وزير خاجيته ومهما يكن من الامر فان الطابع البريدى لمنطقة «تندوف» التى تنازل عنها المغرب للجزائر ، عندما ذهبت المنفى مع والدى عام 1933م كان هو طابع المملكة الشريفة ، فيجب ألا يكون هناك لبس او غموض لاننى لم احمل ابداً أى مخاطب وخاصة الرئيس الشاذلى بين جديد مايجعله يتصور أننى قد أنظر إلى الصحراء ككيان مستق أو ذى سيادة ، فهذا غير وارد إلى أن يرث الله الارض ومن عليها وفيما خلا ذلك فإن كل شئ يجوز تصوره وإن القضية وإن القضية قضية أنظمة ، وقد امتد نظامنا منذ الدولة الأدراسة من ألف وأربعمائة وأربعون عاماً وأعتقد أنه سيطول عدة قرون أخرى (وأنتهى حديث الملك الحسن الثانى

1) انظر :- مهابة، مشكلة الصحراء الغربية فى غرفة الأنعاش ، مجلة السياسة الدولية العدد 130 اكتوبر 1997م ص126-128.
مشكلة الصحراء وباية مرحلة جديدة ، مجلة السياسى الدولية العدد 109 يولية 1992م.
على الشاعى، الصحراء الغربية عقد التجزئة فى العالم العربى (بيروت : 1980م) ص7 وما بعدها.
أحمد مهابة ، مشكلة سبتة ومليلة بين المغرب وأسبانيا ، مجلة السياسة الدولية العدد 112 إبريل 1993م.



الفصل الثانى



الانشقاق السياسى حول حق
تقرير المصير المصير
ومواقف أطراف النزاع

المبحث الثانى الانشقاق السياسى حول حق تقرير المصير وموقف أسبانيا والمغرب وموريتانيا من النزاع أولاً : الانشقاق السياسى حول حق تقرير المصير

يرى البعض من الباحثين أن أسبانيا قد كفت موقفها من مبدأ حق تقرير المصير مع تطور الأحداث والمتغيرات التى تطرأ على العلاقات بن دول المغرب العربى وذلك على الوجه التالى :

- نفى إحدى المراحل أيدت أسبانيا حق تقرير المصير لشعب الصحراء مؤكده أن أساس إنهاء الاستعمار فى الصحراء الغربية هو قيام السكان الأصليين بممارسه حقهم فى تقرير مصيرهم وفقاً لمبادئ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 الصادر فى الدورة الخامسة عشرة.

- وفى مرحلة أخرى عندما أيدت الأمم المتحدة تطبيق هذا المبدأ ، تراجعت أسبانيا بحجة عدم أهلية السكان الأصليين وعدم استعدادهم ، وأيضاً عدم رغبة زعماء قبائل الصحراء فى عدم التعجل بالتنفيذ .

- وعندما تعاونت أسبانيا مع الجماعة الصحراوية وضمنت أن مصالحها ستحقق عد هذه الجماعة الصحراوية عملت على بناء تنظيم سياسى صحراوى فى الإقليم الصحراوى بهدف منحة الاستقلال إستناد إلى قرار الجماعة الصحراوية عام 1974م للنظام الأساسى الذى يقضى باقامة حكم ذاتى .

- وعندما تقدمت كل من المغرب وموريتانيا بطلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية حول إقليم الصحراء الغربية تراجعت أسبانيا عن فكرة الاستفتاء على أ، تمنح الإقليم حكماً ذاتياً لذلك كان الموقف الأسباني متردداً وكان تمسكها بمبدأ حق تقرير المصير والشروع فى بنا دولة صحراوية من خلال التنظيم السياسى للجماعة الصحراوية ما هو إلا عوامل كانت تستغلها للحفاظ على مصالحها فى الإقليم⁽¹⁾.

ثانياً : الانشقاق السياسى حول موقف أسبانيا من النزاع :-

- وكما أوضحنا سلفاً فإن المغرب لم تتوقف عن التفاوض مع أسبانيا

1() انظر المفهوم الأسباني لحق تقرير المصير فى شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية - مايو 2014م.

وفرنسا وبالتنسيق بين المغرب وجيش التحرير فى الجنوب المغربى ومن ثم أبدت أسبانيا استعدادها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية وقد تطلب هذا الموقف جيش أبقاف العزل المسلح ، إلا أن أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديله مقابل ما تقدمه من تنازلات ، ومن ثم قابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل إقليمية الجنوبية وهى طرفاية - إيفنى - الساقية الحمراء ووادى الذهب (الصحراء الغربية) .

- لذا كان لحو المغرب إلى المنظمات الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات ، إذا كانت المفاوضات المغربية - الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة انتهت بتوقيع معاهدة « سنترال » فى الأول من إبريل عام 1958م وخلالها أسترجمت المغرب إقليم « طرفاية » إلا أن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود ، كما أن أسبانيا أبقيت على أبقاء سيطرتها الاستعمارية على الصحراء الغربية حيث عملت على طمأننة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك باعلانها إستعدادها لأنها وجودها فى هذه المنطقة .

- وفى يولية من عام 1974م بعثت أسبانيا إلى الأمم المتحدة بوثيقة توضح فيها موقفها من النزاع وكيفية أنها تسوية الاحتلال وذلك من خلال الآتى :-

أ- أن السكان الصحراويين سيكونون تحت الحماية الأسبانية وبعد فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات ، وبعد أن يصل الإقليم إلى مستوى يؤهله إلى إدارة شئونة يتم منحة الاستقلال التام

ب- تحتفظ أسبانيا لنفسها بحق التمثيل الخارجى للدولة الصحراوية وحمايتها العسكرية ووضع البيانات الإدارية الخاصة بها .

ت- ينظم أستفتاء من طرف السلطات الأسبانية لتكريس هذه السياسة .

- هذا وقد رفض المغرب الموقف الأسبانى من النزاع حول إقليم الصحراء الغربية وأعتبرها سياسة مشوهة لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها الذى سيؤدى إلى وضعية إستعمارية جديدة ولمواجهة هذه السياسة الاستعمارية الجديدة التى بدأت أسبانيا فى ممارستها أخذت المغرب فى تغيير موقفها تجاه مشكلة الصحراء الغربية حيث طالبت بعرضها على محكمة العدل الدولية ، ومن ثم تمكن المغرب بهذا الموقف من مننع أسبانيا من إجراء الأستفتاء الذى كانت تعتزم على أجرائة خاصة بعد أن طالب السكرتير العام للأمم المتحدة من السلطات الأسبانية تأجيل هذا الأستفتاء إلى أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسة التى يجب أتباعها حيال إقليم الصحراء الغربية .

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

- وفى السادس عشر من أكتوبر من عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات فى شكل رأى إستشارى يؤكد بصفة قاطعة على رفض محكمة العدل الدولية لوجه النظر الأسبانية وعلى وجود علاقات بين الإقليم الصحراوى وكل من المغرب وموريتانيا وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعية ، خاصة وأن هذه البيعة قد تمت بالتراضى بين الشعب الصحراوى والدولة العلوية فى المغرب ولايجوز التنازل عنها .

- هذا وقد ترتب على صدور الرأى الأستشارى من محكمة العدل الدولية ردود أفعال مختلفة أقرت على النزاع حول الصحراء الغربية اذ أعلن الملك الحسن الثانى آنذاك فى 16 من أكتوبر عام 1975م من إقليم طر افاية وشارك فيه ثلاثمائة وخمسون ألفا من المغاربة وعقب ذلك بدأت الاتصالات بين اسبانيا والمغرب ظهر خلال هذه المفاوضات تغير واضح فى موقف أسبانيا من النزاع حول الصحراء الغربية إذ وافقت أسبانيا على توقيع اتفاقية « مدريد » الثلاثية بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى الرابع عشر من نوفمبر عام 1975م بمقتضاها قسمت الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا حيث ضمت الساقية الحمراء إلى المغرب ووادى الذهب إلى موريتانيا .

- وقد رأى المغرب أن اتفاقية «مدريد» جات مطابقة لوجه النظر المغربية وتطبيقاً للرأى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية ، وكما ان هذا الاتفاق (اتفاق مدريد) الذى تم التوصل اليه ووافق عليه سكان الإقليم الصحراوى فى الإطار الذى كانوا دائماً يعبرون به عن آرائهم وكانت الأمم المتحدة تقيدة قانوناً فى كل وثائقها كما أن رؤية المغرب كانت متفقة مع رؤية موريتانيا فى إقتسام الصحراء الغربية بينهما ، ومن ثم فإن هذه الموافقة تطبيقاً لرأى محكمة العدل الدولية لرأيها الخاص ، وطالما أن محكمة العدل الدولية قد أقرت بهذه الحقوق المشتركة للمغرب وموريتانيا فى الصحراء الغربية على إثر انسحاب أسبانيا من الإقليم ومن ثم فقد وجب احترام هذه الحقوق والاتفاقيات⁽¹⁾.

الانشقاق السياسى للمغرب حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع

أولاً : الانشقاق السياسى للمغرب حول تقرير المصير :-

أ- أكدت المغرب على الدوام أنها صاحبة المبادرة الأولى لادراج مشكلة الصحراء الغربية فى جدول الجمعية العامة للأمم المتحدة ولذلك فهى لاترى تفاوض بين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بانتهاء الأستعمار بصورة عامة ، وفى الصحراء الغربية بصورة خاصة وبين السياسة التى دعت اليها المغرب

1()انظر شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية – نت مايو 2014
موقف أسبانيا من تقرير المصير ومشكلة الصحراء الغربية .

من أجل تحرير الصحراء الغربية من الأستعمار الأسبانى ، ومن ثم ترى الحكومة المغربية أن أقرارها بحق تقرير المصير للصحراء الغربية لايعنى التخلي عن جزء من أراضيها بل هو أصرار على إسترداد كل أراضيها ، ولذا فإن مساهمتها فى صياغة قرار الأمم المتحدة منذ عام 1965م والخاصة بحق تقرير المصير تعنى دمج الصحراء الغربية فى الأراضى المغربية ، كما لا يوجد شك فى أن أطراف النزاع فى هذه المشكلة هى أسبانيا والمغرب فقط ولذا ترى المغرب أن التطبيق السليم لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 \ 15 والقرارات الأخرى التالية لها ذات الصلة بالمشكلة يمكن فى الجميع بين المبدأى إنها الأستعمار واحترام وحدة المغرب وسلامتها الإقليمية ولقد حددت المغرب شروط لأجراء الاستفتاء لتحقيق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وقد تمثلت فى الآتى :-

- إنسحاب القوات المغربية وجهازها الإدارى - وجود قوات الأمم المتحدة فى الإقليم.

- إدارة الأمم المتحدة للإقليم وأضافت المغرب شرطاً أساسياً لصيغة الأستفتاء وهو أن يكون هذا الأستفتاء بهدف تحديد رغبة سكان الصحراء فى البقاء تحت سلطة أسبانيا أو الأتحاد مع المغرب ، وإستندت المغرب فى العديد من الحجج فى مطالبتها بالحرء الغربية ، تمثلت فى التاريخ المشترك والأمتداد الجغرافى لهذا الإقليم ، وكذلك فى الصلاة الدينية والحقوق التاريخية المشتركة ، وإضافة إلى لجؤ بعض الشخصيات الصحراوية إلى المغرب معلنين بيعهم للملك الحسن الثانى آنذاك خاصة بعد إعلان حركة البوليساريو الحرب عام 1973م على الأسبان ، ولذا كانت موافقة المغرب على إجراء الأستفتاء لظروف خارجية أدت إلى الموافقة على إجراء الأستفتاء وكان من أهم هذه الظروف تأخذ قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الأتحاد الأفريقى الآن) حيث كانت جميع المؤشرات تؤكد على وجود تائيد أفريقى متزايد لها (1)

- وكان لصدور الراى الأستشارى من محكمة العدل الدولية العديد من ردود الأفعال المختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى آنذاك فى 16 من أكتوبر عام 1975م عن الأعداد للمسيرة الخضراء ، وفى الخامس من نوفمبر عام 1975م وجه الملك الحسن الثانى من قصر البلدية «باغادير» خطاباً للشعب المغربى أعلن فيه عن أنطلاق المسيرة الخضراء وبدأت المسيرة فى السادس من نوفمبر 1975م من إقليم طرأفاية ، وشارك فيها ثلثمائة وخمسون الفاً من المغاربة إضافة إلى مشاركة كل من سفراء المملكة العربية السعودية والأردن وقطر والامارات وسلطنة عمان والسودان وجابون ووفد من السنغال والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى وأعلنت أن المتطوعين قد تسلحو بالقراءن الكريم ولم يحملو أى سلاح تاكيدا على أنها مسيرة سلمية

1) انظر :- شبكة المعلومات الدولية بحث حول مفهوم المملكة المغربية لحق تقرير المصير ، مايو 2014م

وانطلقت المسيرة بقدر كبير من الانتظام والدقة وعبرت المسيرة الخضراء حدود الصحراء وكان يحيط بها ردود فعل عالمية وإقليمية متباينة فأعلنت الجزائر رفضها للمسيرة واعتبرتها خرقاً للمواثيق والأعراف الدولية ، أما أسبانيا فقد عارضت المسيرة وطلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن لمواجهة هذه المسيرة ، كما أعلنت من خلال مندوبها في مجلس الأمن أن المسيرة الخضراء ليست مسيرة سلمية بل هي زحف عسكري مسلح ولذلك حركت أسطولها البحري إلى المياه الإقليمية المغربية لإجبار المغرب عن العدول عن تنفيذ المسيرة ، كما أعلنت أنها قامت بأعداد حقول ألغام في الصحراء الغربية ، وقد أثار هذا التصرف الأسباني ردود فعل عالمية ولكن أدى تنفيذ المسيرة على المستوى الشعبي والإقليمي والدولي إعادة التوازن في الموقف الأسباني تجاه المشكلة الصحراوية فبعداً ، توغلت المسيرة لمسافة خمسة عشرة كم داخل إقليم الصحراء الغربية بدأت الاتصالات بين أسبانيا والمغرب وحدث تغير واضح في الموقف الأسباني ولذا أصدر العاهل المغربي أوامراً بعودة المتطوعين في المسيرة إلى « طرفاية » حتى يتم التوصل إلى حل سلمي للمشكلة وفق حق تقرير المصير بضم الصحراء الغربية لدولة الأم دولة المغرب⁽¹⁾

ب- تآثر العلاقات الأسبانية المغربية إلى حد كبير بالعلاقات الأسبانية العربية عامة ، فقد رغبت أسبانيا بعد الحرب العالمية الثانية في إيجاد تقارب بينها وبين الدول العربية خاصة بعد إنشاء جامعة الدول العربية ، وكان الجنرال « فرانكو » يستهدف من هذا التقارب إخراج أسبانيا من عزلتها السياسية ، إذا ان نظامها في الحكم المطلق لم يكن من ذلك النوع الذي يقر بها من الدول الغربية فبادر في إبريل عام 1952م إلى إرسال وزير خارجيته « البير أرتاخو » إلى دول الشرق العربي حيث نجح في معاه ، لأن أسبانيا كانت في ذلك الوقت لاتزال تتمتع بمنزلة رفيعة في بلدان أمريكا اللاتينية ، وكان تائيد هذه الدول للحكومات العربية في الأمم المتحدة مهماً للنزاع العربي الإسرائيلي وتمخضت مهمة « أرتاخو » عن ميلاد عهد جديد من الصداقة العربية – الأسبانية تردد صداها في تصريح السيد/ عبد الرحمن عزام – أول أمين عام لجامعة الدول العربية الذي جاء فيه أن الأسبان والعرب هم كالأخوة

- وقد ترك هذات التقارب أثره في العلاقات الأسبانية – المغربية إذ أن أسبانيا لم تكن متكة بنفوذها في شمال المغرب وإنما كانت تنتظر فقط أن تسبقها فرنسا في الجلاء عن المنطقة لكونها الدولة الرئيسية الحامية للمغرب بل كانت مدريد تشجع الوطنية المغاربة سراً وإعترضت مدريد على خلع فرنسا للسلطان « محمد الخامس » ومع ذلك فقد كانت أسبانيا تميز بين المحمية التي تفرض وجودها فيها قبل اتفاقية التقسيم مع فرنسا عام 1912م وقد تركتها للمغرب عند استقلاله في مارس 1956م وبين مناطق كانت تستعمرها منذ زمن أبعد وما تزال تستمسك بها وهي (سبتة ومليلة) في

شمال المغرب وسيدى أفنى وسط الساحل الجنوبى المغرب ثم طرفاية وإقليم الصحراء فى الجنوب

- ومن ثم شهدت السنوات الأولى من عهد الأستقلال المغربى ، تعاون القصر الملكى فى المغرب مع حزب الأستقلال الذى كان ينادى بالمغرب التاريخى أو « المغرب الكبير » الذى يمتد إلى حوض السنغال ، وضروره عودة منطقة السليبية إلى أصحاب السيادة الشرعيين ، هذا ولنشر دعوتة أصدر مجلة خاصة أسماها « الصحراء » تنشر العديد من البحوث التى تثبت الصلات الاجتماعية والتاريخية والثقافية لتلك المناطق بالمغرب .

- وبدأت قوات مغربية غير نظامية بمهاجمة «سيدى إفنى» فى ديسمبر 1957م وأغارت على طرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب والمناطق الشمالية من موريتانيا وساندت تلك العمليات قبيلة الرقيبات أعظم القبائل قوة فى إقليم الصحراء وأكثرهم ولاء للمغرب، ومن ثم سارعت القوات الفرنسية فى الجزائر وموريتانيا إلى مساندة القوات الأسبانية فى يناير 1958م ومعاونتها على قمع تلك الحركات وطرد القوات المغربية غير النظامية خارج «ريودى أورو» وغيرها من المقاطعات الخاصة للإدارة الأسبانية ، غير أن أسبانيا إرتأت عدم تصعيد النزاع بينها وبين المغرب خوفا على علاقاتها بالدول العربية الأخرى ، وأضافت إلى تنازلها للمغرب عن مناطق نفوذها الشمالية التى كانت قدضمت إليها بموجب الاتفاق الأسبانى - الفرنسى الموقع بمديرد فى 27 من نوفمبر عام 1912م تنازلات أخرى شملت بعض مناطق نفوذها جنوب المغرب ، فتخلت فى أبريل عام 1958م عن منطقة «طرفاية» على أثر المحادثات التى جرت بين المغرب وأسبانيا فى البرتغال .

- هذا وقد دأبت المغرب على المطالبة بالمناطق الأخرى فى «سيدى أفنى والصحراء المسماة آنذاك بالأسبانية» ووافقت أسبانيا إلى التنازل عن المقاطعات الفقيرة فى مقابل تغض المغرب عن مطالبتها بالمقاطعات الغنية الأخرى ، فتنازلت أسبانيا عام 1958م عن «طرفاية» وفى عام 1969م عن «سيدى إفنى» وقابلتها الباط باغفال منطقتى (سبتة ومليلة) الغنيتين بالفوسفات واللّتين يكثر فيهما الأسبان مركزة أهتمامها فى الأقسام الجنوبية التى نجحت فى ضمها باستثناء منطقة الصحراء بمقاطعتيها الشهيرتين «ريودى أورو» و«الساقية الحمراء» ثم أنبرت فى الستينيات تطالب بضم موريتانيا إليها المتضمن إسنطرادا ضم تلك الصحراء ، ومما لا شك فيه أن المغرب إستهدف فى صراحة مع الجزائر حول الحدود إيجاد حلقة إتصال جغرافية بينها وبين موريتانيا التى يفصلها عنها إقليم الصحراء ، إلا أن النزاع على الحدود سوى على أساس أستمرار الوضع القائم منذ الأستعمار أى أستمرار الحدود الجزائرية بالصحراء الغربية .

- ومما هو لأفت للنظر أن أسبانيا قد عمدت على الرغم من تخليها للمغرب عن بعض مناطق نفوذها إلى إتخاذ خطوات تدعم فصل الصحراء

عن المغرب وذلك بمنحها شخصية محلية عن طريق تكوين مجلس عمومى قوامه إثنان وأربعون عضواً بعضهم فكرة الاتحاد مع المغرب بينما أرتأى الآخرون فكرة الاستقلال وطالبو الحكومة الأسبانية فى يوليو 1973م بإيجاد جهاز إدارى من أبنا الصحراء الغربية وتهيئة الظروف الملائمة ليضطلع ذلك الجهاز بالادارة الذاتية كمرحلة أولى نحو الاستقلال ، وقد وجه الجنرال فرانكو فى يونيو 1974م بياناً إلى سكان الصحراء جاء فيه الآتى:-

- تأكيد أن الشعب الشعب الصحراوى هو وحدة الذى يملك إرادته ولذلك فإن أسبانيا ستدافع عن تلك الإرادة ، ضمان أسبانيا وحدة إقليم الصحراء وامعانها فى تحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى وإزدهار الدين الإسلامى ، واعلانها أن ثروات الصحراء هى من حق أبنائها وتطبيق تقرير حق المصير حينما يكون شعب الصحراء فى وضع يمكنه من تحمل تبعاته وبالتمهيداً لذلك وضعت أسبانيا نظاماً خاصاً بالصحراء يضمن مشاركتها تدريجياً فى تسيير شئونها ويفضى إلى تحمل مسئوليتها فى نطاق من التكامل .

- ومع تأكيد هذه الحقوق تضمن البيانات ما يفيد استمرار السيادة الأسبانية، ويعنى ذلك أن أسبانيا هى التى تمثل إقليم الصحراء الغربية فى الشئون الخارجية وتتولى شئون الدفاع ، وقد ترتب على الموقف الأسبانى أن توترت العلاقات المغربية - الأسبانية ، وإزاء توتر الموقف بين موريتانيا والمغرب والجزائر من ناحية وأسبانيا من ناحية أخرى فقد شكلت مشكلة الصحراء وضعا متزامنا تبناه كثير من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى) والجامعة العربية وكذا المنظمة الدولية العالمية (منظمة الأمم المتحدة) التى أعتمدت فى كثير من القرارات التى أصدرتها فى شائن مسألة الصحراء الغربية على قرارات تلك المنظمة .

- هذا وبم تتوقف المغرب عن التفاوض مع أسبانيا وفرنسا وبتنسيق بينهما وبين قيادة جيش التحرير فى الجنوب، وقد أبدت أسبانيا استعدادها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية ، وقد تطلب هذا الموقف من جيش التحرير إيقاف العمل المسلح ، ألا أن أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديلة مقابل ما تقدمه من تنازلات ، وقابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل أقاليمه الجنوبية وهى طرفاية وإيفنى والساقية الحمراء ووادي الذهب ، لذلك كان لجوء المغرب إلى المحافل الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات ، وإذا كانت المفاوضات المغربية - الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة إنتهت بتوقيع معاهدة «سنترال» فى أول إبريل عام 1958م وخلالها إسترجعت المغرب إقليم «طرفاية» ع إلا أن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود كما أن أسبانيا بدأت تعمل على أبقاء سيطرتها الاستعمارية على الصحراء حيث عملت طمانة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك باعلان إستعدادها لأنها وجودها فى هذه المنطقة.

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

- ثم بعثت أسبانيا للأمم المتحدة فى يوليو 1974م بوثيقة أساسية فى النزاع أوضحت فى هذه الوثيقة كيفية أنها تسوية الاحتلال للإقليم الصحراوى وذلك من خلال الخطوات الآتية :-

أ- سيكون السكان الصحراويون تحت الحماية الأسبانية وبعد فترة بين خمس وعشر سنوات وبعد أن تصل المنطقة إلى مستوى يؤهلها إلى إدارة شئونها يتم منحها الاستقلال التام.

ب- تحتفظ أسبانيا لنفسها بحق التمثيل الخارجى للدولة الصحراوية وحمايتها العسكرية ووضع البنيات الإدارية الخاصة بها .

ت- ينظم إستفتاء من طرف السلطات الأسبانية لتكريس هذه السياسة .

- هذا وقد رفض المغرب هذه السياسة المشوهة لمبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها والذى سيؤدى إلى وضعية أستعمارية جديدة ، ولمواجهة هذه السياسة الأستعمارية الجديدة التى بدأت أسبانيا فى ممارستها أخذت المغرب فى تغيير موقفها تجاه مشكلة الصحراء الغربية حيث طالبت بعرض مشكلة إقليم الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية ، وبدأ طرح هذه المشكلة أمام محكمة العدل الدولية ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة يحق للجمعية العامة أو مجلس الأمن أن تطلب من محكمة العدل الدولية (بلاهاى) تقديم الفتوى بشأن المشاكل القانونية بناء على طلبها ، ومن ثم وعلى أثر ذلك أعلن الملك الحسن الثانى فى 17 سبتمبر 1974م قراراً بمطالبه الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع النزاع القانونى الأسبانى - المغربى حول إقليم الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية ، وعلى الرغم أن هذا الموقف قد واجه كثيراً من الصعوبات فقد تقدمت خمسة وثلاثون دولة عربية وأفريقية بما فيهم المغرب وموريتانيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار لطرح النزاع على محكمة العدل الدولية ، ومن ثم أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الثالث عشر من ديسمبر عام 1974م قرارها رقم 3292 تدعو فيه محكمة العدل الدولية لتقديم رأسها فى سؤاليين محددين هما :-

أ- هل كانت الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) أرضاً خلاء بدون سكان وقت أن إستعمرها الأسبان .

ب- وإذا كان الجواب على هذا السؤال سلباً فما هى العلاقات القانونية لهذا الإقليم مع المغرب وموريتانيا .

- وتمكن المغرب بهذا الموقف من منع أسبانيا من إجراء الأستفتاء الذى كانت تعتزم على أجرأة خاصة بعد أن طلب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك من السلطات الأسبانية تأجيل هذا الأستفتاء إلى أن تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة السياسة التى يجب إتباعها حيال إقليم الصحراء الغربية على ضوء رأى الأستشارى الذى ستصدره محكمة العدل الدولية ،

- هذا وقد بدأت مناقشات محكمة العدل الدولية فى 25 من مارس 1975م وإنتهيت فى الثلاثون من يوليو عام 1975م وخلال هذه الفترة التى أستغرقتها إجراءات محكمة العدل الدولية تم الاستماع إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا وإسبانيا ، كما إطلعت المحكمة على بيانات ووثائق من دول أخرى .

- هذا وفى السادس عشر من أكتوبر عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرات فى شكل رأى إستشارى يؤكد بصفة قاطعة النقاط التالية بشأن المطلب المغربى

1- رفضت محكمة العدل الدولية وجهة نظر وجهة النظر الأسبانية لأن النظر فى النزاع من أختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين أسبانيا والمغرب حيال الصحراء ذو صبغة قانونية .

2- إستناداً من المحكمة إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا رفضت المحكمة الزعم الأسبانى بأن الإقليم الصحراوى كان أرضاً خلاء بدون سكان أثناء الاحتلال ، كما انه لم يكن هناك فراغ من السلطة .

3- اكدت المحكمة على وجود علاقات بين إقليم الصحراء وكل من المغرب وموريتانيا وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعية أيضاً .

- أعتبر المغرب أن الاحكام التى أصدرتها محكمة العدل الدولية ما هى إلا تأكيد على أن الصحراء الغربية جزء من الإقليم الذى تمارس عليه سيادة ملوك المغرب ، وأن سكان هذا الإقليم كانوا ومازكو مغاربة ، ومن ثم تأكد المغرب من شرعية مطلبة ، كما أن المعلومات التى أعتمدت عليها محكمة العدل الدولية تؤكد أنه كان يوجد خلال فترة الأستعمار الأسبانى للصحراء روابط قانونية للولاء – البيعة بين سلطان المغرب وبعض القبائل فى إقليم الصحراء الغربية ، وقد أستنتجت المحكمة من المعلومات والوثائق التى حصلت عليها أنه لاتوجد روابط سياسية ترابية بين إقليم الصحراء الغربية من جهة وبين المغرب وموريتانيا من جهة أخرى ، ألا أن محكمة العدل الدولية قد أترفت خمنياً بسيادة المغرب على الصحراء الغربية عندما أقرت بوجود روابط الولاء الشخصى بين القبائل الصحراوية والسلطان (وثيقة تجديد البيعة) خاصة أن هذه البيعة قد تمت بالتراضى بين شعب الصحراء والدولة العلوية ولايجوز التنازل عنها ، وأن هذه البيعة لم تنقضى من قبل ولاية بل بفعل قوة أستعمارية .

- هذا وقد كان لصدور الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية من ردود الافعال المختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى فى 16 أكتوبر 1975م عن الأعداد للمسيرة الخضراء .

- هذا وفى الخامس من نوفمبر عام 1975م كما ذكرنا وجه الملك الحسن الثانى من قصر البلدية «باكدير» خطاباً للشعب المغربى أعلن فيه عن أنطلاق المسيرة يوم السادس من نوفمبر 1975م من «طرفاية» وشارك فيها

ثلاثمائة وخمسون ألفاً من المغاربة إضافة إلى مشاركة كل من سفرا السعودية والاردن وقطر والأمارات وسلطنة عمان والسودان وجابون ووفد من السنغال والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، وأكدت المغرب عل أن المتطوعين فى المسيرة قد تسلحو بالقران الكريم ولم يحملو أى سلاح تأكيداً على أنها مسيرة سلمية وأنطلقت المسيرة بقدر كبير من الانتظام والدقة وعبرت المسيرة الخضراء حدود الصحراء وكان يحيط بها ردود فعل عالمية وإقليمية متباينة فاعلنت الجزائر رفضها للمسيرة وأعتبرتها خرقاً للميثاق والأعراف الدولية ، أما أسبانيا فقد عارضت المسيرة وطلبت عقد إجتماع لمجلس الأمن لمواجهة المسيرة ، كما أعلنت من خلال مندوبها فى مجلس الأمن أن المسيرة الخضراء ليست مسيرة سلمية بل هى زحف عسكرى مسلح ولذلك فقد حركت أسطولها البحرى فى المياه الإقليمية المغربية لإجبار المغرب على العدول عن تنفيذ المسيرة ، كما أعلنت أنها قامت بأعداد حقول الغام فى الصحراء الغربية وقد أثار هذا التصرف ردود فعل عالمية .

- وقد أدى نجاح المسيرة الخضراء على المستوى الشعبى والإقليمى والعالمى وإعادة التوازن فى الموقف الأسبانى تجاه النزاع ، فبعد أن توغلت المسيرة لمسافة خمسة عشرة كم داخل إقليم الصحراء الغربية بدأت الاتصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلالها تغير واضح فى الموقف الأسبانى ولذلك وعلى أثر ذلك أصدر العاهل المغربى تعليمات بعودة المتطوعين فى المسيرة إلى إقليم «طرفاية» مؤقتاً حتى يتم التوصل إلى حل سياسى للنزاع وكان نتيجة ذلك توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية .

- ونتيجة للضغوط الدولية التى واجهتها أسبانيا فقد تمت الاتصالات بين المغرب وأسبانيا وفى الحادى عشر من نوفمبر 1975م بدأت المفاوضات بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ووقعت اتفاقية (مدريد) الثلاثية فى 14 نوفمبر 1975م ومن خلالها قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا لقد اعتبرت اتفاقية مدريد الثلاثية انتصار دبلوماسى لكل من المغرب وموريتانيا لأنها أدت إلى إسترجاع الصحراء الغربية دون الدخول فى صراع عسكرى ضد أسبانيا وكذلك فإن الاتفاقية جات مطابقة لوجهة نظر المغرب ، فنصت على أن الأطراف الموافقة عليها تخطر الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر فى الوثيقة ، وكان هذا وفقاً للرؤية المغربية أنها النزاع القائم حول الصحراء الغربية ، ، وكان هناك أرتياح عام لدى الأطراف الثلاثة الموقعة على الاتفاقية فقد أمكن تحاشى المواجهة العسكرية بين المغرب وأسبانيا وكذلك تحاشى إجرا أستفتاء فى الصحراء الغربية فى أثناء وجود الإدارة الأسبانية مما كان سيحقق الأحداث الأسبانية وخلق كيان مستقل يرتبط بها عضواً .

- لقد رأى المغرب أن اتفاقية مدريد الثلاثية كانت تطبيقاً للرأى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية كما أن هذا الاتفاق الذى توصل إليه ووافق عليه سكان الإقليم فى الإطار الذى كانوا دائماً يعبرون عن آرائهم ، وكانت تقيدته شرعياً وكل وثائقاً .

- وبما أن رؤية المغرب كانت متفقة مع رؤية موريتانيا فى اقتسام الصحراء الغربية بينهما فإن هذه الموافقة كانت تطبيقاً لراى محكمة العدل الدولية لالرأىها الخاص وطالما أ، محكمة العدل الدولية قد أقرت بحقوق مشتركة مغربية موريتانيا فى الصحراء الغربية ، فلقد وجب على المغرب احترام هذه الحقوق ، وعلى الرغم أن الاتفاق ينهى الوجود العسكرى الأسبانى فى توقيت أقصا 28 من فبراير 1976م على أن يوضع الإقليم الصحراوى حتى هذا التاريخ تحت إدارة ثلاثية إلا أن القوات المغربية لم تلبث أن دخلت الإقليم الصحراوى واحتلت مدينة (سمارة) فى 27 نوفمبر 1975م ثم دخلت مدينة العيون فى الحادى عشر من ديسمبر 1975م

- أما القوات الموريتانيا فقد دخلت هى الأخرى مدينتى (داخلية وفلاسينيروس) بعد عدة معارك عنيفة بين القوات الموريتانيا وأعضاء جبهة البوليساريو ، وبدأت المظاهرات الشعبية فى مدينة «بير الحلونى أنفارىتى» وسرعان ما عمت كل المناطق المحررة ، وأما الجزائر فقد أدانت سياسة الأمر الواقع بشأن الصحراء الغربية ولم تعترف باتفاقية مدريد الثلاثى وقامت بحشد قواتها على الحدود الجزائرية وأعلنت لبيبا تأييدها للموقف الجزائرى.

- هذا وقد ترتب على الأنسحاب الأسبانى من الصحراء الغربية ردود أفعال محلية وإقليمية فبعد أن أتمت أسبانيا أنسحابها من الإقليم الصحراوى ، فى 26 من فبراير 1967م وفقا للاتفاق الثلاثى الذى تم توقيعه بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى نوفمبر 1975م وفى ذات التوقيت عقدت الجماعة الصحراوية اجتماعاً استثنائياً بمدينة العيون فى 26 فبراير 1976م وافقت خلاله الجماعة الصحراوية بالأجماع على الاتفاق الثلاثى الذى وضع حدا للوجود الأسبانى فى الإقليم الصحراوى ووجهت الجماعة الصحراوية مصادقتها على الاتفاقية إلى كل من المغرب والرئيس الموريتانى وملك أسبانيا وأيضاً إلى المنظمات الدولية ، ولكن فى تطور سريع أعلنت جبهة البوليساريو فى 27 فبراير 1976م عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على الأرض التى سيطرت عليها ، وعلى أثر ذلك هددت المغرب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بها ، وعندما اعترفت الجزائر بها أعلنت المغرب وموريتانيا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجزائر ، كما اتهم المغرب الرئيس الليبى السابق معمر القذافى - بدعمة الدائم لحركة البوليساريو ، ونتيجة للاتفاق الذى تم بين موريتانيا وحركة البوليساريو فى أغسطس 1979م واعترفت فية موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، انسحبت القوات الموريتانيا من الصحراء الغربية فاعتبرت المغرب ذلك تهديداً مباشر لها ولذلك أعلنت المغرب أن القطاع الموريتانى فى الصحراء الغربية قطاع مغربى وأستولت عليه القوات المغربية ونتيجة لهذا الأجراء تعرضت المغرب لضغوط دولية وهجوم سياسى على المستوى الإقليمى والدولى .

- واستمر الملك الحسن الثانى آنذاك فى تصعيده للحملة التى أكدت حق المغرب فى الصحراء الغربية فاعلن تصميمه على الاحتفاظ بالصحراء الغربية وأنه سيعمل على مواجهة أى إحتمال لهجوم عسكرى تقوم به الجزائر إلا أن هذه التحذيرات لم تجدى سوى إصرار جبهة البوليساريو على موقفها فأعلنت فى السادس من مارس 1976م عن تشكيل حكومة صحراوية برئاسة (محمد الأمين أحمد) وإعترفت الجزائر فى نفس اليوم بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية أما جامعة الدول العربية فقد اعلنت أن مشكلة الصحراء معقدة وإيجاد مخرج سياسى لها يحتاج إلى وقت هذا ولقد أعلن ذلك أمين عام جامعة الدول العربية آنذاك بعد حوالى إسبوعين من المساعى التوفيقية بين الجزائر وكل من المغرب وموريتانيا ، وعلى الرغم من تعدد المساعى العربية لاحتواء الأزمة إلا أن جبهة البوليساريو كانت قد بدأت فعلاً بعمليات عسكرية فى كل من المغرب وموريتانيا ضد أهداف عسكرية .

- هذا وقد شعرت المغرب بالثقل الأقتصادى والسياسى والعسكرى نتيجة لهجمات البوليساريو المتزايدة ولذا اضطر المغرب إلى تغيير إستراتيجيته من الدفاع إلى الهجوم ، فقام بمهاجمة قوات البوليساريو حتى لا تتمكن من مهاجمة القوات المغربية ، وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد لقوات البوليساريو حتى لا تتمكن من مهاجمة القوات المغربية ، وخلال هذه العمليات دمرت عدة قواعد قوات البوليساريو ، كما شكلت منظمة « الأوزاريو » لنقل الهجوم إلى عمق الأراضى الجزائرية بهدف أرباك خطوط أمداد البوليساريو ، وكان النجاح السياسى لجبهة البوليساريو من خلال إعلان لجنة الحكماء الأفريقين المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك فى ديسمبر 1979م إعرافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى وطالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء الغربية المتنازع عليها وطالبت بعد ذلك بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية إلى حين تقرير المصير وسبق ذلك قرارات أخرى فى مؤتمر القمة الأفريقى وقمة عدم الانحياز وكذلك فى لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة وفى مواجهة ذلك أعلن الملك الحسن الثانى فى يونيو 1981م خلال مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى « نيروبي » بكنيا عن قبول المغرب تنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية وبذلك إتجهت المغرب سياسة جديدة هدفت إلى تهدئة الصراع فى المنطقة ، وفى تطور آخر للمشكلة أيدت القمة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا عام 1984م قبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى الآن) وهذا ما دفع المغرب إلى إعلان انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ولم تنضم للاتحاد الأفريقى عند قيامه (1).

1()انظر شبكة المعلومات الالكترونية الدولية ، مفهوم حق تقرير المصير لأطراف النزاع حول الصحراء الغربية ، مايو 2014م

- وبعد أن أنتهائنا من موقف المغرب من حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية نتعرض لموقف المغرب من النزاع حول الصحراء الغربية

ثانيا : الانشقاق السياسى حول موقف المغرب من النزاع :-

1- وجهة النظر المغربية :-

- تتكون عبارة (قضية أو مشكلة الصحراء) من كلمتين (قضية و صحراء) وكل من الكلمتين حد ذاتة يمثل قضية أو مشكلة مستقلة ، كما تمثل العبارة كلها قضية الصحراء قضية ثالثة ولفظ قضية تعبر عن الأجراء الشكل القانونى الناشئ عن قيام الدعوى إنما هى وسيلة حماية الحق وهى لاحقه عليه ، إذ أن الدعوى لا تظهر الحاجة إليها إلا إذا إعتدى على الحق وداومت الأمور تسير فى مجراها الطبيعى ، فإن صاحب الحق ليس فى حاجة إلى أن يطرق باب المحاكم فإذا لم تقم منازعة الدعوى لا توجد وأن القبول بدعوى المغرب أمام محكمة العدل الدولية وإقرار بان المغرب صاحب حق معتدى عليه وتلك المفاهيم الأولية من وجهة نظر المغرب لم تعترف بها أسبانيا ولم تقتنع بها ولهذا فإن أسبانيا رفضت فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى صلاحية النظر فى القضية من الناحية الشكلية

- لذا ترى وجهة النظر المغربية منذ بداية ظهور مشكلة الصحراء المغربية أن لفظ الصحراء لاختلاف علماً على فهمها طبيعياً وإنما قام الخلاف على أساس إستبداد الاستعمار وتعسفة فى فهمها وتزييف صفاتها التاريخية والاجتماعية والبشرية والسياسية منذ تسلطت أسبانيا بالقهر ومظاهر الغزو على تلك الصحراء .

- وعبرة مشكلة أو قضية الصحراء الغربية تعتبر من وجهة النظر المغربية «قضية» وذلك لامتناع المستعمر منتزع الحق من أصحابه عن الاعتراف بان الصحراء مغربية ، وعندما عرضت قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية ، فقد استندت وجهة النظر المغربية على أن أهل الصحراء قد بايعوا الملك محمد الخامس بصفة « أمير المؤمنين » بان يكون له وحده السيادة السياسية على الصحراء باعتبار أن البيعة عقد سياسى يتم فى الإسلام بالقول والعمل بين الخليفة وبين جماعة المايعين فيعطى الخليفة العهد على نفسه بأن يحكم بكتاب الله وسنة رسوله وأ ، يقيم العدل ويحمى الإسلام مقابل أن يأخذ لنفسه السمع والطاعة من المايعين ويأخذ لنفسه العدل ومباشرة السلطان لأمر الدين وحماية النفس وتأمين الحدود ، وقد أشار الملك الحسن الثانى آنذاك فى خطابة إعلان المسيرة الخضراء عام 1975م عندما أوضح الفرق بين روابط السيادة وروابط البيعة فى القانون الأوربى نفسه من أن التعاقد السياسى عند الأغريق وعند الأوربيين بين المعاصرين لا يخرج عن مضمون البيعة الإسلامية مع بعض الاختلاف فى الشكل والأجراء

اففضة طبيعة تطور المجتمعات ، موقد تمسك الملك الحسن الثانى بهذه المفاهيم مستنداً أيضاً إلى أن نظر محكمة العدل الدولية للقضية التى ترجع إلى أوائل القرن الحالى وليس نص السيادة ، وهو فى حد ذاته وإنما يرجع إلى أن مصطلح البيعة الذى استعملته المحكمة جاء متمشياً مصطلحات التاريخ الذى إستعمرت فيه أسبانيا الصحراء الغربية .

- وقد ذكرت محكمة العدل الدولية بأن العناصر والمعلومات التى أطلعت عليها المحكمة تثبت وجود روابط قانونية للبيعة بين سلطان المغرب وبعض القبائل القاطنة فى الأراضى الصحراوية أثناء إستعمارها من جانب الأسبانو عبارة « بعض القبائل » التى وردة فى نص قرار محكمة العدل الدولية لايتعارض مع وجهة النظر المغربية بل تتماشى مع الظروف التاريخية والطبيعية لنشأة نظام البيعة فى الإسلام التى تطابق ظروف الصحراء كطبيعة ومجتمع وظروف نظام الحكم المتمثل فى وجود أمير المؤمنين يتحمل مسئوليات أمور الدنيا والدين ، ومن هذا تصل وجهة النظر المغربية إلى أن البيعة فى الإسلام مثلها مثل بيعة أهل الصحراء الغربية للأمم .

- أى انها عقد سياسى ترتب عليه سيادة وممارسة سياسية لأمر المؤمنين دون غيره وبهذا أقتنع القاضى السنعالى فى محكمة العدل الدولية عندما أعلن أنه يرى أن العلاقات القانونية وخصوصاً علاقة البيعة المنصوص عليها فى الراى الاستشارى تدل على وجود سلطة الدولة وممارسة إدارة شبيهة بعلاقة السيادة تمارس فى منطقة صحراوية وعدة على قبائل بعضها من الرحل وبعضها من المقيمين ، كما أعلن نائب رئيس محكمة العدل الدولية بأن بيعة السلطان تكتسى فى حد ذاتها بصبغة سياسية ودستورية ، وأن السلطان كان فى عهد الأستعمار يجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالأضافة إلى السلطة الروحية وتلك السلطات أوجدت روابط قانونية بين الصحراء والمغرب بالإضافة إلى وجود بيعة ذات أحكام وآثار ونتائج تدخل فى إطار العقد السياسى .

- وهكذا يرى البعض أن وجه النظر المغربية التى تستند إلى الأسانيد والروابط التاريخية والقانونية والسياسية الممثلة فى البيعة ترى أن مطالبة المغرب بارضيتها إنما تمثل قضية وأن القضية بهذا المفهوم تعبر عن الأجراء الشكلى القانونى الناشئ عن قيام الدعوى ، والدعوى كما سبق توضيحاً إنما هى وسيلة حماية الحق وأن قبول محكمة العدل الدولية للنظر فى دعوى المغرب هو اعتراف مسبق بأنها صاحبة الحق ، كذلك فإن وجهة النظر المغربية ترى أن الصحراء ستظل محل وموضوع مطالبة المغرب الدائمة دون توقف بالحجج والوثائق وعلى المستوى الدولى والصحراء هنا هى إذاً الصحرا المغربية وليست كما تسمى بالصحراء الغربية وأن هناك بالطبع فارق كبير بين مفاهيم كل من المصطلحين وأن الأستيلاء عن طريق وضع اليد يكون بالنسبة لما لا مالك له وأيضاً عندما يتخلى صاحب الحق عن ملكيته

وقد تاكدت محكمة العدل الدولية من وجود هذين المبررين لأستعمار أسبانيا للصحراء المغربية .

- ولذلك عندما وصفت أسبانيا المسيرة الخضراء للصحراء بانها عملية غزوة ، ردت عليها المغرب بأن الصحراء قبل أستعمار أسبانيا لها لم تكن كياناً سياسياً مستقلاً بل كانت إقليم يتمتع بالسيادة المغربية وأ، إنتقال المواطنين المسالمين إلى جزء من أراضيهم وكش جميع خطط مراحل هذا الأنتقال ينفي الزعيم الأسبانى ، هذاء ولقد فتح المغرب جميع أرضيه منذ عدة قرون فتحاً كاملاً سياسياً ومعنوياً إمتزجت فيه عناصر المجتمع وتوحدت فئاته وعقيدته ، وأهدافه وكذلك فإن وجهة النظر المغربية ترى أن تقرير المصير لأهل الصحراء هو خدعة، وأنها خدعة تخالف مبدأ السيادة الشعبية أذ يهدف تقرير المصير إلى الانفصال عن الوحدة الأصلية وهو هدف بارز من أهاف الأستعمار بينما يحتم مبدأ السيادة الشعبية حرية الشعب فى حكم نفسه مستقلاً فى نطاق وحدنة القومية غير خاضع لقوميات أجنبية تفرضها قوى الأستعمار لحماية مصالحها المادية ، ومادامت محكمة العدل الدولية قد أقرت بحق المغرب وأن النظرية العامة للحق تكفل بموادها التفصيلية إستشارة صاحب الحق بالقدر على ممارسة كل السلطات التى يكفلها له مضمون الحق ، وان ذلك يفسر مشروعية للملك الحسن الثانى أنذاك بصفة أمير المؤمنين تحذير لكل من يتعرض لطريق المسيرة الخضراء

- وأيضا ترى وجهة النظر المغربية أن البيعة هنا هى عقد سياسى يتم بالأجماع وهى أيضاً رأى أصحاب الحل والعقد ، وفى قضية الصحراء فالعقد وليس رأى مجموع سكان البدو والحضر عن طريق الانتخابات العامة لوجوب مراعاة ظروف المكان الصحراوى وسكان المتققلين وظروف العصر الذى تمت فيه البيعة قبل عصر الأستعمار الأسبانى للصحراء المغربية ، بل أن الأجماع فى التشريع الإسلامى لازال سارى المفعول إلى جانب القرن والسنة بصفة ركن الأجتهد ، فالبيعة على هذا النحو تتمتع بقوة العقد السياسى لأهل الصحراء إنعقد بهذه البيعة .

- كما تؤكد وجهة النظر المغربية أن اتفاقيات بعض الخارجين مع القوى الأجنبية الاستعمارية هو خروج عن الأجماع المنعقد بالبيعة ولا مشروعية ولاسند لها وأخيراً فإن البيعة الصادرة عن رغبة وأختيار من سكان الصحراء لملكهم هى أبلغ الدلالة على السيادة الشعبية والوحدة السياسية تظل ملزمة لكل من الطرفين المتعاقدين المتعاهدين المتابعين ، مما يحدو بالصحراويين والمغاربة إلى فتح الصدور لأستقبال مسيرة « أمير المؤمنين » الذى لم يتنكر لمسؤوليات البيعة التى طوق بها الصحراويون عنقة ، وأيضا ترى وجهة النظر المغربية أن الصحراويون يرون أن الصحراء مغربية وأن هناك زعماء صحراويين لجأو إلى المغرب مجددين على البيعة والطاعة والولاء للملك الحسن الثانى أنذاك بعد أن أعترفت بيعتهم التاريخية أكبر هيئة قضائية فى العالم ، ممثلة فى محكمة العدل الدولية وأقرت البعة

دول المؤتمر الإسلامى التى أنابت أمينها العام ليكون فى مقدمة المسيرة ، وهو ما يؤكد من وجهة النظر المغربية – السيادة السياسية لملوك المغرب على مجموع ترابهم الوطنى فيما فيه الصحراء .

- هذا وقد تضمنت نص وثيقة البيعة التى رفعها الحاج « خطرى الحجانى الزعيم الصحراوى » إلى الملك آنذاك فى الثانى من نوفمبر 1975م الأتى :-

الحمد لله – والصلاة والسلام على رسول الله .

مولاي صاحب الجلالة الملك المعظم سيدنا الحسن الثانى .

أدام الله مجدكم وأيدكم بروح منه وأبقاكم حصناً حصيناً للمغرب ووجدته وعزته من أزدهار 000لقد شرفتنى يا مولاي بخطابكم السامى وأذنتم لشخص الضعيف للمثول بين يدي جلالكم بمراكش عاصمة الجنوب وتجديد البيعة وتأكيد العهود التى كانت تربط بين أجدادكم المنعمين وبين خدامكم من أبنائنا وأجدادنا وانه لشرف عظيم منحتهمونى آياه وأنى لادعو الله سبحانه وتعالى أن يجعلنى أهلاً لهذا الشرف وساعمل كل ما فى وسعى للحضور فوراً إلى القصر العامر بالله والى ان تصل ساعة اللقاء فانى أعاهد الله وأشهده على الأخلاص لجلالتكم والتفانى فى طاعتكم وإننى أضع يدى الضعيفة فى يدكم الكريمة لأجدد بيعتى وأؤكد ولائى وطاعتى لان مبايعتكم هى مبايعة الله وطاعتكم طاعة لله قال الله تعالى « أن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم » وقال تعالى « يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وقال تعالى « ومن يقول الله ورسوله فان حزب الله هم الغالبون » وقال تعالى « ومن أوفى بما عاهد عليه الله فنتيجه أجراً عظيماً »

- مولاي أنن أباعك وأعاهدك كما بايع وأعاهد أجدادى أجدادك المنعمين وأنى أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعله عهداً مستمراً إلى يوم الدين ، حفظ الله جلالكم بما حفظ به الذكر الحكيم وأيدك بالسبع المثانى والقران العظيم وحفظ ولي عهدك الأمير الأسعد سيدي محمد وأخوه الأمير السعيد المحبوب مولاي رشيد وحفظ الأسرة الشريفة كلها وحقق على يك للصحراء ما تصبو اليه من وحدة وعزة وازدهار وجمع بك وعلى يدك كلمة المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها والله على ما أقول وكيل وكفى بالله شهيداً وكفى به ولياً ونصيراً⁽¹⁾

والسلام على مقامكم العالى ورحمة الله

وحرر فى لاس باتاس صباح يوم الأحد 27 شوال عام 1395هجرية

1(انظر جلال يحيى وآخرون ، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، الأطراف الإقليمية لمشكلة الصحراء (القاهرة : دار المعارف ، 1981م) ص 549 – 554 وإنظر فى هذا المرجع :- نص البيعة المذكورة أعلاه ص 553-555

الموافق 2 نوفمبر 1975م

الأمضاء
الحاج خطرى الحجانى

2- التوجية السياسى المغربى :-

- هذا وفى يوم 16 من أكتوبر عام 1975م أودعت محكمة العدل الدولية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة مذكرة فى شكل رأى استشارى اكد بصفة قاطعة على النقاط التالية بشأن المطلب المغربى وهى :-

أ- رفض المحكمة لوجهة النظر الأسبانية ، وأعترفت المحكمة بان النظر فى النزاع ثم القائم من إختصاصها مؤكدة بذلك موقف المغرب الذى يؤكد أن النزاع بين المغرب وأسبانيا ذو صبغة قانونية .

ب- إستنادا من المحكمة إلى مرافعات كل من المغرب وموريتانيا رفضت المحمة النقطة الثانية من وجهة النظر الأسباني التى تزعم أن الإقليم الصحراوى كان أرضاً خلاء أثناء الاحتلال كما انه لم يكن فراغ من حيث السلطة .

ج- أكدت محكمة العدل الدولية أنه كانت هناك بين الصحراء والمملكة المغربية علاقات قانونية وعلاقات « بيعية ».

- ومن ثم ترى وجهة النظر المغربية أن حكم المحكمة بشأن الصحراء الغربية لايمكن أن يعبر إلا عن شئ واحد هو أن الصحراء المسماة بالغربية هى جزء من الإقليم الذى تمارس عليه سيادة ملوك المغرب وأن سكان هذا الإقليم كانوا وما يزالون يعتبرون مغاربة ، وإن المغرب بعد أن تاكد من شرعية مطلبه من محكمة العدل الدولية الغليا التى أينط بها إقرار الحق فى حالات النزاع وأنها تتالف من قضاة منتخبين بصفة مباشرة من طرف مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومعنى هذا أن الهيئتين التابعتين للأمم المتحدة واللتين إنتخبتا قضاة هذه المحكمة بطريقة تضمن تمثيل الدول الكبرى الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن كما تضمن التمثيل للمناطق الجغرافية فى جميع أنحاء العالم حتى تسبغ على أحكامها القوة الضرورية أمام الراى العام الدولى .

- وإنطلاقاً من هذا الأعتبارات يرى المغرب أن النزاع الترابى حول الصحراء الغربية القائم بينة وبين أسبانيا قد سوى بصفة قاطعة لاغموض ولا لبس فيها ، ولهذا يعتبر المغرب أن أى أستنتاج آخر لاي مناقشة تكتسب صبغة سياسية وغير مسببة للاحترام التام للقانون لايمكن أن يأتى مخالفا لروح الأحكام التى وضعتها محكمة العدل الدولية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولذا فلم يتبقى للمغرب سوى أ، يأخذ من الأحكام الصادرة العبرة التى يطررها الواقع .

- هذا وقد عقدت الجماعة الصحراوية أجتماعا إستثنائيا بمدينة العيون فى 26/2/1976م على أثر اتفاق مدريد المبرم بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا فى 14 نوفمبر 1975م وذلك بحضور ممثلى الدول الثلاثة وبعد بحث الوضع فى الصحراء صادفت الجماعة الصحراوية بالاجماع على علي الاتفاق الثلاثى الذى وضع حداً نهائياً للوجود الأسباني فى الصحراء الغربية

بعد 91 عاماً على أستعمار ه ووجهت الجماعة الصحراوية بعد مصادقها على هذا الاتفاق الثلاثى برقيات إلى ملك المغرب ورئيس موريتانيا والملك خوان كارلوس ملك أسبانيا آنذاك وإلى باقى المنظمات الدولية .

- هذا وقد إعتبر المغرب هذا الحدث بالغ الأهمية لانه وضع حداً نهائياً للأستعمار الأسباني فى الإقليم الصحراوى تمشياً مع الرغبة التى أباهها والنضال الذى قام ه لتحرير بقية أجزائه وإستكمال وحدته الترابية وبمصادقة الجمعية الصحراوية على إنتهاء الإدارة الأسبانية فى الصحراء وإنضمام هذا الإقليم (الصحراء الغربية) إلى بلدية الأصلين (المغرب – موريتانيا) قد طوى ملف الصحراء نهائياً ومن ثم فالقرارات الذى إتخذته الجماعة الصحراوية مطابقة تماماً المطابقة لنص الاتفاق الثلاثى (مدريد) بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا وللمبادئ التى إتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة (1).

- ومن ثم يرى المغرب أن موقفه من هذه القضية لا غبار عليها وأنه أذا كان لايقبل أدنى مساومة أسترجاع أرضه بوحدة الترابية فهو يستعد للأسهام فى تخفيف هذا التوتر إيماناً منه بالمحافظة على صيانه الأمن من المنطقة أو المغرب يؤكد على عدم سعية وعدم رغبة فى مواجهة عسكرية مع أيما ما كان ، غير أن المغرب يصمم على الدفاع عن وحدته الترابية إذا ما تعرضت لأى إعتداء ،

- ومما هو جدير بالذكر فى هذا الخصوص أن المغرب قد أستند فى تبرير ذرائعة إلى ما جاء فى البرقية التى بعث بها السيد /خطفى ولد سعيد الحجاني رئيس الجماعة الصحراوية إلى السيد/ محمود رياض الأمين العام الأسبق للجامعة العربية آنذاك فى 26 من فبراير عام 1976م بشأن مصادقة الإقليم الصحراوى على تصفية الأستعمار بالإقليم الصحراوى وعودته للمغرب وموريتانيا الفقرات التى جات بهذا الخصوص أن جماعة الإقليم الصحراوى قد عقدت فى 26 من فبراير جلسة أستثنائية بالعيون تنفيذاً للمادة الثالثة من اتفاقية «مدريد» المدة فى 14 نوفمبر 1975م بين أسبانيا وموريتانيا والمغرب قد صادقت باجماع الأعضاء الحاضرين على تصفية الأستعمار بهذا الإقليم وإنضمامه بعد تحريره إلى كل من المغرب وموريتانيا اعتباراً للواقع التاريخى وإعتماداً على الصلات الوثيقية التى ربطت عبر العصور أبناء الصحراء من البلدين المذكورين (المغرب وموريتانيا) وأن الجماعة الصحراوية إذ تعبر عن أرتياحها وذويها فانها تعبر فى الحقيقة عن رأى جميع الفئات الصحراوية وكافة القبائل التى هى الممثلة الحقيقية والشرعية لها .

1()انظر البيان الذى أصدرته سفارة المغرب بالقاهرة بعنوان ” ماذا يعنى رأى محكمة العدل الدولية بلاهاى الصادر فى 16 من أكتوبر 1975م فى وضع الصحراء الغربية ..

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

- هذا وقد كان الاتفاق المشترك بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا بشأن الصحراء قد صدر فى 21 نوفمبر عام 1975م وقد نص الاتفاق الدولى الثلاثة على المبادئ الآتية :-

- تؤكد أسبانيا على قرارها الذى أعلنته مراراً فى الأمم المتحدة بتصفية الاستعمار فى الصحراء الغربية وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات التى تتولاها فى هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة .

- طبقاً للقرار المذكور ووفقاً للمفاوضات التى أوصت بها الأمم المتحدة مع الطرفين تشرع أسبانيا فوراً فى إقامة إدارة مؤقتة فى الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا ويتعاون مع الجماعة الصحراوية وتسلم لهذا الإدارة المسؤوليات والسلطات التى تشير إليها الفقرة السابقة وبصدد ذلك وقع الاتفاق على تعيين حاكمين مساعدين باقتراح من المغرب وموريتانيا وذلك ليعاونا الحاكم العام للإقليم فى مهمة وينهى الوجود الأسبانى فى الإقليم فعلياً ونهائياً قبل يوم 28 فبراير 1976م .

- يحترم رأى سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة الصحراوية.

- كمخير الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقرر فى هذه الوثيقة نتيجة للمفاوضات التى جرت وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

- أن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح بانها قد توصلت إلى النتائج المذكورة مدفوعة بروح من التفاهم والأخوة واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وذلك كاحسن مساهمة منها فى حفظ السلام والأمن الدوليين .

- تدخل هذه الوثيقة حيز التنفيذ فى نفس اليوم الذى ينشر فيها بالجريدة الرسمية للدولة قانون تصفية الاستعمار فى الصحراء الذى يأذن للحكومة الأسبانية فى أن تضع موضع التنفيذ الألتزامات التى تتضمنها هذه الوثيقة (1) .

3- المذكرات القانونية المغربية التى تدعم حقها فى الصحراء الغربية :-

ومما هو جدير بالذكر أن وزارة الدولة للشئون الخارجية قد أصدرت العديد من المذكرات القانونية الخاصة بالحق المغربى فى الصحراء الغربية موضحة التطور التاريخى المعاصر الذى كان من أبرز سماته وخصائصه طبقاً لوجهة النظر المغربية ما يلى

1- منذ أستقلال المغرب وهى لم تكف عن المطالبة باستعادة جميع المناطق التى ظلت بعيدة عن سيادتها للأعتبارات القانونية التى شملت مناطق

1(انظر :- د. جلال يحيى وآخرون ، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية مرجع سبق ذكره ص 551-556

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

سيادة كما هو الحال لمدينتي (سبتة ومليلة) وأيضا ما سمي بمناطق حماية وكذلك المحاولات الأسبانية للتمسك بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب من خلال إقامة دولة فى الصحراء الغربية ترد فى إطارها إستمرار السيطرة على عدة مناطق من المغرب ورأت المغرب أن الاحتلال الأسباني لهذه المناطق لم يغير مصيرها المشترك طول قرون متعاقبة وإذا كانت فرنسا وأسبانيا قد أعلنتا فى أكتوبر 1904م تصريحاً مشتركاً ، كما أبرمتا اتفاقية سرية لم تشارك فيها المغرب لتحديد مناطق نفوذها وتقسيم المغرب ، ألا أن القبائل وسكان هذه المناطق قاوموا التغلغل الاستعماري .

2- اكد المغرب أن الساقية الحمراء ووادي الذهب كانا يشكلان جزءاً من مجموعة صحراوية كانت بكاملها جزءاً من الأراضى المغربية حيث كانت العلاقات بين الصحراء وسهول سومي ومراكش تقوم على التعاون فى كافة المجالات ، ففي العمل السياسي فإن عدداً من القبائل المغربية انحدرت من الصحراء الغربية خاصة دولة المرابطين التى تنتمى إلى قبيلة ضهاجة الصحراوية وكان ملوك مراكش يستعينون ببعض رجال هذه القبائل فى شغل المناصب الإدارية والقضائية والسياسية ، وكذا فإن الملوك العلويين قد تدخلوا عدة مرات لحماية القبائل الصحراوية من التغلغل والاستعمار الأسباني خاصة فى منتطى الساقية الحمراء ووادي الذهب وأيضاً فى المجال الاقتصادى كان هناك إهتمام واضح بالصحراء الغربية حيث إنشئت مدينة سحارة فى نهاية القرن التاسع عشر تحت إشراف السلطان عبد العزيز شقيق الملك الحسن الثانى وكانت المواد التى إستعملت فى بنائها من خشب ورخام تنتقل بحراً من مدينة طنجة والصويرة إلى الساحل الصحراوى ثم توجه من هناك إلى مدينة «سحارة» على ظهور الجمال

3- إن الحقيقة التاريخية من وجهة نظر المغرب التى تجعل الصحراء الغربية جزءاً لا يتجزأ من المغرب هى خصوصية المعاهدات التى أبرمتها الدول الاستعمارية نفسها، كانت تستشهد بها ومنها معاهدة الجزيرة الخضراء التى أبرمت عام 1906م والتى أكدت على إستقلال جلالة السلطان ووحدة ولاياتة والحرية الاقتصادية بها دون هدف ، وعندما أبرمت الاتفاقية الفرنسية الأسبانية فى 27 نوفمبر عام 1912م والتى بموجبها بسطت أسبانيا نفوزها على مناطق التراب الوطنى المغربى كانت أقاليم الساقية الحمراء ووادي الذهب تحكم باسم الخليفة السلطاني المقيم فى «كطوان» وأيضاً التصريح المشترك الأسباني - المغربى الذى من خلاله إعترفت أسبانيا بأستقلال المغرب وسيادتها التامة ووحدة أراضيها التى تضمنتها معاهدات دولية سابقة ، وفى السابع من أبريل عام 1956م تم التوقيع على التصريح المشترك الأسباني المغربى الذى جاء فيه أن الحكومة الأسبانية وصاحب الجلالة الملك محمد الخامس سلطان المغرب رغبة منهما فى أن يعامل كل منهما الآخر معاملة ودية على أساس المعاملة بالمثل وفى تقوية أو اصر صداقتهما العرقية ودعم السلام بينهما ومن فقد قرر وانتشر التصريح الأتى :-

أ- أن الحكومة الأسبانية وجمالة السلطان محمد الخامس إعتباراً لكون النظام الذى هيمن على المغرب منذ عام 1912م لايمكن أن تضبط مستقبل العلاقات الأسبانية المغربية

ب- ولهذا فإن الحكومة الأسبانية تعترف باستقلال المغرب الذى أعلنه السلطان محمد الخامس وبسيادته التامة مع جميع مقومات هذه السيادة بما فى ذلك حق المغرب فى أن تكون له دبلوماسيته الخاصة وجيشه الخاص وتؤكد عزمها على احترام الوحدة الترابية للأمبراطورية التى تضمنها المعاهدات الدولية وتتعهد باتخاذ جميع التدبير الضرورية لجعلها نافذة المفعول.

هذا وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص إلى أن وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية المغربية قد أصدرت فى 29 من نوفمبر عام 1975م بياناً يحوى نبذة عن مدينة « السحارة » وقد دخلتها القوات المسلحة الملكية وأن هذه المدينة تعتبر إحدى المعالم الرئيسية للحضارة المغربية فى الصحراء الغربية عندما عهد سلطان المغرب المولى « عبد العزيز » إلى ممثلة فى الإقليم الصحراوى الشيخ «ماء العين» ببنائها لتكوين مركز نشاط ثقافى وفكرى ، وقد أقيم فى المدينة المذكورة معهداً للدروس الدينية والبحوث العلمية ، وعندما احتلت فرنسا المدينة عام 1913م أشعلت فيها النيران مما أدى إلى إتلاف المعالم العمرانية للمدينة ، وعندما دخلت القوات الأسبانية عام 1936م لم يبق من المدينة سوى الأنفاس ولدى دخول القوات المسلحة الملكية المغربية عام 1975م عقب المسيرة الخضراء ، فقد ذكر بيان مغربى يفيد تطلع المدينة لاستعادة مجدها العمرانى والحضارى بعد أن أسترجعت هويتها المغربية ولكى تقوم من جديد بدورها فى الأشعاع الثقافى والفكرى كما كانت من قبل ، وتقع مدينة «سحارة» على بعد 230 (مائتين وثلاثون) كيلو متر من مدينة « العيون» وتمتد أيضاً فى الساقية الحمراء (1).

4- هذا وإذا كانت الحكومة الأسبانية فى الساع من أبريل عام 1956م تنفيذاً لما سبق قد أترفت باستقلال المغرب ووحدة ترابة الوطنى وقد أرجعت الية بالفعل المنطقة التى كانت تحتلها فى شمال البلاد باستثناء «سبتة ومليلة» وفى عام 1958م قامت بتسليم إقليم «طرفاية» الواقعة فى الجنوب ، كما قامت فى عام 1969م بتسليم «إيفنى» الواقعة فى الجنوب، كذلك فإن طرفاية وإيفنى وكلاهما كانا يخضعان لنفس النظام الذى تخضع له الساقية الحمراء ووادى الذهب اللذان كانت أسبانيا ترفض إرجاعهما للمغرب ، وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية بوجه خاص فإن المغرب وجد 16 من أكتوبر عام 1964م على أول قرار تصدره فى شأن الصحراء الغربية وإيفنى وأعربت عن اعتذارها للتأخير الذى تقوم به الدولة الحاكمة فى تحرير تلك الإقليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وفى ديسمبر عام 1965م طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة أسبانيا الدخول فى مفاوضات لعلاج مشكلة

السيادة على الإقليم الصحراوى.

5 - وبعد أن رفضت الحكومة الأسبانية تنفيذ قرارات الأمم المتحدة أعلنت المغرب موافقتها على الاقتراح الأسبانى القاضى بتطبيق مبدأ تقرير المصير فى إطار الشروط والضمانات الآتية :-

أ- انسحاب جميع القوات الأسبانية من الساقية الحمراء ووادي الذهب .

ب- الأبقاء فقط على قوات شرطة تجدها الأمم المتحدة للمحافظة على الأمن العام .

ج- إنسحاب الإدارة الأسبانية من كافة المناطق الموجودة بها.

د- عودة السكان الأجبيين والمنفيين والمنحدرين من المنطقتين المذكورتين على أن تتم استشارة السكان فى ظروف تحددها الأمم المتحدة .

- وعلى الرغم من أن أسبانيا قد رفضت فى ديسمبر عام 1969م قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالسماح لسكان الصحراء الغربية بمباشرة حقهم فى تقرير المصير بكامل الحرية تحت إشراف الأمم المتحدة إلا أنها فى عام 1967م وافقت على قرار الجمعية العامة ، وفى عام 1969م وخلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن مندوب المغرب رفضه الشديد للتدابير العسكرية والسياسية والاقتصادية التى اتخذتها السلطات الأسبانية لتقرير سيطرتها على أقاليم الصحراء الغربية .

6- وخلال انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1973م أودعت الحكومة الأسبانية وجود مطالب موجهة من الجمعية الصحراوية وهو ما رفضته المغرب وفى هذه الدورة أيضا صادقت الجمعية العامة على القرارات السابقة ولم تشارك أسبانيا فى التصويت معلنة أنها ستمضى قدما فى تنفيذ سياستها تجاه الصحراء .

7- وعلى الرغم من رفض سياسته الأمر الواقع واتخاذ العديد من الخطوات لدى المنظمات الدولية سواء فى الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية أو الجامعة العربية أو الأمانة العامة للمؤتمر الإسلامى ، إلا أن أسبانيا عملت على تعزيز وجودها وسيطرتها فى الساقية الحمراء ووادي الذهب ، وكان من ذلك تعويض السكان للقمع والضغط الاستعماري مما أدى إلى هجرة العديد من السكان وإزاء هذه التصرفات خاطب المغرب الإدارة الأسبانية فى الرابع من يوليو 1974م مستنكراً الأعمال الانفرادية التى تقوم بها أسبانيا فى الإقليم .

8- هذا ويكد البعض على انه لا يمكن أن يفكر أحد أن المغرب على كافة المستويات الحكومية والوطنية والحزبية قد حرص عندما طرحت مشكلة تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الأسبانى على التوفيق بين مصلحة الخاصة ومصلحة الدول المجاورة الجزائر وموريتانيا بل ومصلحة جميع سكان المنطقة بما فيهم سكان الصحراء الغربية ، على حين أن حكام الجزائر

لم يهتموا الا بسمعة النظام ونفوذه فى أفريقيا والعالم الثالث 0000 وهناك تكمن النقطة الجوهرية وطبقا لوجهة النظر المغربية التى تميز موقف المغرب من الموقف الجزائرى ، فالمغرب ورغم الاستفزازات الجزائرية لا يتبنى خطأ سياسيا مبينا على اعتبار الدولة الجزائرية دولة أجنبية مددة ، كما لو كانت غير عربية فى حين أ، الجزائر تطالب المحافل الدولية منذ عام 1974م أن تعتبر المغرب دولة متمردة على القانون ووضعها موضع جنوب أفريقيا آنذاك وإسرائيل .

9- وترى المغرب أن الموقف الجزائرى من النزاع حول الصحراء الغربية له أبعاد وإنعكاسات سلبية على الموقف العربى كأكمل وقد أستندت المغرب فى تكوين هذا الرأى على أهداف مساندة الأحزاب اليسارية الجزائرية المناوئة لكل تكتل عربى فى ضوء أسبانيا سياسية إستراتيجية تربط بين الحزب الشيوعى الفرنسى والجزائرى بهدف أبعادها عن الوطن العربى حتى تكون حلقة الوصل بين فرنسا والعالم الثالث أما التقارب الليبى الجزائرى ، فان الرؤية المغربية ترى أنه تحالف مرحلى بهدف انجاح المخطط الجزائرى الرامى إلى احتكار المواصلات مع أفريقيا الغربية وأذا تحقق ذلك فان دول المغرب الكبير ستتخذ منها اتجاهات بعيدة عن إتجاهات المشرق العربى وربما أثر هذا التغيير فى ليبيا نفسها .

- اذا ، كل العناصر مقتنعة فى المغرب أن السياسة المتبعة فى مشكلة تحرير الصحراء كانت فى صالح الجميع فى حين أن مصلحة الشعب الجزائرى غير واضحة فى موقف حكام الجزائر ، هذا وتدعى الجزائر أن المسألة مسالة شعب يدافع عن تقرير مصيرة فى مواجهة عنيفة ضد جيش أجنبى محتل لأراضى غير أرضة وأنه لتمكين المواطن العربى من معرفة هذا الرأى أو ذاك على الواقع فقد لخص التقرير النقاط الجوهرية التى ينبنى عليها الموقف المغربى والتى تبرز من وجهة النظر المغربية التسلسل المنطقى المستمد من التاريخ والجغرافيا والسياسة وراء سلوك المغاربة حكومة وأحزاباً⁽¹⁾ تجاة مشكلة النزاع حول الصحراء الغربية أى يتبنى الموقف المغربى سياسة عامة تجاة النزاع فى الإقليم الصحراوى تعمل على مراعاة المصالح الحيوية لكافة الدول المعيشة بالنزاع وقد بنى الموقف المغربى على الأسس والأعتبارات الآتية :-

أ- فيما يتعلق بخصوص الاستعمار فى المغرب لم يرث الاستعمار

(1) انظر :- فى المرجع السابق مباشر ص572 وانظر أيضاً فى تفصيل ذلك عبد الله الفردى ، حقوق المغرب الشرعية فى صحراء المسترجعة وذلك فى البيان الذى أصدرته وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية «قسم الصحافة والأنباء» فى 1977/5/18 - الرباط هذا ويشير البيان إلى توجية اللوم لليسار المصرى وخاصة إلى الأستاذ لطفى الخولى الذى كان قد وقع نداء يتضامن مع الجزائر فى حرب تحرير الشعب الصحراوى ، ويشير البيان أيضاً إلى أن لطفى لدى خروجه من السجن 1960م كان يكتب مقالات فى الأهرام عن الجزائر والمغرب وكانت مفاهيم مخطئة .(راجع:- بيان وزارة الدولة المكلفة بالشئون الخارجية)

الأوربي السيادة المغربية من دولة سابقة مثل (الأتراك فى الجزائر) أو من رؤساء القبائل وعموم أفريقيا ، ولم تخلق من العدم مثل أستراليا وإنما استمرت السيادة المغربية رغم تفويض الإدارة لدولة أو مجموعة دول أوربية واكد على هذا التمييز بين السيادة الواحدة والإدارة المفوضية إلى عناصر مختلفة من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء وما تلاها من اتفاقيات ثنائية حيث كان الفرنسيون يسيطرون على الدار البيضاء والأسبان الموجودين فى إقليم طرفاية والبلجيكون فى طنجة إلا أن القوى الاستعمارية كانت تعترف بالسيادة المغربية الممثلة فى حقوق السلطان .

ب- وفيما يتعلق أيضاً بخصوصية الدولة المغربية فهى ليست دولة إستعمارية نشأت فى حدود خططها المستعمرون وأورثوها لقيادة البلاد الجدد بعد الاستقلال بل هى من وجهة النظر المغربية - دولة تاريخية تكونت عبر قرون وبخاصة بعد القرن السادس عشر وتبلور الوطن المغربى أثناء صراع مرير ضد الأسبان شمالاً وضد الأتراك والعثمانيين فى الشرق المحافظه على حدود معروفة لدى السلطة والشعب على السواء وكان الشعور بضرورة حماية حدود معروفة لايق رسوخاً عن الوعى بالمحافظة على إستقلال البلاد .

ج- وفيما يخص خصوصية تصفية الاستعمار فى المغرب ، فقد كانت الحماية تفويضاً مؤقتاً للدول الاستعمارية ، وفى الوقت ذاته كان هذا التفويض محدداً فى إطار السلطة الإدارية ، وقد انتهت هذه الحماية وإسترجعت كافة السلطات الإدارية ، ولذلك فإن وجهة النظر المغربية ترى أنه باستقلال المغرب لم تنشأ سيادة جديدة بل أسترجعت الدولة المغربية المناطق التى كانت تديرها القوى الاستعمارية من خلال عملية تفاوضية تمت بين المغرب ودول الحماية حيث تم أسترجاع الجزء الأكبر من المنطقة الشمالية التى كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى وكذا أسترجعت طنجة التى كانت خاضعة للإدارة الدولية ثم طرفاية وسيدى إفنى من أسبانيا وقد تم ذلك فى إطار مؤتمر الجزيرة الخضراء .

د - هذا وقد حكمت المطالبة المغربية مبادئ أساسية إعتمدت جميعها على مبدأ ضمان وحدة الأرضى المغربية ، وقد رأى المغرب أن هذا المبدأ قد طبق فى العديد من دول العالم ولذا يراى المغرب أن من حقة المطالبة بانها الوجود الاستعمارى فى المناطق الصحراوية التى تعد جزءاً من الأراضى المغربية أستناداً لمبدأ وحدة الأراضى الذى تضمنته كافة المواثيق الدولية وأذا كانت مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية تحتم المافظة على الحدود المورثة عن الاستعمار وقت الاستقلال وإنها السلطة الاستعمارية من خلال أستفتاء شعبى كما حق لتقرير المصير فإن المغرب يرفض هذين المبدأين حيث يرى المغرب أن الحماية الفرنسية فى المغرب لم تقم برسم حدود دولية سواء كانت مع الجزائر أو مع أسبانيا وأما هى خطوط تقسيم إدارية ، كما تستند المغرب إلى قانون الجنسية الذى أصدرته إدارة الحماية عام 1921م والذى ينص على عدم فقد الجنسية المغربية ولذا لايجوز إجراء أستفتاء فى مناطق تعد مغربية

أساساً .

10- هذا وقد ضمنت الحركة الوطنية فى المغرب مسألة أسترجاع الصحراء هدفاً من أهم أهدافها إعتمدت الحركة الوطنية المغربية على مقتضيات القانون الدولى لإثبات مشروعية مطالبتها بالأجزاء المغتصبة من الحدود الطبيعية والجغرافية والتاريخية خاصة أن الحركة الوطنية المغربية كان لها وجودها فى الأقاليم الجنوبية التى كانت تحت السيطرة الأسبانية منذ عام 1946م حين بدا حزباً الإصلاح الوطنى والأستقلال يوسعان نشاطهما إلى مدن الجنوب - طرfaية - العيون - الأخله - سحارة وظهر هذا الوجود كامعارضة علنية باعلان أسبانيا عن مخططاتها لتقسيم هذه الإقليم إلى ثلاث مناطق خلال الفترة من 1947 - 1950م وبدأت خلال هذه المرحلة العمليات العسكرية فى هذه المناطق وإستمرت قرابة الست سنوات وبعد أعلان إستقلال المغرب والتوقيع على اتفاقية الاعتراف بهذا الاستقلال مناسباتها وفرنسا قد عملت الدولتان سريعاً على إيقاف محاولة أسترجاع المناطق التى إستقطعت من المغرب حيث عقدت كل منهما اتفاقاً يتعلق باقرار الحدود بين منطقتى الصحراء الغربية التى تقع تحت نفوذ كل منهما.

- ومن ثم بدأت كل من فرنسا وأسبانيا فى العمل على فصل الصحراء من المغرب ولكن تصاعد حدة الأحداث فى غضون يناير 1957م والتى تطورت إلى صراع مسلح بين الحركات الوطنية فى إقليم الصحراء والقوات الأسبانية ، وبعد اشتباكات مريرة وعنيفة تم تحرير مستعمرة إيفنى وسحارة وصار مطلب إستكمال وحدة الاراضى المغربية ينال تأييد كافة فصائل الحركة الوطنية والشعب المغربى وانتقل العمل السياسى المغربى إلى عمل عسكري شبة منظم ومدعم من مناطق شمال المغرب حيث تأسس جيش التحرير الجنوبى فى المغرب فى يناير 1957م.

- ولمواجهة هذه التطورات أعلنت أسبانيا عن عزمها إقليم طرfaية للمغرب ، وأعتبر المغرب أسترجاع طرfaية مكسباً سياسياً يمكن أن تستند آلية عند مطالبته بباقي الإقليم المستعمر من أسبانيا إلا أن أسبانيا إشتربت أن يكون تخليها عن طرfaية للمغرب مقابل عدم مطالبته بمدينةتين (سبتة ومليلة) كما منعت دخول ولي العهد آنذاك الملك الحسن الثانى إلى طرfaية ، وأدى ذلك إلى تصعيد الحركة الوطنية ضد أسبانيا وأصبحت قضية النضال والكفاح ضد الوجود الأسبانى فى الجنوب هى القضية الرئيسية التى لها الأهمية .

- وفى غضون شهر أكتوبر عام 1957م أثار الوفد المغربى بالأمم المتحدة ولأول مرة مشكلة الصحراء الغربية بما فيها موريتانيا وإيفنى ووادى الذهب أمام لجنة الوصاية التابعة للأمم المتحدة حيث طالب بفتح مفاوضات لإنهاء الأحتلال الأسبانى خاصة أن المغرب قد قرر آنذاك رسمياً منذ إيقاف عمليات جيش التحرير الأعتقاد على المفاوضات كوسيلة أساسية لاستكمال وحدة الاراضى المغربية ، وفى فبراير عام 1958م أكد ملك المغرب

السلطان محمد الخامس آنذاك على مواصلة السعى من أجل إسترجاع الصحراء الغربية ولذا تابعت الحكومة المغربية سياستها فى المطالبة إسترجاع أراضيها المحتلة وأنشئت قسماً فى وزارة الداخلية لشئون موريتانيا والصحراء الغربية وكان رد فعل لإنشاء وزارة الصحراء فى الحكومة الفرنسية ، وفى سبتمبر 1958م عقد مؤتمر لموريتانيا والصحراء فى الرباط حضره ولى العهد المغربى ورئيس المجلس الأستشارى الوطنى (المهدي بن بركة) ومائتين ممثل عن إقليمى موريتانيا والصحراء آنذاك وكان هدف المؤتمر هو تشكيل وفد مغربى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة فى الحملة الدبلوماسية التى كان يقوم بها المغرب فى المحافل الدولية .

- هذا ولم تتوقف المغرب عن التفاوض مع أسبانيا وفرنسا وبتنسيق بينهما وبين قيادة جيش التحرير فى الجنوب وأبدت أسبانيا إستعدادها للتخلى عن الأجزاء الجنوبية وقد تطلب هذا الموقف من جيش التحرير أيقاف العمل المسلح إلا أن أسبانيا ظلت تسعى للحصول على مكاسب بديلة مقابل ما تقدمه من تنازلات ، وقابل المغرب الموقف الأسبانى بتمسكة بكل أقاليمه الجنوبية وهى طرفاية - إيفنى - الساقية الحمراء ووادي الذهب لذلك كان لجوء المغرب إلى المحافل الدولية بهدف الضغط على أسبانيا لقبول المفاوضات وإذا كانت المفاوضات المغربية - الأسبانية قد دخلت مرحلة جديدة إنتهت بتوقيع معاهدة « سنترال » فى أول أبريل 1958م وخلالها إسترجعت المغرب إقليم «طرفاية» إلا أن هذه المعاهدة لم تهدف إلى ترسيم الحدود كما أن أسبانيا قد أبقت على أبقاء سيطرتها الأستعمارية على الصحراء حيث عملت على طمأنة الدول الغربية حتى تغير موقفها فى الأمم المتحدة وذلك بإعلان إستعدادها لإنهاء وجودها فى هذه المنطقة ، هذا وفى يوليو عام 1974م بعثت أسبانيا إلى الأمم المتحدة بوثيقة توضح فيها كيفية إنها تسوية الاحتلال فى الصحراء الغربية وقد تعرضنا لهذه الوثيقة ولرد الفعل للمغرب عليها وإنتهت بصدور الراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية وما ترتب عليه من ردود أفعال مختلفة فقد أعلن الملك الحسن الثانى آنذاك كما نوهنا إلى ذلك عن الأعداد للمسيرة الخضراء التى بدأت فى السادس من نوفمبر 1975م من إقليم طرفاية وشارك فيها 350000 (خمسة وثلاثون ألف) من المغاربة ، ثم بدأت الاتصالات بين أسبانيا والمغرب ظهر خلالها تغير واضح فى الموقف الأسبانى ووقعت على أثره اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وأسبانيا وموريتانيا فى 14 من نوفمبر عام 1975م بمؤداها قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا إذ حصلت المغرب على إقليم الساقية الحمراء وحصلت موريتانيا على إقليم وادي الذهب ، ولقد راى المغرب أن اتفاقية مدريد جاءت مطابقة لوجهة النظر المغربية ووفقا للراى الأستشارى لمحكمة العدل الدولية كما أن هذا الاتفاق الذى تم التوصل اليه ووافق عليه سكان الإقليم الصحراوى وفى الإطار الذى كانوا دائما يعبرون به عن أراهم وكنتت الأمم المتحدة تقيده قانونياً فى كل وثائقها.

- هذا وبما أن رؤية المغرب كانت متفقة مع رؤية موريتانيا فى إقتسام الصحراء الغربية بينهما ومن ثم هذه الموافقة تعتبر وتعد تطبيقاً لراى محكمة العدل الدولية لألرايها الخاص وطالما أن محكمة العدل قد أقرت بحقوق مشتركة مغربية موريتانية فى الصحراء الغربية ومن ثم وجب على المغرب إحترام هذه الحقوق⁽¹⁾.

- ونخلص إلى أن أهم المبادئ التى تبناها المغرب وسار عليها هو مبدأ ضمان الوحدة الترابية وقد اعتبر المغرب ذلك بمثابة مبدأ أساس لكل نظام دولى ولم يعارض أحد فى ذلك ، وإعتبر المغرب أن هذه المبادئ شاذة لإنهاء الاستعمار فى منطقة معينة بل أن هذه المبادئ وقد طبقت لضم المستعمرات الفرنسية والبرتغالية إلى الجمهورية الهندية وأريان الغربية إلى أندونيسيا والتبت إلى الصين وعلى أساسها أيضا طالبت الصين بتايوان وأسبانيا بجبل طارق وعلى ذلك يعتبر المغرب أن من حقة المطالبة بإنهاء الوضعية الاستعمارية فى المناطق الصحراوية التى يعتبرها قسما من التراب الوطنى وإستناداً إلى مبدأ وحدة التراب الوطن الذى تضمنته كل الموثيق الدولية ومع كونة عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الاتحاد الأفريقى) فإن من حق المغرب طبقاً لهذه الرؤية المغربية أن يرفض فيما يخصه هو تطبيق المبادئ القائلين الضرورة المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار وإنهاء السلطة الاستعمارية عن طريق إستفتاء شعبى كطريق وحيد لتحقيق حق المصير .

- هذا وقد رد المغرب على الحجج القائلة بانهو يمكن لكل دولة التذرع بنفس الخصوصية ، الأمر الذى قد ينهى منظمة الوحدة الأفريقية – أجاب المغرب بان دعواه مدعومة بحجج تاريخية وقانونية لا تتوافر لأى دولة أفريقية أخرى ، وفى هذا الإطار يرى المغرب الاعتماد على اعتباراين أساسيين هما :-

أ- أن إدارة الحماية الفرنسية فى المغرب لم ترسم أبداً حدوداً دوليه لامت المقاطعات الجزائرية ولا مع أسبانية وانما اعتبرت الخطوط الفاصلة بين الاختصاصات الإدارية لهذا الفريق أو ذاك غير مطابقة لمقتضيات اتفاقية الجزيرة الخضراء وتتسال وجهة النظر المغربية بهذه الخصوص عن كيفية المحافظة على حدود غير موجودة قانونية .

ب- أما الاعتبار الثانى فهو أن قانون الجنسية الذى أصدرته إدارة الحماية عام 1921م ينص على أن الجنسية المغربية لا تفقد أبداً وتتسال وجهة النظر المغربية فى هذا الخصوص عن كيفية تنظيم أستفتاء فى مناطق تعتبر مغربية

1(انظر :- شبكة المعلومات الدولية الألكترونية ، إسلام أون لاين نت مايو 2014 حول مشكلة الصحراء الغربية .

- هذا ويستند المغرب أيضا فى دعوة إلى الحقوق التاريخية على اعتبار أن هذه المنطقة على حد تعبيرهم كانت على طول العثور التاريخية تحت إشراف ملوك المغرب ، وكان ملوك المغرب يعينون لهم القضاة والقادة المدنيين وكانت قبائل الصحراء الغربية ترسل مندوبين إلى البلاط الملكى المغربى ليقدمو الولاء للدولة فى المغرب ، وتتفق جميع الاتجاهات فى المغرب من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين على مغربية الصحراء الغربية وعلى حد تعبير حكومة المغرب « أنه لما كان التكامل الإقليمى يفوق حق تقرير المصير فى القانون الدولى ، فإن الصحراء يجب أن تعود إلى المغرب بدون عمل استفتاء نظراً للارتباطات البشرية والثقافية إضافة إلى أن حق المغرب على هذا الإقليم إلى البعثة التي قامت فى القرن الثالث عشر والتي أعدها السلطان « أحمد المنصور » أكبر سلاطين السعديين الذى عبر « شنقيط » للاستكشاف وربما لاحتلال مصادر الملح والذهب والتي كانت نتجة إلى المغرب منذ قرون للتجارة وبعد أخضاعه للمالك الزنجية ، ويمكن القول بأنه أخضع « شنقيط » ولكن يبدو أن خلافائه فقدوا الأهتمام بالجانب (2).

- وأخيرا فانه يمكن القول أن اتفاقية «مريد» الثلاثية التى عقدت بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا فى 14 من نوفمبر 1975م تعتبر مرحلة تغير حقيقى وجذري للوضع السياسى فى منطقة شمال أفريقيا لكونها قد أعادت ترتيب الخريطة السياسية بع انسحاب أسبانيا من الإقليم الصحراوى وإقتسامه بين المغرب وموريتانيا وبالتالى أصبحت أطراف النزاع بعد هذه الاتفاقية تنقسم إلى مجموعتين، الأولى وتشمل المغرب وموريتانيا بالإضافة إلى عناصر الجماعة الصحراوية التى انضمت اليهما والمجموعة الثانية وتشمل الجزائر وحركة البوليساريو اللذين يؤدين حق تقرير المصير وأقامة دولة صحراوية ، ومن ثم يتضح الموقف المغربى من هذه المشكلة منذ عام 1955م حين نشر الزعيم المغربى «محمد علال الفاسى» خريطة لما أسماه المغرب الكبير ، وبعد أن حصل المغرب على أستقلاله عام 1956م أذ تم إجراء مفاوضات بينه وبين أسبانيا أصفرت عن تخلى أسبانيا عن الاراضى المغربية فى المنطقة الشمالية من المغرب باستثناء (سبتة - ومليلة) كما رفضت أسبانيا التخلي عن الإقليم الصحراوى الذى يواجه جزر كناريا ، وبعد أن لجأت المغرب إلى طرب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية وقد أعلنت المحكمة أن هناك روابط قانونية وولاء بيعة ملك المغرب وقبائل الصحراء الغربية لحظة أستعمارها أى أن الأرض لم تكن بلا صاحب وقت أستعمارها ، فقرر أثر ذلك الملك الحسن الثانى آنذاك مسيرة سلمية حاشدة عرفت باسم المسيرة الخضراء ، أن الموقف المغربى الرسمى ينبع من

(1) انظر :- د 0 جلال يحيى وآخرون ، مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية ، مرجع سبق ذكره ص 574 - 576

(2) د. محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية ، دراسة فى خلية الصراع وتطوره نشره البحوث بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ص18

عبارة الملك الحسن الثانى أذاك القائلة « الأمر كله يتعلق بقضية التراب الوطنى والوحدة الترابية التى تنطلق من تأييد فكرة مغربية الصحراء »⁽¹⁾.

3- الانشقاق السياسى لموريتانيا حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع:-

أولاً: الانشقاق السياسى لموريتانيا حول حق تقرير المصير :-

- وقت أن طالبت المغرب الرأى الاستشارى حول الصحراء الغربية من محكمة العدل الدولية ساندت موريتانيا المملكة المغربية فى هذا الطلب إلا أنها إعتزبت على أسئلة الاستفتاء طالبت بأن يشمل حق تقرير المصير سؤالاً ثالثاً وهو العودة إلى الوطن الموريتانى ولذلك تم تسجيل مذكرة موريتانيا للأمم المتحدة فى العشرون من أغسطس عام 1974م أكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الغربية الخاضعة للإدارة الأسبانية هى جزء من الاراضى الموريتانية وأنها لم تقوض أحداً بالتفاوض نيابة عنها مع (أسبانيا) الدولة التى تدير الإقليم ، ومع صدور الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية .

- قامت أسبانيا بتوقيع اتفاقية «مدريد» الثلاثية فى 24 نوفمبر عام 1975م بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ، وفى الرابع عشر من إبريل عام 1976م وقعت اتفاقية ثنائية بين المغرب وموريتانيا لتقسم الصحراء بينهما ، إلا أن تركيز حركة البوليساريو لعملياتها ضد موريتانيا أدى إلى قيام الحكومة الموريتانية بطلب المساعدة العسكرية من المغرب وفرنسا .

- وعلى الرغم من نجاح البوليساريو فى هجماتها وتهديدها للأمن والاستقرار الموريتانى ، فإن موريتانيا لم تعدل عن موقفها وتعاونها مع المغرب إلا أنه مع تزايد الاضطرابات الداخلية وتعدد الانقلابات العسكرية فى موريتانيا فقد وقعت اتفاقية «الجزائر» بين موريتانيا وجبهة البوليساريو فى أغسطس عام 1971م والتى أكدت على أنها حالة الحرب بينهما وأنسحاب القوات الموريتانية من وادى الذهب ، وبعد ذلك دخلت الحكومة الموريتانية فى مفاوضات مع المغرب تم الاتفاق على أنسحاب القوات المغربية من الاراضى الموريتانية وفضلت موريتانيا عدم التدخل فى مشكلة الصحراء والابتعاد عن أى نزاع حيال هذه المشكلة .

- كما اعترفت موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومن ثم أيدت حق جبهة البوليساريو وسكان الصحراء فى قيام دولة فى الصحراء عام 1979م أى أنها أقرت بحق سكان الصحراء الغربية فى تقرير

1(انظر :- هناء سيد محمود ، قضية الصحراء الغربية 00 مراحل التطور 1990 – 2002 مجلة أفاق أفريقيا العدد العاشر 00 صصيف 2002 ص33

مصيرهم بالاستقلال الوطنى وقيام دولتهم المستقلة فى الإقليم الصحراوى⁽¹⁾.

ثانيا: الانشقاق السياسى حول موقف موريتانيا من النزاع :-

- يمكن القول أن فرنسا وأسبانيا قد قامت فى نوفمبر عام 1900م بأول ترسيم للحدود بين موريتانيا والصحراء المسماة آنذاك بالصحراء الأسبانية وتم تأكيد ذلك فى معاهدة أكتوبر عام 1904م حين قام الطرفان بتحديد حدود إصطناعية هندسية فى خطوط مستقيمة تتوافق مع خطوط الطول والعرض ، وكان الحد الجنوبى للنفوذ الأسبانى موازيا لرأس « ديلانكو » ويقسمه إلى جزئين ويمتد خط الحدود بعد ذلك إلى داخل مناجم الجبل للملح ضمن موريتانيا ثم تمتد الحدود بعد ذلك باتجاه شمال شرقى حتى تقاطع خط طول 12 درجة غربا حتى تقاطعه مع خط عرض 27 شمالا ثم تتجه الحدود شمالا وبخط مستقيم حتى التقاء نقطة الحدود مع الجزائر عند خط طول 8/45 درجة غربا (انظر خريطة حدود موريتانيا والصحراء الغربية) .

- هذا وبحصول موريتانيا على استقلالها فى 28 نوفمبر 1960 م فقد شهدت السياسة الخارجية لموريتانيا تغيرات مستمرة بسبب الملابس والضغوط التى أحاطت بها ، فقد اعتبرت موريتانيا من الدول الدائرة فى فلك الغرب بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة ونتج عن ذلك أن معظم الدول العربية أيدت المطالب المغربية فى موريتانيا فى بداية استقلالها حيث كانت مشكلة الصحراء الغربية من العوامل التى أحدثت تغيرات هامة فى سياسة موريتانيا الخارجية ، ولذا بدأت موريتانيا خطوطها الأولى نحو الحكم الذاتى والاستقلال وهى تواجه الدعوى المغربية باستكمال سيادتها على الأراضى المغربية بالمفهوم التاريخى ، هذا ويضم المغرب لإقليم «طرفاية» عام 1958م فقد أقتربت الحدود المغربية من موريتانيا ألا أنهو لم يكن هناك حدود مشتركة بل ظلت الصحراء الأسبانية آنذاك الغربية تفصل بين المغرب وموريتانيا .

- هذا ويمكن التنوية إلى أنه قد عقد مؤتمر (موريتانيا والصحراء) فى الرباط خلال الفترة من 3 - 5 سبتمبر عام 1958م أعلن فيه الولاء للملك محمد الخامس وتم اعتبار موريتانيا والصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب ، وبدأت المغرب فى عرض الحجج القانونية والتاريخية التى تستند إليها فى مطالبتها وأنحصر تفسير موريتانيا للمطالبة المغربية فى المطابع المغربية تجاه الثروات الموريتانية وإتسمت هذه الفترة بأن المغرب جعل مطالبة على موريتانيا محورا لسياسة الخارجية ورضت موريتانيا على الدعوى المغربية بانها لم تكن خاضعة يوما للمغرب ، فالمؤرخون الذين تعرضوا لحدود المغرب جغرافيا وسياسيا لم يدخلو موريتانيا داخل تلك الحدود ، كما أن موريتانيا لم تكن يوما تعرف بالمغرب ولا تدخل تحت أسمة وأنما هى

(1) انظر :- شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية (نت) مايو 2014م مفهوم موريتانيا لحق تقرير المصير فى الأقليم الصحراوى - المشكلة الصحراوية

معروفة منذ زمن بعيد باسم بلاد (الشنقيط) بينما كان المغرب الأقصى يعرف باسم (مراکش) ،، كما ان موريتانيا تفصلها عن المغرب صحراء كبيرة فاصلة تمتد إلى ألف وخمسمائة كيلو متر مما يصعب معه الاتصال بينهما ، ويعوض هذه المشكلة على الأمم المتحدة قبيل أستقلال موريتانيا أنقسم الراى بين مؤيد للإدعاءات المغربية ومعارض لها ، إلا أن موريتانيا انضمت كعضو فى الأمم المتحدة فى 19 إبريل عام 1961م .

- وبذلك إزدادت المشكلة تعقيداً بالنسبة للمغرب بعد أن أصبح لموريتانيا كيان سياسى وقانونى ولذلك إعترفت المغرب بموريتانيا عام 1970م .

- هذا وقد استأثرت مشكلة الصحراء الغربية باهتمام موريتانيا على الرغم من المشاكل التى تعرضت لها منذ أستقلالها ، وما من شك فى أن مستقبل الصحراء يهمها إهتمام بالغاً ، إذا أن الميناء الموريتانى (بورت أتبين) يتاخم الحدود الموريتانية مع الإقليم الصحراوى ، كما أن الخط الحديدى الموريتانى القادم إلى ميناء (بورت أتبين) يجاور الحدود القائمة بين موريتانيا والصحراء وأيضاً كانت موريتانيا من ناحية أخرى تخشى أن تتنازل أسبانيا للمغرب عن الصحراء الغربية مقابل أن يتوقف المغرب عن مطالبته بمدينة (سبتة ومليلة) الخاضعتين لاسبانيا ، ومن ثم ما تلت السلطات الموريتانية أن تؤكد أن أهالى الصحراء الأسبانية من البدو هم إمتداد للقبائل الموريتانية ، كما ان العلاقات العرقية والثقافية كبيرة بينهم وبين معظم القبائل الموريتانية فى الجنوب ، ومن ثم كانت موريتانيا تطالب بضم جزء منها أن لم تكن كلها أو على الأقل بحق تقرير المصير لسكانها.

- ولكن موريتانيا عدم مجابهة أسبانيا بمطالبها فى الصحراء الغربية ، ولذا ظلت هذه المشكلة محل صراع ونزاع بين أسبانيا والمغرب حتى بداية الستينيات حين أتخذت مشكلة الصحراء إطاراً تنافسياً داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومع أزدىاد حدة النزاع ، طالبت الأمم المتحدة فى العشرون من ديسمبر عام 1966م السلطات الأسبانية وبالتعاون مع المغرب وموريتانيا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنظيم إستفتاء يتم تحت إشراف الأمم المتحدة حتى يمكن للسكان المحليين ممارسة حقهم فى تقرير المصير ومن ثم تأجل إعلان الأستفتاء حول تقرير المصير لشعب الصحراء حتى يتم الاتفاق مع أسبانيا على تسليم السلطة ، ولم تستطع المغرب فى هذه الظروف تجاهل موريتانيا بشأن مطالبها هى الأخرى فى مشكلة الصحراء الغربية لذا ساومت المغرب أسبانيا حتى عام 1970م على أن تتنازل أسبانيا عن الصحراء الغربية بكاملها للمغرب فى مقابل أحتفاظها لاسبانيا بامتيازات اقتصادية وعسكرية .

- إلا أن أسبانيا رأت لا تتفرد المغرب بالصحراء الغربية فى حاله خروجها منها بل تشاركها موريتانيا فى ذلك بقبول المغرب لمبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية على أساس تخييرهم بين البقاء تحت الاحتلال الأسبانى أو العودة إلى الوطن المغربى ، ومن ثم قدمت موريتانيا

مذكرة للأمم المتحدة فى العشرون من أغسطس عام 1974م أوضحت فيها أن حق تقرير المصير ينبغى أن يشمل اختياراً ثالثاً وهو عودة الصحراويين إلى الوطن الموريتانى ، وفى الوقت ذاته أدركت موريتانيا صعوبة موقفها فى مواجهة كل من المغرب والجزائر ولذلك رأت ضرورة تنسيق خططها وأهدافها مع المغرب فوافقت على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية وبذلك أستطاع الملك الحسن الثانى أنذاك كسب الوقت اللازم للقيام بخطوات دبلوماسية وتنسيق الجهود بين سكان الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا خلال اتفاق بين الحكومة المغربية والرئيس الموريتانى أنذاك مختار ولد دادة فى ديسمبر عام 1974م .

- لكن العديد من الدول لم تكن تتوقع أن تنتهى مشكلة الصحراء الغربية بتسليم السلطة إلى كل من المغرب وموريتانيا دون إجراء إستفتاء حول حق تقرير المصير ، وقد وضح ذلك من معارضة معظم دول منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك (الاتحاد الأفريقى الآن) لهذا التقسيم وطالبو بحق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية ، وكما سبق القول أنه فى أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشارى بشأن الصحراء الغربية والذي أكد أنه كان يحتوى على منطقتى نفوذ إحداهما موريتانية والأخرى مغربية وكان هذا الراى حجة لكل من المغرب وموريتانيا كى تواملا جهودهما لتجنب فكرة الاستفتاء والاتفاق مع أسبانيا مباشرة على تسليمهم السلطة ، ومع إقدام أسبانيا على تسليم السلطة فى الصحراء إلى كل من المغرب وموريتانيا فى السابع والعشرون من نوفمبر عام 1976م وقد وافقتا على اتفاقية التقسيم التى بمؤاها تحصل موريتانيا على الثلث الجنوبى للصحراء الغربية (وادى الذهب) إلا أن هذه المنطقة كانت تضم حوالى 15 - 20 ألف نسمة ، كما أن هذه الاتفاقية قد تعرضت لانتقادات شديدة فى منطقة الوحدة الأفريقية أنذاك (الاتحاد الأفريقى الحالى) .

- هذا ولقد كان واضحاً أن المشكلات التى نجمت عن ضم الصحراء ، قد أثرت على موريتانيا ، فاثارت المشاعر والحماسة الوطنية بتوحيد الأراضى الموريتانية ، كما حققت موريتانيا العديد من المزايا الاقتصادية إضافة إلى تقليل مسافة السكك الحديدية التى تربط بين مناجم الحديد فى الداخل وحتى «نواذيبو» إلا أن موريتانيا بضمها هذه الجزء واجهت أعباء عسكرية كبيرة ، فخصصت حوالى 25% من ميزانيتها العامة لأغراض الدفاع ، وهذا أثر على خطط التنمية فى موريتانيا خاصة وأن الاستعمار الأسبانى قد عمد إلى أغفال النواحي الثقافية والتعليمية والصحية فى هذه المناطق كما لم تكن هناك سياسة الاستثمار ثروات إقليم الصحراء ، ولذلك وجب على موريتانيا بذل الجهود لدمج الصحراء الغربية فى الوطن الموريتانى ، لكن بعد قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وقعت اتفاقية سلام بينها وبين موريتانيا فى أغسطس عام 1979م إترفت فيها موريتانيا بالحقوق الوطنية لشعب الصحراء الغربية وتعهدت باعادة منطقة «تيريز» وهى القطاع الذى كانت تسيطر عليه موريتانيا منذ عام 1975م ، كما أعلنت موريتانيا إلغاء

الاتفاقية الخاصة بالصحراء الغربية والتي كانت قد وقعتها مع المغرب ، ومن ثم أعلنت عن تخليها عن المطالبة بحق فى الإقليم الصحراوى (الصحراء الغربية)⁽¹⁾.

- وحول المطالبة المغربية بموريتانيا يرى بعض الباحثين أنه بعد أن تحقق للمغرب إستقلاله بدأ فى المطالبة بحقة فى عدة أقاليم وأيضاً بدأ فى محاولة الإعلان عن فكرة المغرب الكبير ، وقد شهدت هذه المطالبات متغيرات داخلية وتأثيرات خارجية حدثت من قدرة الحكومة المغربية فى تنفيذ هذه المطالبات وأن تتخلى عنها كهدف سياسى فى المدى البعيد وأثار المغرب مسألة الصحراء الغربية على أساس أنها تمثل جزء من الكيان الموريتانى ، فالصحراء تمثل جغرافيا الجزء الشمالى الغربى لموريتانيا ، كما تمثل الجزء الجنوبى للمغرب ، وعندما بدأ حرب الاستقلال كفاحة فى المغرب بهدف التحرير من السيطرة الأسبانية والفرنسية كانت أيديولوجيته العسكرية تؤكد على الهدف السياسى المتمثل فى فكرة المغرب العربى الكبير والتي كانت أساساً لمطالبة الإقليمية ، وتمثلت قمة هذه المطالبات فى موريتانيا ، وكان حزب الاستقلال قد أعلن مطالبته باسترداد موريتانيا فى يوليو عام 1957م استناداً إلى حجج مختلفة فى معرض مطالبة المغرب بموريتانيا فى مواجهة التهديدات الفرنسية بأنشاء جمهورية صحراوية باقتطاع الجزء الجنوبى من المغرب والجزائر وموريتانيا .

- هذا ونتيجة للضغوط المغربية على فرنسا بالمطالبة بضم موريتانيا فقد إتخذت فرنسا إجراءات شكلية دون الخلل بمصالحها فى موريتانيا أو المغرب ، عملت على اتخاذ خطوات جادة نحو أنشاء كيان موريتانى مستقل ، إذ كانت موريتانيا حتى عام 1957م جزء مما يسمى «بالإقليم الجنوبية لفرنسا» وكانت تضم أجزاء من الجزائر ومالى والنيجر وتشاد ودادلى وإيندى وتيبست ، وقد هددت فرنسا أسس الأنسحاب من مناطق نفوذها الاستعمارى فى أفريقيا ، ولذلك تم إجراء أستفتاء بين شعوب هذه الإقليم التابعة للاتحاد الفرنسى كي يختاروا بين البقاء ضمن نظام جديد يتميز بالمرونة ويعرف باسم المجموعة الفرنسية وبين الاستقلال التام عن فرنسا وقد تم هذا الاستفتاء فى أواخر عام 1957ملى وإيندى وتيبست ، وقد هددت فرنسا أسس الأنسحاب من مناطق نفوذها الاستعمارى فى أفريقيا ، ولذلك تم إجراء أستفتاء بين شعوب هذه الإقليم التابعة للاتحاد الفرنسى كي يختاروا بين البقاء ضمن نظام جديد يتميز بالمرونة ويعرف باسم المجموعة الفرنسية وبين الاستقلال التام

1(أنظر شبكة المعلومات الدولية (نت) موقف موريتانيا من مشكلة الصحراء الغربية يناير 2015

هذا وفى خطاب القاه .. سيدى المختار أنجاي – الناطق بلسان موريتانيا فى 16/9/1950م إن التفسير الموريتانى لمطالب المغرب قد انحصر فى طمع المغرب فى ثروات موريتانيا وأن المغرب يخفى مطامعة تحت شعار معطيات تاريخية مزعومة خاطئة ومن الواضح أن ما يراد تحريره ليس جمالنا ومالنا حديثنا ونحسنا .

نقلا عن :- د. جلال يحيى وآخرون مرجع سابق ص 602

عن فرنسا وقد تم هذا الاستفتاء فى أواخر عام 1958م ومن ثم أختارت موريتانيا مثل جميع أقاليم غرب ووسط أفريقيا البقاء ضمن المجموعة الفرنسية ولكن مع قيام عدة جمهوريات أفريقية جديدة طالب شعب موريتانيا بضرورة الاستقلال التام وترتب على ذلك أن وقع فى 19 من أكتوبر عام 1960م اتفاق فرنسى - موريتانى مؤداه نقل السلطات إلى الوطنيين عند الاستقلال الكامل فى 28 من نوفمبر 1960م .

- هذا وقد أعتبرت عدداً من دول القارة الأفريقية أن موريتانيا من الدول التى تدور فى فلك الغرب ، مما ترتب على ذلك أن وقفت هذه الدول إلى جانب المغرب وأيدت المغرب فى مطالبها فى موريتانيا ، إلا أن موريتانيا عارضت مطالب المغرب فى موريتانيا وأتهمت المغرب بأنه يخفى مطامعة فى الثروات الموريتانية خلف الادعاءات التاريخية وأكدت موريتانيا فى أسبابها أنها لم تخضع للمغرب فى أى وقت من الأوقات ولم يدخل أحدهم المؤرخين أو الجغرافيين موريتانيا ضمن حدود المغرب ، وأيضاً فإن الخرائط المغربية تمتد جنوباً حتى تضم موريتانيا وكان بين المغرب وموريتانيا صحراء كبيرة تمتد إلى مسافة ألف وخمسمائة كيلو متر مما تزيد صعوبة الاتصال بينهما إلا عن طريق القوافل فى الشتاء ، أما عن طلب « الشيخ ماء العين » المساعدة من سلطان المغرب آنذاك تؤكد موريتانيا أنها ليست دليلاً على الخضوع فضلاً عن أن المغرب لم يرسل قواته لمساعدة موريتانيا وأن معونة المولى « عبد العزيز » لم تزيد عن سبعين بندقية ومع تزايد حدة النزاع عرض الأمر على الأمم المتحدة قبيل إعلان استقلال موريتانيا وإنقسمت الدول العربية على نفسها ، وناشدت بعض الدول الأفريقية المغرب أن يسحب طلبه ويؤيد استقلال موريتانيا ، وتقدم المغرب بمشروع الاتحاد بين المغرب وموريتانيا إلا أن موريتانيا رفضت هذه المشروع وقبلت موريتانيا عضواً فى الأمم المتحدة فى 27 أكتوبر عام 1961⁽¹⁾ وإذا كان الصادر عام 1960 ، استندت فى المطالبة بالصحراء الغربية على أساس كونها جزءاً من موريتانيا فماها موريتانيا الأسبانية مما أثار إحتجاج أسبانيا آنذاك وإذا كان المغرب يعتمد فى مطالبته بالصحراء الغربية على الذكريات التاريخية فإن موريتانيا قدمت حجج واقعية مستندة إلى الواقع الجيوليتكى والاجتماعى فى الإقليم .

- أما عن موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء الغربية فإن موريتانيا ترى أن الحقوق التاريخية لها فى الإقليم الصحراوى أكثر وضوحاً استناداً إلى أنه منذ القرن الحادى عشر كانت موريتانيا والصحراء الغربية إقليمياً واحداً يعرف آنذاك باسم «شنيق» وهو من أكبر المراكز الدينية فى المغرب الكبير وسكن فى شنيق هذه والجزء الجنوبى من المغرب قبيلتان من

1()إنظر شبكة المعلومات الدولية الأليكترونية نت يناير 2015 المطالبات المغربية فى موريتانيا - الأسانيد والحجج التاريخية والقانونية
وأنظر أيضاً:- د. محمد عبد الغنى سعودى ، مشكلة الصحراء الغربية دراسة فى خلفية الصراع وتطورة نشرة البحوث الصادرة عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة إبريل 1983ص 19-21

البربر هما «جدالولستونة» الذان كانا دعامة لدولة المرابطين التى قامت حوالى عام 1056م والتى أخضعت فى القرن التالى كل دولة المغرب الحالية بل ووصلت جنوب أسبانيا ، وأختلفت موريتانيا عن المغرب فى أنها لم تعارض الاستفتاء رغم أنها تستند أيضاً إلى الارتباطات البشرية والثقافية ، وأنه من خلال التاريخ الطويل لم تكن الصحراء الغربية فى أول الأمر هنا وظلت موريتانيا تعتمد على الجزائر لمدة تبلغ قرابة عشر سنوات منذ عام 1960م وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً وامتدتها الجزائر بكثير من المعونة المادية والفنية وكانت تسير فى خطها ومحورها وذلك لحفظ التوازن مع المغرب ولكن الموقف المتغير لموريتانيا يمكن إرجاعه لعدة أسباب لعل من أهمها مايلى :-

- 1- إعتراف المغرب بموريتانيا كدولة ذات سيادة .
- 2- إشتداد قوة البوليساريو وبها بعض الشخصيات الرئيسية المعارضة آنذاك للرئيس مختار ولد دادة آنذاك مثل بابا ميسكا ، فقد كان هناك خوف من قيام دولة مجاورة توجهها المعارضة .
- 3- رغبة المغرب فى ضم الصحراء الغربية ، وعدم قدرة موريتانيا على الوقوف أمامها ، لذا فضلت موريتانيا أن تشترك بنصيب بدلاً من أن تضمها المغرب بكاملها وأن تكون هناك شقة خلاف بينهما وبين المغرب فضلاً عن عدم إرتياحها للوجود المغربى فى «لاجويرا» المقابلة «لنواديبو» الميناء الرئيسى لموريتانيا .
- 4- التفاهم السوفيتى الجزائرى آنذاك مما جعل موريتانيا تتحاز إلى الجانب الآخر .
- وإستطاع الملك الحسن الثانى آنذاك أن يكسب وقتاً ينفذ فيه خطته السياسية والدبلوماسية حيث قام قاضى العيون على رأس وفد من الأشراف بزيارة المغرب ليقدم ولأيه للملك الحسن الثانى آنذاك كما أستمرت جهود التنسيق مع موريتانيا ووضع الخطوط العريضة للتقسيم وذلك أثناء زيارة الرئيس الأسبق مختار ولد دادة لمدينة «فاس» بالمغرب فى ديسمبر 1974م حيث إتفق مع ملك المغرب آنذاك على تخطيط الحدود ، طبقاً لما كان يسمى فى عام 1972م بمنطقتى النفوذ ، كما تم الاتفاق على أسس التعاون الاقتصادى فى المنطقة منذ ذلك العهد تمت إقامة روابط وثيقة بين البلدين ومما هو جدير بالذكر أن مؤتمر جامعة الدول العربية قد وافق فى أكتوبر 1974م خلال إجتماعه فى الرباط على توصية تجعل من مشكلة الصحراء الغربية مشكلة موريتانية .

- هذا وقد عرض الملك الحسن الثانى آنذاك مشكلة الصحراء الغربية على محكمة العدل الدولية ، وتمكن المغرب بهذا الموقف من منع أسبانيا من إجراء الاستفتاء الذى كان تعزم على إجرائه خاصة بعد أ طلب الأمين العام للأمم المتحدة من السلطات الأسبانية تأجيل الاستفتاء إلى أن تقرر الجمعية

العامة للأمم المتحدة السياسية التى يجب أتباعها حيال الصحراء الغربية وأكدت محكمة العدل الدولية وجود علاقات بين إقليم الصحراء الغربية وكل من المغرب وموريتانيا ، وهذه العلاقات كانت فى إطار قانونى وعلاقات بيعيه ، وإعتبر الملك الحسن الثانى أن هذه الأحكام تأكيد لحق المغرب وموريتانيا فى الإقليم الصحراوى ، إعتباراً من تاريخ هذه الحكم من محكمة العدل الدولية طالبت موريتانيا بحقها فى الإقليم الصحراوى إستناداً إلى رأى محكمة العدل الدولية الذى أثبت حقها التاريخى فى الصحراء الغربية ، كما أكد هذا الحق الرئيس الأسبق لموريتانيا « المختار ولد دادة » فى خطابه فى مدينة « إطار » حيث طالبت بحرية المنطقة وأن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الوطنى للموريتانى وبالفعل تم فى نوفمبر عام 1975م إقتسام الصحراء بين المغرب وضمت الساقية الحمراء وموريتانيا وضمت وادى الذهب بموجب اتفاقية مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا .

- إلا أن بعد تولى القادة العسكريين السلطة الموريتانية بعد الأطاحة بنظام الرئيس الأسبق المختار ولد دادة قامو باخراج موريتانيا من صراع الصحراء الغربية بتابع سياسية محايدة وتحت ضغوط مليشيات البوليساريو وسوء الأوضاع الداخلية فى موريتانيا تخلت موريتانيا عن أحقيتها فى وادى الذهب (التلت الجنوبى من الإقليم) عام 1979م وضمت المغرب بعد ذلك لتؤكد سيطرتها الإدارية الكاملة على الصحراء الغربية وظلت موريتانيا على الحياد ولكنه لم يستمر لأكثر من سنتين وحين تولى السلطة فى موريتانيا « محمد ولد خونا ولد هيد الله » فى نهاية الثمانينيات أقدم على الاعتراف بالجمهورية الصحراوية مما أدى إلى قطعية سياسة بين موريتانيا والمغرب ، وفى نهاية عام 1984م تولى الرئيس «سيدى أحمد ولد الطابع» فى موريتانيا وإتسمت فترة رئاسته باتخاذ موقف حياذى تجاه قضية الصحراء بعد عودة العلاقات بين البلدين .

- هذا وقد أحدثت مشكلة الصحراء الغربية تغيرات هامة فى سياسة موريتانيا الخارجية فبعد أن كانت الجزائر هى من أوثق البلدان العربية صلة بها باعتبارهما جمهوريتين يتبنان نظام الحزب الواحد ويرفعان شعار الاشتراكية ، إلا أن الأمور انعكست وصارت المغرب هى أشد صلة بموريتانيا فى حين تأثرت العلاقات الموريتانيا الجزائرية ووصلت إلى منحنى التصاعد من التآزم أدى إلى القطعية الدبلوماسية أحيانا ، كما أن مسألة الصحراء أحدثت بدورها أزمة بين موريتانيا ومنظمة الوحدة الأفريقية (آنذاك) إذ أيد غالبية دول المنظمة مبدأ تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية والاعتراف بها كادولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية فى مؤتمر (نيروبي) للمنظمة عام 1981م ثم عضواً بالاتحاد الأفريقى الآن⁽¹⁾ .

1(0) انظر :- شبكة المعلومات الدولية أون لاين نت - يناير 2015م موقف موريتانيا من النزاع حول الإقليم الصحراوى .

المبحث الثانى الانشقاق السياسى حول حق تقرير المصير وموقف الجزائر والبوليساريو من النزاع

الانشقاق السياسى للجزائر حوا حق تقرير المصير وموقفها من
النزاع:

أولاً :- الانشقاق السياسى للجمهورية الجزائرية حول حق تقرير
المصير :-

- يأتى الانشقاق السياسى للجزائر حول حق تقرير المصير للصحراء
الغربية انطلاقاً من العديد من قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار رقم
1514 الصادر فى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وهو
القرار الذى أكد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها والإقرار بحرية
الشعوب الكاملة فى اختيار وضعهم السياسى والإقتصادى والاجتماعى فى
الأقاليم التى لم تحقق إستقلالها لتحويل السلطات إلى شعوب هذه الأقاليم بدون
شروط أو تحفظ فى التعبير وبكل حرية دون النظر إلى المعتقد أو اللون أو
الجنس لى يمكنهم الحصول على الإستقلال التام.

- وكان مما إستندت إليه الجزائر أيضاً هو أن الصحراء الغربية هى أحد
الأقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة
وفقاً للفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة أن تسير بها نحو الإستقلال
من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، وأيضاً تأسس المفهوم
الجزائرى على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 24/2591،
25/2711، 27/2984، 28/3163 والتى أقرت بوجوب ممارسة سكان
الصحراء لحقهم فى تقرير مصيرهم من خلال الإستفتاء، على أن تقوم الدولة
القائمة بالإدارة بالتشاور مع المغرب وموريتانيا وأى طرف آخر بتقرير
الإجراءات لإجراء هذا الإستفتاء.

هذا وعلى الرغم من أن الجزائر قد أيدت مسعى المغرب فيما طلبته من
محكمة العدل الدولية فإنها بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية فى 16 من
أكتوبر عام 1975م تمسكت الجزائر برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت
وجود أى رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية وبين أى
من المغرب أو موريتانيا، وإذا كان تنظيم المغرب للمسيرة الخضراء قد شكل
ضغطاً على إسبانيا، فنتج عنه توقيع «اتفاق مدريد الثلاثى» الذى قسم

الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، على الرغم من ذلك فإن الموقف الجزائرى كان معارضا لاتفاق مدريد ووصفه بأنه إنتقاص لقرار مجلس الأمن ولقد سلمت الجزائر أنذاك مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيها عدم إعترافها باتفاقية «مدريد» وأعلنت أن الإطار الوحيد والمقبول لتصفية الإستعمار فى الصحراء الغربية يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس مبدأ حق تقرير المصير، وأكدت الجزائر أن المغرب له مطامع بإنشاء إمبراطورية كبرى تمتد من طنجة إلى طامبكتو والى سان لوى فى السنغال، كما تضم جزءا من الجزائر ومالى إضافة إلى الجمهورية الموريتانية والصحراء الغربية حتى تصل إلى مصب نهر السنغال.

- هذا ويرى البعض من الباحثين أن الجزائر تفسر سياسة المغرب تجاه مشكلة الصحراء الغربية فى الآتى:-

- سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.

- إعطاء تفسيرات خاصة لمسألة تصفية الإستعمار وتطبيق مبدأ تقرير المصير.

- عدم الإعتراف بجبهة البوليساريو وإعتبارها حركة غير شرعية ولا تمثل سكان الصحراء الغربية.

- عدم الإعتراف بالحدود الموروثة عن الإستعمار وقت إستقلال الدول ومخالفة مبدأ مؤتمر القمة الإفريقى الأول الذى عقد بالقاهرة عام 1964م بغية عدم إثارة المنازعات بين دول القارة الأفريقية بالإعتراف بالحدود القائمة للدول الأفريقية وقت الإستقلال.

- إعتقاد سياسة التعنت ضد القوى الوطنية المغربية التى تؤيد مبدأ تقرير مصير سكان الصحراء الغربية.

ومن ثم يرى البعض أن السياسة الجزائرية قد ركزت على محورين أساسيين هما:-

المحور الأول:- إقناع المجتمع الدولى بضرورة العدول عن التسوية التى تم التوصل إليها وتطبيق مبدأ حق تقرير على سكان الصحراء الغربية وتكثيف الحملات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية لدفعها إلى الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

المحور الثانى:- التركيز على موريتانيا من خلال تقديم الدعم المادى والعسكرى لحركة البوليساريو لإرغامها على العدول عن موقفها المؤيد للمغرب حيال مشكلة الصحراء⁽¹⁾.

(1)انظر:- أحمد دياب، المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية العدد 159 يناير 2005م.

ثانياً: الانشقاق السياسى حول موقف الجزائر من النزاع:-

1- تخلص وجهة النظر الجزائرية فى مشكلة الصحراء الغربية أنها تستند إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الإستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت فى أن تضمن الجمعية العامة للأمم المتحدة حقوق سكان الصحراء الغربية، وأن السلطات الحاكمة ممثلة فى أسبانيا مسئولة عن توجيه سكان الإقليم إلى الاستقلال وممارسة حقه فى تقرير المصير من خلال إستفتاء تنظمه السلطات الحاكمة (أسبانيا بالتشاور مع المغرب وموريتانيا والجزائر). وعلى أن يتم هذا الاستفتاء تحت مراقبة وإشراف منظمة الأمم المتحدة، وحين أخطرت أسبانيا الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها سوف تقرر إجراء إستفتاء تقرير المصير خلال النصف الأول من عام 1975م فى إقليم الصحراء الغربية كان رد فعل كل من المغرب وموريتانيا مطالبتهما بالإقليم الصحراوى باعتباره جزء من أراضيهم، إلا أن الجزائر إعتضت على أى إجراء سيتخذ خارج منظمة الأمم المتحدة وإزاء اتفاق «مدريد» الثلاثى الذى تم توقيعه بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا فى نوفمبر عام 1975م رأت الجزائر أن هذا الإجراء يعد إنكاراً للالتزامات الرسمية من قبل أسبانيا تجاه سكان الصحراء الغربية، كما يعد هذا الاتفاق الثلاثى خرقاً للاتفاقات التى وقعت عليها من المغرب وموريتانيا والخاصة بموافقتهم على قرارات الأمم المتحدة حيث رأت الجزائر أنهما تجاهلتا وجود شعب الصحراء الغربية.

- هذا وعلى إثر توقيع الاتفاق الثلاثى فى مدريد تغير الموقف الجزائرى تجاه مشكلة الصحراء الغربية، فرأت وجود عواقب خطيرة ستؤثر على مصير سكان الصحراء الغربية ووحدته القومية مما سينعكس بالسلب على الأمن والإستقرار فى المنطقة وكان من أثار هذا الاتفاق أيضاً تخلى أسبانيا عن مسؤولياتها وهذا ما اعتبرته الجزائر مخالفاً للقرارات التى أصدرتها منظمة الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية وكانت مساعى الجزائر تتوافق مع الموقف الدولى المتمثل فى قرارات الأمم المتحدة ومجموعة عدم الإنحياز والموقف الإقليمى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الإتحاد الأفريقى الآن).

- وعلى الرغم من عدم وجود مطالب إقليمية بالجزائر فى الصحراء الغربية إلا أن الجزائر قد اعترضت على ضمها للمغرب إستناداً إلى أن وجود دولة مستقلة صغيرة تقع بينها وبين المحيط الأطلسى يجعل مرور مواردها أكثر سهولة مما لو ألحقت بالمغرب خاصة وأن الخلافات الأيديولوجية بين المغرب والجزائر قد تؤثر سلباً على إمكانيات التعاون بين النظم السياسية القائمة، ولذلك أيدت الجزائر جبهة تحرير الصحراء وتمسكت بتطبيق حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية بالإضافة إلى أن

- شبكة المعلومات الإلكترونية الدولية أون لاين نت يناير 2015م مفهوم الجمهورية الجزائرية - لحق تقرير المصير فى الصحراء الغربية.

الجزائر توفض الموافقة على أى حل لا تشارك فى الإعداد له بصفتها طرفاً من الأطراف المعنية وذات مصلحة، وفى مارس 1975م أجرت الجزائر إتصالات مع المغرب وتوصلنا إلى اتفاق ترسيم الحدود فيما بينهما والموقع عام 1972م وبذلك تكون المغرب قد تخلت عن مطالبها الإقليمية فى الأراضى الجزائرية مقابل أن تعلن الجزائر عن عدم وجود أهداف لها فى الصحراء الغربية، ولكن بعد أن أعلن فى 14 نوفمبر 1975م عن توصل كل من المغرب وموريتانيا وأسبانيا إلى اتفاق مبادئ على تحويل السلطات الأسبانية فى الإقليم الصحراوى إلى كل من المغرب وموريتانيا، اعتبرته الجزائر إنتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ومعيباً للمعطيات والمبادئ الأتية:-

أ- أن مسار تصفية الإستعمار فى الصحراء الغربية، كما حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1965م اكدته محكمة العدل الدولية وتقرير بعثة الأمم المتحدة عن إقليم الصحراء وأثبت ذلك صحته.

ب- بما أن الصحراء الغربية بلد غير مستقل، فإن أسبانيا هى الدولة الحاكمة والمسئولة أمام منظمة الأمم المتحدة عنه، ولا يحق لها أن تحيل مسؤولياتها إلى غير شعب الصحراء صاحب السيادة وإن الأمم المتحدة هى التى تتولى الحفاظ على هذه السيادة.

ج- لا تقر الجزائر شرعية اتفاقية «مريد» بل تعتبرها باطلة وغير مقبولة لأن حكومات أسبانيا والمغرب وموريتانيا لا يحق لها التصرف إطلاقاً فى التراب الصحراوى وفى مستقبل شعبه.

- هذا وقد أدت الإشتباكات المسلحة بين الجزائر والمغرب فى أوائل عام 1976م والتى تمت بالقرب من الحدود الجزائرية بين وحدة عسكرية مغربية والقوات الجزائرية إلى احتلال القوات المغربية لمدينة (المغلا) وبعد إحتواء حده الصراع، صعدت الجزائر من تأييدها المادى والعسكرى لجهة البوليساريو خاصة بعد إعلان تقسيم الصحراء الغربية بصورة رسمية بين المغرب وموريتانيا والتجاء زعماء حركة البوليساريو ومن بينهم العديد من أعضاء مجلس الصحراء المحلى إلى الجزائر حيث أعلنوا إعتراضهم على هذه الاتفاقية فى «حاس البيضاء وتتجوب» بعد انسحاب القوات المغربية منها.

2- وفى هذا الصدد يمكن الإشارة أيضاً الى مؤتمر «باماكو» يومى 28، 29 أكتوبر عام 1963م الذى حضره رؤساء الجزائر والمغرب وإثيوبيا ومالى وأسفر المؤتمر عن إيقاف القتال فى الثانى من نوفمبر عام 1963م وتحديد منطقة منزوعة السلاح وتعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد هذه المنطقة وسلامتها وتشكيل لجنة تحكيم يتولى وزراء خارجية دول المنطقة إختيارها وتكون مهمتها تحديد المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين البلدين.

- هذا وترى الحكومة الجزائرية أن المغرب له مطامع بإنشاء إمبراطورية كبرى من خلال ضمها أجزاء من الجزائر ومالى والصحراء الغربية وموريتانيا حتى تصل إلى مصب نهر السنغال إذ أن الحكومة المغربية تنسخر خلف مبدأ السلامة الإقليمية حتى تحقق هدفها ببناء المغرب الكبير فى إطار الحدود التى يطالب بها، لذا فإن البعض يرى أن عملية ضم الصحراء ما هى إلا خطوة أولى لتنفيذ هذا المخطط المغربى ومن ثم تفسر وتحلل الجزائر سياسة المغرب تجاه مشكلة الصحراء الغربية كما أوضحت الدراسة فى مفهوم الجزائر لتقرير المصير على الآتى:-

أ - سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.

ب - إعطاء تفسيرات خاصة لمسألة تصفية الإستعمار وتطبيق مبدأ تقرير المصير، ويتمثل فى مطالبتها بتطبيق مبدأ الوحدة الإقليمية الذى يترتب عليه إلحاق سكان الإقليم الصحراوى بالوطن المغربى الأم.

ج - عدم الاعتراف بجهة البوليساريو وإعتبارها حركة غير شرعية لا تمثل سكان الإقليم الصحراوى.

د - عدم الاعتراف بمبدأ الحدود القائمة وقت الإستقلال والموروثة عن الإستعمار إعمالاً لمبادئ منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك فى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية فى القاهرة عام 1964م.

- هذا وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية وتركزت على محاولة إقناع المجتمع الدولى بضرورة العدول عن التسوية التى تم التوصل إليها وتطبيق مبدأ حق تقرير على سكان الصحراء الغربية ومن خلال تكثيف الحملات الدبلوماسية لدى الدول والمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية لدفعها إلى الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. وأيضاً التركيز العسكرى على موريتانيا من خلال تكثيف عمليات جبهة البوليساريو فى محاولة لإرغامها على العدول عن موقفها، وإزاء الضغوط الجزائرية وهجمات قوات جبهة البوليساريو وأيضاً بسبب سوء الأوضاع الداخلية فى موريتانيا، مما اضطرت معه موريتانيا إلى توقيع اتفاقية مع جبهة البوليساريو فى الخامس من أغسطس 1979م تنازلت بموجبها موريتانيا عن مطالبتها بالإقليم الصحراوى وبإسحاب القوات الموريتانية من الإقليم الصحراوى، وعقب ذلك قامت القوات المغربية بالدخول إلى الجزء الخاص بموريتانيا وهو «وادي الذهب» وبهذا أصبحت الصحراء الغربية كلها تحت السيطرة المغربية، وهذا ما دفع الجزائر إلى توسيع الحملة الدبلوماسية التى تشنها على المغرب خاصة وأن الحضور الدبلوماسى المغربى فى القارة الأفريقية ضعيف ومن ثم كانت هذه النقطة لصالح الجزائر وحركة البوليساريو معاً لتأييد وجهة نظرهم فى النزاع بقيام دولة فى الصحراء الغربية للصحراويين.

3- هذا وفى تناول العلاقات الجزائرية المغربية وتدايعات الانشقاق السياسى والخلاف حول الصحراء الغربية فإن البعض يرى أن العلاقات الجزائرية المغربية وتطورها كان لها إنعكاساتها المختلفة سواء على مشكلة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات بين دول المغرب العربى كلها حيث أثر ذلك على عملية الاندماج المغربى والذى توقف منذ فترة كبيرة وأيضاً كان لها تدايعات على التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة، وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبى التى شهدتها العلاقات بين المغرب والجزائر إلا أن السمة الغالبة لها منذ إستقلال الجزائر عام 1962م هى التوتر والصراع بما يوضح تفاقم المشكلات القائمة بينهما حيث شهدت تسعينيات القرن الماضى ما عرف بحرب الرمال التى نشبت بينهما بسبب مشكلة حدودية.

- هذا ويرى كثير من المهتمين بهذا الصراع حول الصحراء الغربية أن الوضع العام للعلاقات بين البلدين (الجزائر والمغرب) يتوقف بصفة عامة والانشقاق والتناقض الحاد بشأن النزاع حول الصحراء الغربية بصفة خاصة على عدة عوامل تاريخية وجغرافية وأيديولوجية ودولية، وقد تشكلت تلك العوامل خلال الأربعة عقود الماضية دون إغفال رواسب الماضى وتضح ذلك من الآتى:-

1. إذ من الواضح أن هناك إختلاف فى التطور التاريخى للدولتين، فالمغرب ذو رصيد تاريخى فى الإستقلال السياسى والهوية الواحدو وذلك لأنه مصدر السلطات والإمبراطوريات، ونقطة تجمع للتاريخ الإسلامى العربى فى شمال القارة الأفريقية، بينما الجزائر بوصفها وحدة سياسية تسعى لإيجاد هوية قومية بدونها تنتهى الثورة الجزائرية إلى مأزق كبير.

2. يوجد تمايز واضح لكلا النظامين السياسيين للبلدين، نظام ملكى فى المغرب وآخر جمهورى فى الجزائر وأدى ذلك التمايز إلى تنامى المخاوف المغربية من محاولات الهيمنة الجزائرية، ووضح ذلك من خلال المشاحنات الإعلامية والأيدىولوجية وخاصة بعد عام 1963م فقد رأت المغرب أن طبيعة النظام الملكى هى التى تقلق الجزائر، بينما رأت الجزائر أن طبيعة نظامها الإشتراكى هى التى تقلق المغرب.

3. الخلاف الحدودى بين الدولتين شكل أحد عوامل توتر العلاقات بين البلدين فالجزائر تتمسك بحدودها كما تركها الإستعمار الفرنسى، بينما المغرب يطالب بحدوده كما كانت قبل الإستعمار التى تمثل معاهدة (لاله مغنية) والتى وقعت فى الثامن من مارس عام 1845م إطاراً مرجعياً لها وهى المعاهدة التى وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمة معركة «إيسلى» فى 14 أغسطس عام 1844م بسبب دعم المغرب لثورة الأمير عبد القادر الجزائرى، ورغم تحديد تلك المعاهدة للحدود بين الجزائر والمغرب، إلا أن وضع منطقة الصحراء الشرقية فى الجنوب (منطقة تندوف) كان غامضاً، ولقد تعاقبت على هذه الاتفاقية اتفاقيات أخرى من (1901- 1902) كانت

كلها تنتقص من الأراضى المغربية ولذا فإنه منذ حصول المغرب على إستقلاله ومشكلة الحدود بين المغرب والجزائر إستمرت مطروحة مما أدى إلى مواجهات فى أكتوبر 1963م بما يسمى بحرب الرمال، ورغم إحتواء الصراع بعد تدخلات عربية وأفريقية، إلا أن مشكلة الصحراء الشرقية (صحراء تندوف) إستمرت عالقة فى الأذهان خاصة بعد اكتشاف الحديد بها (فى تندوف) حيث تجدد الصراع المسلح عام 1967م مما أدى لطرح النزاع على الأمم المتحدة وهو ما فرض على الجزائر والمغرب الدخول فى مفاوضات للإستغلال المشترك لمناجم الحديد فى مقابل إعتراف المغرب بحق الجزائر فى منطقة «تندوف»، ودعم الجزائر للحق المغربى فى الصحراء الغربية. على هذا الأساس وقعت معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية فى الخامس عشر من يونية 1972م ولكن مع ظهور إقتراب المغرب من حسم النزاع حول الصحراء الغربية بينه وبين أسبانيا، إضافة إلى ظهور جبهة البوليساريو- تحول الموقف الجزائرى لصالح أطروحة تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية وقيام دولة صحراوية وهو الموقف الذى أيدته الجزائر بوضوح بدءاً من عام 1975م.

الانشقاق السياسى لجبهة البوليساريو حول حق تقرير المصير وموقفها من النزاع:

أولاً: الانشقاق السياسى لجبهة البوليساريو حول حق تقرير المصير:-

أ- التنظيمات السياسية السابقة على جبهة البوليساريو:-

- قبل أن نتناول موقف جبهة البوليساريو من حق تقرير المصير فإننا نعرض للحركة الوطنية فى الصحراء الغربية منذ نشأتها وذلك على الوجه التالى:-

- ففى سنوات الإحتلال الأسبانى. التى بدأت منذ أوائل القرن الماضى وإستمرت حتى عام 1976م بعد توقيع الاتفاق الثلاثى فى مدريد بين أسبانيا وموريتانيا والمغرب إذ لم تكن الصحراء دون حركة وطنية بها بل على العكس من ذلك فقد كانت هناك الحركات السياسية والإنتفاضة الوطنية فى الصحراء، وعلى الرغم من قلة عدد السكان بالنسبة للمساحة الشاسعة للصحراء الغربية، وعلى الرغم من أنهم فى معظمهم بدو رحل يصعب عليهم التماسك الحضرى فى تنظيم أو حركة واحدة أو سلسلة مترابطة إلا أن الحافز الوطنى كان دائماً يجمع بينهم وكان مشتعلًا ضد الإحتلال الأسبانى تقوده القبائل الصحراوية الغربية الأصل وعددهم حوالى ألف وسبعمئة قبيلة تنزعمهم قبيلة «الرقبيات» التى تعد أقوى وأكبر القبائل الصحراوية، ومما يذكر أن أهم هذه الثورات التى قامت بها القبائل الصحراوية هى ثورة 1943م، كما شهد عقد السبعينيات من القرن العشرين تطوراً كبيراً فى مسار الحركة الوطنية الصحراوية إذ ظهر على السطح بروز حدثين هامين هما:-

- حدثت إنتفاضة شديدة ضد أسبانيا فى مدينة العيون عام 1970م وهى

تمائل إنتفاضتى عام 1943م و1957م إن لم تكن أشد منهما وكانت بقيادة صحفى هو «البصير ولد سيدة إبراهيم» وقد اعتقله الأسبان وقتها ثم استشهد فيما بعد وكان لهذه الثورة آثارها فقد استطاعت أن تبلور الحركة الوطنية وتجعلها أكثر تنظيماً وأن تمهد لمرحلة أكثر تطوراً.

- ومن ثم أعلن فى نفس العام 1970م عت تشكيل تنظيم سرى جديد فى الصحراء الغربية لمقاومة المحتل الأسبانى وسمى هذا التنظيم بمنظمة (موريهوب) أى الرجال الزرق، وعملياً اعتبر البعض أن هذه المنظمة هى أول منظمة سياسية صحراوية يسارية حتى ذلك الوقت، فلقد تأسست بدعم جزائرى مباشر واستطاعت أن تمت تعاونها إلى قلب أسبانيا حيث وجدت مساندة سياسية من الحزب الشيوعى الأسبانى وأيضاً تعاونت مع حركة إستقلال جزر كناريا، وكان مقر هذه الحركة فى الجزائر مثل مقر منظمة (الموريهوب)، وكانت الفلسفة السياسية لمنظمة الموريهوب تقوم على عدة مبادئ أهمها:-

- الإستقلال التام وقطع كل تعاون مهما كان نوعه مع أسبانيا.
- إقامة دولة مستقلة فى الصحراء الغربية ذات حكم ديمقراطى تقدمى شعبى.

- لا تقارب ولا تعاون بأى شكل من الأشكال مع المغرب أو موريتانيا.

- إلا أن تداعى وتطور الأحداث والمستجدات فى مشكلة الصحراء الغربية بعد اتفاق مدريد الثلاثى وإنسحاب أسبانيا من الصحراء وإحتدام الصراع والتنافس على ثروات الإقليم الصحراوى بين الأطراف المعنية بالصراع وهى (المغرب وموريتانيا والجزائر) من جهة ونضوج الحركة الوطنية فى الصحراء الغربية وتعميق مفاهيمها وإستفادتها من التجارب من جهة أخرى قد ساعد على بروز جديد قد قلب موازين القوى فى صراع الصحراء الغربية ألا وهو ظهور الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (جبهة البوليساريو)⁽¹⁾ فى مايو 1973م.

- ومما هو جدير بالذكر أن التنظيمات السياسية قد تعددت منذ عام 1960م فى الصحراء الغربية وتقتضى الدراسة التعرض لها على الوجه التالى:-

1. مجلس الأربعين:- تم إنشاؤه عام 1960م وكان يتكون من 41 عضواً ويضم جميع شيوخ القبائل وكان يختص بحفظ الأمن وإعلان الحر ضد المعتدين وعقد الصلح مع المتحاربين كما يختص المجلس بتعيين القضاة الذى يتم إختيارهم من كبار العلماء والفقهاء ومهامهم الفصل فى الخصومات والنزاعات بين سكان المنطقة.

(1)انظر:- شبكة المعلومات الإلكترونية الدولية نت يناير 2015
الحركة الوطنية الصحراوية.

2. حزب الإسلام:- وقد تأسس عام 1965م وتحددت مبادئه فى التحرر بالسلاح من أسبانيا والإنضمام إلى المغرب مع الإحتفاظ بحقوق كاملة لسكان الصحراء الغربية وقد أثار هذا المبدأ خلافات حادة داخل الحزب وحسم الخلاف لصالح الإستقلال التام عن الإستعمار الأسبانى على أنه مرحلة أولى.

3. المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء:- وقد تأسست عام 1966م بهدف تكوين جبهة ثورية وقد طالبت بتكوين إدارة للصحراء تكون مهمتها تسيير إدارة الإقليم الصحراوى والعمل على تحديد توقيت إنسحاب القوات الأسبانية من الصحراء الغربية، كما طالبت حتى يتم إنسحاب الأسبان من الإقليم الصحراوى بالمساواة بين الأسبان وسكان الصحراء فى الحقوق والمطالب وكان من أهدافها حل الجمعية الصحراوية وإجراء إنتخابات حرة ووقف هجرة الأسبان إلى الإقليم الصحراوى ومن ثم ترتب على ذلك إتخاذ أسبانيا لإجراءات قمعية ضد السكان الصحراويين.

4. حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الأسبانية:- وقد عرفت هذه الحركة سابقاً بإسم حركة الرجال الزرق التى أنشأتها المغرب عام 1961م وكانت تهدف إلى توحيد الصحراء مع المغرب إلا أنها قد غيرت مقر قيادتها إلى الجزائر ثم بلجيكاً ثم إستقر بها الأمر بالمغرب عام 1975م وإصطدمت بالقوات الأسبانية عدة مرات وقد انفصل عن هذه الحركة مجموعة من أصل مغربى طالبوا بالإندماج مع المغرب فى إطار حزب جبهة التحرير والوحدة.

5. الجماعة الصحراوية:- ومما هو جدير بالذكر فأن الخصوصية الصحراوية بدأت تظهر وتتضح معالمها فى إطار العلاقات الثنائية الأسبانية-الصحراوية منذ عام 1958م ومن ثم قامت أسبانيا فى عام 1961م باصدار وثيقة تعتبر فيها الساقية الحمراء ووادى الذهب جزءاً من أسبانيا وفى خطوة تالية قامت الإدارة الأسبانية فى عام 1967م بإنشاء الجماعة الصحراوية لتضم زعماء القبائل الصحراوية فى الساقية الحمراء ووادى الذهب ومدينة العيون والداخلة وزعماء البطون والفروع الكبرى لكل قبيلة، وبذلك وصل عدد أعضاء هذه الجماعة إلى مائة وإثنين عضواً وتحددت مهمة الجماعة الصحراوية فى تمثيل السكان المحليين فى علاقاتهم مع الإدارة الأسبانية والإشراف والسيطرة على العلاقات القبلية وكان السبب الأساس لتكوين هذه الجماعة الصحراوية هو توفير التغطية القانونية اللازمة لاستمرار النفوذ الأسبانى فى الصحراء الغربية وذلك من خلال إستيعاب جميع الحركات والإتجاهات والأحزاب داخل هذه الجماعة لتكون تحت السيطرة الأسبانية.

6. حزب الاتحاد الوطنى الصحراوى:- تأسس هذا الحزب تحت إشراف الحكومة الأسبانية فى أكتوبر 1974م إذ سعت الإدارة الأسبانية لمد سيطرتها على كل أنحاء الصحراء الغربية بهدف تحضيرها لتسلم السلطة فى أعقاب الإنسحاب الأسبانى من الصحراء لكى تستطيع هذا الحزب، المحافظة على مصالحها الاقتصادية والتجارية وإنضم لهذا الحزب أعضاء الجماعة

الصحراوية وبعد حل هذا الحزب انضم معظم قادته إلى جبهة البوليساريو. وفى إطار تطور الحركة الوطنية الصحراوية وصولاً إلى جبهة البوليساريو، ومن ثم تناولها على الوجه التالى:-

ب- جبهة البوليساريو:- ومما هو جدير بالذكر أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بعد المذابح الأسبانية ضد شعب الصحراء الغربية عام 1970م حيث عقد المؤتمر التأسيسى الأول فى العاشر من مايو عام 1973م على الحدود بين موريتانيا والصحراء الغربية وأعلن فيه ميلاد جبهة البوليساريو على أنقاض كل التنظيمات السياسية القائمة فى ذلك الوقت والتي تم تناولها وسبقت الإشارة إليها إذ استطاعت الجبهة أن تضم إلى صفوفها جميع المناضلين فى الصحراء الغربية وكذا كل التنظيمات السياسية فيها ولذلك أصبحت جبهة البوليساريو هى التنظيم الوحيد الممثل لشعب الصحراء الغربية.

- هذا ويرى البعض من الباحثين أن جبهة البوليساريو قد قامت على أهداف ومبادئ أكثر تحديداً ووضوحاً وركزت على هدف رئيسى ألا وهو الإستقلال التام للصحراء الأسبانية بعيداً عن أسبانيا والمغرب وموريتانيا وبنيت أساليبها على أساس العمل السياسى والعسكرى المنظمين وتحددت الأهداف السياسية للكفاح المسلح فى الآتى:-

1. عروبة الصحراء الغربية بارجاعها إلى أصلها العربى رداً أولياً على الاستعمار الأسباني الذى حاول بمختلف الأساليب الإستعمارية إلحاق الأراضى الصحراوية تعسفاً بالأراضى الموريتانية.

2. الرد على الإهمال العربى سواء من قبل الأنظمة العربية المجاورة فى شمال أفريقيا أو من قبل الأنظمة العربية التى تبعد مسافات بعيدة عن الإقليم.

وعلى الرغم أن جبهة البوليساريو قد تكونت فى موريتانيا. فإن التطور الأساسى فى الحركة بعد أن حقق زعماء الجبهة إتصالهم وتفاهمهم مع الجزائر باعتبارها دولة تقدمية تناصر حركات التحرر العربية والأفريقية دفع قيادات الجبهة منذ عام 1974م إلى التوجه إلى الجزائر التى رحبت بهم وتميزت هذه المرحلة بأنها المنطلق الوحيد لشعب الصحراء فى مواجهة الإستعمار وإرتكزت إنطلاقة الجبهة خلال هذه المرحلة على الآتى:-

- أن المنطقة الممتدة من جبل طارق إلى نهر السنغال تطل على المحيط الأطلسى أى أنها حكماً يجب أن تخضع لسياسة الحلف الأطلسى والساقية الحمراء وادى الذهب تعتبر نقطة التلاقى فى شمال غرب أفريقيا، ومن ثم فهى نقطة التماس بين الوطن العربى والقارة الأفريقية.

- هذا ونظراً للأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية اقتصادياً وعسكرياً فإن بقائها تحت سيطرة الإستعمار والإمبريالية سيكرسها مركزاً لمراقبة شعوب المنطقة وكل تحركاتها، فضلاً عن الناحية الاقتصادية المتمثلة فى وجود الموارد الطبيعية فى الصحراء الغربية.

- فضلاً عن قضية الإنتماء إلى الأمة العربية والإيمان بأن الشعب فى الصحراء الغربية هو جزء من الأمة العربية، وسيظل كما كان قديماً منارة جديدة فى المقاومة والنضال ضد الإستعمار فى المغرب العربى.

- من ثم فقد اعتبر يوم العشرون من مايو 1973م بداية مرحلة الكفاح المسلح لجبهة البوليساريو خلال هذه المرحلة على التنسيق بين أجهزة التنظيم التى بدأت تسير فى خطها الطبيعى، وعلى الرغم من كل هذه الجهود التى بذلتها جبهة البوليساريو إلا أنه كان هناك نقص ملحوظ فى القدرات والإمكانات العسكرية بالإضافة إلى المعارضة الإقليمية الشديدة فبدلاً من الدعم والمساندة المنتظرة فى كفاحها، قامت موريتانيا بحرمان شعب الصحراء الغربية من مساعدتها، أما المغرب كما يؤكد البعض فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك فمارست كثير من الضغوط على المواطنين الصحراويين اللاجئين إلى المغرب لأسباب سياسية ليكونوا آلة سياسية تخدم أهدافها ويوافق هذا إعلان جبهة البوليساريو أن تدخلات الجيش المغربى ضد الشعب الصحراوى قد تعددت.

- ومما هو جدير بالذكر أنه فور إعلان جبهة البوليساريو عن أهدافها وبيانها السياسى فى أغسطس عام 1974م فقد بدأ الإستعمار الأسبانى فى مقاومتها ومطاردتها داخل الأراضى المغربية والموريتانية وأدى ذلك إلى إنتشار عمليات جبهة البوليساريو التى إنتشرت على طول الأراضى الصحراوية خاصة بعد الدعم والتأييد الذى قدمته الجزائر لجبهة البوليساريو من أراضيتها وهو ما مكنها من خوض عمليات متصلة، ومع تزايد حدة المقاومة التى أصبحت الخيار الوحيد لشعب الصحراء الغربية إتضمت إليها كل التنظيمات السياسية، ومع تزايد المقاومة اضطرت أسبانيا إلى إعلان رغبتها فى إجراء الإستفتاء فى الصحراء الغربية خلال عام 1975م تحت إشراف الأمم المتحدة وبالفعل بدأت الإدارة الأسبانية بإجراء تعداد لسكان الصحراء الغربية.

إلا أن جبهة البوليساريو قد إرتأت إلى أنه ليس من الضرورى إجراء الإستفتاء إستناداً إلى أن حركتهم تمثل شعب الإقليم إلا أنهم يقبلون إجراء الإستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة بالشروط الآتية:-

أ- الإنسحاب المسبق للإدارة الأسبانية وإحلال إدارة وطنية مؤقتة محلها.

ب- الإنسحاب المسبق لجميع القوات الأسبانية وإضطلاع جيش التحرير التابع لجبهة البوليساريو بالدفاع والأمن فى الإقليم تحت ضمانات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

ج- عودة المنفيين واللاجئين السياسيين.

د- ضرورة مشاركة جبهة البوليساريو لأى هيئة تقوم بالتحقق من هوية الأشخاص على أن تكون المعايير التى تسود الإحصاء أو الإستفتاء هى

كالآتى:-

1. إنتماء الأشخاص لمجموعة عائلية موجودة داخل الإقليم الصحراوى.
2. عزم هؤلاء الأشخاص على العودة والحياة المستمرة فى الإقليم الصحراوى بغض النظر عن نتيجة التصويت.
- هذا ويشير البعض إلى أن تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى قدمته للأمم المتحدة فى الخامس عشر من أكتوبر عام 1975م كان قد أوصى بإجراء الإستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن البعثة كانت قد ذكرت فى تقريرها أن غالبية سكان الصحراء الغربية قد عبروا عن رغبتهم فى الإستقلال ومعارضتهم للمطالب الإقليمية المغربية والموريتانية، وأعربوا عن آمالهم فى مساعدة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وجامعة الدول العربية لهم عن نيل إستقلالهم.
- وإستطرادا للوقائع فإنه بعد إعلان محكمة العدل الدولية عن رأيها الإستشارى فى السابع عشر من أكتوبر عام 1975م فقد طلبت الأمم المتحدة من أسبانيا أن تعلن انسحابها من الصحراء الغربية ونقل إدارتها إلى الأمم المتحدة حتى يتم تحديد رغبات شعب الصحراء الغربية، إلا أن المغرب رفضت ذلك وأعلنت عن إنطلاق المسيرة الخضراء ثم وقع بعد ذلك اتفاق مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا، وعلى أثر ذلك أعلنت جبهة البوليساريو معارضتها لاتفاق مدريد الثلاثى وكان الرد لجهة البوليساريو عليه من خلال إجتماع مدينة «القلقه» الذى عقد فى 28 من نوفمبر عام 1975م والذى حضره 68 عضواً من أعضاء الجمعية العامة الصحراوية وثلاثة أعضاء صحراويين فى البرلمان الصحراوى «الكورتس» وأصدروا وثيقة تضمنت الآتى:-
1. أن الطريق الوحيد لإستثارة الشعب الصحراوى هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه والحصول على إستقلال من غير أى تدخل أجنبى مهما كان نوعه ولكون الجمعية العامة الصحراوية لم تنتخب ديمقراطياً من قبل الشعب الصحراوى فإنها لا تستطيع أن تقرر مصيره.
2. أن الجمعية العامة الصحراوية بإجماع أعضائها تقرر حل نفسها نهائياً حتى لا تستغل أسبانيا هذه المؤسسة لخدمة مصالحها وأهدافها.
3. إن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوى هى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادی الذهب المعترف بها من قبل الأمم المتحدة.
4. وفى إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية وخارج على أى تدخل أجنبى أسس مجلس وطنى صحراوى مؤقت.
5. نؤكد نحن الموقعين على وثيقة مدينة (القلقه) من جديد تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادی الذهب الممثل الشرعى الوحيد لشعب الصحراوى.

6. نؤكد من جديد إصرارنا على إستمرار الكفاح من أجل عز وطننا حتى الإستقلال التام والحفاظ على وحدته الترابية.

هذا ويشير كثير من الشراح إلى أن البوليساريو قد وجدت أحضاناً دافئة فى الجزائر التى منحتها المأوى المؤقت فى صحراء «تندوف» ومنحتها الدعم السياسى والعسكرى والمالى بكل أبعاده منطلقة من موقعين هما:-

أ- هو ما يمليه التوجه الجزائرى من مناصرة حركات التحرر وحق تقرير المصير.

ب- هو موقف الجزائر تجاه المغرب ورغبتها فى حرمانه من ضم الصحراء الغربية حتى لا تكون عمقاً إستراتيجياً ومخزوناً إضافياً للعرش المغربى.

ويرى البعض أنه لا جدال أن حسابات موازين القوى الإقليمية فى شمال أفريقيا تفرض على الجزائر أن تطوق سلطة هذا العرش وتقلص نفوذها لصالحها بحيث تتحول الصحراء الغربية إلى دولة مستقلة تصبح بأى شكل من الأشكال مجالاً حيوياً للجزائر وتسمح لها بمد خط سكك حديدية مباشر يربط الجنوب الجزائرى الغنى بالمعادن والغاز والبتروى بشواطئ المحيط الأطلسى ليكون أقصر طريق بين المناجم والحقول البترولية وموانئ التصدير إلى أوروبا وأمريكا.

ويؤكد البعض فى هذا المضمار إن البوليساريو إنطلقت فى مرحلة انطلاق العقيد القذافى الرئيس الليبى السابق إلى أفريقيا نظراً لأن ثورة القذافى قد شكلت عامل جذب شديد لعدد كبير من الثوار والمتمردين والساحطين ضد نظم حكم مختلفة ومن ثم جاءت جبهة البوليساريو ليجد فيها العقيد القذافى نموذجاً قريباً من العمل الثورى ولتجد هى فيه نموذجاً للقائد الثورى وسرعان ما تلاقت الأهداف ومن ثم مثل هذا من وجهة نظر البعض حجر عثرة لإتمام الإستفتاء لحل مشكلة الصحراء الغربية⁽¹⁾.

(1) انظر:- شبكة المعلومات الدولية الإلكترونية نت يناير 2015
الحركة الوطنية الصحراوية- والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء- ووادى الذهب جبهة البوليساريو.

وانظر أيضاً:-
مجلة السياسة الدولية- العدد 44 إبريل 1979م
قرارات الأمم المتحدة- وثائق جزائرية- مغربية موريتانية- وثائق جبهة البوليساريو ص 226- 254

هذا وتستند جبهة البوليساريو فى مطالبتها الإستقلالية وحققها فى تقرير المصير على العديد من قرارات الهيئات الدولية والإقليمية والتي تمثلت فى الآتى:-

1. القرار الصادر عن مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك فى يونية عام 1972م والذي عبر عن تضامنه مع سكان الصحراء الخاضعة للنفوذ الأسباني وطالب أسبانيا بأن توجد مجالا من الحرية والديمقراطية بما يمكن شعب الصحراء من التمتع بحقه فى تقرير المصير والإستقلال فى أقرب وقت وإعمالا لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك.

2. القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 من ديسمبر عام 1972م والذي أكد الحق الثابت لسكان الصحراء فى تقرير المصير والإستقلال، كما أكد هذا القرار مشروعية كفاح الشعوب المستعمرة وتضامنها ومساندتها لسكان الصحراء فى كفاحهم من أجل حق التمتع بحق تقرير المصير والإستقلال ومطالبة كل الدول بتقديم العون المادى والمعنوى الضرورى لهذا الكفاح.

3. القرار الذى إتخذه مؤتمر قمة دول عدم الإنحياز والصادر فى سبتمبر 1973م والذي عبر عن تضامن دول عدم الإنحياز مع سكان الصحراء الغربية الخاضعين للنفوذ الأسباني وتمسك هذه الدول بمبدأ تقرير المصير ورغبتها فى أن يطبق هذا المبدأ فى إطار يضمن لسكان الصحراء الغربية الخاضعة للنفوذ الأسباني التعبير الحر والحقيقى عن إرادتهم طبقا للتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة.

- ومما هو جدير بالذكر أن جبهة البوليساريو قد طالبت الأمم المتحدة منذ عام 1975م بتأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي فى الإستقلال وأن تتحول السيادة والسلطة من الدولة الأسبانية المستعمرة إلى الممثلين الحقيقيين للشعب الصحراوي، كما حذرت جبهة البوليساريو جيران الصحراء الغربية من أية محاولة غير شرعية للتدخل فى الشؤون الداخلية لشعب الصحراء الغربية الذى له وحده الحق فى إتخاذ الإجراءات الممكنة لإعادة سيادته والدفاع عن وحدة أراضيه، وفى هذا الإطار فقد ضمت جبهة البوليساريو العديد من التيارات السياسية وأمنت قيادتها بمبادئ مختلفة ومتعددة منها الناصرية والقذافية والجزائرية والماركسية والمادية.

- أما فيما يتعلق بالجمهورية الصحراوية وإستقلالها، فلقد تحدد الهدف السياسى والعسكرى منذ عام 1979م فعلى الصعيد السياسى أعلنت لجنة الحكماء الأفارقة بناء على تكليف من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك - إقرارها بحق تقرير المصير ل إقليم الصحراوي وطالبت أيضا بتشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية حتى يتم تقرير المصير لشعب الصحراء.

- هذا وقد رفضت المغرب هذا القرار ومن خلال المعركة السياسية التي أدارتها جبهة البوليساريو إعترفت كثير من دول القارة الأفريقية بالجمهورية الصحراوية مما مكنها من إعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بها كدولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى العديد من الدول الأخرى نتعرض لها فى الفصل القادم.

أما على الصعيد العسكرى فقد تحولت جبهة البوليساريو إلى أقوى المنظمات المسلحة فى الشمال الأفريقى منذ منتصف الثمانينات حيث أمكنها تجنيد حوالى 20-25 ألف مقاتل، كما أنها تمكنت من تطوير أساليب القتال والتخطيط وإدارة العمليات وأمكنها إستخدام الأسلحة المتقدمة خاصة الصواريخ أرض، أرض جو والمدفعية المتوسطة وقصيرة المدى، ولقد كان للجزائر وليبيا دور أساس فى هذا الدعم العسكرى بالإضافة لوجود دعم كوبى فيتنامى.

- وفى إطار هذه التطورات المساندة لجبهة البوليساريو سواء كانت إقليمية أو دولية كانت هناك ردود فعل جوهريّة لدى الرأى العام العالمى حيث حصلت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على عضوية منظمة الوحدة الأفريقية عام 1984م خلال القمة الأفريقية التي عقدت فى أديس أبابا آنذاك وكانت من الدول المؤسسة للإتحاد الأفريقى لاذى حل محل منظمة الوحدة الأفريقية وقد ترتب على ذلك قيام المغرب بتجميد عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية ولم تنضم للإتحاد الأفريقى حتى الآن.

هذا وقد تركزت رؤية جبهة البوليساريو للسلام مع المغرب فى الشروط التى أعلنتها وهى:-

1. إعتراف المغرب بحق تقرير المصير للصحراويين.
2. تنفيذ القرارات الدولية خاصة تلك التى أصدرتها مؤتمرات القمة الأفريقية ومؤتمرات دول عدم الإنحياز واتلجمعية العامة للأمم المتحدة.
3. إنسحاب الجيش المغربى من كل الصحراء الغربية.
4. وقف عمليات الإعتقال والمطاردة التى تشنها حكومة المغرب.
5. دخول الحكومة المغربية فى مفاوضات مباشرة مع ممثلى البوليساريو لتسوية الخلافات بينهما.

- هذا وقد أعلن الملك الحسن الثانى عام 1981م عن موافقته على إجراء الإستفتاء فى الصحراء الغربية ومن ثم تمثّل رد فعل البوليساريو فى إعلانها أن المبادرة المغربية ما هى إلا محاولة لإضفاء الصبغة الشرعية على الإحتلال العسكرى المغربى للصحراء الغربية، وترى جبهة البوليساريو أن تدخلات وحدات الجيش المغربى ضد الشعب الصحراوى، قد تزايدت عبر الحدود، وأن هذه الوحدات تقوم بحملات إبادة موجهة ضد الصحراويين تجاوزت الحدود، وإذا كانت المغرب قد إعتمدت على أسانيد تاريخية فى

تبرير تمسكها بالصحراء على أنها جزء من الأراضى المغربية، فإن جبهة البوليساريو تعتمد أيضاً على وقائع تاريخية لتبرير موقفها من حق تقرير المصير وتستند إلى المعاهدة الموقعة بين السلطان محمد بن عبد الله وملك أسبانيا عام 1667م والتي تم فيها وصف سكان الصحراء بالجماعات المتوحشة والمفترسة والتي لا مأوى لها ومن ثم يشعر المغاربة بوجود فوارق بينهم وبين الصحراويين.

- أما فيما يتعلق بأوجه الشبه والإختلاف بين الصحراويين والموريتانيين فترى جبهة البوليساريو وجود فوارق كبيرة حيث أنهم لم يكونوا فى يوم من الأيام تحت السلطة السياسية حيث كانت موريتانيا والمغرب تحكم بالأمرأ فيما كان للصحراويين نوع من الديمقراطية القبلية أسموها مجلس الأربعين وهذه العلاقة قد خلقت من وجهة نظر الصحراويين نوعاً من التضامن والإلتقاء وليس حق الإغتصاب، كما رأت جبهة البوليساريو أن الدول المجاورة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تفرض على محكمة العدل الدولية مفهوماً خاطئاً تمثل فى أنه توجد علاقات سيادة منهم (المغرب وموريتانيا) على الصحراويين منذ قرن من الزمان، إلا أن الجيران العرب يستغلون ذلك لتبرير مطامعهم التوسعية ومن ثم ترى جبهة البوليساريو أن محكمة العدل الدولية قد اكدت وجهة نظر جبهة البوليساريو وأن الصحراء الغربية لم تكن عليها أى سيادة من طرف أى من الدول العربية المجاورة سواء كانت المغرب أو موريتانيا.

ثانياً : الانشقاق السياسى حول موقف جبهة البوليساريو من النزاع:-

- ومما هو جدير بالذكر أن حركات التحرير قد نشأت فى الصحراء الغربية خلال الفترة الإستعمارية الأسبانية للإقليم الصحراوى فى الفترة من عام 1900م إلى عام 1976م وفى ظل ثورات القبائل الصحراوية الأصل وهم ألف وسبعمائة قبيلة بقيادة أكبر القبائل وهى قبيلة «الرقيبات» وهى أكبر القبائل عدداً وعدة وقوة، وكانت الثورتان المميزتان لهذه القبائل هى ثورتى عامى 1943م و1957م ومنذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضى تحولت الثورة إلى تنظيم محكم فى شكل حزب، هذا وفى خلال عامى 1972م-1973م أصبح فى الصحراء الغربية عدة منظمات سياسية منها حزب الاتحاد الوطنى الذى أنشئ بتأييد ومؤازرة أسبانيا وجبهة التحرير والوحدة التى أنشئت بتأييد ومؤازرة المغرب، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وجبهة البوليساريو التى بدأت أول نشاطاتها العسكرية فى عام 1973م والتي استفادت فى قيامها ونحوها بالمجموعات السياسية المختلفة سواء فى المغرب أو فى الصحراء.

- إلا أن التطور الأساسى فى حركة البوليساريو حدث عندما مد مؤسسوها الأوائل خطوط تفاهمهم وتعاونهم السياسى والعسكرى إلى الجزائر باعتبارها دولة تقدمية تناصر حركات التحرير العربية والأفريقية وتبع ذلك هروب قيادات البوليساريو فى الفترة من 1974م إلى 1975م إلى الجزائر التى رحبت بهم، وقد عمل قادة جبهة البوليساريو على تصعيد حدة الخلاف

المغربى الجزائرى، ومن ناحية أخرى فقد وجد فيهم الجزائريون الفرصة لتحقيق أهداف الجزائر فى إضعاف النظام المغربى وفى الوصول إلى المحيط الأطلسى غرباً من جهة أخرى وفى إنعاش العمق الإستراتيجى وتدعيم المجال الحيوى من جهة ثالثة، وفى هذه الظروف تسلمت البوليساريو وتم تدريبها بواسطة الدعم الجزائرى اللبى بالرغم من إختلاف الأهداف بين الأطراف الثلاثة.

- وقد إستفادت البوليساريو على الصعيد العربى والأفريقى العالمى وذلك بعد أن طرحت نفسها كحركة تحرير وطنى تنتمى إلى حركة التحرر العالمى وترتبط بالثورتين العربية والأفريقية.

- وهذه المفاهيم نجدها واضحة فى وثائق جبهة البوليساريو وتعبّر إحدى هذه الوثائق عن طموحات جبهة البوليساريو وعدم ارتباط الصحراويين بالمغرب وترد على الإدعاءات المغربية وتفندها⁽¹⁾. هذا وترى جبهة البوليساريو أنها حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب وأن الأمم المتحدة قد اعترفت بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية بحرية من خلال مطالبة أسبانيا بتطبيق ما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة وأن الجمعية العامى لم تنقطع عن تأكيد هذا الحق وتوضيح جوهره وشكليات تطبيقه منذ عام 1966م هذا وتلج جبهة البوليساريو على إجراء إستفتاء يمكن شعب الصحراء من التعبير عن رأيه بحرية فى جو من الأمن والسلام بمراقبة من منظمة الأمم المتحدة، ومن ثم ترى جبهة البوليساريو فى أسبانيا عدوها الإستعمارى الأول وأنها أى أسبانيا حاولت ضم الصحراء الغربية نهائياً إليها مشجعة بالأخص هجرة الأوروبيين إلى الصحراء الغربية والتمادج فيها و«أسبنة» الصحراويين الذين لم يفرض عليهم اللجوء، غير أن هذه المحاولات قد فشلت بسبب صمود شعب الصحراء، بما فى ذلك من وضعتهم أسبانيا فى المقدمة من أجل خلق كيان مصطنع خاضع لأسبانيا، وترى جبهة البوليساريو أن الشعب الصحراوى قد عانى كثيراً منذ أواخر الخمسينيات من القمع والتهجير الذى تبع الإنتفاضة الكبرى لجماهير الصحراء عام 1958م وأوشكت على طرد المستعمر الأسبانى نهائياً.

- ومنذ عامى 1967م و1968م قد قويت الحركة المناهضة للإستعمار فى الصحراء، وفى عام 1970م كانت الإنتفاضة الكبرى بالعيون يوم 17 يونية 1970م حيث قام شعب الصحراء الغربية بمظاهرات صاخبة وعنيفة وتدين سياسة إدماج الصحراء فى التراب الأسبانى، وقد إستتكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه العمليات وأدانتها فى قرارها الذى صدر فى ديسمبر من نفس العام، وقد قامت الجبهة بأولى عملياتها فى مايو عام 1973م ومنذ ذلك الحين وجبهة البوليساريو كانت تقوم بغاراتها على الأسبان وتؤثر

(1) انظر:- مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، البوليساريو إلى الأمم المتحدة فى أكتوبر 1975م-

نقلاً عن د. / جلال يحيى وآخرون- مرجع سابق ص 632

تدريجياً على الرأى العام الأسباني الذى اكتشف أخطار هذه الحرب غير العادلة، ومنذ السنة الثانية لحرب التحرير بدأت أسبانيا تلتزم القوة الحقيقية لكفاح شعب الصحراء وكان حافظاً من وجهة نظر جبهة البوليساريو لإعلانها الذى صدر فى عام 1974م عن نيتها من تنظيم استفتاء حق تقرير المصير لشعب الصحراء فى النصف الأول من عام 1975م وهو ما لم تحققه آنذاك.

- هذا وقد أكد البعض أن جبهة البوليساريو تعتقد أن ما حدث من الدول العربية المجاورة للصحراء الغربية وهى المغرب وموريتانيا «ضربة صفجر من الخلف» من جانبهم وبدلاً من الدعم والمساندة المتوقعة والمنتظرة منهم، بل كان العكس من جانبهم وأنه إذا كانت موريتانيا قد حرمت شعب الصحراء الغربية من مساندتها ودعمها فإن المغرب قد مارست ضغوطاً على شعب الصحراء الغربية، ومن ثم فقد ردت جبهة البوليساريو على المقولات المغربية بأن الصحراويين من شعبنا ردة أن الصحراويين لم يكونوا فى يوم من الأيام مغاربة ولم يكن لهم أى تطلع أن يصبحوا رعاية أية جلالة، وتضيف جبهة البوليساريو قائلة «أنهم يقولوا أن الصحراء مغربية لأنها عربية ومسلمة بحجة أن بعض القوافل المغربية قد مرت بها سحابة صيف بحثاً عن الذهب السودانى فى عصور غابرة، - والصحراء موريتانية لأن قبائل صحراوية تنتمى إلى نفس العنصر البشرى أو نفس الجنس- إنها قضية إصطلاح كأغلبية الموريتانيين أنها مغربية أو موريتانية لأن سكانها أقل من أن يكونوا دولتهم وحدهم (سكان الصحراء الغربية).

- هذا وترد جبهة البوليساريو على الإدعاءات والأسانيد المستمدة من التاريخ قائلة «أنه من غير الصحيح أن الصحراء الغربية قد إحتلت فى يوم من الأيام من طرف المغرب وهذا ما اكدته محكمة العدل الدولية بأنه لا وجود لأية علاقات سيادة للمغرب على وطننا (الصحراء الغربية) ومن غير الصحيح أيضاً أن الصحراويين عاجزون عن تكوين دولتهم وحدهم... وصحيح أن السكان الصحراويين هم عرب ومسلمون ولكن بيننا وبينهم (المغرب وموريتانيا) فوارق هى أكبر ما يمكن أن تكون بين شعبين عربيين ومسلمين... المغاربة أقرب إلى الجزائريين والتونسيين عن الصحراويين الذين هم أقرب إلى الشرق العربى وخصوصاً الجزيرة⁽¹⁾.

- وإذا كانت المغرب تعتمد على أسانيد تاريخية فى تبرير تمسكها بالصحراء كجزء من التراب الوطنى المغربى فإن جبهة البوليساريو تعتمد هى الأخرى على وقائع تاريخية لتبرير موقفها من حق تقرير المصير لشعب الصحراء قائلة أن أحد أجداد صاحب الجلالة الحسن الثانى كان يسمى بلطف أجدادنا (المجموعة المتوحشة التى لا مأوى لها) فترى كيف أن المغاربة يشعرون بفوارقهم مع الصحراويين وقد جاءت هذه العبارة فى وثيقة مغربية

(1) د. جلال يحيى، مرجع سبق ذكره ص 635
انظر فى هذا المرجع:- مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، إلى الأمم المتحدة فى أكتوبر 1975م

ولها أهمية أخرى إنها تظهر أن هذا السلطان وهو من أعظم السلاطين العلويين وكان يعرف جيداً وبشكل واضح الحدود الحقيقية للمملكة المغربية، ويقصد البوليساريو هنا المعاهدة الموقعة بين السلطان محمد بن عبد الله وكارلوس الثالث ملك أسبانيا بمراكش المؤرخة فى 28 مايو 1767م والتي نص بندها الثامن عشر على ما يلى:-

«جلالته كيف عن التحدث فى موضوع المؤسسة الذى أراد جلالة الملك بناءها فى جنوب واجى فون، لأنه لا يمكن أن يكون مسئولاً عن الحوادث والألام، التى يمكن أن تقع لأن سيادته لا تمتد إلى هناك لأن المجموعات المتوحشة والمفترسة سكان ذلك البلد قد تسببوا دائماً فى الخسائر لسكان جزر كناريا بل إستعبدوهم.

- وتؤكد جبهة البوليساريو على أن محكمة العدل الدولية قد اكدت فى رأيها الإستشارى أن الصحراء الغربية لم تكن عليها أى سيادة من أى طرف من التوسعين المجاورون (المغرب وموريتانيا) للصحراء، كما توجه جبهة البوليساريو اللوم للموريتانيين لأنهم ينكرون حق الصحراويين فى الوجود المستقل علماً بأنهم كانوا هم أنفسهم منذ زمن غير بعيد يطالبون نفس المطالب وبنفس العبارات ومن ثم تتسائل جبهة البوليساريو قائلة:- كيف يقوم إخواننا فى موريتانيا بتأييد نفس المطالب التوسعية وإنكار نفس الحقوق التى دافعوا عنها بالأمس القريب.

- ومن ثم ترى البوليساريو أن الشعب الصحراوى كغيره له الحق فى الوجود وفى بناء سيادته الوطنية وتنادى البوليساريو بتحقيق أمانى المغرب العربى نحو وحدة أشمل وأن الطريق الوحيد للوصول لهذا الهدف هو التشاور بين الشعوب، وأن الشعب الصحراوى سيسهل بدوره هذه الوحدة الضرورية ما أمكنه ذلك ولكنه إنتصاراً لذلك يريد أن يؤكد حقه فى الوجود وفى ممارسة حقوق ضحى بالكثير من أجل إنتزاعها وأنه مصمم على بناء دولة مؤسسة على أسس ديمقراطية مستقاة من التقاليد العربية والأفريقية، وأن تأكيد حق شعب الصحراء فى تقرير مصيره والحصول على الإستقلال هو حق شعب الصحراء الذى له الحق فى إتخاذ الإجراءات الممكنة لإعادة سيادته والدفاع عن وحدة ترابه.

- هذا وقد ضمت جبهة البوليساريو كما أوضحنا عدة تيارات سياسية وفكرية متعددة وأمنت قيادتها بمبادئ مثل الناصرية والقذافية والماركسية والمبادئ الجزائرية وقد أكدت الجمهورية الصحراوية فى أواخر عام 1979م على هدفين هما هدف سياسى وهدف عسكرى، فعلى الصعيد السياسى تحقق للبوليساريو نصر سياسى فى ديسمبر عام 1979م إذ أعلنت لجنة الحكماء الأفارقة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك عن اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوى ثم طالبت المملكة المغربية بسحب قواتها من الصحراء الغربية المتنازع عليها ثم طالبت بعد ذلك بتشكيل

قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية لحين تقرير المصير فى الإقليم الصحراوى.

- هذا ولم يكن هذا القرار هو الأول الذى رفضه المغرب وأبدته كل من الجزائر والبوليساريو بل سبقه مسيرة طويلة من العديد من القرارات التى تركزت كلها فى عام 1979م وكان من أبرز هذه القرارات هى:-

1. قرار صادر عن مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى منروfia.

2. قرار صادر عن قمة عدم الإنحياز فى هافانا.

3. قرار لجنة تصفية الإستعمار من الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى صوت عليه بالتأييد حوالى ثمانون دولة.

وكل هذه القرارات جاءت لصالح جبهة البوليساريو وتأييدها وقد اعترفت بها كثير من الدول العربية والأفريقية والأجنبية وأول المعترفين آنذاك الجزائر- بنين- مدغشقر- أنجولا- بوروندى- غينيا بيساو- توجو- رواندا- كوريا الديمقراطية- عدن، هذا وتجدر الإشارة إلى إقامة علاقات بين جبهة البوليساريو ودول المعسكر الاشتراكي واليسار الأوروبى وخاصة الفرنسى والأسبانى والإيطالى وعدد من الدول العربية التقدمية باستثناء العراق آنذاك الذى كان مؤيدا للمغرب بل أن البوليساريو قد حصلت على تأييد دول عربية محافظة مثل الأردن والإمارات العربية وحصلت على تأييد أغلب الدول الأفريقية فى منظمة الوحدة الأفريقية بدءاً من مؤتمر المنظمة الأفريقية الذى عقد فى نيروبي عام 1980م وانتهاءً بمؤتمر القمة الأفريقية عام 1984م فى أديس أبابا والذي تم التصويت على قبولها عضواً بمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ثم عضواً بالاتحاد الأفريقى الآن مما جمدت معه المغرب عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية ولم تنضم عضواً فى الاتحاد الأفريقى حتى الآن.

- أما على الصعيد العسكرى فقد إستطاعت البوليساريو خلال خمس سنوات من تعبئة ما بين عشرون ألف وخمسة وعشرون ألف مقاتل ولكن الأهم هو التطور الحديث فى التدريب فقد وطبقت أساليب حرب العصابات مستخدمة أساليب متقدمة، هذا ويلاحظ أن المساندة الجزائرية الليبية قد لعبت الدور الأساس فى هذا التقدم العسكرى بالإضافة إلى بروز الدور الكوبى والفيتنامى وكل هذه التطورات لمساندة البوليساريو عربياً وأفريقياً ودولياً قد أحدثت ردود فعل جوهرية لدى الرأى العام العالمى وذلك من خلال ما أثارته جبهة البوليساريو لحقها فى تقرير مصيرها فى الصحراء الغربية وما أثاره المراقبين الدوليين من الأهمية الجيوبوليتكية النادرة للإقليم الصحراوى⁽¹⁾.

(1) انظر:- د./ يحيى رجب، موقف جبهة البوليساريو من مشكلة الإقليم الصحراوى- مرجع سبق ذكره ص ص 631- 642

هذا ويرى المغرب أن معظم هذه القوات من غير الصحراويين وخاصة من الطوارق وقبائل تندوف الجزائرية وقبائل من موريتانيا وقبائل «البرابيش» من شمال مالى وكلهم متشابهون فى المظهر والشكل والملابس واللهجة الحسانية- انظر المرجع السابق ص 641

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

- ومن ثم الدراسة إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب قد ظهرت بعد المذابح الأسبانية ضد شعب الصحراء الغربية عام 1970م حيث عقد المؤتمر التأسيسى الأول لها بتاريخ العاشر من مايو عام 1973م على الحدود بين موريتانيا والصحراء الغربية وأعلن فى هذا المؤتمر ميلاد جبهة البوليساريو على أنقاض كل التنظيمات السياسية التى كانت قائمة آنذاك والتى سبق التعرض لها تفصيلاً وإذ استطاعت جبهة البوليساريو أن تضم إلى صفوفها بعض التنظيمات السياسية فى الصحراء وركزت على هدف رئيس هو الاستقلال التام للصحراء الغربية بعيداً عن أسبانيا وموريتانيا وبنيت أساليبها على أساس العمل السياسى والعسكرى المنظمين ومن ثم تحددت الأهداف السياسية للكفاح المسلح لها فى الآتى:-

- عروبة الصحراء الغربية بارجاعها إلى أصلها العربى رداً أولياً على الاستعمار الأسبانى الذى حاول بمختلف الأساليب الإستعمارية إلحاق الأراضى الصحراوية تعسفاً بالأراضى الأسبانية حتى أنه أطلق على الصحراء الغربية مسمى الصحراء الأسبانية. وأيضاً الرد على الإهمال العربى سواء من قبل الأنظمة العربية المجاورة فى شمال أفريقيا أو من قبل الأنظمة العربية الأخرى، وعلى الرغم من أن البوليساريو قد تكونت فى موريتانيا إلا أن التطور الأساسى لهذه الحركة قد تحقق باتصال زعماء جبهة البوليساريو وتقاهمهم مع الجزائر باعتبارها دولة يرون أنها تقدمية تتاصر حركات التحرر العربية والأفريقية مما دفع قيادات البوليساريو إلى التوجه إلى الجزائر منذ عام 1974م والتى رحبت بهم وتميزت هذه المرحلة بأنها المنطلق الوحى لشعب الصحراء فى مواجهة الاستعمار الأسبانى، كما تميزت بالإنتماء العربى والإيمان بأن الشعب فى الصحراء الغربية هو شعب عربى وسبقى كما كان قديماً منارة جديدة فى النضال ضد الوجود الاستعمارى فى المغرب العربى.

- هذا وقد رأت البوليساريو أنه ليس من الضرورى إجراء الاستفتاء لأن حركتهم تمثل شعب الإقليم ولكنهم يقبلون إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وبعد إعلان محكمة العدل الدولية لرايها الاستشارى فى 17 أكتوبر عام 1975م طلبت الأمم المتحدة من أسبانيا أن تعلن إنسحابها من الصحراء الغربية ونقل إدارتها إلى الأمم المتحدة حتى يتم تحديد رغبات شعب الصحراء، إلا أن المغرب رفضت ذلك وإنطلقت المسيرة الخضراء التى أعلن عنها الملك الحسن الثانى آنذاك ثم أعقب ذلك توقيع اتفاق مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، ومن ثم أعلنت البوليساريو معارضتها لهذا الاتفاق وكان الرد الصحراوى عليه من خلال إجتماع الصحراويين فى «مدينة القلقه» الذى عقد فى يوم 28 من نوفمبر عام 1975م وقد حضره 68 عضواً من أعضاء الجمعية العامة الصحراوية وثلاثة أعضاء صحراويين فى البرلمان الصحراوى -الكورتس- وقد أصدروا وثيقة تضمنت الآتى:-

- أن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوى هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه والحصول على استقلاله من غير أى تدخل أجنبى مهما كان نوعه ولكون الجمعية لم تنتخب ديمقراطياً من قبل الشعب الصحراوى فإنها لا تستطيع أن تقرر مصيره.

- أن الجمعية الصحراوية باجماع أعضائها تقرر حل نفسها نهائياً - حتى لا تستغل أسبانيا هذه المؤسسة لخدمة مصالحها وأهدافها.

- إن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوى هى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية ووادى الذهب المعترف بها لامن قبل المنظمة الدولية (الأمم المتحدة).

- فى إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية وخارج على أى تدخل أجنبى، أسس مجلس وطنى صحراوى.

- نحن الموقعين لوثيقة (القلقه) نؤكد من جديد تأييدنا غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب الممثل الشرعى الوحيد للشعب الصحراوى.

- نؤكد من جديد إصرارنا على إستمرار الكفاح من أجل عز وطننا حتى الاستقلال التام وحفاظ على وحدته الترابية.

ومن ثم يرى البعض أن البوليساريو قد برزت فوق أرضية سياسية محددة وسابقة على نشأتها وأنها قد سارعت خلال سنواتها الأولى إلى التركيز على وضع برنامج سياسى وهدف إستراتيجى واللجوء إلى أساليب الوصول إلى هذا الهدف سواء كان أسلوباً سياسياً أو عسكرياً أو كان مزيجاً بينهما فقد انطلقت البوليساريو فى ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مميزة ساعدت فى بدايتها على إعطائها دفعة قوية إذ انطلقت بينما كانت الجزائر فى عز نشأتها السياسية لا عبر أفريقيا فحسب بل فى ظل مجموعة عدم الإنحياز والعالم الثالث وكان أبرز ملامح هذه السياسة هى تبنى الجزائر لحركات التحرر مدعية أن البوليساريو تمثل حركة من حركات التحرر لتخفى مطامعها فى الصحراء الغربية وتقسمها بينها وبين المغرب وموريتانيا، هذا ويمكن القول أن البوليساريو قد وجدت أحضاناً دافئة فى الجزائر التى منحتة المأوى المؤقت فى صحراء «تندوف» ومنحتها الدعم السياسى والمالى والعسكرى بكل ابعاده منطلقاً من موقفين هما:-

1. هو ما يمليه التوجه الجزائرى من مناصرة حركات التحرر وحق تقرير المصير.

2. هو موقف الجزائر تجاه المغرب ورغبتها فى حرمانه من ضم الصحراء الغربية حتى لا تكون عمقاً إستراتيجياً ومخزوناً إضافياً للعرش المغربى ولا جدال أن حسابات موازين القوى الإقليمية فى شمال أفريقيا، تفرض على الجزائر أن تطوق سلطة هذا العرش وتقلص نفوذه لصالحها

بحيث تتحول الصحراء الغربية إلى دولة مستقلة تصبح بشكل من الأشكال مجالاً حيويًا للجزائر وتسمح لها بمد خط سكك حديدية مباشرة يربط الجنوب الجزائرى الغنى بالمعادن والغاز والبتروول بشواطئ المحيط الأطلسى ليكون أقصر طريق بين المناجم والحقول البترولية وموانئ التصدير إلى أوروبا وأمريكا هذا وعلى الرغم من أن حركة البوليساريو قد أصدرت نشرة تنظيمية لها فى أكتوبر 1973م تحت اسم العشرون من مايو وكانت فى بداية إصدارها تنسخ باليد ليتناقلها أعضاء التنظيم إلا أن الحركة كان ينفصها الكثير خاصة التنظير الفكرى المتكامل والبرنامج السياسى الواضح المعالم، والأطر التنظيمية المحكمة فضلاً عن قلة التمويل والتسليح ووسائل الإتصال، كما ردود فعل الوطن العربى والعالم فى معظمه كانت سلبية إلى حد كبير على قيام حركة البوليساريو إذ أن التعقيم الاعلامى وضعف النشاط الاعلامى للبوليساريو معاً أن يثير جواً من الحذر والريبة حول هذه الحركة الجديدة المطالبة باستقلال الصحراء فى مواجهة الأسانيد والأدلة القانونية لارتباط سكان الصحراء الغربية بالمغرب وهو إرتباط القبائل والعشائر وهو ما اكدته محكمة العدل الدولية واعترفت به الدولة الاستعمارية للإقليم (أسبانيا)⁽¹⁾.

وفى الختام يمكن القول أن النزاع حول إقليم الصحراء الغربية كان يدور فى البداية فى سبعينيات القرن الماضى بين أسبانيا وسكان الصحراء الغربية من أجل استقلال الإقليم وتقرير مصيره إلا أنه بعد رأى محكمة العدل الدولية الاستشارى ودخول الإقليم للمسيرة الخضراء من قبل المغرب ثم توقيع الاتفاق الثلاثى فى مدريد بين أسبانيا- الدولة الاستعمارية للإقليم والدولتين المجاورتين وهما المغرب وموريتانيا- تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب التى ضمت الساقية الحمراء وموريتانيا التى ضمت إقليم وادى الذهب.

وعلى إثر اتفاق «مدريد» أعلنت حركة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عام 1976م وعلى أثر ذلك بدأ النزاع بين جبهة البوليساريو والمغرب وموريتانيا ثم انسحبت موريتانيا من وادى الذهب عام 1979م واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية ومن ثم ضمت المغرب الجزء الذى كانت قد ضمته موريتانيا وهو وادى الذهب وانحصر النزاع بين حركة البوليساريو والمغرب والجزائر حيث ساندت الجزائر حركة البوليساريو ودعمتهم سياسياً وعسكرياً فى منطقة تندوف بالجزائر وحتى الآن.

هذه هى الأطراف المباشرة بينما هناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء الغربية وأن لكل طرف من أطراف النزاع سواء المباشرة أو غير المباشرة مصالحها السياسية والاقتصادية فى الإقليم الصحراوى هذا وقد سلطت الدراسة الضوء على الانشاقات السياسية لأطراف النزاع حول مفهوم تقرير

(1) انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت)- يناير 2015م.

المصير وموقفهم من النزاع.

وبعد نتعرض فى الفصل الثالث إلى :-

الانشقاق السياسى فى إطار المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة.

المبحث الأول:- الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار المنظمات الإقليمية.

المبحث الثانى:- الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار منظمة الأمم المتحدة.



الفصل الثالث



الانشقاق السياسي في إطار
المنظمات الإقليمية ومنظمة
الأمم المتحدة

المبحث الأول الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار المنظمات الإقليمية

تمهيد:-

تعد مشكلة الإقليم الصحراوى من أخطر وأصعب المشاكل التى أدت إلى انشقاق عربى وأفريقى داخل المنظمات الإقليمية القارية على المستوى الأفريقى سواء المستوى القارى أو الأفريقى أو على مستوى العلاقات الثنائية بين دول القارة الأفريقية وقد مرت هذه المشكلة فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بعدة من المراحل المختلفة فى بداية قيام المنظمة فى مايو 1963م كان هدف المنظمة الأول هو تصفية الاستعمار فى كافة أنحاء القارة الأفريقية ومنها الصحراء الغربية وقد إستبان ذلك من خلال قرارات منظمة الوحدة الأفريقية الخاصة والمتعلقة بقضية تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الأسبانى، أما مع تطور مراحل الصراع حول الصحراء الغربية فى نهاية عام 1975م قد أنهت أسبانيا استعمارها فى الصحراء الغربية وبدلاً من أن تقوم الدولة الاستعمارية بإعلان استعمارها إلا أنها طلبت من الأمم المتحدة بإجراء استفتاء لشعب الصحراء الغربية مما دعا الملك الحسن الثانى آنذاك لاستطلاع رأى محكمة العدل الدولية فى إرتباط الإقليم الصحراوى بالمغرب وموريتانيا وأعقب رأى المحكمة بمسيرة خضراء لدعم الصحراء الغربية إلى المغرب وموريتانيا وبالتالي تحولت القضية من إنهاء الاحتلال الأسبانى بالصحراء الغربية إلى نزاع بين سكان الصحراء حول المطالبة بتقرير المصير والانشقاق حوله خاصة بعد مؤتمر مدريد الموقع بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا ومن ثم زادت حدة الصراع وأعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية فى عام 1976م ثم بدأت جبهة البوليساريو بحق تقرير المصير وطالبت بالانضمام لمنظمة الوحدة الأفريقية مما أحدث انشقاق سياسى حول قبولها عضواً بالمنظمة وانسحاب المغرب من المنظمة وتجميد عضويتها وعدم انضمام المغرب للاتحاد الأفريقى حتى الآن.

- وعلى مستوى جامعة الدول العربية فقد كانت هذه المشكلة سبباً فى الانشقاق بين أعضاء جامعة الدول العربية ويرجع ذلك لعدم وجود آلية فعالة لتسوية النزاعات بين الدول العربية وأصبح دور جامعة الدول العربية هو إحتواء هذا الصراع، كما يرجع لعدم وجود سياسة عربية أو أفريقية واضحة تجاه حسم المشكلات التى تقوم على مطالب إقليمية بين دول القارة الأفريقية أو الدول العربية ولذلك ظلت مشكلة الصحراء الغربية دون حل حتى الآن

نتيجة العجز التنظيمى للمنظمات الإقليمية العربية والأفريقية هذا والهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على الانشقاقات السياسية بين الدول أعضاء المنظمات الإقليمية حول هذا النزاع⁽¹⁾.

أولاً :- الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية :-

- مما هو جدير بالذكر أن الدول المستقلة الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية قد أكدت منذ قيامها عن أن أهدافها هى تصفية الاستعمار فى دول القارة الأفريقية فى المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى الفترة من 22- 25 مايو عام 1963م بأديس أبابا أصدر المؤتمر قرار خاص بتصفية الاستعمار والذى جاء فيه الإجماع الأفريقى بالضرورة الملحة والعاجلة للتنسيق وزيادة الجهود للتعجيل بالاستقلال الوطنى وغير المشروط لجميع الأقاليم الأفريقية التى تحت السيطرة الأجنبية وزاد على ذلك أنه من واجب جميع الدول الأفريقية المستقلة آنذاك أن تساعد الشعوب الأفريقية غير المستقلة فى كفاحها من أجل الحرية والاستقلال وأكثر من ذلك أنه أصدر قرار أنه لا تعتبر الدول المستقلة كاملة الاستقلال ما لم تحرر باقى الدول الأفريقية من الاستعمار.

- وعلى الرغم من حضور كل الزعماء والقادة العرب فى أفريقيا آنذاك إلا أن المغرب قد امتنعت عن الحضور بسبب توجيه الدعوة لموريتانيا، لأن المغرب كانت تعتبر موريتانيا جزء من الأراضى المغربية آنذاك إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية قد استمرت تطالب باستقلال كل المناطق والأراضى الخاضعة للاستعمار ولكن كان هناك انشقاق سياسى حول مشكلة الصحراء الغربية فى موقف الدول الأفريقية أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية وترتيباً على هذا الانشقاق فقد اقتضت قرارات المنظمة على المطالبة بإنهاء الاحتلال الأسبانى للصحراء الغربية ومع إنهاء الاحتلال الأسبانى وبدأ النزاع بين المغرب وموريتانيا من جانب وحركة البوليساريو التى تدعمها الجزائر والتى تطالب باستقلال الصحراء الغربية كان موقف الدول الأفريقية فى البداية يتسم بالتحفظ والضعف إلا أن موقف المنظمة بدأ يتطور مع البوليساريو ومساندة الجزائر وبعض الدول الأفريقية سعت المنظمة إلى إيجاد حل عادل يقبله جميع الأطراف المعنية بالنزاع بحيث يمكن القول بداية أنه فى الدورة العادية الثالثة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية والتى عقد فى أديس أبابا فى الفترة من 27 أغسطس إلى 6 سبتمبر عام 1969م قد أصدر المجلس قراراً تضمن مطالبة أسبانيا بتطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2468 بشأن الصحراء المسماة آنذاك بالصحراء الأسبانية.

(1) وزارة الخارجية المصرية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من عام 1963- 1983م (القاهرة: 1985).

- وأعقب هذه الدورة أيضاً صدور قرار لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الرابعة عشر التى عقدت فى أديس أبابا فى مارس عام 1970م أكد فيه على مساندته لحركات التحرير فى أفريقيا أما فيما يخص الصحراء الأسبانية آنذاك فقد أكدت المنظمة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 2928.

- وفى الدورة العادية الخامسة عشرة لمجلس وزراء المنظمة والتى عقدت فى أديس أبابا فى أغسطس عام 1970م صدر قرار من المجلس يحث أسبانيا على الإلتزام دون تأخير بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المشروعة لسكان ما تسمى بالصحراء الأسبانية فى تقرير مصيرهم وجاء انعقاد هذا المؤتمر بعد التسوية النهائية والحكومات الأفريقية المجتمعة فى الدورة العادية التاسعة عشرة والتى عقدت فى الرباط خلال الفترة من 12 إلى 15 يونية عام 1972م بتقديم تهنئتهم لكل من المغرب والجزائر بتوقيع اتفاقيتان لإنهاء النزاع الحدودى بينهما وأيضاً قامت المغرب بالاعتراف بدولة موريتانيا.

- هذا وقد صدر فى الدورة العادية الحادية والعشرين التى عقدت فى مايو 1973م فى أديس أبابا قراراً بشأن مشكلة الصحراء الأسبانية تضمن الآتى:-

1. التنديد بالمرامى التى تقوم بها الحكومة الإسبانية ونواياها بالنسبة لتصفية استعمار الصحارى.

2. يعرب عن تضامنه الكامل مع شعوب الصحارى الخاضعة للإدارة الأسبانية.

3. يطلب من أسبانيا أن تخلق المناخ السياسى للحرية والضرورى للتعبير الحقيقى عن ارادة الشعب.

4. يؤكد من جديد اصراره على اتخاذ خطوات قوية داخل الأمم المتحدة لكى تتولى مسؤولياتها التى تم التعبير عنها بوضوح فى القرارات العديدة التى تؤيدها منظمة الوحدة الأفريقية ودول عدم الانحياز.

5. يطلب من الدول المتاخمة والمهتمة مباشرة التشاور وتوحيد جهودها ودعمها من أجل تطبيق القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة الأحكام المتعلقة بالقيام فى أقرب وقت بتنظيم استفتاء وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحت مسؤولية المنظمة الدولية وبضمانها بغية السماح للشعب الأصلى بالتعبير عن ارادته بحرية.

6. يطلب بالحاح إلى منظمة الأمم المتحدة أن تقوم فوراً بتحمل مسؤولياتها إزاء هذه المشكلة لضمان تطبيق الإجراء المنصوص عليه فى القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار من هذه المنطقة تماماً.

- وأعقب ذلك أن صدر قرار من مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الثانية عشرة والتى عقدت فى كمبالا خلال

الفترة من 28 يوليو إلى الأول من أغسطس عام 1975م ليؤكد أن الدورة الخامسة والعشرين بمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية لم تستطع بعد نقاش مستفيض أن تخلص إلى قرار مقبول حول مشكلة الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الأسباني ونظراً إلى أنها مازالت تنتظر أمام محكمة العدل الدولية بلاهاى فإن المجلس يقرر اللاتى:-

1. انتظار رأى محكمة العدل الدولية.

2. يطلب من أسبانيا وهي السلطة الادارية وحتى صدور قرار محكمة العدل الدولية أن تمتنع عن كل عمل من شأنه أن يهدد تصفية الاستعمار من ذلك الإقليم.

- هذا وقد صدر قرار فى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية الثالثة عشر الذى عقد فى بورت لويس خلال الفترة من 2- 6 يوليو عام 1976م تضمن التأكيد على مبدأ تقرير المصير ودعوة جميع الأطراف المهمة بمشكلة الصحراء الغربية بما فى ذلك شعب الغربية أن تتعاون فى سبيل إيجاد حل سلمى للنزاع من أجل السلام والعدل وحسن الجوار فى المنطقة وتمشياً مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة كما قرر المجلس عقد دورة غير عادية على مستوى القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية يشترك فيها شعب الصحراء الغربية بغية إيجاد حل دائم وعادل لمشكلة الصحراء الغربية⁽¹⁾.

- ويلاحظ أن هذا المؤتمر بعد اتمام أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية فى السادس والعشرون من فبراير 1976م وبعد أن أعلنت جبهة البوليساريو قيام العربية الصحراوية الديمقراطية، وبعد دخول القوات المغربية والموريتانية إقليم الصحراء الغربية.

- إلا أنه قد اتضح الانشقاق السياسى لأطراف النزاع فى الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى «بورت لويس» خلال الفترة من 2 إلى 6 يوليو عام 1976م هددت كل من المغرب وموريتانيا بالانسحاب من أعمال القمة الأفريقية إذا ما وافقت على القرار الذى أصدره مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وفى هذه القمة تقدمت جمهورية بنين بمشروع قرار تضمن الاتى:-

1. تأييد حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره والاستقلال الوطنى إعمالاً لمواثيق منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

(1) انظر:- محمود حسن فرغل، منظمة الوحدة الأفريقية وحرب التحرير فى السياسة الدولية العدد 18 أكتوبر 1969 ص ص 104- 116

قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الحادية والعشرين (أديس أبابا: مايو 1973)

قرارات مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الدورة العادية الثانية عشرة فى كمبالا- (أديس أبابا أغسطس 1975)

2. يطلب من الأمين العام الأدرى منظمة الوحدة الأفريقية إستمرار مساعيه حتى يكون شعب الصحراء الغربية قادراً على إختيار حقوقه فى تقرير مصيره مع الحرية الكاملة.

3. المساندة العادلة لشعب الصحراء الغربية للحصول على الحقوق القومية.

4. دعوة كل الأطراف بما فيهم الجزائر لايجاد الحل لشعب الصحراء فى نطاق منظمة الوحدة الأفريقية بما يحقق ويخدم السلام والعلاقات الودية وحسن الجوار.

وقد حصل مشروع القرار على 29 صوتاً وإمتناع 16 دولة عن التصويت، أما باقى الدول أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك لم يحضروا المؤتمر ومنهم المغرب وموريتانيا بما يشكل جوهر الانشقاق السياسى الأفريقى حول مشكلة الصحراء الغربية.

- ومن ثم يتضح من تحليل قرارات وتوصيات وبيانات المنظمة الأفريقية قبل عام 1976م أنه على الرغم من صدورها باجماع كامل إلا أنها كانت تنسم بعدم الدقة فى تحديد الموقف حيال مشكلة الصحراء الغربية بشكل واضح ودقيق حيث كان بحث المشكلة وعرضها يتم بصورة هامشية، وأن القرارات كانت تصدر بشكل متحفظ وتعقيباً على القرارات والتوصيات التى كانت تصدرها منظمة الأمم المتحدة، إلا أنه يمكن القول أنه فى ذات الوقت كان هناك تعاون وإصرار بين دول القارة الأفريقية من أجل إنهاء الوجود الاستعمارى فى القارة الأفريقية بما فيه الاستعمار الأسبانى فى الصحراء الغربية وذلك إستناداً إلى قرارات ومبادئ الأمم المتحدة، ولكن تغير موقف أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك منذ ظهور حركة البوليساريو وإعلانها الصراع المسلح ومطالبتها باستقلال الصحراء الغربية⁽¹⁾.

- وخاصة منذ أن أعلنت أسبانيا عن رغبتها فى إجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية فى النصف الأول من عام 1975م وبدأ الموقف المغربى يتغير، ومنذ أعلنت المغرب رفضها قيام دولة فى الصحراء الغربية تكون تابعة لأسبانيا ومن ثم أعلنت عن إمكانية ضمان المصالح الحيوية والإستراتيجية لأسبانيا من خلال منح أسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة مقابل إعراف أسبانيا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، ومن ثم حددت المغرب موقفها من حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية بأن يتم الإستفتاء فى الإقليم الصحراوى بعد انسحاب القوات والادارة الأسبانية وأيضاً بعد عودة اللاجئين إلى الصحراء الغربية وعلى الجانب الآخر كانت هناك مطالبة من موريتانيا بحقها بالصحراء الغربية وأيضاً كان هناك فى ذات الوقت دعم جزائرى وليبى لحركة البوليساريو، أى أنه فى الوقت الذى

(1) انظر: قرارات الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى الفترة من 2-6 يوليو 1976م والذى عقد فى بورت لويس/ بنين (اديس أبابا: 1976)

كانت فيه الدول الأفريقية والعربية المعنية بالمشكلة من خلال منظمى الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تطالب بتصفية الوجود الاستعمارى الأسبانى من الصحراء الغربية واستقلال شعب الصحراء كانت الدول المجاورة وعلى الأخص المغرب وموريتانيا تطالب بضمها إليها مما زاد من تعقيد المشكلة وعدم حلها للانشقاق السياسى بين أطراف المشكلة.

- إذ من الواضح أن الدول المتنازعة على الإقليم الصحراوى لم تكن تنتظر الحل من منظمة الوحدة الأفريقية فلقد سعى كل منها إلى فرض الحل بالقوة، وأدى ذلك إلى قيام الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بمطالبة أمين عام جامعة الدول العربية فى الثانى من فبراير عام 1976م باشتراك جامعة الدول العربية مع منظمة الوحدة الأفريقية بمبادرة مشتركة لضمان تجنب النزاع المسلح بين الأطراف المتنازعة وباعتبار أن كافة أطراف النزاع أعضاء فى الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ولهما الصفة العربية والأفريقية معاً.

- إلا أنه مع زيادة حدة الخلافات والانشقاقات وتوتر العلاقات بين أطراف النزاع حول الإقليم الصحراوى ومن ثم رأت منظمة الوحدة الأفريقية أنذاك ضرورة إيجاد حل سريع وعادل يقبله أطراف النزاع وترتيباً على ذلك أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية عن عقد إجتماع إستثنائى لبحث أزمة الإقليم الصحراوى وتقرر أن يعقد فى «ليبىفيل» عاصمة جابون فى بداية عام 1977م إلا أن هذا الاجتماع لم يعقد لوجود انشقاقات سياسية بين أعضاء المنظمة مما حال دون إتخاذ موقف موحد نهائى للمنظمة الأفريقية.

- ومن ثم أظهرت مشكلة الصحراء الغربية قدرة منظمة الوحدة الأفريقية المحدودة فى إتخاذ قرارات حاسمة ويرجع البعض ذلك إلى وجود عدد من الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية يتمسكون بمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار عند استقلال دول القارة الأفريقية ومن خلال الحفاظ على الوضع الراهن لدول منظمة الوحدة الأفريقية وهذه الدول ترفض مبدأ إعادة تخطيط الحدود أو تقسيم جديد للقارة الأفريقية. أما على المستوى الخارجى فإن مشكلة الصحراء الغربية قد انتقلت من منظمة الأمم المتحدة إلى منظمة الوحدة الأفريقية بموافقة الأطراف المعنية وموافقة المجموعة الأفريقية فى منظمة الأمم المتحدة، إلا أن المغرب كانت تعمل على حل هذه المشكلة فى إطار مجلس الأمن بسبب ضعف موقفها داخل منظمة الوحدة الأفريقية وإعتراف أغلب أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بحق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره والاستقلال الوطنى.

ب- وتأكيداً لذلك فى الدورة العادية الخامسة عشرة لقمة منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى الخرطوم خلال الفترة من 18 إلى 22 يولية 1978م قد عقدت جلسة خاصة لدراسة مشكلة الصحراء الغربية وقد صدر قرار عن هذه القمة عبر فيه عن قلق المؤتمر الشديد إزاء الموقف الخطير السائد فى الصحراء الغربية والتوتر الذى يسود المنطقة أيضاً إستناداً إلى القرار رقم

1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فى دورتها (15) فى 14 من ديسمبر عام 1960م بشأن منح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة واستناداً أيضاً إلى رأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية الصادر فى 16 أكتوبر عام 1975م فيما يتعلق بمبدأ حق شعب الصحراء الغربية فى تقرير مصيره، هذا ومن أهم ما تضمنه هذا القرار هو البحث عن حل عادل وسلمى وفقاً لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأيضاً تضمن القرار الدعوة إلى عقد مؤتمر غير عادية يكرس لمسألة الصحراء الغربية ومن ثم قرر المؤتمر تشكيل لجنة خاصة لهذا الغرض تتكون على الأقل من خمسة رؤساء دول أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية بما فى ذلك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك على أن تكلف بدراسة جميع الحقائق الخاصة بمسألة الصحراء الغربية ومن بينها ممارسة شعب الصحراء الغربية لحقه فى تقرير المصير.

- هذا ولقد حظى هذا القرار بتأييد اثنين وثلاثين دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية⁽¹⁾ ومن ثم إدراج مشكلة الصحراء الغربية فى جدول أعمال مؤتمر القمة وركز المؤتمر على مشكلة الصحراء الغربية، فعقدت جلسة خاصة لمناقشة مسألة الصحراء الغربية وأكد المجتمعون فيها على ضرورة تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حقوقه المشروعة فى الحرية والاستقلال، هذا وقد أكدت المغرب خلال هذه الجلسة أنها تحترم وتؤيد حركات التحرير إلا أن حركة البوليساريو لا تمثل حركة تحرير حقيقية لأنها تأسست فى ظروف مشكوك فى أمرها.

- ومما هو جدير بالذكر أنه خلال انعقاد هذه الجلسة قد توتر الموقف بسبب وصول وفد يمثل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى الخرطوم ومن ثم نوقشت المشكلة فى جلسة مغلقة على رؤساء الدول والحكومات أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، وأكد الرئيس الجزائرى آنذاك تأييد حركة البوليساريو واعترافه بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كما أكد أن الجمهورية الجزائرية ليس لها أية مطامع فى فوسفات منطقة «بوكراع» وأن الجزائر لا تريد طريقاً إلى المحيط الأطلسى عبر أراضى الصحراء الغربية وطالب باتخاذ الإجراءات والوسائل لحل مشكلة الصحراء، وأكد أنه فى حالة عدم تمكن منظمة الوحدة الأفريقية من حل هذه المشكلة فإنه يجب تحويلها إلى أى ساحة دولية أو إقليمية أخرى، ومن ثم تم إجراء التصويت على عقد اجتماع قمة غير عادية لبحث مشكلة الصحراء الغربية ومن ثم تقرر تكوين اللجنة الخاصة لبحث المشكلة من خمسة رؤساء دول أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية على أن يرأسها الرئيس السودانى جعفر غيرى آنذاك وسميت بلجنة الحكماء الأفارقة.

- هذا وقد وضعت أمام لجنة الحكماء الأفارقة كافة المعلومات عن المسألة

(1) انظر: قرارات الدورة العادية الخامسة عشرة لقمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية فى الخرطوم فى الفترة من 18 - 22 يولية 1978م (اديس أبابا: يولية 1978).

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

الصحراوية وبدأت اللجنة إجتماعاتها فى الخرطوم خلال شهرى نوفمبر وديسمبر من عام 1978م بعد أن قام كل من رئيس نيجيريا ومالى بزيارات متعددة لكل من المغرب وموريتانيا والجزائر كما إجتمعوا بقيادة البوليساريو فى الجزائر ثم تلا ذلك محادثات بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيس وزراء أسبانيا آنذاك، وبعد دراسة لجنة الحكماء الأفارقة لأبعاد هذه المشكلة عقدت لجنة خاصة فى الخرطوم فى الثالث والعشرين من يونية عام 1979م وأعلنت خلالها القرارات الآتية:-

- أقرت لجنة الحكماء الأفارقة إعرافها بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

- طالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء المتنازع عليها.

- تشكيل قوة أفريقية لحفظ النظام فى الصحراء الغربية لحين تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

- وتأسيساً على قرارات لجنة الحكماء الأفارقة فقد عقدت قمة منظمة الوحدة الأفريقية العادية السادسة عشرة فى منروfia- ليبيريا فى الفترة من 17- 20 يولية عام 1979م واتخذت هذه القمة⁽¹⁾ قراراً أعلنت فيه أن كافة الأطراف المعنية فى ما عدا المغرب توافق على أن حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية لم يتم تحقيقه وأن اتفاق مدريد الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا قد نقل إلى المغرب وموريتانيا إدارة الإقليم فقط وليس لهما حق السيادة عليه وأن المغرب يدعى أن الشعب الصحراوى ظل يمارس حق تقرير المصير لذلك يقرر المجلس الآتى:-

- العمل على اعداد مناخ ملائم لإحلال السلام فى المنطقة وذلك عن طريق وقف اطلاق النار بصورة عامة وعلى الفور.

- ممارسة شعب الصحراء الغربية لحق تقرير المصير وذلك عن طريق استفتاء عام وحر وهو الشئ الذى سيمكنه من إختيار أحد البدائل الآتية:-

1. الاستقلال التام.

2. الإبقاء على الوضع الراهن.

- الدعوة لعقد اجتماع لكافة الأطراف المعنية بما فى ذلك ممثل الصحراء الغربية ودعوتهم للتعاون فى تنفيذ هذا القرار.

- تشكيل لجنة خاصة من خمسة دول أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية وهى غينيا- مالى- نيجيريا- السودان- تنزانيا لكى تقوم بدراسة كيفية التنفيذ والإشراف على إجراءات الاستفتاء بالتعاون مع الأمم المتحدة على أساس

(1) انظر:- قرارات قمة رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية السادسة عشرة العادية التى عقدت فى منروfia - ليبيريا فى الفترة من 17- 20 يوليو 1979م (أديس أبابا: يوليو 1979م)

صوت واحد لكل شخص وتتولى رئاسة هذه اللجنة الخاصة ليبيريا باعتبارها كانت رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك.

- وقد تمت الموافقة على اقتراحات لجنة الحكماء الأفارقة بأغلبية ثلاثة وثلاثون صوتاً ورفض صوتين وامتناع سبعة عن التصويت بالإضافة إلى انسحاب كل من المغرب والسنغال وجابون قبل بدء التصويت مما شكل انشقاقاً أفريقياً حول أزمة الصحراء الأفريقية داخل دول منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أنه يمكن القول أن قرارات قمة منروfia- ليبيريا كانت حاسمة بعد أن ظلت مسألة الصحراء الغربية معروضة على منظمة الوحدة الأفريقية دون اتخاذ قرارات طوال ثلاثة سنوات أما دولة المغرب فقد رفضت هذه القرارات وأعلنت أنها مازالت تعتبر إقليم الصحراء الغربية جزءاً من التراب الوطنى المغربى وقد تبين ذلك جلياً عندما اجتمعت لجنة الحكماء الأفارقة مرة أخرى فى «منروfia»- ليبيريا خلال يومى 4 و5 من ديسمبر 1979م لمناقشة تنفيذ وقف إطلاق النار والاستفتاء حضر هذا الاجتماع مندوب عن حركة البوليساريو ووزير خارجية موريتانيا والرئيس الجزائرى آنذاك (الشاذلى بن جديد) بينما قاطعت المغرب هذا المؤتمر وقد انعكس ذلك على الموقف المغربى إذ تمت الموافقة على القرارات فى غيابه وكان هناك تقدير أفريقياً لموريتانيا بعد توقيعها معاهدة سلام مع حركة البوليساريو وتنازلت موريتانيا عن دعاوها الإقليمية فى الصحراء الغربية نقادياً للصدام المسلح مع حركة البوليساريو وللتكاليف الاقتصادية المترتبة على الصدام المسلح مع حركة البوليساريو والتي تدعمها الجزائر وتؤيدها فى حقها فى تقرير مصيرها بالاستقلال الوطنى وقيام الجمهورية الصحراوية⁽¹⁾.

ج- هذا وتجدر الإشارة إلى الموقف الموريتانى تجاه أزمة الصحراء الغربية قد بدأ يتغير عقب الانقلاب العسكرى وسقوط حكم الرئيس مختار ولد دادة آنذاك بالإضافة إلى المصاعب الاقتصادية التي واجهتها موريتانيا نتيجة الأعباء العسكرية المترتبة على النزاع مع حركة البوليساريو، وفى البداية حدث تقارب بين موريتانيا والجزائر وعقدت لقاءات بينهما وشاركت فيها حركة البوليساريو ووقعت خلالها معاهدة بين حركة البوليساريو وموريتانيا فى السابع من أغسطس عام 1979م وبمقتضاها اعترفت فيها موريتانيا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وأدى هذا الموقف لقطع المغرب لعلاقاتها بموريتانيا وسيطرة القوات المغربية على وادى الذهب الذى انسحبت منه موريتانيا بالصحراء الغربية فى 14 من أغسطس عام 1979م ومن ثم أدى هذا الموقف من جانب موريتانيا منفرداً إلى إضعاف الموقف السياسى للمغرب فى منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من المنظمات الإقليمية

(1) انظر:- د. بطرس غالى، العلاقات الدولية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1974) ص 25 وما بعدها
د/ عبد الرحمن الصالحى، منظمة الوحدة الأفريقية فى عشرين عاماً (القاهرة: الجمعية الأفريقية 1983)
فض المنازعات سلمياً فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية- رسالة دكتوراه لقسم العلوم السياسية- معهد البحوث الأفريقية جامعة القاهرة 1980

والعالمية.

- ومن ثم أعلن الملك الحسن الثانى آنذاك عن رغبته فى أن يضع أفكاره شخصياً أمام اللجنة الخاصة المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ومن ثم يقترح عقد قمة لرؤساء الدول المحيطة بالصحراء من أجل إيجاد حل سلمى للمشكلة، على أن يشترك فى القمة أعضاء لجنة الحكماء، وكان هذا التغير فى الموقف المغربى هو محاولة من الملك الحسن الثانى للخروج من المأزق ومن ثم تم الإعلان عن رغبة الملك الحسن الثانى فى زيارة منوفيا/ ليبيريا فى أوائل ديسمبر عام 1979م وذلك للاجتماع بلجنة الحكماء الأفارقة وفى اجتماع اللجنة خلال الفترة من 4 إلى 5 ديسمبر عام 1979م لم يحضر الملك الحسن الثانى ولا الوفد المغربى بينما حضر ممثل عن جبهة البوليساريو، كما حضر وزير خارجية موريتانيا وكذلك الرئيس الجزائرى آنذاك وبذلك ازداد الموقف المغربى تعقيداً على عكس موقف موريتانيا التى انسحبت قواتها من الصحراء الغربية وطالبت بوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء لشعب الصحراء الغربية وأيضاً قامت الجزائر بالتعاون مع بعض الدول بتكثيف جهودهم الدبلوماسية للحصول على أكبر عدد ممكن من اعترافات الدول بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية⁽¹⁾.

- وتأسيساً على ذلك أعلنت ستة وعشرون دولة أفريقية فى منظمة الوحدة الأفريقية اعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية فى قمة منظمة الوحدة الأفريقية العادية السابعة عشرة والتى عقدت فى «فريتاون» عاصمة سيراليون والتى عقدت خلال الفترة من 1- 4 عام 1980م على حين أعلنت المغرب رفضها للاعتراف بالجمهورية الصحراوية وأنها سوف تنسحب من المنظمة إذا ما تم الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- هذا وقد تقدمت المغرب بمذكرة لمنظمة الوحدة الأفريقية أكدت فيها عدم استطاعة الجمهورية الصحراوية تحمل أعباء الاستقلال إستناداً إلى الآتى:-

1. ضالة عدد سكان الإقليم.
2. انتماء اعداد منهم إلى الدول المجاورة.
3. اقتقارهم إلى أفكار واضحة عن الحدود.
4. عدم وجود مؤسسات حكومية.
5. سيطرة المغرب على المراكز الأساسية فى الإقليم الصحراوى.

(1) انظر:- فى شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015- أزمة عضوية الجمهورية العربية الصحراوية فى منظمة الوحدة الأفريقية
د. محمد الحسينى مصلحى، منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية (القاهرة: دار النهضة العربية 1976م)
د. عادل عبد الرازق، دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 2002م)

ثم أعقب ذلك اتساع وازدياد الانشقاق السياسى داخل منظمة الوحدة الأفريقية وذلك أن أعلنت إحدى عشرة دولة عضو فى منظمة الوحدة الأفريقية انسحابها من منظمة الوحدة الأفريقية تضامناً مع المغرب وذلك إذا ما انضمت الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك.

- هذا وقد تقدمت نيجيريا باقتراح يطالب باستمرار مهمة لجنة الحكماء المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية للتقريب بين وجهات النظر بين أطراف النزاع خوفاً من الانشقاق السياسى الأفريقى والعمل علة إيجاد مناخ مناسب لتسوية سلمية وعادلة لأزمة الحراء الغربية.

- ومن ثم فقد صدر عن القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية السابعة عشرة فى الدورة العادية قراراً أكد على أنه بعد استعراض تقرير الدورة الثالثة للجنة الخاصة بالصحراء الغربية فإن القمة الأفريقية توافق على استمرار اللجنة فى أداء مهمتها بهدف الوصول إلى حل سلمى ودائم بين أطراف النزاع، كما رحبت القمة الأفريقية برغبة المغرب فى الدخول فى مباحثات مع أطراف النزاع والاشتراك مع أعمال اللجنة بصورة كاملة، ومن ثم قررت اللجنة الخاصة بالنزاع عقد اجتماع لها بمدينة «فريتاون» خلال الثلاثة أشهر التالية لهذه القمة آنذاك⁽¹⁾.

- إلا أن الانشقاق السياسى حول النزاع قد ازداد وتصادد بين الدول الأفريقية الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وكاد يؤدى بحياة منظمة الوحدة الأفريقية وذلك حينما تقدمت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى فبراير 1981 بطلب إلى سكرتارية منظمة الوحدة الأفريقية لقبولها عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية قد أعلن أنه تقرر تأجيل البت فى طلب الجمهورية الصحراوية حتى ينتهى بحث الطعن القانونى الذى قدمته المغرب لوقف إنضمام الجمهورية الصحراوية لمنظمة الوحدة الأفريقية، كما أكد السكرتير العام للمنظمة الأفريقية أنه لن يتخذ قرار حيال طلب الجمهورية الصحراوية قبل أن يصل رأى اللجنة الخاصة (لجنة الحكماء الأفارقة) التى ستقدم تقريرها النهائى خلال مؤتمر القمة الأفريقية الذى سيعقد فى نيروبي/ كينيا فى منتصف عام 1981م وكانت كل التوقعات تشير بما لا يدع مجالاً للشك إلى قبول منظمة الوحدة الأفريقية لإنضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية عضواً فى منظمة الوحدة الأفريقية لأن أكثر من نصف دول المنظمة كانوا قد اعترفوا بها ومن ثم دفعت هذه الحقائق إلى إعلان المغرب عن مبادرة سلام فى جلسة سرية أمام القمة الأفريقية لرؤساء الدول والحكومات التى عقدت فى «نيروبي»/ كينيا خلال الفترة من 24- 27 يونية

(1) انظر:- جمهورية مصر العربية- وزارة الخارجية، قرارات وتوجيهات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية من 1963- 1983م (القاهرة: 1985).
- قرارات القمة الأفريقية السابعة عشرة العادية التى عقدت فى فريتاون/ سيراليون فى الفترة من 1- 4 يوليو 1980 (أديس أبابا- يوليو 1980)

عام 1981م وذلك حين أعلن الملك الحسن الثانى أنذاك فى خطابه أمام هذه القمة الأفريقية عن موافقة المغرب على إستفتاء بشروط شعب الصحراء الغربية من أجل إنفاذ منظمة الوحدة الأفريقية وأفريقيا كلها من المخاطر التى تهددها بالانقسام، ومن ثم أفرزت مبادرة الملك الحسن الثانى ردود فعل متباينة من قبل أطراف النزاع، فقد أعلنت الجزائر عن أهمية إشراك منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة فى الرقابة والإشراف الدوليين على إجراء الاستفتاء بينما قدمت موريتانيا عدة مقترحات تمثلت فى الآتى:-

1. أن تعلن كل من المغرب وموريتانيا والجزائر عن إستعدادهم لمبدأ التعاون لتنظيم استفتاء شعبى فى الصحراء الغربية يتم تحت رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

2. التزام جميع أطراف النزاع باحترام الرأى الذى سيعبر عنه سكان الصحراء الغربية واحترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسى.

3. تعيين لجنة إنتقالية محايدة من الإقليم الصحراوى تكون مهمتها الاتصال بالمغرب وجبهة البوليساريو للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات العسكرية المتواجدة فى بعض المناطق الصحراوية على أن يتم إحلال قوات محايدة محلها.

- هذا وقد نددت جبهة البوليساريو باقتراح الملك الحسن الثانى ورفضه واعتبرت أنه محاولة لإضفاء الصبغة الشرعية على الاحتلال العسكرى المغربى للصحراء الغربية.

د- ونتيجة لهذا المناخ المتوتر بين أطراف النزاع حول أزمة الصحراء الغربية فقد أصدرت القمة⁽¹⁾ الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية الثامنة عشرة قراراً أكدت فيه على أنه بعد بحث ودراسة تقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية والتقارير السابقة وبعد الاستماع إلى البيانات التى أدلى بها كل من الملك الحسن الثانى ورئيس دولتى الجزائر وموريتانيا وكذلك البيانات التى أدلى بها رؤساء وفود آخرون وإذ يلاحظ مع التقرير لما تعهد به الملك الحسن الثانى رسمياً من قبول إجراء إستفتاء فى الصحراء الغربية لإتاحة الفرصة لشعب الصحراء الغربية كى يمارس حقه فى تقرير مصيره ولذلك يؤكد فى قراره الآتى:-

1. اعتماد تقرير السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الصحراء الغربية والتقاريرين فى الدورة الخامسة والسادسة للجنة رؤساء الدول لموضوع الصحراء الغربية، كما تهنىء لجنة رؤساء الدول المخصصة بموضوع الصحراء الغربية لما قامت به من جهود للتوصل إلى حل سلمى

(1) انظر:- قرارات القمة الأفريقية الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى الفترة من 24-27 يونية 1981م فى نيروبي / كينيا (أديس أبابا: 1981م)
د.سلى محمد لبيب، منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة تحديات الثمانينيات- السياسة الدولية العدد 93 يوليو 1988 ص ص 64-65.

لمشكلة الصحراء الغربية.

2. يرحب بما تعهد به جلالة الملك الحسن الثانى رسمياً من قبول إستفتاء فى إقليم الصحراء الغربية.

3. يحث أطراف النزاع على وقف إطلاق النار فوراً ويدعو اللجنة التنفيذية إلى ضمان تنفيذ وقف إطلاق النار دون تأخير.

4. يصدر توجيهات بأن تجتمع اللجنة التنفيذية قبل نهاية شهر أغسطس 1981م وأن تقوم بالتعاون مع أطراف النزاع بتحديد الأساليب وجميع التفاصيل المتعلقة بتنفيذ وقف إطلاق النار وبإجراء وإدارة الاستفتاء.

5. يطلب من منظمة الأمم المتحدة أن تعمل بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية على أن ترابط قوة لحفظ السلام فى الصحراء الغربية لضمان السلام والأمن خلال تنظيم وإجراء الاستفتاء والانتخابات اللاحقة.

6. يفوض اللجنة أن تنفذ وتتخذ كل التدابير الضرورية بالاشتراك مع الأمم المتحدة لضمان إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير العام والمنظم لشعب الصحراء الغربية.

7. يطلب إلى لجنة التنفيذ أن تأخذ فى الاعتبار للوفاء بتفويضها، مداورات الدورة العادية للقمة الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مسألة الصحراء الغربية.

- ويمكن الإشارة والتنويه إلى أن المبادرة التى تقدم بها الملك الحسن الثانى أذاك بقبول المغرب لإجراء استفتاء فى الصحراء الغربية قد أدت إلى تأجيل قرار منظمة الوحدة الأفريقية للبت فى قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ونتيجة لذلك أيضاً بدأت اللجنة المكلفة من قبل القمة الأفريقية الثامنة عشرة السابق الإشارة إليها فى عقد اجتماعاتها فى نيروبي عاصمة كينيا فى الفترة من 24- 26 أغسطس عام 1981م وخلالها قررت تنظيم استفتاء عام وحر فى الصحراء الغربية ووقف إطلاق النار وتنسيقه على النحو الآتى⁽¹⁾:-

1. يكون الاستفتاء خاصاً بتقرير المصير حتى يتسنى بموجبه لشعب الصحراء الغربية التعبير بحرية وديمقراطية، فيما يتعلق بالوضع المستقبلى للإقليم.

2. يجرى الاستفتاء فى الصحراء الغربية المسماة بالأسبانية سابقاً والمودوعة خرائطها لدى منظمة الأمم المتحدة.

3. يكون من حق جميع السكان الصحراويين الواردة أسماؤهم فى

(1) انظر:- السفير محمد فؤاد البديوى، ورقة بحثية عن منظمة الوحدة الأفريقية الماضى والحاضر والمستقبل مقدمة إلى الندوة التى نظمتها وزارة الخارجية المصرية فى يناير 1988م بمناسبة الاحتفال بمرور ربع قرن على انشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

الإحصاء الذى أجرته السلطات الأسبانية عام 1974م والذين بلغوا سن الثامنة عشرة فأكثر حق التصويت فى الاستفتاء ويرجع فى تحديد عدد اللاجئين الصحراويين المقيمين فى البلدان المجاورة إلى سجلات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، كما يوضع فى الاعتبار عند تحديد عدد سكان الصحراء الغربية المعدل الدولى المعترف به للنمو الاقتصادى.

4. الاقتراح يكون سراً على أساس صوت واحد للشخص الواحد.

5. وي طرح على شعب الصحراء الغربية خيار الاستقلال الوطنى أو الاندماج مع المغرب.

- الاحتياجات الإدارية:- وتتضمن الآتى:-

1. تقوم لجنة التنفيذ بالتعاون مع الأمم المتحدة بتنظيم وإجراء الاستفتاء.
2. تنشأ إدارة مؤقتة غير متحيزة تساندها عناصر مدنية وعسكرية وعناصر من الشرطة وذلك لضمان عدالة الاستفتاء ونزاهته.
3. تعمل الإدارة المؤقتة بالتعاون مع الأجهزة الإدارية الموجودة بالإقليم الصحراوى.

4. ويقوم بمعاونة الإدارة المؤقتة قوات حفظ السلام التى تشكلها منظمة الوحدة الأفريقية أو منظمة الأمم المتحدة.

- وقف إطلاق النار:- ويشمل الآتى:-

1. تناشد اللجنة الأطراف المتنازعة أن تقوم بالاتفاق على وقف إطلاق النار من خلال مفاوضات تجرى تحت إشراف لجنة التنفيذ.
2. تتعهد كافة الأطراف المعنية باحترام وقف إطلاق النار وتثبيتته بعد إعلان الموعد الذى تحدده لجنة التنفيذ.
3. لضمان إجراء الاستفتاء بصورة عادلة والالتزام الكامل بوقف إطلاق النار تقوم القوات التابعة لأطراف النزاع بالالتزام بقواعدها طبقاً لتوصيات الدورة الخامسة للجنة المختصة المنبثقة عن القمة الأفريقية السابعة عشرة التى عقدت فى «فريتاون» / سيراليون خلال الفترة من 9- 11 سبتمبر عام 1980م.

- التمويل المترتب على تنفيذ القرار، إذ يقوم رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة بهدف تحديد مدى مشاركة الأمم المتحدة فى تنفيذ هذا القرار بما فى ذلك توفير التمويل اللازم لذلك.

- المبادئ العامة: وتشمل الآتى:-

1. تتعهد كافة الأطراف باحترام نتائج الاستفتاء.

2. تتعهد الدول المجاورة باحترام نتائج الاستفتاء وبالامتناع عن التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

3. تقوم لجنة التنفيذ باعلان نتائج الاستفتاء.

هذا ولقد اجتمعت اللجنة التنفيذية فى دورتها العادية الثانية فى «نيروبي» كينيا فى الفترة من 7- 8 فبراير عام 1982م.

- الادارة المؤقتة:- وتشمل الآتى:-

1. تكون الادارة المؤقتة هى السلطة المسؤولة عن تنظيم اجراء الاستفتاء والتى ستقيمها اللجنة التنفيذية وستكون لهذه الادارة السلطة التشريعية والادارية اللازمة لسير عملية الاستفتاء.

2. إن الادارة المؤقتة التى ستكون السلطة العليا يجب أن تحظى بالتعاون الكامل من قبل الهياكل الادارية المتواجدة فى الصحراء الغربية وأن يكون بإمكانها بدون أى قيد استعمال البنيات القائمة كالمكاتب ووسائل الاتصال والنقل وغيرها.

3. إن الادارة المؤقتة ستكون تحت إشراف مندوب تعيينه اللجنة التنفيذية بموافقة أطراف النزاع.

4. إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية فى هذا الشأن قد سبق له أن حدد الأسئلة التى ستطرح على الناخبين وأيضاً القاعدة التى يجب الإرتكاز عليها للتصويت، وكد القرار على أنه نظراً لأن تنفيذ هذه الإجراءات قد يتطلب مزيداً من الوقت لذا أوجب القرار البدء فوراً فى إقامة الادارة المؤقتة ذلك إن الوقت الذى تطلبه عملية التحضير سوف يكون حاسماً بالنسبة لإعداد برنامج الاستفتاء.

- تعيين المندوب:-

تقوم اللجنة التنفيذية بتعيين مندوباً بعد إجراء مشاورات مع أطراف النزاع. ويجب أن يتم التعيين على الأقل خلال شهر قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ حتى يتمكن العاملون والمصالح الادارية من التمرکز فى المنطقة ضماناً للأداء التمهيدى لمندوب فى أحسن الظروف.

- إجراءات تنظيم الاستفتاء:- وتتم على الوجه الآتى:-

1. أهلية المشاركة فى التصويت إذ يجب أن تحدد وفقاً لاتفاق مبدئى وستكون هذه الشروط ضمن قرار أو مرسوم يصدره المندوب الذى سيتحمل مسؤولية تسجيل الناخبين والتقسيم الإنتخابى للمنطقة وإتخاذ الإجراءات التى تمكن الموظفين العسكريين من أصل صحراوي من التصويت بما فيهم الموجودين فى التكنات ووضع الأجهزة الادارية المحلية، وتهيئة اللوائح الإنتخابية وستحول له مهمة تحديد القواعد التى ستطبق لهذه الغاية وتحدد أيضاً القواعد الواجب إتباعها بالنسبة للشكاوى المتعلقة بما يجب إضافته أو ما

تم إغفاله، وستتضمن تفاصيل جميع المخالفات المتعلقة بالتسجيل فى اللوائح الإنتخابية والعقوبات التى يمكن إتخاذها.

2. والشرط المسبق لهذا الاستفتاء هو وضع سجل للناخبين، وعند إقامة السجل الإنتخابى يجب الأخذ بعين الإعتبار بنتائج إحصاء عام 1974م وبعد إعداد هذه اللائحة الأولية بهدف بحثها بصورة دقيقة، ويجب وضع الإجراءات اللائمة لمراجعة هذه اللائحة بهدف التقرير بشأن الشكاوى والاحتجاجات المتعلقة بالاستفتاء⁽¹⁾.

3. وستكون عملية التصويت خلال الاستفتاء على شكل قواعد يملئها المندوب، وستحدد القواعد طريقة التصويت الواجب تطبيقها وأن القواعد التى تحكم التصويت تشمل بعض المسائل مثل إختصاصات مديرى الإقتراع ورؤساء مكاتب التصويت ومساعدى مفرزى الأصوات وأيضاً حقوق الأشخاص المنتدبين للإقتراع وكذلك وضحت القواعد التى تحكم الإقتراع موضوع فرز الأصوات وتسليم صناديق الإقتراع من طرف رؤساء مكاتب التصويت إلى مديرى الإقتراع بحضور الملاحظين والأشخاص المنتدبين وتضمنت الإجراءات المتعلقة بالمخالفات التى يمكن أن تقع أثناء عمليات التصويت، كما حددت القواعد التى يجب إتباعها بهدف إبلاغ الناخبين بمفهوم الاستفتاء والأسئلة المطروحة وشملت الإجراءات أن يتم نشر النتائج الرسمية للتصويت فى جريدة خاصة يصدرها مندوب يشهد أن الاستفتاء قد تم بصفة عادلة ونزيهة وأنه يعبر بصدق عن رغبة شعب الصحراء الغربية ويقوم المندوب بإبلاغ النتائج للجنة التنفيذية حيث تعتمد ما وتصادق عليها بقرار ملائم من قبل مؤتمر القمة الأفريقى والجمعية العامة للأمم المتحدة.

- وقد صدر عن اللجنة المذكورة قراراً بوقف إطلاق النار وقد تضمن هذا القرار ما يلى:-

1. وقف كامل لإطلاق النار يدخل حيز التنفيذ فى تاريخ تحدده اللجنة التنفيذية باقتراح من رئيسها وبعد استشارة كل الأطراف المعنية.

2. وضع حد لكل الأعمال والعمليات الخاصة بالاشتباكات فور دخول وقف إطلاق النار إلى حيز التنفيذ.

3. تتمركز قوة حفظ السلام أو مجموعة من الملاحظين العسكريين فى الصحراء الغربية مع تمتعها بالسلطات الكافية للإشراف على مراقبة عملية وقف إطلاق النار وتضم هذه القوة أو مجموعة الملاحظين العسكريين وحدة من الشرطة المدنية.

4. يمكن لوحدات أطراف النزاع تموين قواتها تحت مراقبة قوة حفظ

(1) انظر:- وزارة الخارجية المصرية، الدبلوماسية المصرية فى إفريقيا خلال خمسة عشرة عاماً من 1977- 1991 (القاهرة: 1992).

السلام.

5. يجب أن يطلع أطراف النزاع قبل أسبوع من دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق- رئيس اللجنة التنفيذية على مدى قدرة هذه القوات فى الموقع.
6. هذا وفى خلال فترة وقف إطلاق النار سيتم تحديد قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين مواقع قوات كل طرف.
7. يجب أن تتجمع قوات أطراف النزاع فى قواعد سيتفق على عددها ومواقعها مع اللجنة التنفيذية وهذه القواعد يجب أن تكون فى مناطق معينة بحيث لا يمثل وجودها عبء نفسية أو غيرها فى سير استفتاء عادل وحر فى الصحراء الغربية.
8. سيتم انسحاب القوات من مواقعها خلال وقف إطلاق النار وتمركزها فى قواعد متفق عليها تحت مراقبة قوة حفظ السلام أو مجموعة الملاحظين العسكريين.
9. وسيتم تبادل أسرى الحرب تحت إشراف ومراقبة القائد الأعلى لقوات حفظ السلام أو رئيس مجموعة الملاحظين العسكريين.
10. هذا ويطلب من أطراف النزاع إما منع مساعدتها التامة لقوة حفظ السلام أو لمجموعة الملاحظين العسكريين أو الإلتزام بالإحترام التام لبنود وقف إطلاق النار والتقييد بها.
11. كما يطلب من أطراف النزاع تأكيد مصداقيتها كتابة على بنود وقف إطلاق النار والتي يجب أن تبعث إلى رئيس اللجنة التنفيذية فى غضون عشرة أيام على الأقل قبل دخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق، ويستفيد كل طرف من هذه الفترة لإطلاع قواته بتاريخ وساعة وقف إطلاق النار.
12. تدعو اللجنة الدول المجاورة للتعاون معها من أجل تطبيق هذا القرار⁽¹⁾.

هـ- ونتيجة للانشقاق السياسى حول قرار منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بالاستفتاء وبدء أزمة العضوية وتجدها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية كان أمام المغرب والبوليساريو إختيارات صعبة بشأن هذه الأزمة نتعرض لها على الوجه الآتى:-

1. إعترضت المغرب على مسألة التفاوض المباشر مع حركة البوليساريو ومسألة انسحاب الجيش المغربى والإدارة المدنية المغربية للإقليم الصحراوى وأيضاً مسألة الإدارة المؤقتة واتضح أن هناك إصرار مغربى على أن يقتصر الاستفتاء فقط على عودة الصحراء إلى أرض المغرب

(1)انظر:- أعمال هذه اللجنة فى:- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الأفريقية عشرون عاماً من 1963- 1983 (القاهرة: 1985).

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

وفشلت اللجنة فى تحديد كيفية وقف إطلاق النار وتاريخه، كما لم تتمكن من تحديد توقيت إجراء الاستفتاء ولقد بررت المغرب رفضها فى إجراء مفاوضات مباشرة مع حركة البوليساريو لهذه الأسباب:-

- إن المفاوضات الدولية تتم بين دول ذات سيادة أو بين منظمات دولية.

- إن الاستفتاء الذى تسعى إلى إجرائه منظمة الوحدة الأفريقية هو الذى سيحدد مصير حركة البوليساريو، إما إعطاؤها صفة الدولة قبل أن يتم إجراء الاستفتاء فهذا يعنى إفراغ مفهوم الاستفتاء من مضمونه من ثم فليس هناك حاجة له.

- إن قرار منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة التنفيذية ينص على إجراء الاستفتاء ووقف إطلاق النار ولكنه لم ينص على إجراء تفاوض مباشر بين المغرب وحركة البوليساريو⁽¹⁾.

2. وبشأن أزمة عضوية جبهة البوليساريو وتجدها فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية لاحظت الوفود المشتركة فى الدورة الثامنة والثلاثون لاجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التى عقدت فى أديس أبابا خلال الفترة من 22 إلى 28 فبراير 1982م وجود وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وفى محاولة لإنقاذ منظمة الوحدة الأفريقية من شبح الانشقاق والانقسام فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة للاتصال تقوم بالمساعي من أجل عقد مؤتمر القمة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية وهذه اللجنة تكونت من اثنتي عشرة دولة برئاسة كينيا واتفق أعضاء هذه اللجنة على عقد مؤتمر القمة الأفريقية التاسع عشر فى أديس أبابا خلال شهر يونية عام 1983م ذلك أنه كان هناك توجه عام لدى الدول الأفريقية على ضرورة عقد هذا المؤتمر حفاظاً على منظمة الوحدة الأفريقية وإنقاذها من الانهيار وبالفعل عقدت القمة الأفريقية خلال الفترة من 6 إلى 12 يونيو عام 1983م مع ترك أمر حضور الجمهورية العربية الصحراوية مفتوحاً، ونتيجة لذلك حدث انشقاق أفريقى بين دول منظمة الوحدة الأفريقية إذ أعلنت كل من المغرب والسودان عدم الحضور فى حالة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وفور وصول الوفود الأفريقية إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بدأت الاتصالات والمشاورات غير الرسمية بغية الوصول إلى حل لأزمة حضور وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- وفى السادس من يونية عام 1983م وجهت الدعوة إلى اجتماع موسع غير رسمى لجميع الوفود بما فيها وفد الجمهورية العربية الصحراوية، إلا أن الانشقاق السياسى الأفريقى أدى إلى أن هذا الاجتماع لم يحضره سوى إحدى عشرة دولة، وإزاء هذا الموقف الأفريقى تقرر عقد اجتماع غير رسمى آخر

(1) انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015 حول أزمة عضوية البوليساريو وتطور المشاكل وما يتعلق بالاستفتاء وقبل إطلاق النار بين المغرب والبوليساريو وموقف المغرب والبوليساريو.

فى اليوم التالى ولم يحضرة سوى تسعة عشرة دولة أفريقية فقط ولم تحضر إحدى وثلاثون ومع إزدياد الانشقاق السياسى بين دول منظمة الوحدة الأفريقية قرر رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك «أراب موى» ألا يرأس اجتماع غير قانونى ومن ثم أدى الانشقاق بينهما إلى زيادة الضغوط على الوفد الصحراوى لكى ينسحب من المؤتمر، وبعد عدة مشاورات اقتنع وفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بالانسحاب المؤقت مقابل حصوله على اعتراف من منظمة الوحدة الأفريقية لحق دولته فى العضوية.

- هذا وبعد أن إحتويت أزمة حضور الوفد الصحراوى فى اجتماعات الدورة التاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية وقد أصدرت القمة قراراً أكد على الآتى:-

1. حث المغرب وحركة البوليساريو على الدخول فى مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف المواتية لإجراء استفتاء عادل وسلمى لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية وذلك تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك.

2. يطلب من لجنة التنفيذ أن تستمر بالتعاون مع طرفى النزاع فى العمل على تحديد تدبير تنفيذ وقف إطلاق النار وسائر التفاصيل المتعلقة بذلك بإجراء الاستفتاء العام فى ديسمبر 1983م.

3. يطلب إلى الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية أن تقدم قوة لحفظ السلام ترابط فى الصحراء الغربية لكفالة السلام والأمن خلال تنظيم الاستفتاء وإجرائه.

4. يفوض لجنة التنفيذ أن تتخذ بإشتراك الأمم المتحدة جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذاً سلمياً.

5. يطلب إلى لجنة التنفيذ أن ترفع تقريراً عن نتيجة الاستفتاء إلى اجتماع رؤساء الدول والحكومات فى الدورة العشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية بهدف تمكين مؤتمر القمة الأفريقية من اتخاذ قرار نهائى بشأن جوانب مسألة الصحراء الغربية.

- هذا وبعد إنتهاء مؤتمر القمة الأفريقية دعى الرئيس الأثيوبى «مانجيسستو» آنذاك طرفى النزاع (المغرب والبوليساريو) لبدء مفاوضات مباشرة وبالفعل حضر إلى أديس أبابا- العاصمة الأثيوبية وفود لتمثيل الطرفين إضافة إلى ممثلين عن بعض الدول الأفريقية، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرار الوفد المغربى على عدم الدخول فى مفاوضات مباشرة مع حركة البوليساريو.

- هذا ومع إستمرار عدم التوصل إلى حل مع طرفى النزاع، استمرت المغرب فى تعاملها مع الأزمة إستناداً إلى الأيديولوجية التى حكمتها ومن ثم شهدت الأزمة الصحراوية تصاعداً فى المواجهات العسكرية بين القوات

المغربية وقوات جبهة البوليساريو، وبعد أن أتم المغرب بناء الخط الدفاعى الثالث فى الصحراء الغربية خلال شهر أغسطس 1984م مما جعل البوليساريو يصعد عملياته العسكرية ضد القوات المغربية وإستمرت بعد ذلك مشكلة الصحراء الغربية وكادت تؤدى بحياة منظمة الوحدة الأفريقية وإنهيارها بسبب الانشقاق السياسى الأفريقى حول قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية وبهذا تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية من وضع حد لدورها فى أزمة الصحراء الغربية، كما أنها تمكنت من تجنب الانشقاق داخلها وإذا كان دور منظمة الوحدة الأفريقية محدوداً فى إيجاد تسوية سلمية لأزمة الصحراء الغربية وإنما عملت منظمة الوحدة الأفريقية على تهدئة النزاع فقط ويمكن القول أن السبب فى محدودية دور منظمة الوحدة الأفريقية هو تمسك كل طرف من أطراف النزاع بموقفه وهو ما جعل مهمة المنظمة فى حسم الخلافات والانقسامات والانشقاقات بين أطرافه أمراً بالغ الصعوبة والاختيارات أكثر صعوبة⁽¹⁾.

ومن ثم نخلص إلى أن منظمة الوحدة الأفريقية لم تكن بمنأى عن النزاع حيث تبنى أعضاء هذه المنظمة إثر مؤتمر مينزوفيا الذى عقد عام 1979م موقفاً حاسماً يدعو إلى وقف إطلاق النار وإلى حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره وإلى تشكيل لجنة منبقة عن منظمة الوحدة الأفريقية من خمسة أعضاء تكون مهمتها صيغة إجراء الاستفتاء بالتنسيق مع الأمم المتحدة، ولكن المغرب رفض مبدأ الاستفتاء على أساس أن حقه فى هذه المنطقة ليس موضع مناقشة وإستناداً إلى أن حركة البوليساريو ليست حركة تحرير وطنية، ثم حدث تطور آخر فى عام 1980م خلال القمة الأفريقية التى عقدت فى مدينة «فريتاون» سيراليون إذ طلب ممثلو الصحراء الغربية أن يجرى قبولهم ككيان سياسى داخل منظمة الوحدة الأفريقية ولكن المغرب احتج على هذا المطلب، ومن ثم ثار جدل حول تأويل البند المتعلق بشرعية هذا المطلب كما نص عليه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إذ اعترفت 26 دولة أفريقية آنذاك بالجمهورية العربية الصحراوية، إلا أنه فى عام 1981م حدث أول إنعطاف فى مسار النزاع فى مؤتمر نيروبي/ كينيا حيث أعلن الملك الحسن الثانى موافقته على مبدأ الاستفتاء فى الصحراء الغربية من أجل تقرير مصير الصحراء الغربية تحت إشراف المنظمة الدولية، ومن ثم وبناء عليه تم تشكيل لجنة ضمت ممثلين عن سبعة دول أفريقية بهدف دراسة الشروط الكفيلة بتنظيم الاستفتاء بعد وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء وتضمن الاقتراح أن تقوم إدارة مؤقتة بتنظيم الاستفتاء يقودها مفوض عام يحظى بموافقة أطراف النزاع ويبقى على سكان الصحراء الغربية أن يختاروا بين الاستقلال وبين الإنضمام إلى المغرب.

(1) انظر:- قرارات مؤتمر القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية التاسعة عشرة فى أديس أبابا- أثيوبيا خلال الفترة من 9- 12 يونية 1983 وأديس أبابا- يونية 1983).
وأيضاً - انظر:- شبكة المعلومات الدولية الالكترونية (نت) يناير 2015
تجدد أزمة عضوية حركة البوليساريو فى منظمة الوحدة الأفريقية.

- إلا أنه في الثاني والعشرون من فبراير 1982م قد حدث تطور مفاجيء زاد الأمر صعوبة وتعقيداً وذلك حين سمح السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية «آدم كودجو» آنذاك لوفد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية بحضور أعمال الدورة الثامنة والثلاثون لوزراء خارجية دول منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا/ أثيوبيا بعد موافقة أغلبية دول منظمة الوحدة الأفريقية، وقد ترتب على ذلك انسحاب تسعة عشرة دولة أعضاء في المنظمة تبنت الموقف المغربي المعارض على شرعية هذا القرار ومن ثم تعطلت أعمال الدورة والقمة الأفريقية أيضاً وبعد اتصالات وافق ممثلو الجمهورية العربية الصحراوية على عدم المشاركة في أعمال القمة الأفريقية حيث تم التوصل إلى حل قبله الجميع يدعو كل من المغرب والبوليساريو إلى إجراء مفاوضات مباشرة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار وضرورة إجراء استفتاء عاجل يسمح للشعب الصحراوي بتقرير مصيره وقد سجل المغرب تحفظه على بعض عناصر هذا الحل رافضاً التفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو.

- إلا أن ممثلو حركة البوليساريو كانوا قد عقدوا العزم على المشاركة في أعمال مؤتمر القمة الأفريقي لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا- أثيوبيا عام 1984م مما ترتب على ذلك أن انسحبت المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ومن ثم فقد أدى ذلك تقليص دور منظمة الوحدة الأفريقية وإمكانياتها في معالجة النزاع في الصحراء الغربية حيث أصبح دورها محدوداً في مسار أزمة الصحراء الغربية مما جعل المغرب يعترض علانية على مشاركة منظمة الوحدة الأفريقية في عمليات الاستفتاء هذا وقد أعلن المغرب أكثر من مرة أنه لن ولم يطرح مشكلة الصحراء الغربية على مستوى الإتحاد المغاربي أو جامعة الدول العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الإتحاد الأفريقي الآن) إنطلاقاً من إيمان المغرب بأنها ذهبت إلى أبعد مدى لحل النزاع بعرض الأزمة الصحراوية على منظمة الأمم المتحدة⁽¹⁾.

هذا وقد سلطت الدراسة الضوء على الانشقاكات والاختلافات السياسية بين دول منظمة الوحدة الأفريقية بشأن معالجة قضية الصحراء الغربية في ما بين قيام الدولة الصحراوية أو الاندماج الوطني بالإنضمام لدولة المغرب.

(1) انظر:- هناء سيد محمود، قضية الصحراء الغربية- مراحل التطور 1990- 2002- مجلة آفاق أفريقية صادرة عن الهيئة العامة للإستعلامات العدد العاشر صيف 2002 ص ص 35- 36.
وانظر أيضاً:- د./ جهاد عودة، الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية (القاهرة: 1987) ص ص 3- 20.

ومن ثم نخلص إلى دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مشكلة الصحراء الغربية وقد تمثل فى الآتى:-

على الرغم من أن هيئة الأمم المتحدة كانت سباقة إلى المطالبة بتمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيره إلا أن منظمة الوحدة الأفريقية كانت أكثر حزمًا فى موقفها الداعى إلى تصفية الاستعمار وإلى الوقوف بصراحة أمام العدوان المغربى- الموريتانى الذى مثل خرقاً سافراً لواحد من أهم المبادئ التى نص عليهايثاق التأسيسى للمنظمة ألا وهو مبدأ «احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار» بالإضافة إلى مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها وضرورة استكمال تصفية الاستعمار من القارة السوداء.

وقد يكون من سخرية الأقدار أن اجتماع مجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقدة فى الرباط (المغرب) فى 12 يونيو - حزيران 1972 أصدر بياناً جاء فيه «أن المجلس يعرب عن تضامنه مع سكان الصحراء الغربية الواقعة تحت الاحتلال الأسبانى ويدعو إلى إلزام أسبانيا بضرورة إيجاد مناخ حر وديمقراطى يمكن سكان هذا الإقليم من ممارسة حقهم فى تقرير المصير والاستقلال فى أقرب الآجال وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». وفى يناير - كانون الثانى 1976 أوصى اجتماع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية فى مابوتو (موزمبيق) بالاعتراف بجهة البوليساريو كحركة تحرير أفريقية وفى مؤتمر ليبروفيل (الغابون) فى شهر يوليو - تموز 1977 شارك وفد من الجبهة فى أشغال مؤتمر الوحدة الأفريقية هو المؤتمر الذى قرر استدعاء مؤتمر طارىء لمناقشة القضية الصحراوية يعقد خلال الفترة ما بين 24-30 مارس - آذار 1978م فى العاصمة الزامبية لوساكا غير أن هذا المؤتمر تأجل مرتين. ويعتبر مؤتمر القمة المنعقد فى الخرطوم (السودان) فى 17 يوليو- تموز 1978 مرحلة هامة فى تاريخ التعامل الأفريقى مع الملف الصحراوى حيث أكد المؤتمر ضرورة وقف العمليات العسكرية فى المنطقة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة البحث عن حل سياسى للنزاع على ضوء قرارات المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونتج عن المناقشات المعمقة حول المسألة الصحراوية فى هذا المؤتمر إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالى ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات الملف الصحراوى بما فى ذلك حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير وذلك بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الأفريقية اللاحق، وانبثق عن لجنة الحكماء لجنة فرعية ضمت الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئيساً مالى ونيجيريا قامت بعقد لقاءات مع المغرب والبوليساريو وموريتانيا والجزائر وأسبانيا للاستماع إلى وجهات النظر المختلفة حول المسألة الصحراوية. وفى نهاية اجتماع لجنة الحكماء الأفارقة فى الخرطوم فى 23 يونيو- حزيران 1979م تبنت اللجنة قراراً يوصى بالوقف الفورى لإطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوى

لحقه فى تقرير المصير عبر استفتاء حر وعام كما رفعت إلى مؤتمر القمة ملفاً كاملاً حول القضية الصحراوية. هذا وقد تبنى مؤتمر القمة المنعقد فى منروfia (ليبيريا) فى الفترة ما بين 17 و20 يوليو- تموز 1979م قرار لجنة الحكماء الأفارقة من خلال قراره المصادق عليه بثلاثة وثلاثين صوتاً ضد صوتين والذى جاء فيه على الخصوص ما يلى «باعتبار أن كل الأطراف المعنية باستثناء المغرب متفقة على أن شعب الصحراء الغربية لم يمارس حقه فى تقرير المصير ولما كان الاتفاق الثلاثى بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا يخص فقط تسليم إدارة الإقليم للمغرب وموريتانيا وهو لا يشكل تسليمًا للسيادة فإن اللجنة توصى بما يلى:-

- الإعداد لحو ملائم لتحقيق السلام والمحافظة عليه فى المنطقة باحترام وقف إطلاق نار عام وفورى.

- ممارسة شعب الصحراء الغربية حقه فى تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر يمكنه من تبنى أحد الاختيارات التالية: أ. الاستقلال التام.

ب. المحافظة على الوضع الراهن.

- اجتماع الأطراف المعنية لطلب تعاونها قصد تطبيق التوصيات.

- تشكيل لجنة من ستة أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تكلف بتحديد الإجراءات ومراقبة الاستفتاء بالتعاون الكامل مع هيئة الأمم المتحدة. وقد اجتمعت اللجنة السادسة فى الأسبوع الأول من ديسمبر- كانون الأول 1979م فى العاصمة الليبيرية مع جميع الأطراف والتي حضرت باستثناء المغرب الذى بدأ يشعر بأنه يسبح عكس التيار خاصة أن هذا الاجتماع جاء بعد توقيع اتفاق السلام بين جبهة البوليساريو والحكومة الموريتانية التى انسحبت من الأراضى الصحراوية التى سبق وأن احتلتها مناصفة مع المغرب. وفى العاصمة السيراليونية فريتاون انعقد اجتماعان فى يوليو- تموز وسبتمبر- أيلول 1980م. وتميزت هذه اللقاءات بمحاولات المغرب التهرب من المساعي الرامية إلى تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات السابقة غير أن لقاء فريتاون الثانى أصدر توصيات هامة تركزت على ضرورة الإسراع بتنظيم استفتاء حر لشعب الصحراء الغربية وكذلك توجيه نداء إلى الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار بصفة فعلية فى شهر ديسمبر 1980م وإبقاء القوات العسكرية فى ثكناتها وقواعدها وهى التوصيات التى قبلت برفض مغربى.

وسعيًا من المغرب لمنع قبول طلب الجمهورية الصحراوية الانضمام إلى منظمة الوحدة الأفريقية شارك الحسن الثانى ملك المغرب فى أعمال مؤتمر القمة الأفريقية الثامن عشر المنعقد فى نيروبي (كينيا) فى شهر يونيو 1981م وأعلن فى خطابه أمام القمة الأفريقية قبول المغرب إجراء استفتاء مراقب فى الصحراء الغربية ولكن ملك المغرب ما أن عاد إلى بلده حتى صرح فى ندوة صحفية عقدها يوم 2 يوليو- تموز 1981م أن الاستفتاء - كما يراه - لا ينبغى

أن يكون إلا تأكيدياً لضم الصحراء الغربية للمغرب.

وكان مؤتمر القمة الأفريقية قد اصدر لائحة أكد فيها على حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار كما أنشأ المؤتمر لجنة من سبعة أعضاء لتحضير إجراءات الاستفتاء فى الصحراء الغربية بالتعاون مع الأمم المتحدة.

فى أواخر فبراير - شباط 1982م فى الدورة الثامنة والثلاثون لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد فى أديس أبابا (أثيوبيا) وبناء على أحكام المادة الثامنة والعشرين من ميثاق المنظمة أعلن عن قبول طلب الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضو كامل العضوية فى منظمة الوحدة الأفريقية بعد اعتراف 26 دولة من أعضاء المنظمة به لتصبح بذلك العضو الواحد والخمسين فى منظمة الوحدة الأفريقية وهو ما تبعه انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية والتي لم يعد إليها حتى الآن.

بسبب حالة العداء التى أبدتها الإدارة الأمريكية برئاسة ريجان تجاه الجماهيرية العربية الليبية والتي بلغت ذروتها بالقصف الجوى الأمريكى للمدن الليبية سعت الإدارة الأمريكية لمنع تسلم القائد الليبى معمر القذافى رئاسة المنظمة الأفريقية من خلال دعوتها الدول الأفريقية الموالية لها إلى مقاطعة مؤتمر الوحدة الأفريقية الذى كان من المقرر أن يعقد فى طرابلس فى أغسطس - آب 1982م واستجابت بعض الدول الأفريقية بعد جولة نائب الرئيس الأمريكى حينها جورج بوش (الأب) والممثل الأمريكى فى الأمم المتحدة كيرباتريك إلى عدد من تلك الدول. (أنظر صحيفة لوموند: 10.6.1982) وقد قاد هذا التوجه الداعى لمقاطعة القمة الأفريقية فى ليبيا كل من المغرب وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) والسنغال والسودان والصومال بقصد منع القمة من الانعقاد لعدم توفر النصاب القانونى المتمثل فى حضور 34 من الدول الأعضاء. وكان مبرر المقاطعة هو رفضهم المشاركة فى القمة فى حالة حضور الوفد الصحراوى لجلساتها وهو ما حصل بالفعل وأصبحت منظمة الوحدة الأفريقية على شفا الانقسام على نفسها. ولتفويت الفرصة على أعداء أفريقيا وحفاظاً على وحدة المنظمة قرر الوفد الصحراوى الموفد إلى القمة الانسحاب الطوعى والمؤقت من أعمال القمة الأفريقية، وعلى الرغم من المساهمة الصحراوية فى لم الشمل الأفريقى فإن مؤتمر القمة لم يعقد فى ليبيا الشئ الذى يظهر أن حضور الوفد الصحراوى لم يكن إلا ذريعة من الدول التى أتامرت بتوجيهات واشنطن وباريس لمنع انعقاد القمة فى طرابلس وكانت الحجة هذه المرة تمثيل جمهورية تشاد فى القمة. وعندما تبين أن النصاب القانونى لا يمكن أن يحصل عليه لعقد القمة فى طرابلس الغرب عقد قادة 30 دولة عرفت باسم «أفريقيا الحرة» مؤتمراً إعلامياً فى طرابلس نوقش فيه الوضع فى أفريقيا والمخاطر التى تتهدد وحدة المنظمة من جراء التدخل الأجنبى وخاصة الأمريكى - الفرنسى فى شئون القارة السمراء. وأعلن المؤتمر تضامنهم

مع الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى كفاحها العادل من أجل الاستقلال والسيادة كما دعوا الجمهورية الصحراوية والحكومة المغربية إلى البحث عن حل سلمى للنزاع بينهما.

فى يونيو - حزيران 1983م التأمّت القمة الأفريقية فى مقر المنظمة فى أديس أبابا (أثيوبيا) وهو ما شكّل نجاحاً لأفريقيا يتجاوزها طور الانقسام تّميناً من القادة الأفارقة لروح المسؤولية العالية التى أبدتها الجمهورية الصحراوية بهدف إنجاح مؤتمر القمة تبنى المؤتمر بالإجماع اللائحة 104 التى تدعو المغرب وجبهة البوليساريو كطرفى نزاع إلى إجراء مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار وخلق الظروف الملائمة لإجراء استفتاء حر وعادل من أجل تقرير مصير الشعب الصحراوى دون ضغوط إدارية أو عسكرية وتحت إشراف منظمة الوحدة الأفريقية وهيئة الأمم المتحدة. كما تدعو القمة هيئة الأمم المتحدة لإرسال قوة حفظ سلام إلى الصحراء الغربية قبل إجراء الاستفتاء وهذه اللائحة كانت الأساس الذى بنى عليه مشروع الأمم المتحدة للسلام فى الصحراء الغربية.

لقد وجدت القرارات الأفريقية قبولاً واسعاً من طرف المجتمع الدولى وشكّلت بداية العمل المشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة سعياً وراء حل سلمى وعادل لنزاع الصحراء الغربية يقوم على تمكين الشعب الصحراوى من تقرير مصيره بنفسه والتعبير عن اختياراته بحرية وبضمانات دولية وهو ما يشهد بالدور الجبار الذى بذلته الشعوب والحكومات الأفريقية فى مسعاها لحل مشكلة الصحراء الغربية التى تشكّل آخر المستعمرات فى القارة التى لم تتم فيها عملية تصفية الاستعمار حتى الآن.

فى السنوات اللاحقة سعى المغرب ما استطاع إلى تقليص دور المنظمة الأفريقية فى حل النزاع وتأكيد ثقته فى الأمم المتحدة فقط ومع ذلك لم تتوقف محاولاته الممنهجة وسعى الحكومات اليمينية والفرنسية إلى جر بعض الدول الأفريقية للتخلّى عن دعمها للقضية الصحراوية وأنفق المغرب وفرنسا أموالاً باهظة لشراء الذمم واستعملوا سلاح الغذاء والمساعدات دون جدوى ولم تفلح تلك الجهود مع منظمة الوحدة الأفريقية ولا مع الاتحاد الأفريقى الذى نشأ كبديل عن المنظمة القارية العتيقة بل أعلنت دول⁽¹⁾ الاتحاد الأفريقى اختيارها للرئيس الصحراوى واحداً من النواب الخمس لرئيس الاتحاد الذى كانت الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية خامس بلد وقع على ميثاقه فى حين ظل المغرب يمارس سياسة الكرسي الشاغر ليكون بذلك البلد الوحيد فى القارة الأفريقية الذى يقع خارج إطار الاتحاد الأفريقى وهو ما يحرمه من البرنامج التنموى «نبياد» الذى تبنته الأمم المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى للنهوض بأفريقيا من جهة ومن جهة أخرى يقف المغرب حجر عثرة أمام التعاون الأفريقى - العربى وهو ما يقطع جسور التواصل بين العرب ومحيطهم الأفريقى التى ظلت قائمة لعدة قرون وما لذلك من آثار

(1) انظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) 2015م.

بالغة على مصالح العرب ورسالة الإسلام من جراء الانكفاء العربي عن العمق الأفريقي وهو ما يعني تركه مرتعاً للنشاط الصهيوني وحملات التبشير التي تعتبر أفريقيا الميدان الأول لمعركتها مع الإسلام.

ثانياً: الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز:-

- ومما هو جدير بالذكر أنه من المهام الأساسية لأي منظمة إقليمية هو تسوية ما قد ينشأ من منازعات وصراعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ، وعند قيام جامعة الدول العربية عام 1945م كانت الأيديولوجية السائدة في العالم العربي هي حكم القانون . ويرجع ذلك إلى تأثير القادة بالمذاهب الدستورية الغربية وفلسفة عصبة الأمم المتحدة أيضاً . ولذا إرتأت هذه القيادات أن الخلافات بين الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية ، لا بد أن تتم تسويتها من خلال محكمة العدل الدولية ، إلا أن هذا الاتجاه لقي معارضة من بعض الدول العربية التي كانت مشاركة في مفاوضات إنشاء جامعة الدول العربية ومن ثم يتضح من أساليب وطرق فض المنازعات الدول العربية بالطرق السلمية من خلال تحكم مجلس الجامعة العربية أو وساطته إن القرارات غير ملزمة من دون موافقة أطراف النزاع.

- ونتيجة للقصور القانوني والعملي في مجال صلاحيات جامعة الدول العربية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين أعضائها من الدول ، انشاء مجلس الجامعة العربية جهاز قضائي لتسوية المنازعات ، وفي الثالث عشر من أبريل عام 1950م كون مجلس الجامعة العربية لجنة ثلاثية من الخبراء لإعداد مشروع محكمة عدل عربية ، إلا إنه لم يصدر أي مشروع يهدف إلى إقامة محكمة عدل عربية حتى الآن ، ولذا فإن العديد من المنازعات التي ثارت بين الدول العربية لم يفض أي نزاع منها وفقاً للتحكيم ، ولكن تمت تسوية معظمها من خلال مفاوضات سياسية يقوم بها مجلس الجامعة الذي يعتبر الهيئة المسؤولة عن تسوية المنازعات في إطار جامعة الدول العربية.⁽¹⁾

- هذا وفي إطار تناول الانشقاق السياسي حول أزمة الصحراء الغربية في إطار جامعة الدول العربية نظراً لأن الأزمة بدأت تتضح خطورة هذه الأزمة ، عندما ساند مجلس الجامعة العربية المغرب في دعواها بضم موريتانيا وذلك خلال انعقاد مجلس الجامعة العربية في مدينة شتورا ببلن عام 1960م وبهذا لم تتمكن موريتانيا من الانضمام إلى جامعة الدول العربية إلا في عام 1973م.

(1) انظر:- في شبكة المعلومات الدولية الإلكترونية (نت) يناير 2015م الموقف الإقليمي من مشكلة الصحراء الغربية ، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات العربية العربية.

- هذا وعلى الرغم من إهتمام جامعة الدول العربية بمشكلة الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين ، إلا أن الهدف الأساسي للجامعة العربية كان مركزا في المطالبة بانتهاء الاستعمار الاسباني في الصحراء الغربية ، بينما لم تتمكن الجامعة العربية من السعي لإنهاء الأزمة والتعمق فيها وذلك استنادا إلى القيود التي يفرضها ميثاق الجامعة العربية علي وسائل وطرق تسوية المنازعات ، ومع ذلك فقد أصدرت الجامعة العربية العديد من القرارات بشأن أزمة الصحراء الغربية ومنها ما يلي :-

1- إذا أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم 316 الصادر في السابع من إبريل عام 1973م بشأن العلاقات العربية الأسبانية وأكد علي أهمية قيام الأمانة العامة للجامعة العربية بإعداد الدراسة الخاصة بالعلاقات العربية الأسبانية ووسائل تدعيمها في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار بما تضمنه رسالة وزير خارجية المغرب والخاصة بهذا الشأن علي أن يتم طرح الموضوع كاملا متكاملا علي مجلس الجامعة العربية .

2- قدم الأمين العام للجامعة العربية تقريرا في الدورة الستون لمجلس الجامعة العربية والتي عقدت في سبتمبر 1973م وقد تضمن هذا التقرير عرضا متكاملا لأزمة الصحراء الغربية مع المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة عن العلاقات العربية الأسبانية .

3- تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية في 23 مارس 1975م مذكرة من الحكومة المغربية طلبت فيها طرح موضوع (سبته مليلة والجزر الجعفرية) علي مجلس الجامعة العربية في دورته التالية ، وقد تم عرض هذا الموضوع علي الجامعة العربية واتخذ القرار التالي :-

● التأكيد المطلق للمغرب باسترجاع سبته ومليلة والجزر الجعفرية وصخرة الحسيمة وفاليس

● دعم الطلب الذي تقدمت به المغرب إلي لجنة تصفية الاستعمار لتطبيق المبدأ المعمول به من أجل الاسراع في تحرير المدينتين المغربيتين والجيوب المجاورة لهما.

● بذل المساعي لدي الحكومة الاسبانية للدخول في مفاوضات مباشرة لإنهاء الإحتلال لهذه الأراضي المغربية استكمالا لوحدة الأراضي المغربية.

4- هذا وقد صدر عن مؤتمر القمة العربية السابع للجامعة العربية الذي عقد في الرباط / المغرب خلال الفترة من 26-29 أكتوبر 1974م قرارا بشأن قضية الصحراء الغربية يؤيد الاتفاقيات التي توصلت إليها كل من المغرب وموريتانيا وأعلن عن مساندته التامة لموقفها المعلن عنه بالجمعية العامة للأمم المتحدة واعتبرت الدول العربية قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية وطالبت أسبانيا باعتبارها دولة صديقة للعرب أن تسرع إلي قبول طلب المغرب وموريتانيا .

5- كما قرر وزراء الإعلام العرب في دورة انعقاد مجلسهم الحادية عشر في فبراير عام 1975م دعم المغرب في معركته التي تستهدف تحرير أراضي المحتلة من جانب أسبانيا في شمال البلاد (سبتة ومليلة والجزر الجعفرية) ومساندة الجهود المغربية الموريتانية المشتركة لاستخلاص الإقليم الصحراوي من السيطرة الأسبانية تمشيا مع قرارات القمة العربية السابعة بالرباط/المغرب. وإعتبار قضية هذه الأراضي من قضايا النضال الذي تخوضه الأمة العربية من أجل تحرير أراضيها .

- ومن ثم يعود أول اتصال للجامعة العربية باسبانية المستعمرة السابقة للصحراء الغربية قبل الاحتلال المغربي لها إلى تاريخ 1946م عندما بادرت الحكومة الأسبانية بإرسال رسالة إلى الجامعة العربية تقترح فيها عقد اتفاقية معها باسم « مرأكش الأسبانية» لكن الجامعة العربية اتخذت موقفا واضحا آنذاك فطالبت اسبانيا بمنح الاستقلال لجميع المناطق العربية التي تحتلها بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب أي (الصحراء الغربية) وهو ما أكدته السعي الدائم للجنرال الأسباني آنذاك «فرانكو» من أجل كسب صداقة الجامعة العربية من خلال إعطاء أعوام 1952، 1956.

- هذا بالإضافة إلى محاولة يتيمة قام بها أمين عام الجامعة العربية السيد محمود رياض أجري فيها محادثات مع الأطراف الأخرى (الجزائر موريتانيا) ثم مع المملكة المغربية وبعدها التقى بتاريخ 21 شباط 1976م مع قيادة البوليساريو حيث أجري محادثات ونقاشات معها ، أعقب ذلك بتصريح له في اشغال مجلس وزراء الجامعة العربية المنعقد في القاهرة يوم 4 آذار 1976م قال فيه إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان وفي الصحراء الغربية ثم طلب من مجلس الوزراء أن يتحمل المسؤولية المشتركة.

- وللإشارة فإن الجامعة العربية لم تدرج في أي من قممها في جدول أعمالها قضية الصحراء الغربية اللهم إلا ما قام به الأمين العام آنذاك في أول عهده حيث أدرج في تقريره المقدم إلى أول اجتماع يترأسه لمجلس وزراء الخارجية العرب فقرة خاصة بقضية الصحراء الغربية وقبل هذا العمل بالرفض والتنديد من قبل المغرب ودول أخرى ، ليبقي موقف الجامعة العربية من قضية الصحراء الغربية وإلى الآن هو نفسه موقفها التقليدي الذي لا يجرؤ على مناقشتها أو التطرق لها لأسباب أو لأخرى.

- ويظهر هذا من ضعف إن لم يكن إنعدام الدور الذي لعبته أو تلعبه الجامعة العربية في قضية الصحراء الغربية ، بل اتسم الموقف العربي تجاه القضية الصحراوية بالبرودة على المستويين الشعبي والرسمي ، إذا ما استثنينا من ذلك الدول التي سبق وأن اعترفت بالدولة الصحراوية وأقامت معها علاقات كسوريا والجزائر ، ليبيا ، موريتانيا ، اليمن الجنوبي سابقا وتختلف طبعاً طبيعة هذه العلاقات من دولة إلى أخرى وتختلف أيضاً

أدوارها ومساعدتها من أجل إيجاد حل لنزاع «الأشقاء - الأعداء».

- ومن هذا يتضح جليا منأى الجامعة من قضية الصحراء الغربية إذا ما اعتبرنا أن النزاع القائم هو نزاع عربي - عربي بالدرجة الأولى مما يلقي علي عاتق الجامعة العربية المسؤولية الكبرى بضرورة إيجاد مخرج أو حلاً من مقدوره أن يضع نهاية لنزاع عمر أكثر مما ينبغي وجهت إبانة رصاصة العربي إلي صدر أخيه.

- إلا أن ما هو قائم علي صعيد النزاع يكاد يكون العكس من خلال اكتفاء الجامعة العربية برمي كرة نزاع الصحراء الغربية في ملعب الأمم المتحدة دون ما تينني اقتراح أو تقديم مبادرة لعلها تكون أرحم للنزاع «العربي-العربي» من وضعه علي رفوف الأمم المتحدة وبالتالي معالجته من قبلها أي الأمم المتحدة بطريقة أو أسلوب قد لا يرضي الجامعة العربية خاصة إذا ما مثل أمامنا نموذج حل الخلاف الكويتي - العراقي في تسعينيات القرن الماضي فالتاريخ قد لا يعيد ما لا تشتهي الجامعة العربية تكراره.

- ونلخص مما سبق أن دور الجامعة العربية كان يتمثل في طرح مشكلة الصحراء الغربية علي أساس أنها مسألة استعمارية حتي مؤتمر القمة العربية السابقة عام 1974م والذي بدأ من خلاله التدخل الفعلي للجامعة العربية بشأن القضية الصحراوية ، حيث أيد هذا المؤتمر اتفاق المغرب وموريتانيا علي تقسيم الصحراء الغربية فيما بينهم وبذلك لم يعتبر الجزائر معنية بالأمر وبتوقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد بشأن الصحراء الغربية والموقع بين المغرب وموريتانيا وأسبانيا ومن ثم تأزم الموقف في المغرب.

- ومن ثم قام الأمين العام للجامعة العربية آنذاك بمساعي لإحتواء الموقف ، فقام بزيارة كلا من المغرب وموريتانيا والجزائر وحاول خلالها الاعداد لمفاوضات مباشرة بين أطراف النزاع لإنهاء المشكلة بعد انسحابالاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية ، وأيضاً كانت هناك مساعي منفردة من دول عربية متعددة ، بهدف إحتواء الأزمة إلا أن الأمين العام قدم تقريراً الي مجلس الجامعة العربية في 15 مارس 1976م أعلن فيه أن مشكلة الصحراء الغربية معقدة وتستلزم جهداً سياسياً مكثفاً علي الصعيد الثنائي والجماعي من أجل تسوية النزاع سلمياً.

- ومن ثم فإن موقف الجامعة العربية إزاء أزمة الصحراء الغربية ينحصر في أن الجامعة العربية قد اهتمت بالقضية منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي إلا أنها نظرت إليها في إطار إنهاء الاستعمار الاسباني بالصحراء الغربية ولم تتدخل في جذور هذه المشكلة لحلها ، وباستعراض مواقف بعض الدول العربية أعضاء الجامعة العربية نجد أن مصر لم تعترف بالجمهورية الصحراوية وحافظت علي العلاقات المتميزة مع المغرب ومع ذلك فقد اعرب القادة الصحراويين عن تقديرهم للدور المصري الويد لقرارات الاتحاد الأفريقي المطالب بحق الشعب الصحراوي في تقرير

مصيره وأيضاً أيدت مصر كافة قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن .

- ومما هو جدير بالذكر أن مصر تشارك منذ سبتمبر 1991م في بعثة الأمم المتحدة للإشراف على الاستفتاء بصفة مراقب ، وفي إطار تناول الموقف الليبي آنذاك فإن ليبيا حاولت موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر إذ أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي آنذاك مراراً أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في استكمال الاتحاد المغربي ، وقد أدى هذا التصريح إلى الاقتراب من وجهات النظر بين ليبيا والمغرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد أرسل الرئيس القذافي آنذاك رسالة إلى الرئيس الجزائري «عبدالعزیز بوتفليقة» أعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية عضو في الاتحاد الأفريقي وذلك في مرحلة تكوين الاتحاد الأفريقي خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك في محاولة منه للحصول على تصديق الجزائر على قيام الاتحاد الأفريقي للوصول إلى النصاب القانوني ، إلا أن المغرب فضلت عدم التعليق على أمل أن تسعى لتغيير موقف الرئيس معمر القذافي آنذاك.(1)

- هذا وقد حاولت السعودية أن تتدخل لحل النزاع منذ عام 1977م وقامت بالوساطة بين المغرب والجزائر وحاولت عدة مرات أن تجمع أطراف المشكلة في مفاوضات مباشرة ولكنها وإن نجحت في ذلك إلى حد ما إلا أنها لم تصل بالمفاوضات إلى نتائج إيجابية ، كما حافظت تونس على موقفها الحيادي تجاه قضية الصحراء الغربية منذ بداية الأزمة ،

- أما موقف الدول الأخرى العربية مثل سوريا واليمن والسلطة الفلسطينية فإن دورهم يقتصر على تأييدهم لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وظل دورهم لا يتجاوز الدعم الدبلوماسي والمعنوي دون تدخل منهم للحل أو الوساطة العربية بين أطراف النزاع مما شكل انشقاقاً عربياً حول أزمة الصحراء الغربية.

6- وهذه الدراسة تتطلب دراسة تأثير أزمة الصحراء الغربية على مستقبل الأمن القومي العربي إذ من الطبيعي أن يكون لأية مشكلة داخلية ذات أبعاد سياسية عديدة آثار هامة على الأمن القومي العربي لدول النزاع والأمن القومي للأمة العربية . ويظهر ذلك الأثر بشكل خاص لدول الجوار الجغرافي للصحراء الغربية (الجزائر - المغرب - موريتانيا) وهذه الدول تعاني من صراعات أيديولوجية ومشكلات حدودية تركها الاستعمار قبل رحيله بالإضافة إلى المصالح المتعارضة والمتضاربة التي تغذيها المؤثرات الخارجية بدوافع مختلفة، وهذا ما ينطبق بالوصف على مشكلة الصحراء الغربية بكل تأثيراتها السياسية والاقتصادية على الأمن الوطني والقومي للمغرب في ظل صعوبة اللغة الأهمية في إيجاد الأرضية المشتركة التي

(1) انظر:- مقررات مؤتمر القمة العربية السابعة في الرباط في الفترة من 26-29 أكتوبر 1971م

تكون مدخلا حقيقيا للتقريب بين مواقف الاطراف المباشرة في النزاع

- إن هدف الامن القومي العربي هو حماية الكيان العربي في مواجهة الاخطار والتحديات التي تواجهه ومن ثم يستلزم ذلك تعبئة وتطوير القدرات العربية البشرية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق التكامل القومي والتنمية الشاملة الاقتصادية ، إذ تمثل حالة الاستقرار عنصرا أساسيا من عناصر الأمن الوطني والقومي لأن الاستقرار يجعل منطقة المغرب العربي بعيدة عن التأثيرات الخارجية وتفاعلاتها ، إن دولة المغرب وامتدادها الجنوبي وهي الصحراء الغربية تعد ذات أهمية جيو-استراتيجية لاطلالها بواجهة عريضة علي المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ومتحكمة بمدخلها الغربي في مضيق جبل طارق ، وهذا في حد ذاته يشكل أهمية جيوبوليتكية نادرة في الحسابات الدولية ومن ثم ترتبط المغرب بروابط اقتصادية وسياسية وعسكرية وثيقة مع دول الجوار الأوروبي ، وإذا كان الساحل المغربي هو الأرض العبور التي قفز منها العرب الي الأندلس لنشر الدين الاسلامي والثقافة العربية في أوروبا ، فإنه اليوم نفس المكان الذي يواجه فيه المغرب الغرب (الأرو – أمريكي)

- إذ أن موقع الصحراء الغربية البحري له أهمية كبيرة يمكن توظيفها لتعزيز الأمن القومي العربي فالعنصر الجيوبولتيكي الذي يمثل كما أوضحنا سلفا في المساحة الجغرافية وما تحتويه من موارد اقتصادية وتنوع مناخي وتداخل ثقافي وتكامل مكاني يوفر مزايا كثيرة للأمن القومي والعربي سواء كانت اقتصادية أو عسكرية ، وتشكل دول الجوار غير العربية تهديدا يستهدف المن العربي بشكل عام ودولة المغرب بشكل خاص من خلال اعتمادها علي استراتيجية التوسع والاحتلال بحكم المشاكل الحدودية الموجودة ومنها مشكلة احتلال أسبانيا في (سبتة ومليلة وحقوق الصيد البحري) ومن ثم انعكست حالة الاختلاف والانشقاق بين أطراف النزاع علي الموقف العربي الرسمي الذي لم يتفق علي آلية مناسبة لحل حالة الاختلاف والانشقاق العربي حول أزمة الصحراء الغربية ، وهذا الانشقاق السياسي والاختلاف قد أفسح المجال أمام التجاذبات الدولية الخارجية أن تفعل فعلها في إبقاء حالة عدم الاستقرار الذي هو أحد عوامل تهديد الامن القومي العربي ، ويبرز تهديد ثان يتمثل في ظهور قوميات واعدة تحمل في ثناياها عملية رسم حدود تعسفية وسياسية وأيديولوجية كالبربر والزنوج السنغال لتصفية وحدة المغرب العربي.

- إن أزمة الصحراء الغربية ليست هي عملية استقلال الصحراء الغربية عن دول المغرب بل هي عملية يقصد بها الإبقاء علي حالة الانشقاق والاختلاف والتجزئة وتكريس حالة الخوف علي الكيانات القائمة ، فولة المغرب تخشي وتخاف علي كيانها وشخصيتها كدولة ملكية ، والجزائر تخشي من تنامي التيار الاسلامي ، وموريتانيا تتخوف من التيار القومي الذي يرفض التطبع مع اسرائيل ، لقد حصلت مجموعة من المتغيرات علي الساحة

الدولية تركت آثارها المباشرة ليست علي أزمة الصحراء الغربية فقط بل علي العديد من المشكلات ذات المساس بالامن القومي العربي كالقضية الفلسطينية ومشاكل أخرى عالمية مثل مشكلة كشمير والبوسنة وكوسوفا وغيرها ، وابرز هذه المتغيرات هي :-

(1) انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حيث ترك هذا الانهيار الذي حدث في 24 ديسمبر 1991م وتربع الولايات المتحدة الأمريكية علي زعامة العالم (القطب الواحد) آثاره علي مواقف الأطراف المباشرة للنزاع في الصحراء الغربية وخاصة الجزائر وليبيا - الحليفان الاستراتيجيان للاتحاد السوفيتي والذان تربطهما معه اتفاقيات تعاون سياسية واقتصادية ، فقد دفع هذا الانهيار بالبلدين الي تبني سياسة أخرى تجاه النزاع في الصحراء الغربية ألا وهي سياسة أقرب الي الحياد والابتعاد عن دعم حركة البوليساريو ، وفي ذات الوقت فإن هذه المتغيرات الدولية قد عززت من مواقف المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية بالمطالبة بضم الصحراء الغربية الي أراضيها من خلال اللقاءات والمحافل الدولية.

- هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الحظر الذي فرضه مجلس الامن علي ليبيا لاتهامها باسقاط طائرة بان أمريكا فوق «تو كربي» الاسكتلندية عام 1988م قد دفع ليبيا الي الابتعاد عن الشعارات الثورية وتبني مواقف معتدلة تجاه أزمة الصحراء الغربية وفك تحالفها مع الجزائر في دعم حركة البوليساريو المطالبة باستقلال الصحراء الغربية ، وفي الجانب الآخر فإن المتغيرات الداخلية التي حدثت بالجزائر والمتمثلة في تنامي التيار الاسلامي المتطرف وقيامه باعمال تستهدف الامن الوطني الجزائري ، وكذا الازمة الاقتصادية الخانقة بالجزائر وتزايد معدلات البطالة قد أبعدت الجزائر عن التركيز علي مشكلة وأزمة الصحراء الغربية ولم تعد تحظى بالاولوية في سلم اهتماماتها الداخلية والخارجية ، كما كانت في السابق أيام القطبية الثنائية الدولية قبل سقوط الاتحاد السوفيتي ، وفي محاولة منها لاضفاء بعدا إقليميا لمشكلة الاضطراب الامني الداخلي الذي تعاني منه ، إذ وجهت أصابع الاتهام الي جارتها وعدوتها التقليدية دولة المغرب واتهمتها بدعم الحركات الاسلامية الاصولية .

(2) أحداث الحادي عشر من سبتمبر / ايلول 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية ، فلقد كان للأعمال الارهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية آثارها وتداعياتها الخطيرة ليس علي الامن القومي العربي فحسب ولكن علي الامن العالمي ايضا ، إذ اكتسب موضوع مكافحة الارهاب صفة شرعية دولية وعالمية وذلك استنادا الي تبني مجلس الامن الدولي قرارا بهذا الخصوص ، وطالبت الولايات المتحدة من دول العالم أن تتبني موقفا واضحا من هذا الموضوع ، فإما تكون مع الارهاب أو ضده وليس هناك موقفا محايدا ولذا سارعت الدول المغاربية وعلي الاخص الجزائر والمغرب الي اتخاذ الاجراءات والمواقف التي ترضي الولايات المتحدة في حملتها لمكافحة

الارهاب ، وقد عكست هذه المواقف تناقض وتقاطع مصالحها وتوجهاتها ، فالجزائر ذات التاريخ الطويل في النضال ضد الاستعمار وذات الخط الاقتصادي الاشتراكي قد تبنت مجموعة من الاجراءات الاصلاحية مثل التحول الاقتصادي نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والقيام بحملة ضد الحركات الاصولية الاسلامية التي عانت من اعمالها الارهابية وسحبت يدها من دعم حركة البوليساريو حتى لا تتهم بدعم الارهاب ، ونفس المواقف اتخذتها المغرب إن لم تكن اكثر وكان هناك تنافسا بين المغرب والجزائر (قطبيا النزاع) لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ، ونتيجة لهذه الاجراءات والمواقف الداخلية فقد حصلت مجموعة من التفجيرات استهدفت المصالح الأمريكية واليهود في الدار البيضاء بالمغرب وفي « جزيرة جربة » التونسية ومن ثم ردت الولايات المتحدة لدولة المغرب عندما تدخلت وطلبت من أسبانيا سحب قواتها التي احتلت مؤقتا جزيرة « ليلي » في خريف علم 2002م وزادت المغرب من مواقفها الويدة للولايات المتحدة عندما استقبلت وزير الخارجية الاسرائيلي في «اب» عام 2003م وهي الدولة الاسلامية التي تترأس ملف لجنة القدس .

- هذا وفي المقابل فإن ليبيا وامام الضغوط الأمريكية والاوروبية واتهامها بدعم الارهاب اضطرت الي تسليم الليبيين المتهمين باسقاط الطائرة الأمريكية الي القضاء الاسكتلندي ، وقدمت التعويضات لضحايا الطائرة وقدمت طلبا للانسحاب من الجامعة العربية ، كما أقدمت موريتانيا ورغبة منها في كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدتها علي اقامة علاقات دبلوماسية مع العدو التقليدي للعرب وهي إسرائيل مع إنها ليست دولة من دول المواجهة مع إسرائيل وايضا قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

- وإزاء هذه المتغيرات والمواقف الدولية والإقليمية كان لابد لحركة البوليساريو والتي أصبحت في موقف لا تحسد عليه الي التراجع اضطرارا عن مواقفها المبدئية الداعية الي استقلال الصحراء الغربية ولكي لا تشملها قائمة الارهاب فقد قبلت البوليساريو بمبدأ الاستفتاء لسكان الصحراء الغربية وقامت باطلاق مجموعة من الاسرى المغاربة كبادرة حسن النية ولابعد صفة الارهاب عن نشاطاتها وفعاليتها العسكرية والسياسية .

3) وترتيباً علي ما تقدم فإن المتغيرات الدولية قد زادت من تفاقم حدة التنامي والانقسام بين دول المغرب العربي وهي الاطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء الغربية وعدم اتفاقها علي ثوابت مشتركة تبعد الإقليم الصحراوي عن الاستقطاب الدولي ، هذا ويمكن تحديد ما تشير إليه أزمة الصحراء الغربية من مخاطر علي الامن القومي للمغرب العربي بعدة محاور لعل من أهمها محور التمسك الوطني الداخلي والذي يرتبط بموقع دولة المغرب المحلي والإقليمي والدولي وطبيعة العلاقات السائدة بين الدول خصوصا دول الجوار الجغرافي .ومن ثم يري البعض أن المطالبة باستقلال

الصحراء الغربية عن دولة المغرب سيعمل علي خرق الامن القومي المغربي في احدي بواباته والدفع باتجاه التجزئة وتفتيت التراب الوطني المغربي وما لهذا التوجه من اثار سلبية علي الوطن العربي كله ، ذلك ان الابقاء علي الصحراء الغربية كجزء من دولة المغرب انما يمثل القوة الدولية في المنطقة وخاصة اسبانيا علي تكريسها ، ذلك ان قضايا العرب القومية هي قضايا مترابطة مع بعضها البعض سواء كانت في مغرب الوطن العربي أو في مشرقه وأن التوجه نحو الاندماج والتكامل الاقتصادي والتوحد الجغرافي والحضاري انما يحفظ الاستقرار بكافة أشكاله ويعززه في المنطقة ، وبالتالي إبقاء حالة الأمن القومي العربي في موقعها الصحيح وبالشكل الذي يضمن ويعزز تحقيق المصالح العربية العليا.(1)

- يتضح مما سبق أن مشكلة الصحراء الغربية استمرت بين المغرب والجزائر حيث قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية « محمود رياض » آنذاك تقرير في الدورة الستون لمجلس الجامعة العربية في سبتمبر 1973م والذي تضمن عرضا كاملا لمشكلة الصحراء الغربية ، وفي مؤتمر القمة العربية السابعة بالرباط للملوك والرؤساء العرب الذي عقد في الفترة من 26-29 أكتوبر عام 1974م صدر قرارا يؤيد الاتفاقيات التي توصلت اليها كل من المغرب وموريتانيا واعتبرت قضية الصحراء الغربية قضية جوهرية لتصفية الاستعمار ، اي ان دور الجامعة العربية تمثل في طرح المشكلة علي اساس انها مسألة استعمارية حتي يات مؤتمر القمة العربية السابعة عام 1974م بمثابة التدخل الفعلي لجامعة الدول العربية بشأن القضية الصحراوية والذي أيد اتفاق المغرب وموريتانيا علي تقسيم الصحراء الغربية فيما بينهما ولم يعتبر الجزائر معنية بالامر ، الا ان هذا الاتفاق لم ينفذ وتحول النزاع في الصحراء الي نزاع عربي - عربي مسلح يهدد أمن وسلامة منطقة المغرب العربي والذي دفع جامعة الدول العربية الي القيام ببعض المحاولات لاحتواء النزاع وقد تركزت هذه المحاولة في الاتي :-

1- مساعي الأمين العام لجامعة الدول العربية « محمود رياض » آنذاك لتوقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد بتاريخ 21 نوفمبر 1975م حيث أجري مباحثات مع كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو محاولا حث الاطراف المتنازعة علي المفاوضات المباشرة وأعقب ذلك بتصريح له أمام مجلس وزراء جامعة الدول العربية في الرابع من مارس عام 1976م قال فيه « إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان والصحراء الغربية وأن علي مجلس الوزراء العرب تحمل المسؤولية المشتركة .

2- محاولة الأمين العام للجامعة العربية الاعداد لمفاوضات مباشرة بين الاطراف المتنازعة بعد انسحاب الاستعمار الاسباني الا ان مشكلة الصحراء

(1)انظر:- شبكة المعلومات الدولية الالكترونية - نت يناير 2015م بحث منشور عنوانه الصحراء الغربية ومستقبل الأمن القومي العربي.

الغربية معقدة وتستلزم جهدا سياسيا مكثفا علي الصعيد الثنائي والجماعي العربي من أجل تسوية النزاع سلميا .

- وبهذا يمكن القول أن الدور الاساسي لجامعة الدول العربية في حل مشكلة الصحراء الغربية تركز علي إنهاء الإستعمار الاسباني من الاراضي العربية فقط ، إلا أنه مع إحتدام الصراع بين الاطراف المعنية بالمشكلة ووصوله الي مرحلة الصراع المسلح أصبح دور الجامعة العربية هو إحتواء هذا الصراع مما فتح المجال لتدخل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية دون تبني أي اقتراح أو التقدم بأي مبادرة عربية لحل النزاع .

- ويرى البعض انه اذا نظرنا الي خريطة الصراعات العربية - العربية فسوف يتبين لنا ملمحين خطيرين : أولهما:- أن حل تسوية هذه الصراعات قد خرج من الأيدي العربية والمثال الواضح هنا هو الخلاف المغربي - الجزائري حول مستقبل الصحراء الذي ترك كلية بيد الأمم المتحدة دون أن تجرؤ جامعة الدول العربية علي معالجته .

وثانيهما :- يتمثل في أن النزاعات الاهلية العربية أي داخل كل دولة علي حدة قد خرجت بدورها من إطار النظام العربي والإ فأين الدور العربي الفاعل في تسوية النزاع الأهلي في السودان أو الصومال أو العراق ، هذا مع العلم بأن الحكومة الصومالية طالبت جامعة الدول العربية بالتدخل العربي ليعود للصومال استقراره ولح دولته وكذلك في راب الصدع بين سنة العرب وشيعته في أعقاب إحتلاله .

وهنا فإن الدراسة قد سلطت الضوء علي الانشقاقات السياسية في إطار الجامعة العربية ودورها المحدود بشأن مشكلة الصحراء الغربية وموقفها غير الحاسم في إنهاء صراع الصحراء الغربية أو طرح بدائل لمعالجة الأزمة في إطار عربي بسبب عدم وجود قوة فعلية تلزم أطراف النزاع بألية حلول مقترحة وغياب ألية التحكيم بينها وفق ميثاق الجامعة العربية علي الرغم من موافقة كلاهما في بادئ الأمر ، إلا أن الجزائر رغبت في احوالة المشكلة الي منظمة الوحدة الأفريقية وبذلك خرجت القضية من البيت العربي للبيت الأفريقي بالإضافة لعدم وجود قناعة بإمكانية الحل نظرا لحالة الاصطفاف العربي الذي وزع خلف الجزائر وخلف المغرب وفقا للمصالح المشتركة مما شكل انشقاقا عربيا - عربيا حول أزمة الصحراء الغربية.

- هذا وتري الدراسة أن دور جامعة الدول العربية وإدارتها لأزمة الصحراء الغربية محدودا وغير حاسم ولم يكلل بالنجاح في إيجاد حل عربي لها وذلك لانها انتهجت واقعا عمليا في إعتمادها علي تغليب الدبلوماسية علي حساب القانون بما يضمن محاولات التوفيق والتهذبة بين الدول المتنازعة اكثر من الحرص علي فض النزاعات وتسويتها نهائيا ومؤدي ذلك أن جامعة الدول العربية بانتهاجها مبدأ الإجماع تفتقر الي استقلال وظيفي ، بحيث أصبحت نشاطاتها وإنجازاتها تميل حسب التقلبات السياسية التي تعتوي العلاقات بين الدول الأعضاء فالجامعة العربية خلال هذه الأزمات عرفت

تطورا لا مثيل له في تاريخها ، حيث تميزت بالصراعات والخلافات بين القادة العرب ، وتميزت جلساتها بالتذبذب في المواقف بين الرفض والقبول والامتناع فمخرجاتها لم تكن بالحد الأدنى المطلوب لإنهاء أو تسوية هذه الازمات ، وبالتالي فتحت المجال لتدويل بعضها وخروجها من إطار جملة الدول العربية وبعضها الآخر تدخلت في إدارته مؤسسات وجهود دولية وإقليمية خارجة عن إطار التنسيق والتعاون العربي المشترك مثل أزمة الصحراء الغربية .

- إن هذا التوصيف لطبيعة وأداء جامعة الدول تجاه أزمات عربية سابقة ، يساهم في فهم طبيعة السلوك والمواقف والانشقاق المتباين لهذه الجامعة تجاه أزمة الصحراء الغربية موضوع الدراسة .

7- وفي هذا الإطار نتناول الانشقاق السياسي والاختلاف في موقف مجموعة عدم الانحياز حول هذه الأزمة فقد وضع هذا الانشقاق والاختلاف في موقف مجموعة عدم الانحياز بشأن الصحراء الغربية منذ عام 1991م وذلك من خلال الاعلان عن الاحالة على مخطط التسوية الصادر عن الأمم المتحدة ، كما لم يشير البيان الختامي للقمّة الرابعة عشر لحركة عدم الانحياز الي وثيقة دوربان عام 2004م ولا لمخطط السلام لممثل الامين العام للأمم المتحدة (بيكر) هذا ولقد تبنت حركة عدم الانحياز نفي مواقف مجلس الامن ، وعززت موقف السكرتير العام للأمم المتحدة الداعي الي حل سياسي مقبول من جميع أطراف النزاع بما فيها الجزائر ، وهذا الموقف يدحض بصفة نهائية أطروحة حركة البوليساريو التي تدافع عنها الجزائر والمتمثلة في تقرير مصير الصحراء الغربية من خلال الاستفتاء لابناء المنطقة الصحراوية.

- هذا ويؤكد البعض من المهتمين بالشأن الأفريقي أنه إذا كانت حركة عدم الانحياز قد حالت مشكلة الصحراء الغربية الي الإطار الدبلوماسي خاصة أنها مدرجة منذ سنوات عديدة في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة بصفتها المنتدى المؤهل لبحث قضايا السلام والامن الدوليين ، فإن ذلك يرجع لتفادي الازدواجية في معالجة المشكلة وخاصة مع وضوح المواقف المتعنتة لبعض أطراف النزاع بالإضافة الي ثبوت استحالة تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتنظيم إستفتاء قانوني لسكان الصحراء الغربية بشأن تقرير مصير المنطقة بسبب الانشقاق السياسي والاختيارات الصعبة لهذه الأزمة⁽¹⁾.

- هذا وقد سلطت الدراسة الضوء علي الانشقاكات والاختلافات السياسية لدول مجموعة عدم الانحياز بشأن حل ومعالجة قضية الصحراء الغربية ما بين الاستقلال الوطني وقيام الدولة الصحراوية في الصحراء الغربية أو الاندماج الوطني للمغرب في إطار وحدة التراب الوطني المغربي

(1)انظر:- حركة عدم الانحياز ومشكلة الصحراء الغربية في شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015م.

وقد كان لهذا الانشقاق أثاره حيث إرتأت لدول مجموعة عدم الإنحياز حل مشكلة الصحراء من خلال الإستفتاء لابناء المنطقة الصحراوية في إطار الأمم المتحدة ولم هناك اتفاق مرارادة والية لحل أزمة الصحراء في إطار مجموعة دول عدم الإنحياز مثل الانشقاق الذي حدث في إطار منظمة الوحدة الأفريقية وفي جامعة الدول العربية.

المبحث الثاني الانشقاق السياسي حول الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة

تهدف الدراسة الى إيضاح الانشقاقات السياسية حول مشكلة الصحراء الغربية في إطار منظمة الأمم المتحدة ما بين أعضاء الأسرة الدولية في قيام الجمهورية الصحراوية أو في الاندماج الإقليمي لدولة المغرب ، إذ تعد أزمة الصحراء الغربية من أكثر المشاكل الدولية التي واجهت منظمة الأمم المتحدة ومحاولة حلها منذ أكثر من أربعة عقود مضت دون جدوي في ظل التدخلات الإقليمية والدولية ومن ثم اتسمت بتزايد حدة الصراع حول المصالح الحيوية للعديد من الأطراف الخارجية والتي عملت على إهدار فرص الحل والتلاعب بننن الوقت لاختفاء أهداف حقيقية تتفق مع مصالحها المادية والاستراتيجية ، وذلك منذ أن خضعت المنطقة للاستعمار الإسباني وأصدرت الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية العديد من القرارات الدولية بغية التوصل الى حل بشأن هذه الازمة وتعرض لأهم هذه القرارات علي الوجه التالي :-

أولا : إرهاصات الانشقاق السياسي حول النزاع في إطار الأمم المتحدة :

1- منذ الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أصدرت قرارها رقم 1514/15 في الرابع عشر من ديسمبر عام 1960م والذي أكد علي حق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا القرار ينطبق علي كل الأقاليم الخاضعة للاستعمار الأجنبي ومن ثم فإنه يشكل الركن الأساسي الذي تستند عليه الحركة الوطنية لشعب الصحراء الغربية والذي تدعيه وتستند اليه حركة البوليساريو في مطالبتها بحق تقرير مصير شعب الصحراء ومن ثم المطالبة بالاستقلال الوطني وحققها في قيام الدولة المستقلة عن دولة المغرب وإليه تستند في قيام دولتهم تحت مسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

2- وتلي هذا القرار القرار رقم 2072/20 الصادر في السادس عشر من ديسمبر عام 1965م الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد دعا هذا القرار أسبانيا بوصفها الدولة القائمة بالادارة الي القيام بجميع التدابير اللازمة لتحرير إقليم (إيفني والصحراء الغربية) من السيطرة الاستعمارية والدخول في مفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يثيرها هذان الإقليمان .⁽¹⁾

(1) انظر :- الامم المتحدة , الجمعية العامة , القرار رقم 1514 الصادر في الدورة الخامسة عشر بتاريخ 1960/12/14 والقرار رقم 2072 الصادر في الدورة العشرين بتاريخ 1965/12/16 . (نيويورك : 1960/12/14 , 1965/12/16)

3- كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرين القرار رقم 2229 في العشرين من فبراير عام 1966م وتضمن هذا القرار تأكيده لحق سكان إيفني والصحراء الأسبانية آنذاك في تقرير المصير وفقا لقرار رقم 1514 الصادر في الدورة الخامسة عشرة ، وطلبت الجمعية العامة من الدولة القائمة بالإدارة (أسبانيا) أن تتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بانتهاء الاستعمار في «إيفني» وأن تقرر مع المغرب إتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل السلطات وفقا للقرارات السابقة بشأن هذه المشكلة كما أكد القرار نفسه دعوة الدولة القائمة بالإدارة «أسبانيا» الي الاضطلاع في أقرب وقت ممكن ووفقا لأمني سكان الصحراء الأسبانية الأهليين وبالتشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف آخر معني بتقرير الاجراءات اللازمة لعقد استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة بغرض تمكين سكان الصحراء الغربية من إستعمال حقهم في تقرير المصير بحرية ، ومن ثم يتضح من هذا القرار السابق أن الأمم المتحدة قد فصلت بين إقليمي إيفني والصحراء الغربية حيث قررت إنهاء الاستعمار في «إيفني» ونقل السلطات الي الحكومة المغربية ، بينما قررت إجراء إستفتاء في الصحراء الغربية لتمكين مكانها الأهليين من تقرير مصيرهم. واستمر موقف الأمم المتحدة خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة متمسكا بحق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية وقد وضح ذلك في قراراتها أرقام 1968/2428م ، 1969/2590م ، 1970/2711م ، 1972/2983م.

4- الي أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3292 في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974م والذي تضمن بعد الاستماع الي تقارير وبيانات مندوبي المغرب وموريتانيا والجزائر وأسبانيا اكدت علي وجود انشقاق سياسي وخلافات بشأن المركز القانوني لإقليم الصحراء الغربية ، ومن ثم رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يتوافر لديها في الدورة الثلاثون «رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية » حول الجوانب القانونية للمشكلة ، حيث تمثل رأي المحكمة الاستشاري في الاتي :-

أ- الصحراء الغربية لم تكن أرضا بلا صاحب وقت استعمار أسبانيا لها

ب- وجود روابط قانونية بين إقليم الصحراء وكا من المغرب وموريتانيا (1)

- هذا وقد أصدر مجلس الامن القرار رقم 379 في الثاني من نوفمبر عام 1975م تضمن ان الموقف في المنطقة لا يزال خطيرا ونظرا الي ان مسألة الصحراء الغربية سيتم عرضها علي الدورة الثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة ولذا يؤكد المجلس في قراره علي الاتي :

(1)انظر:- الأمم المتحدة , الجمعية العامة , قرارات الجمعية العامة أرقام 2229 , 2428 , 2590 , 2711 , 2983 , 3292 , (نيويورك :- 1966 , 1968 , 1969 , 1970 , 1972 , 1974)

أ- حث جميع الاطراف المعنية والمهتمة علي تجنب القيام بأي عمل منفرد أو إجراء آخر قد يؤدي الي مزيد من التصعيد للتوتر في المنطقة .

ب- المجلس يطالب الامين العام بالاستمرار في مشاوراته وتكثيفها مع الأطراف المعنية والمهتمة وأن يقدم تقريراً الي مجلس الامن في أقرب وقت حول نتائج تلك المشاورات لتمكين المجلس من اتخاذ أي إجراءات أخرى يراها ضرورية (1).

- ثم صدر القرار رقم 380 الصادر في نوفمبر عام 1975م عن مجلس الامن بتوجيه نداء من رئيس مجلس الامن الي ملك المغرب الحسن الثاني آنذاك متضمناً طلباً عاجلاً بإنهاء المسيرة نحو الصحراء الغربية وأن المسيرة قد تمت ولذلك فإن مجلس الأمن يستنكر إقامة المسيرة وينادي المغرب بأن تسحب كل المشتركين في المسيرة من إقليم الصحراء الغربية وناشد كل الأطراف المعنية والمهتمة لكي تتعاون بشكل كامل مع الامين العام ، ومن ثم صدر القرار رقم 3458 الصادر في العاشر من ديسمبر 1975م من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثلاثون وتضمن أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحيط علماً بالاتفاق الثلاثي الذي عقد في مدريد بتاريخ 1975/11/14م بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا وتؤكد من جديد أن لجميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم حقاً غير قابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً لقرار الجمعية العامة السابق الإشارة إليه رقم 1514 والصادر في الدورة الخامسة عشرة وترجو الإدارة المؤقتة إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمكين جميع السكان الصحراويين المنتمين للإقليم عن طريق إستشارة حرة تنظم بمساعدة ممثل الأمم المتحدة يعينه الأمين العام للأمم المتحدة.

- هذا وقد صدر عن الدورة التاسعة والثلاثون عن الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 41/39 في الخامس من ديسمبر عام 1984م والخاص بمشكلة الصحراء الغربية وتضمن الآتي :-

أن حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار الصادر عن القمة التاسعة عشر لمنظمة الوحدة الأفريقية نيروبي / كينيا ومن ثم يتضح من هذا القرار أن دور الأمم المتحدة قد أصبح مكملاً للجهود التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك (الإتحاد الأفريقي الحالي) وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفها من قضية الصحراء في دورتها التالية، حيث أصدرت في الدورة الأربعين قرارها رقم 50/40 في الثالث من ديسمبر عام 1985م وتضمن نفس مضمون القرارات السابقة بينما أصدرت الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعون قرارها رقم 41 والذي أكدت فيه الأمم المتحدة أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي/كينيا هو الأساس لحل قضية

(1)انظر:- قرار مجلس الامن رقم 379 الصادر في نوفمبر 1975م.

الصحراء الغربية ، هذا وخلال الفترة من 1-10 من ديسمبر عام 1987م زارت بعثة تقنية مشكلة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة المنطقة بهدف دراسة وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها إجراء الإستفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي وأعلنت جبهة البوليساريو وقف إطلاق النار حتى تتمكن البعثة من تنفيذ مهمتها ، كما رأت المغرب أن مهمة البعثة تقتصر فقط علي جمع المعلومات ذات الطابع التقني ، بينما أكدت حركة البوليساريو أن توجه البعثة إلى الصحراء الغربية يعتبر دعماً للسياسة المغربية ، حيث اتهمت البوليساريو الحكومة المغربية بأنها قامت بإدخال المواطنين المغاربة للأراضي الصحراوية بهدف التأثير علي عمل البعثة ، كما أن المغرب كانت علي إطلاع ببرنامج عمل البعثة ، كذلك ساهمت في عملية اختيار المناطق وتوقيتات وجود البعثة فيها ولذلك فإن جبهة البوليساريو اعتقدت أن البعثة لن تحقق نتائج حاسمة ، وفي إطار هذا الانشقاق السياسي والتباين في المواقف لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها لعدد من الأسباب تمثلت في الآتي:-

أ- إشتراط قيادة جبهة البوليساريو انسحاب القوات المغربية من الأراضي الصحراوية قبل إجراء الاستفتاء لأن وجودها أثناء الاستفتاء يشكل عائقاً معنوياً يؤثر علي حرية الاختيار لدي سكان الإقليم.

ب- رفض الحكومة المغربية سحب قواتها من الصحراء الغربية إستناداً إلي سابقة تاريخية تمثلت في إستفتاء تقرير المصير في الجزائر مع وجود القوات الفرنسية فيها .

ت- التفوق العسكري المغربي داخل الاراضي الصحراوية خاصة بعد توسيع الحزام الأمني ليشمل الحدود الموريتانية والجزائرية، ولقد أدى ذلك إلي رفض المغرب لتقديم أي نوع من التنازلات .

ث- إن قرارات الأمم المتحدة التي استندت الي قرارات القمة الأفريقية الثامنة عشرة والتاسعة عشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك قد جعلت من مهمة بعثة الأمم المتحدة أمراً بالغ الصعوبة ، فهذه القرارات لم توضح تقنيات إجراء الاستفتاء خاصة تحديد من يحق لهم التصويت في الاستفتاء .

ج- علي الرغم من أن المهمة الأساسية لبعثة الأمم المتحدة كانت الاتفاق علي وقف إطلاق النار فإن المغرب أصرت علي أن وقف إطلاق النار يجب أن يكون من جانب واحد وهو جبهة البوليساريو.

ح- لقد أدى اللأأي المسبق لجبهة البوليساريو حول البعثة أنها ستكون دعماً للسياسة المغربية تجاه الصحراء الغربية الي تمسك الجبهة بشروط يصعب تحقيقها.(1)

(1) انظر:- الأمم المتحدة- الجمعية العامة القرار رقم 72/42 الصادر في الدورة الثانية والاربعون والصادر بتاريخ 1987/12/4م المتضمن زيارة البعثة التقنية للأقليم الصحراوي (نيويورك:ديسمبر 1987م)

- هذا وفي الفترة من 4-5 فبراير 1989م تم لقاء مباشر بين وفدي جبهة البوليساريو والمغرب في مراكش وعلي الرغم أنه كان هناك اعتقاد سائد عن احتمال تسوية مشكلة الصحراء الغربية ، فإن المناقشات التي تمت بين الوفدين قد تركزت حول كيفية التوصل إلى اتفاق سياسي بين الوفدين خاصة فيما يتعلق بالشروط التي تتضمن إستفتاء تقرير مصير شعب الصحراء الغربية وأيضا نوع العلاقات المستقبلية بين الطرفين ، إلا أن المغرب رفض إجراء لقاء آخر مع وفد جبهة البوليساريو ولذا أعلنت جبهة البوليساريو عن إنهاء وقف إطلاق النار الذي كانت قد أعلنته خلال شهر فبراير 1989م.

- هذا وقد حفزت تطورات حل مشكلة الصحراء الغربية والتي بدأت في منتصف يونيو 1990م العاهل المغربي الملك الحسن الثاني آنذاك أن يبشر شعبه بأن مشكلة الصحراء الغربية سيتم حلها خلال ستة أشهر حين أعلن عن قبول الاحصاء السكاني أساسا لتحديد الهوية للأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء علي الرغم من إقراره بوجود بعض الثغرات وذلك في خطاب ألقاه عقب أحداث مدينة « فاس » في 14 ديسمبر 1990م ولعل هذا التفاؤل هو الذي جعل الملك الحسن الثاني يقرر تأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين ، بحيث تمتد فترة المجلس حتي يمكن إقرار ما يستجد من تطورات في مشكلة الصحراء الغربية .

ثانيا : خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة إزاء الانشقاق السياسي لطرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو)

6- وفي 18 من يونيو عان 1990م قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا إلي مجلس الأمن يتعلق بخطة التسوية المقترحة في الصحراء الغربية وقد اشتمل هذا التقرير علي جزأين هما :

الأول : تضمن إقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية والرامية إلي تسوية مشكلة الصحراء الغربية وقد قبل هذه الخطة كلا الطرفين المتنازعين.

الثاني : تضمن مقترحات خطة التنفيذ وكان الهدف الرئيسي من إقتراحات الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك هو تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره ،

وقد تضمنت المقترحات ما يلي:-(1)

- أ - مقترحات خطة التسوية بشأن وقف إطلاق النار وأهمها ما يلي :-
 - 1- بعد أن يقوم مجلس الامن بالموافقة علي تعيين الامين العام للامم المتحدة لممثل خاص له بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وموافقة طرفي النزاع يتخذ مجلس الامن التدابير بشأن تحديد واختيار فريق المراقبين الذين سيتم تكليفهم بالمهام المحدودة في خطة التسوية .
 - 2- يكون الممثل الخاص بيامين العام للامم المتحدة خلال الفترة الانتخابية التي تمتد من وقف إطلاق النار حتي الاعلان عن نتائج الاستفتاء هو السلطة الوحيدة والخاصة فيما يتعلق بجميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وتنظيم وسير عملياته .
 - 3- يجب أن يتعهد طرفي النزاع بوقف جميع الأعمال العدائية والتنفيذ الصادق لوقف إطلاق النار وفور تلقي الأمين العام للأمم المتحدة موافقة الطرفين علي مقترحات خطة التسوية يتم توجيه رسالة لكل من المغرب وجبهة البوليساريو بتجدد خلالها توقيت وقف إطلاق النار علي أن تكون موافقة كلا من الطرفين كتابيا علي شروط وقف إطلاق النار قبل وقف التنفيذ الفعلي بمدة أربعة أسابيع حتي يمكن لكلا الجانبين إصدار التعليمات اللازمة لقواتها وكذلك حتي يمكن توزيع فريق المراقبين التابع للامم المتحدة.
 - 4- يقوم طرفي النزاع فور الاعلان عن وقف إطلاق النار بإيقاف كل العمليات العسكرية بما فيها تحركات القوات علي أن يقدم كلا الطرفين قبل اسبوع من بدء تنفيذ ووقف إطلاق النار للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة البيانات الكاملة عن حجم قواتها الموجودة في إقليم الصحراء الغربية .
 - 5- حتي يمكن إجراء الاستفتاء بدون ضغط عسكري ، يجب أن تلتزم المغرب بخفض قواتها الموجودة في الصحراء الغربية بصورة تدريجية علي أن يتم حصر باقي القوات المغربية بحيث لا يتجاوز خمسو وعشرون ألف حندي في أماكن يحددها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة علي أن تكون تحت مراقبة فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة.
 - 6- تلتزم جبهة البوليساريو بأن تحصر جميع قواتها تحت مراقبة فريق المراقبين التابع للأمم المتحدة وفي الأماكن التي يحددها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ، علي أن يتم حصر القوات المغربية وقوات جبهة البوليساريو في توقيت متزامن ويتضمن هذا الحصر القوات والسلاح والعتاد.

(1) شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م
تقرير الأمين العام الي مجلس الامن حول خطة التسوية المقترحة في الصحراء الغربية في 1990/6/18م.

7- يلتزم أطراف النزاع بالأمثال الكامل لوقف جميع الاعمال العدائية حتي يمكن إجراء عملية الاستفتاء بعيدا عن أي تدخل أو تهديد لذلك يجب أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام للامم المتحدة بتنفيذ الاجراءات الآتية:-

- التنفيذ الدقيق لوقف الاعمال العدائية من كلا الطرفين وحصر كل قواتهما العسكرية.

- التخفيض تدريجيا للقوات المغربية الموجودة في الصحراء الغربية طبقا لمل سيحدد خلال اثني عشرة أسبوعا وقبل بدء حملة الاستفتاء علي أن يتم الحد من حرية حركة القوات المغربية في الأماكن التي تم حصرها فيها مسبقا ، كما يتم سحب هذه القوات من إقليم الصحراء خلال أربع وعشرين ساعة بعد إعلان نتائج الاستفتاء إذا أقرت ذلك نتيجته.

- يتم تحديد حرية حركة قوات البوليساريو وحصرها في الاماكن التي تم تحديدها ، علي أن تحل هلال أربع وعشرين ساعة بعد إقرار نتائج الاستفتاء إذا أقرت ذلك نتيجته .

- تحييد القوات شبه العسكرية المغربية من قبل فريق المراقبين الدوليين التابع للأمم المتحدة مع إتخاذ كالترتيبات التي يمكن أعضاء جبهة البوليساريو الموجودين خارج الإقليم من الدخول من دون قيود علي ذلك علي أن يكون دخولهم سلميا وبدون سلاح الي الصحراء الغربية ومن نقاط سيتم تحديدها بواسطة الممثل الخاص وذلك حتي يمكنهم المشاركة في الاستفتاء .

- يجب أن تحرص الوحدة العسكرية التابعة لفريق الدعم علي أن يمثل الطرفين للترتيبات الناتجة عن الاستفتاء .

8- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع مجلس الامن بتعيين فريق مراقبي الأمم المتحدة ويكون مقره في الصحراء الغربية ، ويكون إنشاء فريق المراقبين وإسلوب عمله وفقا للمبادئ العامة لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم ، كما يجب أن يكون حجم الفريق وتكوينه يمكنه من تنفيذ المهام المضطلع بها وتحدد مسؤوليات الفريق في الاشراف علي وقف أعمال القتال وتطبيق وقف إطلاق النار وتبادل الأسري وتحديد مواقع قوات كلا من الطرفين ووقت بدء وقف إطلاق النار .

9- يجب أن تلتزم كالتزام من المغرب وجبهة البوليساريو بالتعاون التام مع فريق لمراقبين وإحترام الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار ، كما يجب أن تلتزم كل من الجزائر وموريتانيا بالتعاون التام مع فريق المراقبين وإحترام ترتيبات وقف إطلاق النار .⁽¹⁾

(1)انظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن , مقترحات خطة التسوية بشأن وقف إطلاق النار في
يونية 1990م (نيويورك : 1990)

ب - مقترحات خطة التسوية بشأن الإعداد لإجراء الاستفتاء علي الوجه الآتي :

1- يتم تنظيم الاستفتاء واجراؤه وفقا لقرار منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 15/1514 والقرار رقم 50/40 علي أن يتم تنظيم الاستفتاء واجراؤه بواسطة الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية خلال فترة انتقالية.

2- يكون لجميع سكان الصحراء المسجلين في التعداد الذي نظمته السلطات الاسبانية عام 1974م والذين تجاوزت أعمارهم ثمانية عشرة عاما الحق في الادلاء بصواتهم في الاستفتاء ويتم ذلك بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السامي لشئون اللاجئين للقيام بحصر أعداد اللاجئين الصحراويين الموجودين خارج الإقليم في المناطق التي يحددها الممثل الخاص .

3- لتسير عملية تعداد سكان الصحراء يقوم الامين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك بتكوين لجنة لتحديد الهوية مع الأخذ في الاعتبار تعداد عام 1974م واستكماله عاي أن تتسم عملية التعداد خلال الفترة الانتقالية وتحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة علي أن تنتهي من تنفيذ أعمالها قبل بدء عملية الاستفتاء .

4- يتم تشكيل لجنة لتحديد الهوية من خبير ديموجرافي له دراية بمشاكل المجتمع الصحراوي - علي أن يساعده من 3 إلى 5 خبراء متخصصين في الدراسات الديموجرافية للبلدان التي تسود فيها البداوة علي أن تكون هذه اللجنة من تكوين فريق الدعم التابع للممثل الخاص للأمين العام ، ويتضمن دور لجنة تحديد الهوية الآتي :- (1)

- دراسة وتحليل التعداد الذي تم تنفيذه بواسطة السلطات الاسبانية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974م واستكماله .

- إجراء حسابات الزيادة الطبيعية للسكان الصحراويين خلال الفترة بين تعداد عام 1974م وتوقيت تنظيم الاستفتاء مع مراعاة معدلات المواليد والوفيات وعمليات نزوح سكان الصحراء ايضا.

- علي ضوء المعلومات التي تم الوصول اليها تحدد لجنة تحديد الهوية بدقة عدد الصحراويين الموجودين في إقليم الصحراء الغربية وأيضا عدد الصحراويين اللاجئين وغير المقيمين والذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء .

- تقدم لجنة تحديد الهوية تقريرها الي الممثل الخاص الذي يقوم بعرضه لي الامين العام للنظر فيها بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة

(1) انظر :- الامم المتحدة - الامانة العامة , مقترحات خطة التسوية بشأن الأعداد لإجراء الاستفتاء بمعرفة لجنة تحديد الهوية وفقا لقرارات الجمعية العامة رقم 15/1514 , 50/40 , وقرار قمة منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي / كينيا عام 1990م .

الأفريقية آنذاك .

ج - مقترحات خطة التسوية بشأن التنفيذ الفعلي للاستفتاء وتشمل الاجراءات الآتية:-

1- يختار شعب الصحراء الغربية بحريو وبطريقة ديموقراطية بين الاستقلال أو الاندماج مع المغرب .

2- يتم التصويت بالاقتراع السري وتتخذ تدابير لصالح الاميين الذين يجهلون القراءة والكتابة.

3- يجب أن يتأكد الممثل الخاص للأمين العان للأمم المتحدة من استيفاء الشروط التالية قبل إجراء عملية الاستفتاء وهي :-

أ - إتمام تعليق القوانين والتدابير التي تعيق عملية الاستفتاء .

ب- قيام طرفي النزاع بالافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الصحراويين حتي يمكنهم الإشتراك في الاستفتاء بحرية ودون قيود .

ت- يمكن لجميع اللاجئين الصحراويين الذين تم إحصاؤهم العودة بحرية إلى إقليم الصحراء والاشترام من دون قيود في الاستفتاء ومن دون التعرض لمخاطر الاعتقال أو الاحتجاز أو التهديد .

ث- يجب أن يتأكد الممثل الخاص بمساعدة مفوض الأمم المتحدة السابق لشئون اللاجئين من أن سكان الصحراء المقيمين خارج الإقليم لهم إمكانية الإختيار بحرية وعن طوعية بين العودة إلى الوطن أو البقاء خارجه .

ج- لا تبدأ عملية الاستفتاء إلا عندما يتأكد الممثل الخاص من نزاهة الإجراءات المنظمة للإستفتاء وصلاحيته للتطبيق .

4- يقوم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بتحديد توقيت بداية عملية الاستفتاء وإعداد القوائم الانتخابية ، علي أن يكون هناك إمكانية المشاركة الكاملة لجميع الصحراويين ومن دون قيود وفي إطار من الإنصاف التام ، مع كفالة الحرية التامة للتعبير والاجتماع والتنقل للصحافة.

5- تقع مسئولية الحفاظ علي النظام العام في الصحراء الغربية في أثناء الفترة الانتقالية علي عاتق الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة .

6- يدعو الممثل الخاص ممثل منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك إلى مراقبة تنظيم الاستفتاء وخطوات تنفيذه من دون التدخل في مهامه إلا أنه يمكن تقديم ملاحظات مباشرة إلى الممثل الخاص.

7- يجب أن يتعهد طرفا النزاع بالتعاون التام مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ممارسته لمهام وظيفته ، كما يجب أن يتعهدا أيضا

بقبول نتائج الاستفتاء واحترامها .

8- يقوم الأمين العام للأمم المتحدة فور اعتماد الممثل الخاص لنتائج الاستفتاء بإبلاغها إلى رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك ومجلس الأمن وكذا إتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرار شعب الصحراء علي النحو الذي وضح في الاستفتاء .

9- يجب أن تبذل كل من الجزائر وموريتانيا كل ما في وسعها من أجل احترام التدريبات الإنتقالية ونتائج الاستفتاء ويقدمان الدعم المادي اللازم للممثل الخاص وفريق الدعم والسماح لهما بالاضطلاع بمهمتهما وتيسير تنفيذ التدابير المتعلقة بالامس والاستقرار في مناطق الحدود.(1)

ومن ثم نخلص إلى الآتي:-

أثار المغرب عام 1957م قضية الصحراء الغربية « والتي كانت تعرف بالصحراء الاسبانية » أمام اللجنة الأممية الخاصة بتقصي الحقائق عن الأراضي غير المستقلة ، كما عرض مسألة إقليمي «إيفني» والصحراء الغربية علي هيئة الأمم المتحدة عام 1962 مطالباً أن يطبق عليهما قرار تصفية الاستعمار الأممي رقم 1514(15).

وكانت الأمم المتحدة قد وضعت عام 1963 اسم الصحراء الغربية علي قائمة المناطق الواجب تصفية الاستعمار منها.

وفي السادس عشر من كانون الأول ديسمبر 1965 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072(20) .. وفيه ((طلب بصفة عاجلة إلي الحكومة الاسبانية بوصفها الدولة الحاكمة أن تتخذ و علي الفور كافة الاجراءات الضرورية لتحرير أقاليم إيفني والصحراء الاسبانية من السيطرة الاستعمارية ، وأن تدخل تنفيذا لهذه الغاية في مفاوضات حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي يثيرها هذان الإقليمان)) ، وتعليقا علي هذا القرار ، أبدت الحكومة الاسبانية استعدادا لمعالجة قضية إقليم إيفني المغربي ، لكنها رفضت البحث في موضوع الصحراء الغربية .

وبعد ضغوط مغربية ودولية مورست ضد أسبانيا لإجبارها علي تنفيذ مضمون القرار الدولي السالف الذكر ، قبلت هذه الأخيرة التخلي عن إقليم إيفني .. ف وقعت مع الحكومة المغربية معاهدة « فاس » في الرابع من كانون الثاني يناير 1969 أعادت بمقتضاها الإقليم المذكور إلي المغرب.

وكانت الأمم المتحدة قد أكدت عام 1969 علي حق شعب الصحراء الغربية (غير القابل للتصرف) في تقرير مصيره استنادا إلي القرار الأممي 1514 .

(1) انظر:- الأمم المتحدة – الأمانة العامة , مقترحات خطة التسوية بشأن التنفيذ الفعلي للاستفتاء في الصحراء الغربية (نيويورك : ديسمبر 1990م).

وفي الرابع عشر من كانون الأول ديسمبر 1972 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2982(27).. وفيه تؤكد علي الحق الثابت لسكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم بأنفسهم طبقا للقرار الأممي 1514 ، وتعترف بشرعية كفاحهم ضد الاستعمار وتعرب عن تضامنها وتأييدها للسكان الصحراويين ولكفاحهم المشروع في سبيل ممارسة حقهم في تقرير المصير ونيل الاستقلال ، وتعلن إن استمرار الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية ، إنما يهدد بالخطر الأمني وعدم الاستقرار في منطقة شمال غرب أفريقيا .

وتطالب الحكومة الاسبانية بوصفها القائمة بالإدارة علي الإقليم باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لخلق جو ملائم يسمح بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال علي أسس حرة ونزيهة ، كما وتدعو الدولة الحاكمة إلي التشاور مع حكومتي المغرب وموريتانيا وأي طرف معني آخر بهدف تحديد آلية لتنظيم الاستفتاء تحت رعاية الأمم المتحدة ، مع وضع الضوابط اللازمة لمنع غير السكان الأصليين من المشاركة باستفتاء تقرير المصير ، وتطلب إلي اسبانيا استقبال بعثة أممية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لها بما يمكنها بفاعلية في تطبيق إجراءات وضع حالة للحالة الاستعمارية في الإقليم ، كما تطالب جميع دول العالم بالامتناع عن القيام بأي نشاط اقتصادي واستثماري في المنطقة من شأنه المساعدة علي إبقاء الحالة الاستعمارية في الصحراء الغربية.(12)

ثم أصبحت قضية الصحراء الغربية موضوع سلسلة من القرارات الدولية المتلاحقة دون أن يغير ذلك من وضعها بشئ علي صعيد إنهاء المشكلة .

وفي الثاني عشر من أيار مايو 1975 شكلت لجنة الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق ضمت ممثلين من عدة دول وكلفت بمهمة وضع دراسة تفصيلية عن مشكلة الصحراء الغربية .. حيث زارت البعثة كلا من الصحراء الغربية والمغرب والجزائر وموريتانيا إضافة إلي اسبانيا والتقت بالسكان الصحراويين في أماكن تواجدهم وبعد خمسة أسابيع من التقصي والبحث المتواصل قدمت البعثة تقريرها الذي جاء فيه(13) أن البعثة وجدت لدى السكان الصحراويين الذين التقتهم رغبة واضحة في الاستقلال ورفض مبدأ استرداد إقليم الصحراء الغربية من المغرب وموريتانيا وقد اظهر هؤلاء الصحراويين عبر التظاهرات والبيانات عن تأييدهم لجهة « البوليساريو » التي تحظى بقبول كبير من قبلهم ، والتي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة .

وأكدت البعثة الأممية في تقريرها أن إنهاء حالة الاستعمار في الصحراء الغربية يجب أن يأخذ بالاعتبار إرادة جميع الاهالي الصحراويين المقيمين فوق أرض الإقليم أو الموجودين منهم خارجه كلاجئين ، واقترحت البعثة علي الجمعية العامة للأمم المتحدة السعي من خلال اتخاذ التدابير الضرورية اللازمة لإجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية ترعاه الأمم المتحدة ويقرر

من خلاله شعب الإقليم مستقبله بنفسه ، وفي الرابع عشر من تشرين الأول أكتوبر 1975 .. عادت الأمم المتحدة للمطالبة بإجراء استفتاء حر تحت إشرافها في الصحراء الغربية .

ثم شهدت الساحة الصحراوية أحداثا وتطورات متسارعة .. تمثلت بالمسيرة الخضراء المغربية التي اكتسحت فيها الجنود المغاربة وبعض المواطنين الحدود الصحراوية في الواحد والثلاثين من تشرين الأول أكتوبر 1975 وكان هذا التاريخ هو بداية الاحتلال المغربي للصحراء الغربية ، وشهد أيضا توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 تشرين الثاني 1975 التي بموجبها تتخلى إسبانيا المستعمرة السابقة عن الصحراء الغربية وتتقاسمها كل من المملكة المغربية وموريتانيا .. ونتجت عن ذلك وضعية جديدة علي الأرض حيث أصبحت موريتانيا والمغرب تمثلان الطرف البديل عن إسبانيا في مواجهة المقامة الشعبية الصحراوية .

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الخامس من آب أغسطس 1979 قرارها رقم 3437 .. وفيه أدانت الاحتلال المغربي للصحراء الغربية.

وفي تشرين الثاني نوفمبر 1979 صدر عن الأمم المتحدة تصريح يؤكد أن لشعب الصحراء الغربية حقا لا يقبل المساومة في الاستقلال وتقرير المصير ودعا المغرب الي وضع حد لإحتلاله الإقليم الصحراوي والاعتراف بجهة البوليساريو كممثل عن شعب الصحراء الغربية .. لها حق المساهمة بأي عمل يجري إعداده ضمن إطار البحث عن حل سياسي منصف للمشكلة الصحراوية .

وكانت الأمم المتحدة قد تقدمت في تشرين الثاني نوفمبر 1980 بطلب إلي المغرب وجبهة البوليساريو حثتها فيه علي الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلي اتفاق نسوية نهائية بينهما ، كما تبنت أساسيات قرارات منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بالقضية الصحراوية مركزة فيها بشكل مباشر خاص علي القرارات الداعية إلي وقف إطلاق النار والتفاوض المباشر وإجراء استفتاء تقرير المصير ، بعد ذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارا في السابع من كانون الأول ديسمبر 1983 طلبت فيه إلي الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإدارة الاستفتاء في الصحراء الغربية ، وتقديم تقرير مفصل بهذا الخصوص إلي الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي .

وتأكيدا علي ما كانت أعلنته أصدرت الأمم المتحدة قرارا حمل الرقم 5040 لعام 1985 والخاص بالمشكلة الصحراوية .. وفيه دعوة إلي وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية تمهيدا لتنظيم استفتاء تقرير المصير وطلب إلي طرفي النزاع الشروع في مفاوضات مباشرة يتم الاتفاق من خلالها علي شروط الاستفتاء المقترح ، كما أكدت الجمعية العامة في الوجد والثلاثين من تشرين الأول أكتوبر 1986 علي حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

والاستقلال ، وطلبت إلى طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة ، بعد ذلك أعلنت الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من أيلول سبتمبر 1987 عن إرسال بعثة فنية إلى الصحراء الغربية للإشراف على ترتيبات وقف إطلاق النار وإجراء استفتاء تقرير المصير.

ثم غدت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأزمات الدولية إشغالا للأمم المتحدة .. فصدرت بشأنها مجموعة متوالية من القرارات الهامة كان منها :

القرار « 621 » الصادر في العشرين من كانون الأول ديسمبر 1988 .. وفيه وافق مجلس الأمن الدولي علي اقتراح مقدم من الأمين العام للأمم المتحدة يعين بموجبه ممثلا خاصا عنه في الصحراء الغربية ويكلف بمتابعة ملف النزاع المغربي – الصحراوي عن كثب .

القرار « 658 » الصادر في السابع والعشرين من تموز يوليو 1990 .. وفيه يشكر مجلس الأمن جهود الأمين العام المبذولة لحل المشكلة الصحراوية ويطلب إليه تقديم تقرير مفصل عن خطة التسوية في الصحراء الغربية .

القرار « 690 » الصادر في التاسع والعشرين من نيسان أبريل 1991 .. ويتضمن مصادقة مجلس الأمن الدولي علي مشروع مخطط السلام المقدم من الأمين العام والذي حاز علي رضي وقبول طرفي النزاع .. المغرب وجبهة البوليساريو .

القرار المذكور مؤسس علي صيغة القرار الأفريقي 104 وعلي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 5040 وعلي أساس القرار «690» هذا وضعت الترتيبات الكاملة لتنظيم عمليات الاستفتاء في الصحراء الغربية ، والتي تمر بعدة مراحل .. تبدأ بدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الجانبين اعتبارا من السادس من أيلول سبتمبر 1991 وينتهي بإعلان نتائج الاستفتاء في كانون الثاني يناير 1992 ، وحدد القرار أيضا ما يلي (14) :

أن تكون عبارتا « نعم للاستقلال » أو « نعم للانضمام الي المغرب » هما صيغتا التخيير النهائي المطروح علي المقترعين ، وأن يتم تنظيم الاستفتاء اعتمادا علي آخر إحصاء نظمته الإدارة الاستعمارية في إقليم الصحراء الغربية عام 1974 ، وتشكيل لجنة تحديد هوية تكون مهمتها مراجعة لوائح المنتخبين طبقا للإحصاء الإسباني ، ورصد لهذه العملية مبلغ مالي وغيرها من الأمور الأخرى .

وفي 19/12/1991 قدم السيد ديكيولار أمين عام الأمم المتحدة آنذاك تقريراً يحمل الرقم 23299س.

يتضمن هذا التقرير معايير جديدة لتحديد هوية المصوتين تتألف من خمس معايير هي:

- الأشخاص الواردة أسمائهم في الإحصاء الإسباني لعام 1974.
- الأشخاص الذين أقاموا في الصحراء الغربية كأعضاء في إحدى القبائل الصحراوية إثناء فترة إجراء الإحصاء الإسباني ولم يتم تسجيلهم في الإحصاء .
- أعضاء العائلات القريبون من أشخاص المجموعتين السابقتين : آباء ، أمهات ، أبناء الأشخاص من آباء صحراويين ولدوا في الإقليم .
- أشخاص من قبائل صحراوية تنتمي للإقليم وأقاموا في الإقليم لمدة ست سنوات متصلة أو اثني عشرة متقطعة قبل حلول الاول من كانون الأول ديسمبر 1974.

وعلى الرغم من التحفظ الذي أبداه الطرفان فقد قبلا في النهاية التعاون على أساس مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة المذكور آنفا ، وبناء عليه بدأت لجنة تحديد الهوية عملها في 1994/8/18 وحتى كانون الأول ديسمبر تاريخ توقف العملية حيث تمكنت اللجنة من تحديد هوية حوالي 62 ألف شخص ، وما كادت مساعي الأمم المتحدة السلمية في الصحراء الغربية تأخذ منحى الاستقرار حتي اندلعت الخلافات بين طرفي النزاع وهو ما أعاق عمل اللجنة الأممية وأضاع ما تحقق من جهود في هذا المضمار ، وفي تشرين الثاني نوفمبر 1996 أصدر مجلس الأمن الدولي قرارا يحمل الرقم 10841 وفيه جدد ولاية المينوسور ، لغاية 1997/5/31 وطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة اقتراح خطوات بديلة في إطار خطة التسوية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة ، ومع حلول العام 1997 وتولي السيد كوفي أنان منصب الأمين العام للأمم المتحدة دخلت قضية الصحراء الغربية مسارات أكثر مرونة فقد وجه السيد أنان رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في 1997/3/17 يبلغه فيها عن تعيين السيد جيمس بيكر – وزير الخارجية الأمريكي الأسبق – مبعوثا خاصا إلى الصحراء الغربية ورد مجلس الأمن على رسالة الأمين العام تلك بإصدار بيان في 19 آذار مارس من نفس العام رحب فيه بموافقة الأعضاء الخمسة عشر باختيار السيد بيكر لمهمة مبعوث الأمين العام الخاص إلى الصحراء الغربية وفعلا قام جيمس بيكر بزيادة إلى المنطقة في نفس العام ، التقى فيها مع جميع الأطراف على حدة وتباحث مع كل الفرقاء ، وبناء على نتائج هذه الجولة قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره رقم 366 إلى مجلس الأمن بتاريخ 1997/5/5 الخاص بقضية الصحراء الغربية ، والذي تمحور حول بعض النقاط الهامة من مخطط التسوية الأممية ذكر منها :

- تحرير أسري الحرب
- عودة اللاجئين الصحراويين

- تجديد مهمة بعثة المينورسو حتي 1997/9/30.

إلا أن السيد جيمس بيكر استقال في العام 2004 من منصبه كمبعوث للأمم العام إلي الصحراء الغربية نظرا لتعرض مهمته وهو الدبلوماسي المحنك إلي عدة عقبات واصطدمت بحواجز كبيرة من بعض الأطراف علي حد قوله متعته التسوية الأممي الأفريقي الذي أقرته الأمم المتحدة ووافق عليه الطرفان البوليساريو والمملكة المغربية وهذا ما أكده بيكر بعيد استقالته في 2004 بقوله أن سبب فشله في تنظيم استفتاء تقرير المصير عائد إلي الطرف المغربي كونه غير واثق من نتيجة الاستفتاء في حالة تنظيمة ولقد عين الأمين العام للأمم المتحدة بعد استقالة بيكر الهولندي بيتر فان والسوم مبعوثا خاص عنه إلي الصحراء الغربية لعله ينجح في ما فشل فيه سلفه جيمس بيكر . تجدر الإشارة هنا إلي أن جيمس بيكر جاء بعدة حلول للأزمة كان أهمها وأكثرها وسطية علي حد قوله الملاقين مشروع تقرير مصير شعب الصحراء الغربية أو ما يعرف بمخطط بيكر الثاني للعام 2003 ويقضي هذا المقترح إلي إقامة حكم ذاتي لسكان إقليم الصحراء الغربية لفترة تتراوح ما بين أربع إلي خمسة سنوات يأتي بعدها مباشرة الاستفتاء الذي سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربية يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام إليه وكان هذا الحل هو آخر الحلول إلي حد كتابة هذه الأسطر ، المقدمة من قبل الأمم المتحدة لإنهاء النزاع الطويل في الصحراء الغربية .

إلا أننا ونحن الآن نطوي أشهر من عام 2006 أي بعد حوالي خمس عشرة سنة ونيف من وقف إطلاق النار لم تستطع الأمم المتحدة بعد التوصل إلي حل من شأنه إنهاء النزاع وطي ملفه بل لا نري في الأفق القريب ما يبشر بذلك ، وفي المقابل مأساة الشعب الصحراوي تزداد مرارة يوم بعد آخر وأحلامه في العودة إلي أرضه من خلال تقرير مصيره الذي كان قد وعد به مقابل وقفه إطلاق النار في العام 1991 لم تتم بعد ، وكأنه بذلك قد عوقب علي خياره وقف الحرب والدخول في المسار السلمي الذي لم يضمن له إلي حد اللحظة أبسط حقوقه المشروعة في الحرية والسلام وإنهاء الاحتلال (1).

ثالثا : الانشقاق السياسي لطرفي النزاع حول خطة التسوية للأمم المتحدة:

أ - المغرب :-

وافق طرفي النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) علي خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة كما وافقت كل من الجزائر وموريتانيا ، إلا أن هذه الموافقة كان عليها بعض التحفظات والإعتراضات وتمثلت موافقة المغرب علي خطة التسوية في الرسالة التي بعث بها الملك الحسن الثاني إلي الأمين العام للأمم المتحدة والتي أبدي فيها بعض التحفظات علي خطة

(1)انظر :- شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015

التسوية كما يلي :-

- 1- إن المغرب لا تقبل أن تكون مدة الاستفتاء في الصحراء غير محدودة وإلا فسوف تمتد إلي شهور .
- 2- إن وجود الأمم المتحدة داخل الأقاليم الصحراوية يجب أن يتضمن مرحلتين أساسيتين ، ففي المرحلة الأولى يقتصر تدخل الأمم المتحدة علي مراقبة وقف إطلاق النار ووضع اللوائح الانتخابية ، أما المرحلة الثانية فتقتصر علي إجراء الحملة الانتخابية للاستفتاء والإشراف علي عملية التصويت .
- 3- تري المغرب أن تحديد مخطط التسوية بأربعة وعشرون إسبوعا من تاريخ بدء تنفيذ وقف إطلاق النار هو تقدير يمكن ألا يحترم ما دام الممثل الخاص للأمين العام له سلطة تأجيل إجراء الاستفتاء إذا ما إقتضت الظروف ذلك .
- 4- إن مسار عملية التسوية يتوقف علي وضع اللوائح الانتخابية والتي من المقرر أن تنتهي لجنة إثبات الهوية منها بعد ثمانية عشر إسبوعا من بدء وقف إطلاق النار ، وهذا تقدير مبالغ فيه لتنفيذ العمليات المتصلة بهذا الموضوع .
- 5- إن تدخل الأمم المتحدة في الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف إطلاق النار والوقت الذي يتم فيه وضع اللوائح الانتخابية بشكل نهائي لا يمكن أن يكون له إلا هدفين : الأول يتمثل في مراقبة وقف إطلاق النار أما الثاني فيتمثل في وضع اللوائح الانتخابية في حين أن مراقبة وقف إطلاق النار لا تتطلب عاما من الأمم المتحدة في الصحراء الغربية.
- 6- إن الأعمال المتعلقة بوضع اللوائح الانتخابية ذات طابع تقني وهي لا تتطلب إجراءات خاصة لإقامة الأجهزة والفنيين والهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .
- 7- يؤكد المغرب أنه مستعد أن يقبل خلال حملة الاستفتاء وعمليات التصويت أن يحد مؤقتا من ممارسة سلطته ولكن ليس قبل بدء حملة الاستفتاء .
- 8- تري المغرب أنه ليس هناك بدء لكن يمارس الممثل الخاص أي رقابة علي لإدارة المغربية قبل وضع اللوائح الانتخابية وخاصة فيما يتعلق بحفظ النظام بعكس الطرف الآخر الذي لا يوجد عليه مراقبة .
- 9- وفيما يتعلق بالقوات المقاتلة والقوات المساعدة التي حددتها خطة الأمين العام بالقوات شبه عسكرية ونصت الخطة علي تجريدها من أسلحتها ومن ثم تري المغرب أن هذه القوات جزء من الشرطة المدنية وليس هناك أي مبرر لكي تعامل بهذه الطريقة .

10- وفيما يتعلق بحملة الاستفتاء كأن التصور المغربي لهذه الحملة أن تكون مدتها قصيرة لا تتجاوز عشرة أيام لأن ببساطة السؤال المطروح علي الناخبين لا يحتاج إلي وقف طويل كما هو مقترح في خطة الأمين العام ، وفيما يتعلق بباقي إجراءات الحملة فالتصور المغربي يتمثل في الآتي :-

أ- عدم السماح بدخول الموجودين خارج الصحراء إلا إذا اعترف لهم بصفة ناخب ومع بدء الحملة.

ب- إن الوسائل الخاضعة بتنظيم حملة إعلامية لا يمكن توظيفها إلا بعد الحملة الاستفتاءية ولذلك فإن إختصاص الممثل الخاص في هذا المجال لن يمارس إلا خلال هذه الحملة.

ت- إن المناقشة التي ستتم خلال الحملة الاعلامية لا يمكن أن تحيد عن الهدف لتصبح ذريعة لهجمات تمس المؤسسات السياسية للمغرب أو لأي دولة مجاورة .

ث- إن وسائل التعبير المزمع توظيفها في الحملة الاستفتاءية تتجاوز بكثير الوسائل اللازمة لحوار ديمقراطي ، فإذا كانت الاجتماعات والتجمعات ضرورية خلال الحملة الاستفتاءية ، فإن الاستعراضات والمظاهرات في الشارع العمومي من شأنها أن تخل بالنظام أكثر مما تساهم إعلاميا في الحملة .

11- تري المغرب أن وقف إطلاق النار ليس هدنة بل هو عملية مادية تستهدف تحقيق إقرار السلم إن مضمون وقف إطلاق النار يكمن في الأعمال العسكرية ودور السلطة الدولية في هذا المجال هو التأكد من أن الأعمال الحربية قد توقفت وإذا ما تم خرق وقف إطلاق النار فمهمة السلطة الدولية هي أن تحدد الطرف المسؤول عن ذلك ولكن لا يعني أن تعمل علي نزع السلاح من أطراف النزاع أو أن تحدد القوات المغربية الموجودة بالصحراء .

12- وفيما يتعلق بإجراءات وقف إطلاق النار ، فإن القوات المغربية المتمركزة في الصحراء يسهل تحديد موقفها في أي وقت بعكس قوات جبهة البوليساريو ، حيث أن هناك صعوبة في إمكانية رصدها لوجودها في عدة دول أجنبية .

13- وفيما يتعلق بترجيح قوانين وأوامر وتعليمات السلطة الدولية علي القانون المغربي ، فهذا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن سيادة الدول .⁽¹⁾

(1) انظر:- الأمم المتحدة « موقف أطراف النزاع من خطة التسوية للأمم المتحدة / الموقف المغربي » (نيويورك : 1990)

ب - حركة البوليساريو :-

أعلنت عن موقفها من خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة بشأن النزاع والتي أعلنها السكرتير العام للأمم المتحدة إذا رأت أنها لم تحقق مطالبها والتي تتمثل في الآتي :-

- 1- لم يتم حسم مسألة المفاوضات المباشرة مع المغرب .
 - 2- عدم تحديد شروط وقف إطلاق النار .
 - 3- لا بد من وجود دور لمنظمة الوحدة الأفريقية أكبر من دور الملاحظ فيما يخص عملية الاستفتاء .
 - 4- وفيما يتعلق بإسئلة الاستفتاء المدرجة في المخطط ، تري جبهة البوليساريو أنه يجب أن يطلب من الشعب الصحراوي إذا كان يريد الاستقلال أم لا .
 - 5- بالنسبة للإحصاء السكاني الذي أجرته السلطات الاسبانية عام 1974م فقد تم إعتماده كقاعدة أساسية لتحديد من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء ، إلا أنه في البداية إعتضت حركة البوليساريو عليه ولكنها وافقت فيما بعد .
 - 6- بالنسبة للفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء تري حركة البوليساريو أنه يجب أن تطبق فيها القوانين الأسبانية التي كانت سارية المفعول قبل عام 1975م وليس القوانين المغربية .
 - 7- تقترح حركة البوليساريو إبقاء عدد من الإداريين الصحراويين إلى جانب الإداريين المغربيين وبنفس العدد والصلاحيات من أجل مساعدة بعثة الأمم المتحدة علي تسيير الأمور قبل موعد الاستفتاء وأن حركة البوليساريو تتخوف من إمكانية تدخل المغرب في إعداد قوائم المشاركين في الاستفتاء (1).
- ثم أصدر مجلس الأمن بالجماع قراره رقم 658 في 27 يونية 1990م والذي أعرب فيه عن تأييده الكامل للأمين العام للأمم المتحدة في مساعيه الحميدة التي يقوم بها بالاشتراك مع رئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك من أجل إيجاد تسوية لمسألة الصحراء الغربية ، لذلك وافق المجلس علي مقترحات التسوية والخطة التنفيذية ، كما طلب المجلس من الطرفين أن يتعاونوا مع الأمين العام ورئيس مؤتمر دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية مشكلة الصحراء الغربية (2).

(1) انظر:- الأمم المتحدة ، موقف أطراف النزاع من خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة - موقف حركة البوليساريو ديسمبر 1990م
(2) انظر:- الأمم المتحدة . مجلس الأمن ، القرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 658 في 1990/6/27م

- ثم أصدر القرار رقم 21/45 يوم 20 نوفمبر 1990م في الدورة الخامسة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أيد إرسال بعثة تقنية للصحراء الغربية والبلاد المجاورة لها بهدف تحديد الجوانب الإدارية لخطّة التسوية والحصول علي المعلومات اللازمة للبعثة في سبيل تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ، هذا وقد تم تقديم الأمين العام للأمم المتحدة بتقريره الي مجلس الأمن في 19/4/1991م وتضمن هذا التقرير توضيح بعض العناصر الأساسية لخطّة التنفيذ وأيضا بعض التعديلات وقد شمل هذا التقرير الآتي:

1- الممثل الخاص يتمتع بالصلاحيات عن جميع المسائل المتعلقة بتنظيم الاستفتاء وإجرائه وستخول له سلطة إصدار القواعد والتعليمات بما ينماشى مع الأنظمة التي أقرتها الخطّة .

2- تتكون البعثة من وحدات أمنية ومدنية وعسكرية إضافة إلي مكتب الممثل الخاص وهو الذي يرأس البعثة ويكون للممثل الخاص نائب يكون مسؤولا عن البعثة في أثناء عدم وجود الممثل الخاص في المنطقة ، ويساعد الممثل الخاص أحد رجال القانون المستقلين يعينه الامام العام وأيضا يتم تشكيل قسم يتناول الشؤون السياسية ويتضمن مكتب الممثل الخاص أقسام تتناول الشؤون القانونية والإعلام .

3- تشمل منطقة عمل البعثة كلا من إقليم الصحراء الغربية ومواقع معينة في البلدان المجاورة وخاصة مخيم اللاجئين في « تندوف ».

4- تبدأ الفترة الانتقالية من تاريخ وبدء وقف إطلاق النار ، وتنتهي مع اعلان نتائج الاستفتاء ، ولكن البعثة ستبقى الي ما بعد ذلك بعدة أسابيع ، فمن المتصور أن تستغرق الفترة الإنتقالية حوالي ثلاثون إسبوعا بينما ستبقى البعثة ستة وثلاثون إسبوعا .

5- تتعهد المغرب بتخفيض قواتها في الإقليم إلي مستوى لا يتجاوز خمسة وستون ألف جندي في فترة لا تتجاوز أحد عشر أسبوعا من تاريخ نفاذ وقف إطلاق النار .

6- قصو وجود قوات كلا الطرفين علي مواقع محددة علي أن تربط القوات المغربية في مواقع دفاعية ثابتة علي إمتداد الجدار الأمني وتكون مهمة المراقبين العسكريين مراقبة التثبيت من وقف إطلاق النار وعمليات حفظ بعض الأسلحة والذخائر ، أما بالنسبة لجهة البوليساريو ، فسوف يقوم الممثل الخاص بتعيين المواقع التي يتعين عليها الإلتزام بها ومعها أسلحتها وذخائرها ومعدات العسكرية علي أن يتم تنفيذ ذلك بنفاذ وقف إطلاق النار .

7- يتم تبادل الأسري بين الجانبين تحت إشراف الصليب الأحمر علي أن تتم هذه العملية بعد بدء وقف إطلاق النار .

8- يتم تعيين أعضاء لجنة تحديد الهوية ، بعد أن يقرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، ومهمة اللجنة تنفيذ

المقترحات التي وافق عليها الطرفان وتحدد مهمتها في إكمال تعداد عام 1974م علي أن تشمل الآتي :-

- أ- إستبعاد أسماء الأشخاص الذين توفوا منذ ذلك الحين من القوائم .
- ب- النظر في الطلبات المقدمة من أشخاص يطالبون بحق المشاركة في الاستفتاء علي أساس أنهم من سكان الصحراء الغربية وان أسماؤهم قد حذفت من تعداد 1974م علي أن يطلب من زعماء القبائل في الإقليم الصحراوي المشاركة في أعمال لجنة تحديد الهوية⁽¹⁾.
- 9- هذا وتباشر لجنة تحديد الهوية عملها خلال مرحلتين علي الوجه التالي :-

أ- المرحلة الأولى :-

ويتم فيها إكمال تعداد عام 1974م وذلك بإرسال نسخة من هذا التعداد الي الطرفين مزودة بطلب توفير المعلومات المتاحة عن الأشخاص الذين توفوا منذ عام 1974م وأماكن وجود السكان الصحراويين داخل الإقليم أو خارجه ، وبعد أن تقوم اللجنة بتقيق قوائم 1974م يتم نشرها، كما تنشر اللجنة التعليمات اللازمة حول أسلوب إدراج الأفراد المستبعدين من تعداد 1974م وتستغرق هذه المرحلة ثمانية أسابيع ، تجتمع اللجنة بعدها في نيويورك أو جنيف لدراسة طلبات تسجيل المستبعدين وبحضور الممثل الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة ورؤساء القبائل وحضور مراقبين من منظمة الوحدة الأفريقية ومراقبين من الطرفين وتستغرق هذه العملية أربعة أسابيع أخري علي أن يتم نشر القوائم المنقحة قبل وقف إطلاق النار .

ب- المرحلة الثانية :-

وتقوم اللجنة خلالها بتحديد الهوية وإصدار بطاقات التسجيل إلي الأشخاص المدرجين علي قوائم الذين لهم حق التصويت ، كما يتم تنظيم الاجراءات المتعلقة بالطعون علي أن يتم إتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ اللجنة لمهامها في المواقع المحددة لذلك ، وتستغرق هذه العملية احدى عشر أسبوعا وبعدها ينشر الممثل الخاص قائمة موحدة لجميع المصوتين المسجلين للنظر فيها وبالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية آنذاك وبعد ذلك تصدر القائمة النهائية .

- 10- هذا ويقوم الامين العام للأمم المتحدة بتعيين لجنة الاستفتاء بعد موافقة الجمعية العامة علي ميزانية البعثة وتكلف اللجنة بتقديم المشورة الي الممثل الخاص بشأن التدابير اللازمة لضمان حرية الاستفتاء ونزاهته من دون أية قيود عسكرية أو إدارية ، وكذلك تكلف بتنفيذ الأعمال التحضيرية اللازمة لإجراء الاستفتاء ووضع القواعد والتعليمات التي ستكون الإطار

(1)انظر:- الأمم المتحدة - الجمعية العامة - القرار رقم 45/21 الصادر في الدورة الخامسة والاربعون يوم 20/11/1990م.

القانونى لتنظيم وإجراء الاستفتاء.

11- هذا ويقرر الممثل الخاص بدء حملة الاستفتاء بعد أن تكون قد تأكد من أنه قد تمت إتاحة الفرصة لجميع سكان الصحراء الغربية في المشاركة في الحملة ، كما يمكن للممثل الخاص تغيير الجدول الزمني إذا اقتضت الضرورة ذلك ، على أن تتم عملية التصويت داخل الإقليم فقط، على أن يتم تحديد وإنشاء العدد المناسب من مراكز الاقتراع في جميع أنحاء الإقليم وعلى أساس البيانات والمعلومات التي تم جمعها في أثناء التسجيل والإحصاء .

12- وقد تم تحديد مهمة بعثة الأمم المتحدة خلال عملية الاستفتاء في الآتي:

أ- تأكيد وتسجيل رغبات كل سكان الصحراء الغربية في العودة إلي الوطن إذا كانت لجنة تحديد الهوية قد سجلته ضمن من لهم الحق في التصويت .

ب- إصدار الوثائق اللازمة لسكان الصحراء

ت- القيام بتحديد الجهة التي ستوفر الأمن في مراكز الاستقبال التي يتم إنشاؤها في الإقليم لعودة سكان الصحراء الغربية .

13- وفي نهاية التقرير حدد الأمين العام للأمم المتحدة أربعة شروط لكي تتمكن البعثة من القيام بالمهام الموكلة إليها وقد تمثلت في الآتي :

أ- يجب أن تحظى البعثة في جميع الأوقات بدعم ومساندة مجلس الامن .

ب- يجب أن يتوافر تعاون كامل من قبل طرفا النزاع مع البعثة وخاصة بالنسبة لوقف الأعمال العدائية.

ت- لابد من كفالة تعاون ودعم كل من الجزائر وموريتانيا لجهود البعثة .

ث- لابد من توافر الموارد المالية اللازمة الكاملة وفي التوقيتات المحددة⁽¹⁾.

- هذا وبعد أن بدأت بعثة الأمم المتحدة بتنفيذ مهامها والتحضير لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية والذي تحدد له أن يتم في 25 يناير 1992م كان من المعتقد أن تحسم المشكلة ، إلا أن التصعيد العسكري بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو قد أدى إلي تأجيل الاستفتاء في الصحراء الغربية للمرة الأولى ، حيث ظهر العديد من الصعوبات والعراقيل التي أعانت إجراء الاستفتاء في توقيته المحدد وتمثلت هذه الصعوبات في ما يلي

(1) انظر:- الأمم المتحدة - مجلس الأمن - تقرير الأمين العام لمجلس الأمن المؤرخ في 1991/4/19م بشأن توضيح العناصر الأساسية لخطة التنفيذ وبعض التعديلات ومباشر لجنة تحديد الهوية خلال مرحلتين.

-:

1- تبادل طرفي النزاع للاتهامات حول خرق وقف إطلاق النار حيث قامت القوات المغربية بعمليات تمشيط عسكرية في المناطق المحصورة بين الجدار الأمني وحدود المغرب مع كل من الجزائر وموريتانيا وذلك ردا علي قيام حركة البوليساريو بدفع متسللين إلي هذه المناطق وقيامهم بعمليات عسكرية.

2- إعتراض المغرب علي الإحصاء السكاني الذي أجرته الإدارة الأسبانية عام 1974م وطالبت إضافة الصحراويين الذين طردوا من الصحراء ولذا قدمت المغرب قوائم جديدة تضم حوالي مائة وعشرين ألفا للمشاركة في الاستفتاء.

3- إعتراض المغرب علي إشترك منظمة الوحدة الأفريقية في الإشراف علي عملية التحضير وإجراء الاستفتاء حيث تعتبر منظمة الوحدة طرفا غير محايد .

4- إعتراض المغرب علي سلطات الممثل الخاص للأمين العام والتي كان من هدفها مطالبة المغرب بإلغاء القوانين والإجراءات التي تعرقل سير عملية البعثة .

- هذا وعلي الرغم من أن البعثة قد تمكنت من إصدار قواعد إجراء الاستفتاء ، وقدمت إلي رئيس مجلس الأمن في 11/11/1991م وتم إعداد التعليمات لعمل تحديد الهوية ، فقد كان إختلاف حول تفسير خطة التسوية بين طرفي النزاع وخاصة فيما يتعلق بحصر القوات وعودة اللاجئين من الصحراويين إلي الإقليم ، كما واجهت لجنة تحديد الهوية صعوبات كثيرة ويرجع ذلك إلي خصائص سكان الصحراء الغربية وتقاليدهم الترحالية والهيكل الطبقي للمجتمع إضافة إلي هجرة السكان التي استمرت لأكثر من عقد بسبب المنازعات وإضافة إلي الهجرة لإسباب اقتصادية ومن ثم يصعب إجراء إحصاء شامل لسكان الصحراء بما فيهم المتغيّبون عن الإقليم ، ولقد أثار هذا التقرير العديد من ردود الفعل المتباينة من قبل أطراف النزاع فالبنسبة للجزائر نقد بعث ممثلها الدائم لدي الأمم المتحدة برسالة إلي رئيس مجلس الأمن أكد فيها أن هذا التقرير يهدد مستقبل عملية التسوية في الصحراء الغربية وكذلك رفضت حركة البوليساريو هذا التقرير مستندة إلي أن التقرير قد تبني وجهة النظر المغربية بالنسبة لمسألة تحديد هوية الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء وكذلك رفضت منظمة الوحدة الأفريقية هذا التقرير وطلبت من مجلس الامن عدم الموافقة عليه .

- وقدم الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى فى 1992/2/28م تقريره إلى مجلس الأمن⁽¹⁾ وأكد فيه على استمرار الانتهاكات العسكرية بين طرفي النزاع واستمرار الخلافات بينهما أيضا بشأن معايير تحديد الهوية بسبب عدم وجود جدول زمني واقعي لتنظيم الاستفتاء وإجرائه وأوصى في تقريره بالإبقاء على المستوى الحالي لنشاط بعثة الأمم المتحدة ، علي أن تكون مهمة البعثة العسكرية قاصرة علي التحقق من وقف إطلاق النار ، كما طلب بتمديد ولاية البعثة ثلاثة شهور أخري لحل جميع المسائل العالقة وذلك لعدم التمكن من إجراء الاستفتاء الذي كان محددًا له يوم 1992/1/25م ولم يتم إجراؤه بسبب الخلافات حول تنفيذ خطة التسوية ، زمن ثم بدأت الخلافات داخل الأمم المتحدة حول تعيين الممثل الخاص للأمين العام في الصحراء الغربية، حيث كان هناك اتجاه يطالب بتعيين « فيرنون والترز » إلا أن حركة البوليساريو رفضت ذلك بسبب دوره السابق في الصحراء الغربية ، وفي الرابع والعشرون من مارس 1992م تم اختيار وزير الخارجية الباكستاني السابق « زادة يعقوب خان » ليشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام ولقد رحبت المغرب بذلك إلا ان حركة البوليساريو قد رفضته.

- وغثر تولى الرئيس / محمد بوضياف - الجزائر كان هناك توجه جديد للسياسة الجزائرية تجاه مشكلة الصحراء الغربية من خلال السعي لإنهاء هذه المشكلة ، ولقد أثر هذا التغير في السياسة الجزائرية علي موقف جبهة البوليساريو المتشدد تجاه عملية تحديد موقف حركة البوليساريو المتشدد تجاه عملية تحديد الهوية ، حيث تم الإعلان عن إستعداد حركة البوليساريو لتقديم تنازلات تتعلق بإعداد قوائم الاستفتاء ولكن في حدود معقولة وفي المقابل أعلن الملك الحسن الثاني آنذاك التزامه بالاستفتاء ، وقد انعكس هذا الانفراج علي مشكلة الصحراء الغربية وتمثل في جهود الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة حيث تم إجراء العديد من المحادثات المنفردة مع كل طرف وتم خلالها التركيز علي إعداد صيغة ضمانات من أجل حماية الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجانب الذي لم ينجح في الاستفتاء ومن ثم تضمنت صيغة الضمانات لكل جانب الآتي :-⁽²⁾

(1) انظر :- الأمم المتحدة - مجلس الأمن - التقرير الذي قدمه الأمين العام د/ بطرس غالى إلي مجلس الأمن يوم 1992/2/28م بشأن معايير تحديد الهوية.

(2) انظر :- شبكة المعلومات الالكترونية الدولية يناير 2015م مع تولى محمد بوضياف رئاسة الجمهورية الجزائرية كان هناك توجه جديد للسياسة الجزائرية تجاه مشكلة الصحراء المغربية.

1- تقدمت حركة البوليساريو بقائمتين منفصلتين للضمانات التي تطلبها ، ففي القائمة الأولى في حالة نجاحها في الاستفتاء تضمنت ما يلي :

أ- الاستقرار الإقليمي

ب- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى

ت- عدم التحيز في العلاقات مع البلدان المجاورة بما في ذلك المغرب

ث- استعدادها لإقامة تعاون اقتصادي مع المغرب إلى أقصى حد ممكن ، سواء علي أساس ثنائي أو في إطار إتحاد المغرب العربي

- بينما القائمة الثانية في حالة نجاح المطالبة بالاندماج فإن حركة البوليساريو تطلب من المغرب أن تضمن الحرية والإبتعاد عم الإضطهاد والتمييز السياسي والسماح بحرية الهجرة .

2- ومن ثم تقدمت المغرب بقائمة ضمانات أكدت فيها أنه في حالة إستقلال الصحراء تتعهد المغرب بتنفيذ كل التعهدات الدولية وعدم القيام بأعمال تضر بكرامة الغير ، كما تلتزم المغرب بضمان التأسيس السلمي ، وفي حالة إندماج الصحراء مع المغرب أكدت علي توفير الضمانات التي التي تطلبها حركة البوليساريو من ظايل عدم الإضطهاد وعدم التمييز وحرية الحركة بالإضافة إلي إصدار عفو عام⁽¹⁾

- هذا وفي الدورة السابعة والأربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة صدر القرار رقم 25/47 في 25/11/1992م وتم خلاله تأييد رأي الأمين العام الخاص بضرورة التقيد بوقف إطلاق النار والامتناع عن أي تصرف إستفزازي يعرض خطة التسوية المقترحة من الأمم المتحدة للخطر ، كما أعربت الجمعية العامة عن أملها في تعاون طرفي النزاع بشكل كامل مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص في الجهود التي يبذلانها من أجل تحقيق تقدم سريع في خطة التسوية ، كما طلبت من اللجنة الخاصة المعنية بمجال تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في مشكلة الصحراء الغربية مع وضع عملية الاستفتاء في الاعتبار علي أن تقدم تقريرها إلي الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والأربعون.

- هذا وقد تقدم الأمين العام للأمم المتحدة في 21/1/1993م بتقرير إلي مجلس الأمن أوضح فيه الانشقاق السياسي القائم بين المغرب وحركة البوليساريو حول عملية تحديد الهوية ذلك أن وجهة النظر المغربية تؤكد علي أنه من حق جميع الصحراويين المشاركة في الاستفتاء ولذا يجب معاملته الصحراويين الذين لم يشملهم التعداد الذي أجرته السلطات الأسبانية عام 1974م علي قدم المساواة مع الذين شملهم التعداد بينما رفضت حركة

(1)انظر:- القرار رقم 25/47 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 / 11 / 1992م.

الانشقاق السياسي والخيارات الصعبة في أزمة الصحراء الغربية

البوليساريو ذلك وأكدت أن الصحراويين الذين لم يشملهم التعداد ، فيجب أن يشكلوا الحالات الاستثنائية ، وبذلك يتضح الانشقاق السياسي بين الطرفين حول صحة الطلبات المقدمة للمشاركة في الاستفتاء ، فحركة البوليساريو تصر على الدليل المكتوب والذي يتمثل في الوثائق الصادرة عن الإدارة الأسبانية عام 1974م أو قبلها ، بينما تؤكد المغرب بأنه في المجتمع البدوي التقليدي يجب المساواة بين الشهادة الشفوية وبين الوثائق الرسمية بغض النظر عن مصدرها ، ولقد تضمن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عدة خيارات تتعلق بعمال البعثة وهي :-

1- الاستمرار في إجراء المحادثات وتكثيفها إن أمكن علي الرغم من أن احتمال النجاح ضئيل .

2- التنفيذ الفوري لخطة التسوية علي أساس التعليمات باستعراض طلبات الاشتراك في الاستفتاء من دون تعاون من أحد الطرفين .

3- الأخذ بنهج بديل لا يستند إلي خطة التسوية .⁽¹⁾

- كما أصدر مجلس الأمن قراره رقم 809 في 2 مارس 1993م والذي تضمن مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتكسييف الجهود لإيجاد الحلول للمسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق معايير أهلية الصحراويين وفقاً للمعايير التي حددها الأمين العام في تقريره المؤرخ 1993/1/21م وايضا طلب مجلس الأمن استمرار مشاورات الأمين العام التي حددها مع طرفي النزاع للبدء في تسجيل الناجحين بدءاً بالقوائم المستكملة لتعداد عام 1974م علي أن يقدم الأمين العام تقريراً لا يتجاوز مايو 1993م عن احتمالات وأساليب إجراء الاستفتاء بغية أن يتم الاستفتاء في موعد غايته نهاية عام 1993م.⁽²⁾

- هذا وقد بدأ الأمين العام للأمم المتحدة في 31 مايو عام 1993م جولة في المنطقة في إطار سعيه لإيجاد الحلول المنيابة لتنفيذ مخطط التسوية ، حيث سعي إلي خلق المناخ المناسب للتفاهم بين طرفي النزاع ومن ثم وجه الدعوة إلي عقد لقاءات في مدينة العيون خلال يولية 1993م وفي مدينة نيويورك خلال أكتوبر 1993م إلا أنه في إجتماع العيون طلبت حركة البوليساريو من المغرب أن يمثل الوفد أعضاء من الحكومة المغربية ، لكن المغرب شكلت وفدها من شيوخ القبائل الصحراويين ومن أعضاء المجلس الإستشاري للصحراء ومع هذا الانشقاق والتباين في مواقف طرفي النزاع حدد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلي مجلس الأمن في 1993/7/28م موقفاً طرح فيه الحل التوفيق الذي عرضه علي الطريق

(1) انظر:- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدمه لمجلس الأمن في 1993/1/21م والذي تضمن عدة خيارات تتعلق بعمل البعثة حول عملية تحديد الهوية (الأمم المتحدة: نيويورك يناير 1993م)

(2) انظر:- القرار رقم 809 الصادر عن مجلس الأمن في الثامن من مارس 1993م المتعلق بتفسير وتطبيق معايير أهلية الصحراويين، «نيويورك، 2 مارس 1993م»

الانشقاق السياسي والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

والذي يتعلق أساسا بمعايير الأهلية للإشتراك في الاستفتاء وتحدد الحل علي الوجه التالي :-

1- الأشخاص الذين ترد أسمائهم في قائمة تعداد عام 1974م كما نقحتها لجنة تحديد الهوية إستنادا للمعلومات التي قدمها كلا الطرفين .

2- الأشخاص الذين كانوا يعيشون في الإقليم كأفراد قبيلة صحراوية وقت إجراء تعداد عام 1974م ولم يتم إحصائهم ، عليهم أن يثبتوا أنهم أفراد من إحدى الأفخاذ الصحراوية التي شملها تعداد عام 1974م وأنهم كانوا يقيمون في الإقليم وقت إجراء التعداد.

3- أفراد الأسرة من الدرجة الأولى من المجموعتين الأولى والثانية الأب والأم والأبناء بعد أن يثبتوا صلة القرابة من الدرجة الأولى مع للإشتراك في الاستفتاء

4- الأشخاص الذين ينحدرون من أب صحراوي مولود في الإقليم إذا لم تنطبق عليهم المعايير الثلاثة السابقة يمكنهم الاشتراك في الاستفتاء علي أساس أنهم لم يكونوا في الإقليم وقت إجراء الاستفتاء أو أنهم عجزوا عن إثبات أنهم كانوا موجودين في الإقليم وقت التعداد.

5- الأشخاص وأفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلي الإقليم والذين أقاموا فيه لفترة سنة سنوات متواصلة وفترات متقطعة قوامها إثنتي عشرة سنة قبل ديسمبر 1974م وينطبق هذا المعيار علي الأشخاص الذين لم تشملهم المعايير السابقة .

6- هذا ويتم إثبات الأحقية في الاستفتاء من خلال الوثائق التي تشمل جوازات السفر وبطاقات الهوية والسجلات العائلية وشهادات الميلاد وعقود الزواج المشمولة في تعداد 1974م ، الإدلاء بشهادتهم أمام لجنة تحديد الهوية وذلك دعما للطلبات الفردية للإشتراك في الإستفتاء⁽¹⁾.

7- تكلف لجنة تحديد الهوية بوضع القائمة النهائية للمؤهلين في الاشتراك في الاستفتاء من أهالي الصحراء تحت إشراف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وتشكل لجنة تحديد الهوية من الآتي:

أ- المكاتب المحلية للجنة تحديد الهوية المكلفة بتحديد الهوية وتسجيل الناخبين إضافة إلي التحقق في الطعون.

ب- اللجنة المركزية لتحديد الهوية ومهمتها البت بصورة نهائية في الطعون ، ويمكن أن تنشئ لجانا فرعية لمساعدتها .

- هذا وقد وافق مجلس الأمن في 4/8/1993م علي تقرير الأمين العام

(1) انظر:- الأمم المتحدة - مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام في 28/7/1993م والذي طرح فيه الحل التوفيقي الذي عرضه علي طرفي النزاع والذي يتعلق بمعايير الأهلية للإشتراك في الاستفتاء ، (نيويورك : 28/7/1993م)

للأمم المتحدة ، ورحب بالتزام طرفي النزاع (المغرب – حركة البوليساريو) بتنفيذ خطة السلام بكاملها وخاصة بعد أن وافقوا على الحل التوفيقي المتعلق بتطبيق معايير تحديد الهوية ، كما اعتبر المجلس أن المباحثات المباشرة بين طرفي النزاع والتي تمت خلال الفترة من 17-19 يوليو عام 1993م تطور إيجابي نحو إنهاء النزاع ، وبعد أن عقد العديد من اللقاءات بين مندوبي الأمم المتحدة وطرفي النزاع إذ قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره في 1993/11/24م بشأن موقف طرفي النزاع من الحل التوفيقي الذي إقترحه الأمين العام ، وعلى الرغم من وجود معارضة من الجانبين فقد وافقوا على إعتبار الإنتماء إلي بطن فرعي صحراوي موجود في الإقليم شرطا مسبقا للأهلية طبقا لأي من المعايير التوفيقية السابقة ولذلك تحدد أن يضم جمهور الناخبين المحتملين أفراد جميع البطون الفرعية والقبلية الصحراوية دون سواها والتي كانت ممثلة في تعداد 1974م بصرف النظر عن تعداد أفراد هذه البطون الفرعية الذين أحصوا في تعداد 1974م ، ومن ثم أوضح الأمين العام في تقريره أن المشكلة التي تواجه تحديد الهوية هي عدم تعريف الشعب الصحراوي ، حيث أن مسألة تحديد من هو الساكن الأصلي ومن هو ليس بالساكن الأصلي أصبحت أمرا معقدا ، ونظرا لعدم التمكن من إنهاء مسألة تحديد الهوية ، فقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة من مجلس الأمن تمديد ولاية اللجنة إلي عام 1994م على أمل إجراء الاستفتاء في منتصفه ، ومن ثم وافق مجلس الأمن علي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 1993/12/6م⁽¹⁾.

رابعا : خيارات الأمين العام الثلاثة الصعبة أمام مجلس الأمن :

- يمكن القول أنه منذ بداية عام 1994م سعت الأمم المتحدة إلي تفعيل خطة التسوية وذلك من خلال عدة جولات لممثل الأمين العام إلي عواصم أطراف النزاع والدول المعنية بالنزاع وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقرير إلي مجلس الأمن في العاشر من مارس عام 1994م أكد فيه أن المهمة العسكرية للبعثة تقتصر علي رصد وقف إطلاق النار فقط ، كما أن ولاية وحدة الامن التابعة للبعثة تمثلت في المحافظة علي النظام في مكاتب تحديد الهوية والتسجيل ومراقبة نشاطات قوات الشرطة المدنية ، إلا أن جبهة البوليساريو كانت متشككة في عمل لجنة تحديد الهوية خاصة حيال الحل التوفيقي بشأن تفسير وتطبيق معايير وطرق تحديد هوية الناخبين المحتملين.
- وفي هذا الإطار فقد حدد الأمين العام الخيارات الثلاثة الصعبة بشأن النزاع أمام مجلس الأمن

(1) انظر:- تقرير الأمين العام لمجلس الأمن يوم 1993/11/14م بشأن موقف طرفي النزاع من الحل التوفيقي

وقد تمثلت هذه الخيارات الثلاثة في الآتي :-

1- الخيار الأول :- يقرر مجلس الأمن إجراء الاستفتاء بغض النظر عن تعاون طرفي النزاع ، علي أن تقوم لجنة تحديد الهوية بتحليل بيانات مقدمي الطلبات ، ونشر نتائج التحليل خلال الفترة من مارس وحتى مايو 1994م وإعتبارا من الأول من يونية عام 1994م تبدأ اللجنة بتحديد هوية الأشخاص المؤهلين للإشتراك في الاستفتاء وتسجيلهم بصفة ناخبين مؤهلين للانتخاب ، وتنتهي اللجنة من أعمالها في سبتمبر 1994م وبموافقة الأمين العام للأمم المتحدة علي القائمة النهائية للناخبين يتم نشرها.

2- الخيار الثاني :- يصدر مجلس الأمن قرارا ينص علي مواصلة لجنة تحديد الهوية لعملها علي أن تنتهي في الثلاثون من يونية عام 1994م وخلال هذه الفترة تقوم اللجنة بتحليل جميع الطلبات وتحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم ، ويتم ذلك علي أساس الاقتراح التوفيقى وخطة التسوية وخلال هذه الفترة تواصل الأمم المتحدة جهودها للحصول علي التعاون اللازم من كلا الطرفين ، وفي نهاية الفترة يقرر مجلس الأمن أسلوب العمل للمرحلة التالية .

3- الخيار الثالث :- يعلن مجلس الأمن أنه في الوقت الراهن لا يمكن تحقيق تعاون بين طرفي النزاع لإنجاز عملية التسجيل وتحديد الهوية ، ويقرر إما إنهاء عملية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بأكملها علي مراحل وفي غضون إطار زمني محدد أو إيقاف عملية التسجيل وتحديد الهوية مع الإبقاء علي وجود عسكري محدد للأمم المتحدة للإشراف علي اقتراح وقف إطلاق النار .⁽¹⁾

- هذا وفي 1994/3/23م أصدر مجلس الامن بالإجماع قراره رقم 907 لسنة 1994م وتضمن موافقته علي تقرير الأمين العام المؤرخ في العاشر من مارس عام 1994م ، كما عبر عن قلقه بسبب تأخر عمل لجنة تحديد الهوية ، كما وافق علي الخيار الثاني وطلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم تقريره في فترة لا تتجاوز الخامس عشرة من يوليو 1994م عن مدى التقدم في عمل لجنة تحديد الهوية والجوانب الأخرى من خطة التسوية ، وكان المغرب قد أعلن مسبقا عن موافقته علي الخيار الأول بينما قبلت حركة البوليساريو البدء في عملية تسجيل الصحراويين المقيمين بمنطقة « تندوف » لاستكمال إجراءات تحديد الهوية.

(1) انظر:- الأمم المتحدة - مجلس الامن ، تقرير الأمين العام إلي مجلس الامن في العاشر من مارس 1994م بشأن تحديد الأمين العام لثلاثة خيارات أمام مجلس الامن (نيويورك: 1994/3/10)

- هذا وقد اقترح الأمين العام في تقريره المؤرخ 1994/7/15م أن يكون موعد إجراء الاستفتاء في الحادي والثلاثون من أغسطس عام 1994م وتضمن التقرير بعض النقاط الرئيسية التي تمثلت في تخفيض القوات المغربية المرابطة في إقليم الصحراء وتبادل الأسري والأفراج عن السجناء السياسيين ، كما تم تحديد أول أكتوبر 1995م لبدء الفترة الإنتقالية وكذا الإشارة إلى إشراك ممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية في مراقبة تنظيم وإجراء الاستفتاء وكذا في أعمال لجنة تحديد الهوية ولجنة الاستفتاء هذا وتحفظت المغرب على تقرير الأمين العام حيث انتقدت المواقع التي اقترحتها لحصر قوات جبهة البوليساريو فيها ، كما اعترضت أيضا على إشراك ممثلين عن منظمة الوحدة الأفريقية في لجنة تحديد الهوية بينما اعترضت جبهة البوليساريو على حمل ممثلي منظمة الوحدة الأفريقية بطاقيات تحمل اسم بعثة الأمم المتحدة وليس اسم منظمة الوحدة الأفريقية وأدت هذه التطورات إلي أن يصدر مجلس الأمن في 1994/11/15م بيانا يعبر فيه عن قلقه تجاه بطء عملية تحديد الهوية وبعد إصدار هذا البيان أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن الاستفتاء في الصحراء الغربية سيتم في أكتوبر 1995م.⁽¹⁾

- هذا ومع تولي السيد / كوفي عنان لمهام منصبه أمين عام للأمم المتحدة قدم تقريرا إلي مجلس الأمن في الخامس من مايو عام 1997م أعلم فيه المجلس بأنه عين « جيمس بيكر » وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مبعوثا شخصيا له لشئون الصحراء الغربية ليسهم في دفع أزمة الصحراء إلي الامام ويكون منوطا به التوفيق بين طرفي النزاع وتذليل العقبات التي تعترض الاستفتاء مع منحه الضوء الأخضر للبحث عن حل آخر إذا تعذر تنظيم الاستفتاء ، وباعتبار « جيمس بيكر » محنك سياسي علي المستويين الداخلي والخارجي ، فعلي صعيد السياسة الداخلية هو مخصص في إدارة الحملات الانتخابية إذ قاد الحملات الانتخابية لثلاثة رؤساء هم : جبر الدفورد ورونالد ريجان وجورش بوش ، وعلي صعيد السياسة الخارجية عمل خلال فترة ريجان كبيرا للموظفين في البيت الأبيض وعضوا في مجلس الأمن القومي وإختره الرئيس بوش ليكون وزيرا للخارجية في حكومته ولبصبح وزير الخارجية الحادي والستين للولايات المتحدة الأمريكية في فترة تعد من الفترات الحرجة التي واجهت السياسة الأمريكية وهي فترة حرب الخليج الثانية فكان له دور فعال في إدارتها بنجاح .

- هذا وقد بدء المبعوث « جيمي بيكر » زيارته للمنطقة ومقابلة أطراف النزاع في إبريل 1997م وتمكن من إجراء مفاوضات مباشرة مع كلا الطرفين مستخدما منهجية إستندت إلي الآتي :-

1- استكمال ما سبق من جهود

(1) انظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – قرار مجلس الأمن رقم 907 لسنة 1994م الذي تضمن موافقة مجلس الأمن علي تقرير الأمين العام المؤرخ 1994/3/10م الذي عبر عن قلقه بسبب تأخر عمل لجنة تحديد الهوية ، كما وافق علي الخيار الثاني. (نيويورك: مارس 1994)

- 2- السرية التامة في المفاوضات وعدم الإعلان عن ماتم الاتفاق عليه
- 3- إتباع منهج الخطوة خطوة في إطار استراتيجية أشمل
- 4- في حالة فشل جهوده يحدد علنا المسئول عن إجهاض التوصل إلي تسوية

- هذا وقد قام مستر « جيمس بيكر » بتوجيه دعوة لأطراف النزاع إضافة إلي الجزائر وموريتانيا لإجراء مباحثات مباشرة وسرية في 23/6/1997م بـلشبونة ، وخلال هذه الجولة أنهى بعض المشاكل المتعلقة بعملية تحديد الهوية بين طرفي النزاع وفي الجولة الثانية من المحادثات المباشرة التي تمت خلال الفترة من 19-20 يوليو 1997م إتفق علي إنهاء بعض القضايا المتعلقة بتحديد وكذلك إتفق علي أن تبدأ مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بالأعداد لعملية عودة اللاجئين إلي وطنهم ، وفي الجولة الثالثة من المفاوضات المباشرة في لشبونة في 29/8/1997م إتفق علي تخصيص القوات المغربية وإبقائها داخل معسكراتها بشرط ألا تزيد عن ألفي فرد داخل المعسكرات الموجودة في إقليم الصحراء الغربية وحوالي مائتي فرد في موريتانيا وما يزيد عن ذلك يبقون في الجزائر وأيضا إتفق علي إعادة جميع أسري الحرب إلي وطنهم مع الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الصحراويين ، وفي الجولة الرابعة من المفاوضات والتي تمت في هيوستن خلال الفترة من 14-16 سبتمبر 1997م وإتفق فيها علي الإلتزام بتنفيذ الاتفاقات السابقة إضافة إلي الإلتزام الأمم المتحدة بتنفيذ إستفتاء حر وأيضا وافق الطرفان علي أن الممثل الخاص سيحدد موعد بداية حملة الاستفتاء عند تنفيذ كل الإلتزامات واتفق علي أن يدخل الممثل الخاص سلطة إصدار اللوائح المنظمة لتنفيذ الاستفتاء كما يحق للطرفين المشاركة في حملة الاستفتاء بحرية ، كما اتفق علي حظر حيازة أي سلاح في أثناء حملة الاستفتاء ولا يجوز عقد أو تنظيم إجتماعات أو مظاهرات لأكثر من ثلاثين فردا بدون إذن كتابي مسبق ، كما إتفق علي دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لمراقبة عملية الاستفتاء وفقا لخطة التسوية.

- هذا وقد أدى تجدد الانشقاق حول تحديد الهوية إلي إستمرار عملية تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة وبذلك أصبحت مشكلة تحديد الهوية للصحراويين الذين يحق لهم الاشتراك في استفتاء تقرير المصير هي موضوع الانشقاق الرئيسي بين طرفي النزاع (المغرب والبوليساريو) كما أدت العقبات التي واجهت بإتمام عملية تحديد الهوية إلي إستحالة إجراء الاستفتاء ومن ثم تقدم الأمين العام بتقريره إلي مجلس الأمن تضمن إقتراحه بتأجيل الاستفتاء إلي ديسمبر 1999م.

- هذا وفي 17 من ديسمبر 1998م أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1215 لسنة 1998م والذي فيه بالإجماع علي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتي 13/1/1999م وطلب المجلس من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير كل شهر حول التطور في تنفيذ خطة التسوية وعن

الحالة في الصحراء الغربية ومن ثم نتج عن ذلك تأجيل موعد تنفيذ الاستفتاء إلى مارس ألفين ومنذ ذلك التاريخ بدأ يتضح جليا الانشقاق السياسي غير المعتاد في مناقشات أعضاء مجلس الأمن بشأن النزاع حول الصحراء الغربية ولم يكن غياب الإجماع في صدور القرارات بسبب الانشقاق السياسي على تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة والمشكلة من ثلثمائة وعشرة فردا ولكن انعكاسا لاستياء بعض أعضاء مجلس الأمن من التأخير المستمر لإجراء الاستفتاء بسبب الانشقاق بين طرفي النزاع على قوائم تحديد الهوية ، ومع ذلك فإن ممثلي حركة البوليساريو ما زالوا متمسكين بإجراء الاستفتاء لحل النزاع في الصحراء الغربية إلا إنها بسبب إعتراضاتها المتكررة على قوائم تحديد الهوية تسبب في تعطيل تنفيذه (1).

خامسا: الخيارات الأربعة التي طرحتها الأمم المتحدة لحل النزاع :

(1) هذا وقد أعلنت حركة البوليساريو في يناير 2001م إنهاء حالة الحرب وانها تستطيع إستئناف عملياتها العسكرية دون أن توجه إنذارا كما أكدت المغرب من جانبها أنها سوف تقوم بالرد وبشدة على أية هجمات من الممكن ان تشنها حركة البوليساريو على المحافظات الصحراوية والتي تعتبرها المغرب جزءا من سيادتها على أراضيها ، وفي هذا الإطار وجه مستر « كوفي عنان » في الثاني والعشرون من فبراير عام 2001م إنذارا للمغرب لأن تقدم خلال شهرين مشروع طريق ثالث بشأن النزاع الصحراوي ونضع طرفي النزاع بالتوصل لحل سياسي للنزاع بعد فشل المفاوضات حول إجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم الصحراوي والحل الذي تؤيده الأمم المتحدة هو منح إستقلال واسع النطاق للإقليم تحت السيادة المغربية وبالفعل فإن المغرب تمضي قدما في برنامج لا مركزية البلاد الذي ينفذ في المنطقة المسماة (محافظات الجنوب).

- وفي حالة فشل هذا المشروع فإن هذا المشروع فإن بعثة الأمم المتحدة لإعداد الاستفتاء ستبدأ بصورة عاجلة في إعادة النظر في الالتماسات المطالبة باستئناف عملية تحديد الهوية الصحراوية مهما استغرق ذلك من وقت حيث توقفت عملية تحديد الهوية بسبب آلاف الطعون التي تقدمت بها المغرب من خلال مرشحيها لإدراجهم في التعداد والذي رفضت الأمم المتحدة إدراجهم ، ومما هو جدير بالذكر فإن الطريق الثالث للحل ستشرف عليه الولايات المتحدة الأمريكية بموافقة فرنسا وأسبانيا ويعتبر حلا محتملا لإنهاء النزاع الصحراوي ، أما حركة البوليساريو فقد تمسكت برغبتها في تقرير مستقبل الإقليم من خلال صناديق الاقتراع ، كما إنها قررت إنهاء وقف

(1) انظر:- الأمم المتحدة - مجلس الأمن - القرار رقم 1215 لسنة 1998م الصادر في 1998/12/17م الذي وافق فيه مجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة حتى 1999/1/13م وتقديم الأمين العام للأمم المتحدة تقرير شهري عن التطور في تنفيذ خطة التسوية (نيويورك : 1998/12/17)

إطلاق النار المفروض في المنطقة منذ عام 1991م مما يعني إندلاع مواجهات جديدة في الوقت الذي كانت تحتفل فيه بالذكرى الخامسة والعشرون بإعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

- وفي التاسع والعشرون من يونية عام 2001م قدم مستر « جيمس بيكر » مشروع اتفاق الحكم الذاتي وتبناه مستر « كوفي عنان » ودعمه في مجلس الأمن لإنهاء الانشقاق السياسي القائم بين طرفي النزاع (المغرب والبوليساريو) ودعا مستر كوفي عنان الأطراف المعنية لاغتنام هذه الفرصة خاصة بعد ما جاء في تقرير « جيمس بيكر » حول وجود شكوك في إمكان تطبيق الخطة الأصلية لإحلال السلام وقدم بديلا لذلك حلا سياسيا يقضي بإقامة الحكم الذاتي الموسع علي ان يتم إجراء استفتاء في المنطقة بعد مرور خمس سنوات لتحديد مصير الإقليم الصحراوي نهائيا ، ويتضمن الحل السياسي الذي اقترحه مستر بيكر بانتخاب مجلس تنفيذي يكون بمثابة حكومة محلية وآخر تشريعي يكون بمثابة برلمان محلي تكون له صلاحيات موسعة في إدارة هذه الاراضي باستثناء الشؤون الخارجية والدفاع ، وفي غطار حفظ ماء الوجه للبوليساريو تقرر أن تشارك في إنتخابات البرلمان المحلي لائحة المصوتين التي كانت الوبليساريو والجزائر قد قبلتها في نطاق مسلسل تحديد الهوية حتي 2001/10/31م وهي كانت تضم حوالي ثمانون ألف ناخب ، ويتضمن الحل السياسي أمورا جوهرية تجعله يحظى بالقبول المغربي وهي :-

أولا :- عدم قيام دولة تفصل بين المغرب وموريتانيا وبالتالي نفس فكرة البوليساريو حول تقرير المصير من أساسها .

ثانيا:- ستحتفظ المغرب بكل مظاهر السيادة في المنطقة مثل العلم – الجمارك – العملة – الاتصالات – وشئون الدفاع وتوقيع الاتفاقيات مع الدول الأجنبية.

- هذا وبعد موافقة مجلس الأمن علي الخطة سير عي مستر «بيكر» محادثات مباشرة خلال خمسة أشهر علي اتفاق علي تفاصيل الحل من جميع الأطراف باعتبارها أطرافا معينة وليست مهتمة بمعنى آخر فإن المفاوضات ستكون رباعية بين المغرب والجزائر والبوليساريو وموريتانيا وهكذا ستشارك الجزائر كطرف معني بالأزمة بعدما كانت تحضر كمراقب .

- إلا أنه في 2002/2/19م قدم مستر « كوفي عنان » تقريرا لمجلس الأمن عن إقتراح حل⁽¹⁾ رابع تقدمت به الجزائر ويقضي بتقسيم السيادة علي الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو وسارعت المغرب بالإعلان عن رفضها القاطع لهذا الإقتراح واتهمت الجزائر بعرقلة تسوية هذا النزاع وردت

(1)انظر:- الأمم المتحدة – مجلس الأمن – التقرير الذي قدمه الأمين العام في 2002/2/19 عن إقتراح الجزائر بالحل الرابع بتقسيم الصحراء بين المغرب والبوليساريو (نيويورك: 2002/2/19)

الجزائر بأن الرفض المغربي يعوق الجهود الدولية واستنفرت المغرب جهودها الدبلوماسية والإعلامية لتأكيد الرفض في حين قرر الرئيس الجزائري « عبد العزيز بوتفليقة » في سابقة هي الأولى من نوعها المشاركة الشخصية له في إحتفالات تخليد ذكرى تأسيس حركة البوليساريو في « تندوف » فوق التراب الجزائري وقدم الرئيس بوتفليقة بذلك إشارة واضحة لدعم الجزائر لجهة البوليساريو التي تجعل من مدينة تندوف قاعدة رئيسية لها .

- وعلي الجانب الآخر وفي المواجهة قام العاهل المغربي الملك «محمد السادس» بجولة في كل من مدينتي «العيون» و«الداخلة» وهما من كبريات مدن الإقليم الصحراوي وترأس بمدينة الداخلة مجلسا وزاريا تمت المصادقة فيه علي مشاريع قوانين تتعلق بتنظيم الانتخابات التشريعية المرتقبة اجراؤها بالمغرب ومن بينها الصحراء الغربية خلال شهر سبتمبر 2002م كما تمت المصادقة فيه علي إنشاء وكالة تنمية أقاليم المحافظات الجنوبية وهي وكالة أكدت عنها مصادر مغربية أنها ستدعم جهود التنمية في الإقليم الصحراوي ، هذه هي المرة الأولى التي يترأس فيها العاهل المغربي مجلس الوزراء بهذه المنطقة ويتزامن مع ردود الفعل التي خلفها تقرير السكرتير العام « كوفي عنان » آنذاك كما تؤكد مصادر مغربية تمسك المغرب بسيادته علي أراضيه في حين انتقدت مصادر إعلامية جزائرية هذه الزيارة بشدة .

- وفي هذا الإطار فقد طرحت الأمم المتحدة أربعة اختيارات صعبة لم تحظى بموافقة أطراف النزاع الرئيسي وهما المغرب والبوليساريو وايضا الجزائر كطرف معني بهذه الازمة وتشمل الاتي :

- 1- إستئناف جهود الأمم المتحدة لتنفيذ خطة تسوية الأمم المتحدة للنزاع بما يعني إعادتها إلي نقطة الصفر
- 2- الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي
- 3- الحكم الذاتي لإقليم الصحراء (إقتراح مست بيكر)
- 4- تقسيم الصحراء بين المغرب وحركة البوليساريو (إقتراح جزائري)

- هذه الحالة من الانشقاق السياسي علي تصور الحل المقبول الذي يمكن أن توافق عليه أطراف النزاع يجعل فكرة طرح حل خامس أمرا واردا مما يجعلنا نتناول مبادرة الحكم الذاتي عام 2006م وهي مبادرة طرحها العاهل المغربي الملك محمد السادس وهي مبادرة جديدة لقيام حكم ذاتي بالصحراء الغربية تحت السيادة المغربية وايضا المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع ، أما الاقتراح بإنهاء فترة عمل قوات الطوارئ الدولية وإعلان فشل الأمم المتحدة في التوصل لحل النزاع فهو حل غير مألوف

ويمثل خروجاً علي معطيات النظام الدولي .⁽¹⁾

(2) هذا وفي السادس من نوفمبر عام 2006م قد أعلن الملك «محمد السادس» أنه بغرض إيجاد حل سياسي لمشكلة الصحراء الغربية وأن المغرب بصدد وضع صيغة مقترحة للحكم الذاتي وفي إطار هذه الصيغة سيتاح لإهالي الصحراء الغربية إنتخاب حكومة محلية لإدارة شئون الإقليم ويبقى للمغرب السيطرة علي شئون الدفاع والشئون الدبلوماسية وغيرها من مهام سيادة الدولة . وفي الاعتقاد المغربي أن الحكم لذاتي يرضي تطلعات الصحراويين وسينهي حالة الصراع مع عدم تخلي المغرب عن سيادتها علي الإقليم الصحراوي وأن هذه المبادرة تأتي في إطار اللامركزية التي عممها المغرب في مختلف المناطق ، وأن الإطار المطروح لا يعد استقلالاً حقيقياً ولكنه يدخل في إطار الإدارة المحلية الذي توسعت فيه المغرب تحقيقاً للامركزية وأن الأطراف الإقليمية والدولية يمكنها أن تتقبل هذه المبادرة وأن تحظى بالتأييد لكونها تحقق طموحات الصحراويين وأمالهم.

- هذا وقد تركزت تطورات المبادرة المغربية علي محاور أساسية لعل أهمها الاتصالات الدبلوماسية السرية بين طرفي النزاع تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والجنوح الي التهدئة في العلاقات المغربية الجزائرية بالإضافة الي دمج بعض الشخصيات القيادية في حركة البوليساريو بتعينهم في مناصب ووظائف بأجهزة الدولة .

- كما أن من أسباب طرح المبادرة المغربية هو أن المغرب قد حاول من خلال طرحه المبادرة إظهار أن المغرب لا يعارض الحلول الدولية السلمية وأن يطرح جدول اعمال مستقبلي للتفاوض ، وأن ما يحاول المغرب تأكيده هو انه لا يتخوف من الذهاب للامم المتحدة لعرض قضيته وانه يتماشى مع الحلول التي يتقبلها المجتمع الدولي ، وانه يحاول وضع أسس للتفاوض ، أما في حالة رفض حركة البوليساريو للأطروحات المقدمة ، فيكون المغرب قد أظهر أنها تقف حجر عثرة أمام محاولات السلمية لحل القضية ، وفي كلتا الحالتين فهو قد قدم حلاً لا ينتقص من سيادته علي الأراضي الصحراوية ، ولم يتنازل عن جزء من أراض يعتبرها من ترابه الوطني وإن كل ما قدمه هو أسلوب للإدارة المحلية داخل الإطار العام للدولة المغربية.

(1) انظر:- هناء سيد محمود - قضية الصحراء الغربية - مراحل تطور 1990م - 2002م مرجع سبق ذكره ص 36-45

أ- مواقف أطراف النزاع من المبادرة المغربية :-

موقف حركة البوليساريو :- إذ تفضل حركة البوليساريو إستمرار جمود الموقف وقد ظهر ذلك من خلال الإجابة عن سؤال وجهه المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لبعض المسؤولين في حركة البوليساريو ، كما أن المبادرة المغربية للاستقلال الذاتي قد تعرضت لانتقادات من حركة البوليساريو وأعلن وزير خارجية الحكومة الصحراوية « محمد سالم » أنه اقترح باطل واستفزازي .

موقف موريتانيا :- أكدت موريتانيا أن وجود النزاع واستمرار الصراع يعرقلان جهود التنمية في المنطقة ولا بد من وجود حل مغاربي لأزمة الصحراء الغربية.

موقف الجزائر :- يعد موقف الجزائر ولفترة طويلة مرتبطا بهواجس أمنية حدودية تتزايد في ضوء الاتهامات المتبادلة بينها وبين المغرب ، وتظهر في شكل تشديد الإجراءات الأمنية بالمناطق الصحراوية وزيادة نظم المراقبة على الحدود ونشر قوات عسكرية في بعض مناطق الحدود المشتركة، وتلاحظ انه بعد الطرح المقترح لمنح المنطقة الصحراوية الاستقلال الذاتي إستمرار التخوف الجزائري دون تصعيد مما يعني إنتظار الجزائر للخطوة التالية من المغرب .

ب- موقف الأمم المتحدة من المبادرة المغربية :-

إن طرح مبادرة الحكم الذاتي المغربية قد حظيت بموافقة الأمم المتحدة نظرا لعدم قدرة الأمم المتحدة على التقدم في طريق الحل ، هذا ما أوضحه الأمين العام للأمم المتحدة من خلال بعثته في المنطقة والتي استمرت لمدة عام والتي خرج منها بأن حركة البوليساريو تفضل إستمرار جمود الموقف وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عودة الصراع المسلح ، كما تم المبعوث الشخصي للأمين العام بإجراء مشاورات مع كل من أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال الفترة من 17-29 سبتمبر عام 2006م وتعرف علي مواقفهم بشأن كيفية الخروج من الازمة والذي لخصه في ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع (1) 0 المغرب -

(1) انظر:- الامم المتحدة - مجلس الامن - تقرير الامين العام حول مبادرة الحكم الذاتي المغربي عام 2006م والمتضمن ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع (نيويورك : 2006)

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

البوليساريو) كما عرض عليهم المقترح المغربى بالاستقلال الذاتى وقد تمثلت المفاوضات المباشرة على الوجه التالى :-

اتسمت هذه المرحلة بإنهاء ولاية الأمين العام للأمم المتحدة « كوفي عنان » وتولى مستر (بان كي مون) منصب السكرتير العام للأمم المتحدة ويلاحظ أن فترة الأمين العام الحالى «بان كي مون» قد تميزت بجولات مفاوضات مباشرة بين أطرفى النزاع (المغرب وحركة البوليساريو) وفى 2007/3/8 أرسل أمين عام جهة البوليساريو وثيقة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تلخص موقف البوليساريو من مبادرة الحكم الذاتى المغربى فى إطار سيادة المغرب على الصحراء الغربية، وأوضحت الوثيقة أن مشكلة الصحراء الغربية تعد بمثابة مسألة لتصفية الاستعمار ولذلك ينبغى حلها على أساس مبدأ حق تقرير المصير من خلال إجراء إستفتاء.

- وفى 2007/3/19 م سلم وزير خارجية الجزائر رسالة من الرئيس الجزائرى إلى الأمين العام للأمم المتحدة وشددت الرسالة على مسئولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية والتزامها بتنفيذ إنهاء الاستعمار من خلال إجراء إستفتاء حر لتقرير مصير شعب الصحراء.

- هذا وقد زار وفد مغربى رفيع المستوى باريس وواشنطن من أجل التأييد الدولى لموقف المغرب وقد وصفت باريس الخطة المغربية بأنها خطة بناء ودعت الأطراف إلى التعاون معاً لحل النزاع أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد صرحت بأنها تنتظر الصبغة النهائية المغربية التى سوف ترفع إلى مجلس الأمن.

- كما صرح أحد أعضاء البرنامج الأسباني أن الخطة المغربية للحكم الذاتى تنهك القواعد والمبادئ التى تطبقها الأمم المتحدة، حيث تتعارض مع مبدأى القانون الدولى والشرعية الدولية وخاصة مبدأ حق تقرير المصير، ومبدأ جواز الأخذ بالمقترحات أحادية الجانب.

- كما سلم ممثل جبهة البوليساريو نيويورك رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى 2007/4/10م تتضمن مقترحاً مقدماً من الجبهة لإيجاد حل سياسى بالتراضى ينص على تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره، ثم حدد مجلس الأمن القرار رقم 1754 فى 2007/4/30م رحب فيه بالجهود المغربية للتسوية وطالب طرفى النزاع بالدخول فى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع وضع هذه المفاوضات تحت رعاية وقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية حتى 2007/10/31م⁽¹⁾

1- الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة لأطراف النزاع:

(1) انظر:- الأمم المتحدة - مجلس الأمن / قرار مجلس الأمن رقم 1754 الصادر فى 2007/4/30م بشأن مواقف أطراف النزاع من أزمة الصحراء الغربية والترحيب بالجهود الغربية للتسوية وطالب طرفى النزاع بالدخول فى مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة مع وضع المفاوضات تحت رعاية (نيويورك : 2007/4/30م)

- إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1754 الصادر فى 2007/4/30م وجه السيد الأمين العام للأمم المتحدة رسالة فى كل من المغرب وحركة البوليساريو وإلى الجزائر وموريتانيا بوصفهما دولتى جوار لارسال مفد بينهم إلى نيويورك لعقد مفاوضات تحت رعاية .

- هذا وقد عقدت الجلسة الأولى يومى 18 و 2007/6/19م تحت رعاية الأمين اعلم فى نيويورك ودارت بشكل مقبول وقد حضر الجلسة الافتتاحية مساعد الأمين العام ممثلاً عن الأمين العام ومجموعة من الدول قمت فرنسا وبريطانيا وأسبانيا ورورسيا والولايات المتحدة الأمريكية .

- هذا وقد تشبثت المغرب بخطة الحكم الذاتى وقد صرح الوفد المغربى أن المبادرة المقدمة قابلة للتعديل والنقاش بشرط الاتمس السيادة المغربية ووحدة أراضية، أما حركة البوليساريو فكان رأيها أن المغرب قد حضرت للمفاوضات بهدف فرض الأمر الواقع وفرض حل من طرف واحد وضرورة إجراء الأستفتاء وأنها لن تتنازل عن مبدأ حق تقرير المصير للإقليم الصحراوى.

- هذا وقد أقره الأمم المتحدة بصعوبة المفاوضات واكده المتحدثة باسم منظمة الأمم المتحدة أن الجولة الأولى تشكل بداية عملية طويلة لن تكون سهلة ومن ثم فإن مهمة المبعوث الشخصى للأمين العام فى الصحراء «بيتر فان والسوم» والمشرف بشكل مباشر على المفاوضات صعبة للغاية.

- كما أعلنت الحكومة المغربية أن مبادرة المغرب بمنح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً تحت السيادة المغربية بشكل القاعدة الأكثر ملائمة لحل سياسى ونهائى للنزاع ، كما يتضح أصرار المغرب على عدم التفريط فى الصحراء الغربية منم خلال تأكيد العاهل المغربى فى الخطاب فى مدينة طنجة فى 2007/7/30م أن المغرب على إستعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتى فقط وأن الحكم الذاتى المتوافق حوله لن يكون إلا فى إطار سيادة المغرب الكاملة والدائمة غير القابلة للتصرف والتي لامتساوة فيها ووحداتها الوظيفية التى لا تفريط فيها ووحدثها التريبة وغير القابلة للتجزئة.

أما البوليساريو فتصف موقف العاهل المغربى تجاه النزاع بالمتسدد إذ أعرب رئيس حركة البوليساريو «محمد عبد العزيز» فى 2007/7/31م فى اليوم التالى لخطاب الملك المغربى عن اعتقاده بأن الملك محمد السادس يتبن موقفاً جامداً ومتسهداً تجاه التسوية وأن ذلك الموقف يهددباجهاض جهود الحل وأن البوليساريو لت تقدم أى تنازل بشأن مبدأ تقرير المصير أثناء المفاوضات(1).

2- الجولة الثانية من المفاوضات :- وقد إستؤفت فى 2007/8/10م

(1)إنظر :- الأمم المتحدة مجلس الأمن ، الجولة الأولى للمفاوضات يوم 18 و 2007/6/19م بين أطراف النزاع حول الصحراء الغربية (نيويورك 1 يونية 2007م

وإقتصرت المفاوضات فيها على أعضاء الوفدين الصحراء والمغربى فى جلسات مغلقة كما حضر جلسات الافتتاح والختام كل من الجزائر وموريتانيا ، وهذا وقد تراس الوفد الداخلية مما يعطى إنطباعاً بأن النزاع هو قضية ومشكلة داخلية وأن النهاية لن تتجاوز حكماً ذاتياً.

هذا ويرى كثير من المحللين أن ثمة نقطة خلاف رئيسية فى الافكار الذى تدور فيه المفاوضات وتتعلق بقرار مجلس الأمن رقم 1754 الذى طالب الطرفين بالدخول فى مفاوضات مباشرة واكتفى بذلك دون أن يطرح تصوراً أو خطة محددة للأطراف المعنية يجرى حولها التفاوض أو رؤية واضحة للحل النهائى الذى تصل اليه المفاوضات هذا وقد ورد فى خطاب رئيس وفد حركة البوليساريو أن الصحراء الغربية لاكرال مدرجة لدى الأمم المتحدة كإقليم خاضع لتصفية الاستعمار لايمارس عليه المغرب أى سيادة، من ثم لايمكن إعتبار ولاية مغربية فى حاجة إلى درجة ما من الحكم الذاتى، أن الحكم الذاتى لايمكن الإختياراً مع الاستقلال يحب أن يقدم للأختيار الوطن لشعب الصحراء فى إستفتاء حر تشرف عليه الأمم المتحدة، فإذا ما أدت الإستفتاء إلى الحكم الذاتى، فإن حركة البوليساريو ستحترم النتيجة وإذا ما قاد الإستفتاء إلى الاستقلال، فإن على المغرب أن تقبل تلك النتيجة والأمر الجديد المطروح هو الإرادة الصادقة فى أن تنقسم مع المغرب التطحيات الضرورية لإقامة سلام دائم وعادل ومفيد للطرفين(1)

ج - ردود الفعل وتدايعات النزاع :- تباينت ردود الفعل إزاء المفاوضات ولكنها أبدت الرغبة فى تسوية النزاع الذى إستمر لفترة طويلة وظهر التوجه لدى القوى الكبرى إلى دعم المبادرة المغربية التى تتأسس على الحكم الذاتى تحت سيادة مغربية وذلك على الوجه التالى :-

1- الأمم المتحدة:- فقد قدم الأمين العام تقرير رقم 619 فى 2007/10/19م وأوضح فيه أن المغرب أجرت إنتخابات برلمانية فى سبتمبر 2007م شملت إقليم الصحراء الغربية إعتبار أنه تابع للمغرب كما ذكر فى التقرير أن طرفى النزاع لم يدخل فى مفاوضات حقيقية وأن السبب يرجع إلى الأختلاف حول تفسير دعوة مجلس الأمن لهما على الدخول فى مفاوضات دون شروط مسبقة ذلك أن وجهة نظر المغرب فى الاعتراف بسيادته إقليم الصحراء وجهة نظر حركة البوليساريو فى إجراء إستفتاء يشمل الاستقلال كاحد الخيارات وهما وجهتانظر يرى كل طرف أن وجهة نظره من الأمور الجوهرية وليس من الشروط المسبقة.

2- الجزائر :- أعرب الجزائر عن إرتياخها فور قبول المغرب البوليساريو للتفاوض وأكدت أنها ليست معنية مباشرة بالنزاع وأنه ليس لها أطماع فى المنطقة ولكنها تؤيد حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصيره وأنها تبنى مجلس الأمن قراراً يؤكد أن الحل للمشكلة فى تلبية حق تقرير

(1)إنظر :- الأ المتحدة - مجلس الأمن ، الجولة الثانية من مفاوضات الأقليم الصحراوى فى 2007/8/10م (نيويورك أغسطس 2007 م)

المصير.

3- موريتانيا:- أعلنت أنها تدعم جهود الأمم المتحدة لإنهاء النزاع وأنها تؤيد أى حل توافق عليه الأطراف لرغبتها فى تحقيق الاستقرار بالمنطقة.

4- اسبانيا:- أعرب عن أن حل مشكلة الصحراء سيؤدى إلى إستقرار منطقة المغرب العربى وأن المفاوضات المباشرة بين طرفى النزاع تكتسب أهمية لأن المغرب يمثل أولوية كبرى لاسبانيا وأنه الاستقرار فى تقوية المصالح المتبادلة بينهما فى جميع الحالات .

5- فرنسا:- أوضحت انها لن تغير موقفها المؤيد للحكم الذاتى وكما تؤيد المقترح المغربى بإقامة الحكم الذاتى فى الصحراء الغربية ورأت أن المبادرة ببناءة وتستحق الدعم .

6- الولايات المتحدة الأمريكية :- أعلنت تأييدها ودعمها لمشروع المغرب لنح الصحراء حكماً ذاتياً وقد صرحت بذلك مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى الأمم المتحدة وأثنت على الجدية التى يبذلها المغرب للوصول إلى حل ، هذا وقد غبر الرئيس الأمريكى آنذاك «جورج بوش» ضمن برقية وجهها إلى الملك « محمد السادس» عن إرتبائه للجهود التى يبذلها لتسوية القضية.

7- الصين :- أعربت الصين عن إستعدادها للعب دور إيجابى لتسوية نزاع الصحراء كما أيدت وجهة نظرها حول ضرورة وجود حل ملائم⁽¹⁾.

هذا وقد إنطوت تداعيات النزاع على الأتى :-

1- هذا وقد ورد فى الدراسة خاصة بنزاع الصحراء الغربية لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991م أن تحديات النزاع قد أدت إلى تكلفة مالية مبيرة تدفعها المنطقة جراء تلك الازمة وقد تحمّل المغرب تكاليف فادحة من موازنة عسكرية وإستثمارية ورداتب موظفين حكوميين بالمنطقة مما أدى إلى إعاقاة التنمية الوطنية المغربية .

2- و بالنسبة للجزائر فقد ذكر تقرير لمجموعة الأزمات الدولية أنه ينبغي ألا تقاس التكاليف التى تتحملها الجزائر فقط من الناحية الأساسية كالتكاليف مالية بدأ من المساعدات التى تقدمها الجزائر للأجنيين والتبرع بالمعدات العسكرية لجبة البوليساريو بل يجب أن تقاس التكاليف من ناحية الوجود الدائم والمستمر لمصدر التوتر على الحدود مع المغرب.

و على الرغم من توقف العمليات العسكرية المسلحة ، إن التداعيات المعقدة لهذه المشكلة مازالت قائمة وعلى رأسها معسكرات الأجنيين فى «تندوف» فيذكر أن مائة وخمسة وستون ألف لاجئ حسب تقدير الحكونة

(1)إنظر :- الأمم المتحدة — مجلس الأمن القرار رقم 619 فى 2007/10/19م وردود الفعل الإقليمية والدولية حول مقترح الحكم الذاتى المغربى (نيويورك:- اكتوبر 2007م)

الجزائرية وحوالى مائة وسبعة عشرة ألف فى تقديرات مفوضة الأمم المتحدة حتى آخر عام 2006م يعيشون فى هذه المخيمات، ويعانى هؤلاء اللاجئين معاناة شديدة بسبب مشكلة التمويل لميزانية كل من المفوضية وبرنامج الغذاء العالمى .

هذا ويحتاج برنامج الغذاء العالمى لتأمين الغذاء لهؤلاء اللاجئين إلى أكثر من 1.2 مليون دولار شهرياً وتقدر الفجوة فى التمويل بأكثر من 30% من الاحتياجات وتحتاج المفوضية لسد متطلبات الأعاشة والخدمات إلى ميزانية كبيرة لا تتوفر أيضاً بشكل كافى.

3- ويغرق استمرار هذا الصراع تفعيل الاتحاد المغاربى وتطويره وذلك بسبب العلاقات المتوترة بشكل دائم بين الجزائر والمغرب بوصفهما القوتين اللتين يتوقف عليها النظام الإقليمى المغاربى ويواجهن الاتحاد الأوروبى كثيراً على أن تفعيل الاتحاد المغاربى يمكن أن يسهم فى تسريع معدلات النمو الاقتصادى فى المغرب العربى مما يؤدى إلى الحد من أعباء التى تتحلبها أوربا بسبب التحالف الاقتصادى فى شمال أفريقيا .

4- ومما هو جدير بالذكر أن منطقة المغرب العربى ترتبط بدول غرب أوربا برزابط خاصة بصفة أشد مع دول السوق الأوروبية المشتركة فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وأن عدم الاستقرار الذى ستقار الذى يسود المنطقة يؤثر على هذه الروبط⁽¹⁾.

3- الجولة الثالثة من المفاوضات من 7-9 يناير عام 2008م فى إطار الأمم المتحدة :-

هذا وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة تقرير الورخ فى 25/1/2008م والذى اكد فيه أنه دعى طرفى المنزاع (المغرب والبولسياريو) إلى جولة ثالثة من المفاوضات عقدت فى «مانهاست» بنيويورك خلال الفترة من 7-9 يناير وذلك فى الرسالتين إلى كل من المغرب وحركة البولسياريو فى ديسمبر 2007م وقد أشار التقرير إلى أن الجولة الثالثة من المفاوضات قد عقدت كما هو مقرر وبحضور دولة الجوار «الجزائر وموريتانيا» خلال الجلسة الافتتاحية لهذه الجولة اكد طرفى النزاع والتزامهما بتنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمى 1754 لسنة 2007م و1783 لسنة 2007م ولكنهما اصرا على موقفهما المعلن من قبل، ال أن الطرفين فى الختام الاجتماع قد حدد تأكيد التزامهما بالتفاوض وإتفا على ضرورة الانتقال بالمفاوضات إلى مرحلة أكثر موضوعية ، ورجبا بزيارة مبعوث الأمين العام للمنطقة لإجراء مشاورات ووفقاً على الاجتماع فى حولة رابعة فى مارس 2008م.

(1)إنظر :- فى الشبكة المعلومات الدولية نت يناير 2015م دراسة خاصة بمشكلة الصحراء الغربية لخطة الأمم المتحدة للسلام منذ عام 1991م شاملة تداعيات الصراع .

4- الجولة الرابعة من المفاوضات من 16-18 مارس عام 2008م⁽¹⁾:-
هذا ومع تأكيد الطرفين التزامهما باستئناف المفاوضات للجولة الرابعة، وإقرارهما بضرورة الانتقال إلى المرحلة أكثر موضوعية إى أنه فور الانتهاء من مفاوضات الجولة الثالثة فى يناير 2008م قد صدرت عنها مجموعة من الاعمال التى تظهر تصلب مواقفهما وقد تمثلت فى الآتى:-

أ- ففى السابع عشر من فبراير عام 2008 أجرت حركة البوليساريو انتخابات فى مخيمات اللاجئين بتسديق لانتخابات برلمان جديد وعقد الافتتاحية فى 27/2/2008م فى ذكرى إعلان الجمهورية الصحراء الثانية والثلاثون .

ب- هذا وخلال الفترة من 28/2 الى 13/3/2008م أجرى الجيش المغربى تدريبات عسكرية فى المنطقة الصحراوية إشتراك فيها 1200 جندى مغربى وذلك رداً على موضوع الانتخابات مما إعتبره رئيس الجمهورية الصحراوية « محمد عبد العزيز » إستفزازاً واضحاً.

ت- خلال هذه الفترة سجلت إنتهاكات من كلاً الجانبين لوقف إطلاق النار المبرم بينهما كالآتى :-

1- سجلت ثلاثة إنتهاكات من جانب الجيش المغربى .

2- سجلت عشرة إنتهاكات من جانب حركة البوليساريو .

ث- زار المبعوث الشخصى للأمين العام المنطقة فى الفترة من 5- 15 فبراير 2008م لتهيئة الأوضاع وإقناع الطرفين للأشتراك فى المرحلة المفاوضات الرابعة بصورة أكثر موضوعية.

ج- هذا وقد عقدت جولة المفاوضات الرابعة خلال الفترة من 16-18 مارس عام 2008م فى «مانهاسيت» بنيويورك وحضرتها كل من الجزائر وموريتانيا، وعقدت جلسات مفاوضات مباشرة واجتماعات مستقلة مع المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة، وقد نوقشت خلال المفاوضات موضوعات خاصة بالإدارة وإختصاصات الأجهزة وقضايا الموارد وفى نهاية المفاوضات اكد الطرفين إلتامهما بمواصلة الجهود واستمرار المفاوضات فى موعد يحدد بالاتفاق بينهما.

الإ أنه يلاحظ ان المفاوضات تتم بدون حدث تقدم بل ويظل كل طرف متمسك بموقفه إلا أنه فى نهاية كل مرحلة تفاوضية يؤد كل طرف إلتزامه بمراصلة التفاوض وقد حاول الأمين العام للأمم المتحدة الخروج من هذه الأزمة وإيجاد مخرج للمأزق السياسى وأمام تعنت الطرفين أوصى بأن يكرر مجلس الأمن مناشدته للطرفين بالتفاوض دون شروط مسبقة وتحققاً لذلك

(1)إنظر :- الأمم المتحدة – الأمانة العامة الجولة الثالثة من المفاوضات من 7-9 يناير 2008 الجولة الرابعة من المفاوضات من 16-18 مارس 2008 .

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1813 فى 2008/4/30م والذى قرر مناقشة الأطراف المعنية باستئناف المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، كما قرر تهديد ولاية البعثة حتى 2009/4/30 (1).

- إنعكسات هذه الأوضاع على طرفى النزاع ودول الجوار :-

- نتيجة هذه الأوضاع فإن جبهة البوليساريو على منطقة داخلية حتى الحدود الجزائرية وموريتانيا بينما تسيطر المغرب على المناطق الساحلية ومن بينها العيون وسمارة وبوكرام مما يجعلها تستفيد من الثروة المعدنية وخاصة الفوسفات وتقوم المغرب بعمليات تنمية واسعة بالمنطقة فى محاولة لإقناع أهل الصحراء بأن بقائهم تحت المغرب أفضل لهم من الانفصال.

- تدهور العلاقات المغربية الجزائرية فى نهاية عام 2008م وفى نوفمبر 2008م تبادللت الدولتان اتهامات حول المسؤولية عن استمرار الأوضاع غير المستقرة الحدودية، كما وجه العاهل المغربى إنتقادات للسياسة الجزائرية التى ترفض إعادة فتح الحدود وتطبيع العلاقات وذلك إثر الخطوات التى إتخذتها الجزائر لزيادة السيطرة الأمنية فى مناطق التماس الحدودى بين البلدين.

- ومما هو جدير بالذكر أن المغرب وحركة البوليساريو يرفضان موافقهما وسيظل المغرب يطرح فكرة الحكم الذاتى تحت سيادة المغربية ومعارضة فكرة الاستقلال، وستظل جبهة البوليساريو متمسكة بحقها فى تقرير المصير ورفض فكرة الاستقلال الذاتى تحت الحكم المغربى ولن يغير الطرفان موقفهما طالما إستمر مجلس الأمن فى الناشدة دون محاولة فرض أى حل سياسى على طرفى النزاع.

- الجهود الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية إعتباراً من عام 2009م :

1- عين «كريستوفر روس» مبعوثاً جديداً للأمم المتحدة فى الإقليم الصحراوى إعتباراً من يناير 2009- خلفاً للدبلوماسى الهولندى «فان فالسوم» وهو الذى أبدى موقفاً غير حيادى بتأييده الرؤية المغربية لحل النزاع بقوله «عدم واقعية قيام دولة مستقلة بالصحراء الغربية، رغم عدم تعارضها مع القانون الدولى هذه المقولة تعيد طرح ملف النزاع من نقطة البداية وتدفع إلى تساؤل حول مالذى يمكن أن تأتى به إدارة «أوباما» وماهى أفق التسوية الممكنة والمحملة فى ظل التطورات التى شهدتها الأزمة مؤخراً.

- هذا وخلال شهر إبريل عام 2009م وجه حوالى مائتين وثلاثون عضواً فى الكونجرس الأمريكى رسالة الرئيس «أوباما» يطالبونه بدعم المبادرة المغربية كحل لأزمة الصحراء الغربية أى منح الصحراء إستقلالاً ذاتياً فى إطار السيادة المغربية هو المطلب نفسه الذى تضمنته المبادرة

(1)إنظر: - الأمم المتحدة - مجلس الأمن القرار رقم 1813 فى 2008/4/30م.

المغربية التى تقدم بها المغربى عام 2006.

- ومع الجولة الثالثة للمبعوث «روس» فى المنطقة فى يونية 2009م ظهر وكان هناك تحولاً فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية وبدأ وكان الإدارة الجديدة بقيادة «أوباما» من الممكن أن تدعم خيار الاستقلال كبديل لخيار الحكم الذاتى، وقد انعكس ذلك واضحاً فى الضغط الدبلوماسى الذى مارسته واشنطن على الرباط خلال زيادة روس لها لحملها على إبداء مرونة أكبر فى التعامل مع المشكلة كشرط لبدء المفاوضات مع حركة البوليساريو.

- ومما هو جدير بالذكر أن الأمم المتحدة كانت قد قررت تمديد ولاية البعثة حتى 2008/4/30م وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1813 الصادر فى جلسته رقم 5884 والذى قرر فيه الندى للطرفى بمواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة بحسن نية دون شروط مسبقة وأقر فيه التمهيد ولكن على الرغم من جهود الأمم المتحدة، إلا أن الجزائر قد إتخذت خطوات عكسية تتعلق بفرض السيطرة الأمنية بطول الحدود مع المغرب وأنها نشرت قوات حرس قوات الحدود وافتتحت عدداً كبيراً من المراكز الأمنية الجديدة ليصل العدد الإجمالى إلى حوالى خمسون مركزاً أمنياً.

- هذا وفى أثناء زيارة السيد «هيلارى كلينتون» وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك للمغرب لحضور منتدى المستقبل – خلال الفترة من 2-3 نوفمبر 2009م أكدت على بقاء موقف واشنطن من المبادرة المغربية كما هو – يعتقد أن تصويها إيجاباً لتلاشى حالة التوتر فى العلاقات الأمريكية-المغربية، إلا أن هذا التصريح قد عمل على زيادة غموض الموقف الأمريكى، ولكن الواقع يظهر أن الرئيس الأمريكى الحالى «أوباما» يبدو وكامه يريد ترك الباب مفتوحاً أمام خيارات متعددة قد تسفر عنها نتائج المفاوضات بين طرفى الأزمة دون أن يضع حلولاً للنزاع، خاصة وأنة بعد أربعة جولات من المفاوضات بين المغرب وحركة البوليساريو المدعومة من الجزائر فى «مانهاسيت» بنيويورك خلال الفترة من يونية 2007م إلى يناير 2008م ولم تاتى الجولات بجديد بل بصورة بدأ معها الوضع وكان خيار الاستقلال ليس خياراً قابلاً للتحقيق.

2- وأنة على الرغم من تعيين الممثل الأمريكى للأمين العام للأمم المتحدة وقيامه بعقد جولة غير رسمية فى المفاوضات بين طرفى النزاع المغرب والبوليساريو بحضور كلاً من الجزائر وموريتانيا إلا أن الجمود يظل سيد الموقف بسبب تصلب موقف طرفى النزاع هذا وقد ذكر وكالة الأنباء الصحراوية أن المغرب تحاول عرض واقع الاحتلال بطريقتها الخاصة وبرؤيتها فى ظل إصرارها على ذلك.

- أما بخصوص تعيين السيد/ «كريستوفى روس» مبعوثاً جديداً فقد أعربت وزارة الخارجية الأسبانية عن ثقتها فى قدرة الممثل الشخصى الجديد للأمين العام للأمم المتحدة على الدعوة لاستئناف المفاوضات وهذا ما يباركته

«باريس»، كما رأت «مدريد» أن تعيين «روس» يستدعى دفعاً جديداً للمضى قدماً نحو حل سياسى عادل ومقبول من طرفى النزاع ويحترم مبدأ تقرير المصير وفقاً لما أكدته مجلس الأمن وغير أن أسبانيا لم تدلى بأى تعليق بخصوص تصريح «روس» الذى أكد فيه حق الشعب الصحراوى فى تقرير مصير بعد لقائه بالقادة الصحراويين أثناء الجولة التى قام بها فى المنطقة ضارباً عرض الحائط بمخطط الحكم الذاتى.

- هذا وقد لقى الموقف الأسباني نقداً واضحاً غير عنة الرئيس الأمريكى «بارك أوباما» «بالمستعمرة الأسبانية القديمة» ولم اطلاقاً إلى الرسالة التى وجهها فى يولية للملك «محمد السادس» والى مخطط الحكم الذاتى ورى المراقبون أنه قطيعة لسياسة سلفة وعدوا هذه الرسالة كدليل على التحفز إزاء المبادرة المغربية التى حظيت بالدعم المطلق من قبل الرئيس الأمريكى السابق «جورج بوش»

- هذا وقد أكدت صحيفة القدس العربية بالرباط فى 2009/8/30 مايلى «ذكر مسئولون مغاربة أن قضية الصحراء الغربية وتطوراتها كانت المحور الرئيسى للمجلس الحكومى المغربى وذلك من خلال تقارير قدمها وزير الخارجية والداخلية حول إجتماعات غير رسمية عقدتها الأمم المتحدة بين المغرب والبوليساريو فى «فيينا» يومى 10 و 2009/8/11م وكان الإجتماع يهدف إلى إخراج مسلسل المفاوضات من الصحراء «روس» أعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم 1871.

- هذا وقد تطرق وزير الخارجية المغربى «السيد الطيب الفارس» آنذاك إلى تطورات المشكلة وتضمن حديثه تحليلاً لمسار المفاوضات ومايكتنفها من ملامسات مؤكدة أن كل الأطراف ظلت متشبثة بمواقفها مع إبقاء باب المفاوضات مفتوحاً.

- هذا وقد عمل «كريستوفر روس» فى مباحثات «فيينا» كخبير فنى فى العلاقات العامة أكثر منه مبعوثاً للأمم المتحدة لإيجاد مخرج للأزمة التى تجمدت بعد أربعة جولات ولم تنجح فى إختراق حقيقى لمأزق السلام حيث يتمسك المغرب بمنح الصحراويين حكماً ذاتياً واسع الصلاحيات تحت السيادة المغربية، إلا أن حركة البوليساريو تصر على أن الحل يتمثل فى إستفتاء الأمم المتحدة لحق تقرير المصير وتسعى البوليساريو لإقامة دولة مستقلة بالصحراء الغربية.

- هذا وقد أكد السيد/ شكيب موسى «وزير الداخلية المغربى فى إجتماعات الحكومة آنذاك أن التوظيف غير النزيه لموضوع حقوق الأمتان فى الصحراء من طرفى حركة البوليساريو يهدف إلى التصدى للتعامل الإيجابى مع مقترح المغرب بتحويل الأقاليم الجنوبى حكماً ذاتياً موسعاً وأكد أن الأمر يتعلق باستفزازات مقصودة يرتكبها دعاة الانفصال من خلال اللجوء إلى الخرق الممنهج للقانون، وقد شهدت وزير الداخلية المغربى على أن هذه

المناورات لم تنتهى المغرب عن الأستمرار فى البحث عن الحل السياسى التفاوضى ولا عن إستراتيجية بناء المجتمع الديمقراطى مع ضرورة الأعتناء بتماسك الجبهة الداخلية .

- وفى إطار جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع، اكد تقرير هيومان رايتس واتش عام 2010م أن أوضاع حقوق الإنسان قد تدهورت بشكل كبير وخاصة فيما يتعلق بانتهاكات المغرب فى الصحراء الغربية والنشطاء الحقوقيين الصحراويين، كما اكد التقرير أ، الحكومة المغربية تسيطر على العدالة التى تستخدم التشريعات العملية أحياناً لمعاينة المعارضة وسحب أفرادها خاصة أولئك الذين ينتهكون خطر إنتقاد الملكية والتشكيك فى مغربية الصحراء الغربية .

- هذا وقد أورد التقرير قضية النشطاء الحقوقيين السابعة بسجن «سلاء» مستكراً إصرار المغرب على محاكمتهم أمام محاكم عسكرية فى خطوة عدها التقرير تطوراً نادراً وخطيراً، كما تعرض التقرير أيضاً للحصار العسكرى والأمنى المضروب على الصحراء الغربية، حيث أن منظمات حقوق الإنسان الدولية والمراقبين أصبحوا عاجزين عن الأتصال بالنشطاء الحقوقيين الصحراويين، إذ أصبح النظام المغربى يطالب الزوار بإذن مسبق لمقابلة أى من كان من الصحراويين.

هذا وقد كان وفد البرلمان الأوروبى قد أرسل بعثة لتقص الحقائق إلى المغرب والصحراء الغربية فى يناير 2009م التى كان المغرب قد منعها لمدة ثلاثة سنوات وأشار الوفد أنه كان قادراً على الزيادة دون عقبات وفى إبرایل 2009م جدد مجلس الأمن بعثة حفظ السلام فى الصحراء الغربية لمدة عام ولكنه رفض توسيع صلاحية البعثة بحيث تشمل مراقبة حقوق الإنسان وحمايتها وبينما تعارض المغرب منح البعثة هذه الصلاحيات تؤكد البوليساريو أنها تدعم توسيع الصلاحيات فى إعتقال المغرب وخاصة قوات الأمن المغربية للنشطاء واستخدام وسائل التعسف ذكر تقرير «هيومان رايتس واتش» استخدام وسائل قمعية ضد النشطاء السياسيين الذى إعتقلتهم المغرب إعتقاب غزرات الثامن من نوفمبر 2010م فى مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية كما ينبغى إنهاء الأساءات المصاحبة للأعتقالات بموجب قانون مكافحة الإرهاب وفى المقابل اكدت المنظمة أنه ينبغى لجبهة البوليساريو وهى حركة مطالبة باستقلال الصحراء الغربية أن تطلق سراح المنشق الذى إعتقلته فى 2010/9/21م إذا كان السبب الحقيقى لأعتقاله هو جهده بدعمه لخطة الحكم الذاتى المغربية(1).

3- وفى إطار الجهود الدولية نتناول البرلمان الأوروبى حول الوضع بالصحراء الغربية فى 2010/11/25م ونتيجة لما إستخلصه البرلمان

(1)إنظر الأمم المتحدة- الأمانة العامة / جهود وتسوية النزاع فى الصحراء الغربية عام 2010م تقرير هيومان رايتس واتش عام 2010م (نيويورك 2010)

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

الأوروبى من قرارات الأمم المتحدة وتقرير البعثة الدولية وخلاصة ماتوصلت الية بعثة الاتحاد الأوروبى لنقص الحقائق بالصحراء الغربية خلال الفترة من ستمبر 2006م إلى يناير 2009م والتي طالبت من خلال بتوسيع صلاحية بعثة الأمم المتحدة من أجل الاستفتاء بالصحراء الغربية بشرط موافقة الأطراف المعنية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان وأيضاً الأخذ بقراراتها السابقة حول الصحراء الغربية وأساساً القرار الصادر فى 2010/10/27م وماشمله تصريح الممثلة السامية للاتحاد الأوروبى السيدة «كاترين أشتون» فى 2010/11/10م كذا تصريحات اللجنة المشكلة حول الصحراء الغربية فى 2010/11/24م ومجلس الأمن وقد أصدر الاتحاد الأوروبى قراره المبني على الأسباب الآتية:-

أ- أنه ينظر بعين الاعتبار لمشكلة السكان الصحراويين الذين هاجروا من المدن وأنشأوا مخيم (اكديم إيزيك) خارج مدينة العيون للأحتجاج سلمياً على أوضاعهم وظروف معيشتهم ووسل عددهم لحوالى خمسة عشرة ألف نازح .

ب- يأسف لماحدث فى 2010/11/8م من وفاة أعداد من المدنيين وعناصر الشرطة وأمن نتيجة تدخل قوات الأمن المغربى لإزالة مخيم الأحتجاج «اكديم إيزيك» وإستخدامها العنف علماً بأن هذه الأحداث وقعت فى اليوم ذاته التى بدأت فيه بنويورك أعمال الجولة الصالصة من اللقاءات التمهيدية حول الصحراء الغربية والتي شارك فيها المغرب حركة البوليساريو ودول الجوار الجزائر وموريتانيا .

ت- إن الاتحاد الأوروبى يأسف لمنع الصحفيين والنواب البرلمانين الأوروبى من الوصول إلى مدينة العيون أو مخيم «اكديم إيزيك» ومنهم من طرد من العيون.

ث- هذا وبعد أكثر من خمسة وثلاثون عام لم يتم تصفية الأستعمار بعد من الصحراء الغربية وأن الاتحاد الأوروبى لايزال فشغلاً بهذه المشكلة وتأثيرتها على المنطقة بما فيها وضع حقوق الإنسان مع دعمه الكلى لجهود الأمين العام الأمم المتحدة ومبعوثة الخاصة من أجل إيجاد حل سياسى عادل ودائم ومقبول .

- وعليه فإن الاتحاد قد أقر الآتى:-

- أعرب عن إنشغاله بتدهور الأوضاع ويدين العنف شدة زيطالب كل الأطراف بضبط النفس .

- يسجل تشكيل المغرب للجنة تحقيق فى الأحداث ولكنه يوى أن الأمم المتحدة هى الجهاز الملائم للتحقيق مستقبل وعلى المستوى الدولى.

- يشجب الأعتداء على الحرية الصحافة وقع البرلمانين، ويطالب المغرب بفتح مناطق الصحراء أمام المراقبين الدوليين والمنظمات الانسانية ويطالب الأمم المتحدة بإنشاء اليات للمراقبة.

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

- يطالب بزيادة تخصيص المساعدات الإنسانية للأجنيين الذين يقدر عددهم ما بين تسعون ألف ومائة وخمسة وستون ألف والذين يعيشون فى منطقة «تندوف» لتغطية إحتياجاتهم الأساسية.

- يعرب عن قلعة إزاء حملة الاعتقالات للناشطين الصحراويين ويدعو إلى الأسراع بمحاكمات عادلة.

- يطالب الغرب باحترام القانون الدولى فيما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية للصحراء الغربية.

- يكلف رئيسه بتبليغ هذا القرار إلى المجلس واللجنة الممثلة السامية للشئون الخارجية والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للاتحاد الأفريقى ورا تحاد المغرب العربى ومكتب الجمعية العمومية البرلمانية الأورومتوسطية والبرلمان والحكومة المغربية وحركة البولسياريو وحكومتى وبرلمانى الجزائر وموريتانيا⁽¹⁾.

4- وفى إطار الكوقف الدولى نتناول الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث تطورات الأوضاع فى الإقليم الصحراوى وقد تمثلت فى الأتى:-

- هذا وقد بدأ مجلس الأمن فى 2010/11/9م بناء على طلب مقدم من المكسيك إجراءات الدعوة لعقد إجتماع تشاورى لبحث التطورات التى تشهدها مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية وقد أوضحت مصادر دبلوماسية أنذاك لوكالة الأنباء الأسبانية (إفى) أن السفير البريطانى «مارك ليل جرننت» الرئيس الدورى لمجلس الدورى لمجلس الأمن قد رحب بطلب المكسيك وأعلن عن فتح باب التشاور وأيدت ذلك وقود أربعة عشرة دولة أخرى، على أن يقدم قسم عمليات السلام بالأم المتحدة تقريراً حول الأوضاع الحالية فى الصحراء الغربية بعد قيام قوات الأمن المغربية باستهداف حوالى ثلاثون ألف صحراوى مجتمعين فقد عدة أسابيع بصفة سلمية فى مخيم بالصحراء الغربية بغرض المطالبة بحقهم فى إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه مع المغرب.

- وقد أدانت الكزنغوالية العامة الفرنسية للعمال التصرف المغربى ودعت فى بيان لها بعثة الأمم المتحدة لتنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية معتبرة أن السلطان المغربية تؤكد مرة أخرى رغبتها فى عدم التفاوض حول هذا النزاع التاريخى بينما تدعو اللوائح الأهمية إلى تنظيم ذلك الإستفتاء .

- ومن جهة أخرى قررت عدة جمعيات إيطالية للتضامن مع شعب الصحراء تنظيم تجمع أمام سفارة المغرب بروما إحتجاجاً على السياسة المغربية – وسيتغل المحتجون هذا التجمع لدعم الحكومة الإيطالية والاتحاد

(1)إنظر: - قرار البرلمان الأوروبى حول الوضع فى الصحراء الغربية فى 2010/11/25م فى شبكة المعلومات الدولية نت يناير 2010م.

5- وفى هذا الإطار نتناول موقف حركة البوليساريو إستئناف المفاوضات بدأ من عام 2010م وقد تمثل فى :-

- نشرة جريدة صوت الأحرار فى الخامس من أكتوبر 2010م أن وزير خارجية الجمهورية العربية الصحراوية «محمد سالم ولاسالك» أكد أن حركة البوليساريو مستعدة لمباشرة المفاوضات مع المغرب «بمنهاست» فى نيويورك مشيراً إلى أن البوليساريو فى وضع مريح بما أن الشريعة الدولية إلى جانبها فى الوقت الذى تعالت فيه أصوات دولية المغرب بالتوقف عن إنتهاكات حقوق الإنسان فى الأراضى الصحراوية.

- دعا الرئيس الصحراوى «محمد عبد العزيز» من باريس إلى رفع الحصار الذى تفرضه المغرب على النازحين الصحراويين وراى أن الأوضاع التى تعيشها الصحراء الغربية تعد تهديداً حقيقياً للسلم فى المنظمة وأنها قد تنسف الجهود المبذولة من الأمم المتحدة وجعل إستئناف المفاوضات بين حركة البوليساريو والمغرب غير ممكنة .

- أكد الأمين العام للأمم المتحدة «بان كى مون» فى 24/6/2010م أن الوضع الآمن فى الصحراء الغربية لا يَحتمل مطالباً المغرب باستئناف المفاوضات مع حركة البوليساريو من أجل وضع نهاية للجمود الراهن لمسار التسوية.

- هذا وفى إطار جولة المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة فى مجموعة من العواصم إستقبل وزير الخارجية الروسى المبعوث الخاص لمناقشة القضية الصحراوية بهدف إستئناف المفاوضات بين البوليساريو والمغرب.

6- أما الموقف المغربى فقد تمثل فى الآتى :-

- أكدت المغرب على الدوام أنها كانت صاحبة المبادرة الأولى لإدراج المشكلة الصحراوية فى جدول أعمال الأمم المتحدة ولذا فهى لا ترى وجود تناقض بين فلسفة الأمم المتحدة فيما يتعلق بنهاء الأستعمار فى الإقليم الصحراوى وبين السياسة التى دعت إليها فهى ترى أن إقرارها بحق تقرير المصير لا يعنى التخلّى عن جزء من أراضيتها بل هو إحتواء على إسترداد كل أراضيتها ومن ثم فإن مساهمتها فى صياغة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحق تقرير المصير تعنى إعادة دمج الصحراء بأراضى المغرب.

- وفى هذا الإطار أكدت صحيفة مغربية فى 14/12/2010م أن التأييد الدولى المتزايد لمبادرة الحكم الذاتى فى الإقليم الصحراوى الذى تقدم به

(1) انظر :- الأمم المتحدة - مجلس الأمن الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لبحث تطورات النزاع حول الصحراء

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

المغرب والهروب الجماعى المتواصل للمحتجزين المغاربة من مخيمات «تندوف» نحو الوطن (المغرب) يعد نجاحاً للدبلوماسية المغربية والذي يحقق عدة مكاسب فى قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية ويعبر مفتاح الحل الوحيد لتسوية نزاع الصحراء المفضل.

- وفى هذا السياق فقد عبر أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسيين فى زيارة لهم للأقاليم الجنوبية عن تجنيد أنفسهم للدفع عن مقترح الحكم الذاتى لدى لدى الهيئات الدولية.

- وتمد أبرزت المغرب الدعم المتزايد للمقترح المغربى اكد» محمد محمود ولد طلبية» الأمين العام لحزب الأصلاح الموريتانى فى 2010/5/30م خلال افتتاح الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطن للاتحاد الولي لدعم مشروع الحكم الذاتى للصحراء على أن هذا المقترح عادل ويضمن حقوق الصحراويين .

- كما أن العديد من المسئولين الأجانب يرددون أن المغرب بفضل مقترح الحكم الذاتى يسير فى اتجاه إنهاء قطية الصحراء ومن بين هؤلاء المسئولين مساعد وزير الخارجية الأمريكى الشئون الشوق الأوسط «جيفرى فيلمتيان» أنذاك اكد خلال ندوة صحفية عقدها بالرباط « أن المغرب بالفضل هذا المقترح الجدى ذى المصادقية قد خطا من أجل تسوية النزاع حول الصحراء.

- اكد وزير الشئون الخارجية السنغالي « ماديكى ينافع» أنذاك خلال وجوده بالرباط دعم بلاده الثابت للوحدة الترابية المغرب مشدداً على أن التزام السنغال إلى جانب المغرب واضح لارحة فية.

- وبهذا يتضح التزام المغرب بالخط الذى إتخذية بمنح إقليم الصحراء الغربية إستقلالاً ذاتياً تحت السيادة المغربية ولا ترغب فى التخلّى عن هذا المبدأ الذى أقرته السياسة المغربية⁽¹⁾.

ونتعرض للفصل الربع عن الانشقاق الساسى حول أزمة تحديد الهوية .

(1) انظر:- الأمم المتحدة- مجلس الأمن، موقف حركة البوليساريو والمغرب من إستئناف المفاوضات فى جلسة التى عقدها مجلس الأمن فى 2010/11/9



الفصل الرابع



الانشقاق السياسى وردود
الفعل حول الاستفتاء
ومخطط التسوية الأممي
والهوية

- ومما هو جدير بالذكر أن الأهمية الجيوبولوتكية للصحراء الغربية قد زادت وخاصة بعد أكتشاف الثروات المعدنية وعلى الأخص الفوسفات ولذا بعد أن كانت الصحراء الغربية فى الماضى هامشية الأهمية فقد بدأ التنامى الإقليمى والدولى عليها والذى وصل فى إحدى مراحل فى صراع مسلح ، كما أن البعد الاستراتيجى الذى يتمثل فى أهمية موقع الصحراء الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال موريتانيا وأيضاً طول سواحلها على المحيط الأطلسى ، مما زاد من حدة التنامى على الصحراء الغربية خاصة وأنها تمثل لكل اطراف النزاع بعد جلاء وأنسحاب القوات الأسبانية من الصحراء الغربية فى 26 فبراير عام 1976م حيث أصبحت مشكلة الصحراء الغربية واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التى تهدد دول المغرب العربى كله بالإضافة إلى أن أطرافاً إقليمية أخرى قد دخلت إلى دائرة النزاع تريد أن تجد دوراً فى المنطقة ومع فشل إحتواء النزاع عربياً وأفريقياً تحول النزاع إلى منظمة الأمم المتحدة والتى مازلت تعمل على إيجاد حل مناسب توافق عليه كافة الأطراف لإنهاء النزاع فى الصحراء الغربية والذى مازال يتأرجح بين آمال الوصول إلى حل والعودة إلى نقطة البداية لبدء من جديد من نقطة البدء الأولى مرة أخرى .

- إن عوامل الشد والجذب وتضاد المصالح للأطراف المعنية قد جعلت المشكلة تدور فى حلقة مفرغهفمنذ السبعينيات من القرن الماضى والقرارات الدولية تدعو إلى حسم النزاع عن طريق الأستفتاء تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة ، ومنذ ذلك التاريخ لم تنجح الأمم المتحدة والمساعى الدولية الأخرى عن طريق المنظمات الفرعية العربية الأفريقية أن تصل بالنزاع إلى حدود الحل الذى مازال بعيد المنال .

- إن خطر النزاع ليس موجهاً فقط إلى دولة عربية بعينها ولكنه يهدد كيان تماسك المغرب العربى ككل بل يخلق تيار غير عربى إذ أن الانفصال المعلن من جانب ما يسمى بالجمهورية العربية الصحراوية هو أمر مشروع وغيرهما من التيارات غير العربية التى لاتخدم التماسك العربى وذات الحال ينطبق تماماً على التمسك الأفريقى فى إطار الاتحاد الأفريقى ، ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة الوصول إلى حل يرضى كافة الأطراف ، وإستمرار المساعى الحميدة من جانبها لفترات طويلة ، وأضطلع بتلك المحاولات سكرتيروها العامون ، كورت فالدهايم ثم بيزدكويار ود. بطرس بطرس غالى وكوفى عنان وأخير السكرتير العام الحالى « بان كى مون » .

- هذا وقد كان وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق مستر «جيمس بيكر» قد توصل فى نهاية عام 1997م إلى اتفاقية «هيوستون» من أجل تحديد الهوية لسكان الصحراء الغربية لقد بدأت مرحلة تحديد الهوية منذ نهاية عام 1997م فى الصحراء الغربية لتحديد الأفراد الذين حق لهم التصويت فى ديسمبر عام 1998م إعمالاً لاتفاقية «هيوستون» إلا أنه كان هناك ممارسات وإتهامات من بعض أطراف النزاع للأطراف الأخرى بأنها تعرقل عملية تحديد الهوية الأمر الذى لا يوحى بأن المشكلة فى طريقها إلى حل قريب ، وقد تحمل السنوات المقبلة تطورات جديدة كما عودتنا هذه المشكلة منذ بدايتها

ولذا نتناول هذا الفصل فى مبحثين :-

المبحث الأول :- الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأممية .

المبحث الثانى :- الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الهوية .

المبحث الأول الانشقاق السياسي وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأممي

أولاً : ومما هو جدير بالذكر أنه بعد التوقيع على وقف إطلاق النار رسمياً في أيلول عام 1991م قد تم التشاور والبحث عن صيغة يمكن من خلالها الوصول إلى حل يحسم الانشقاق بين طرفي النزاع وهو ما تم التوصل إليه لاحقاً من خلال قبول وتوافق طرفي النزاع بالدخول في مخطط التسوية السلمية التي تبنته منظمة الأمم المتحدة وصادق عليه مجلس الأمن عام 1991م وتم بمقتضاه وقف إطلاق النار وتحديد هوية المصوتين ثم عودة الأجنئين الصحراويين ومحكمة الطرفين وتبادل الأسرى ويختتم باستفتاء لتقرير المصير يختار فيه الصحراويين في النهاية بين الاستقلال أو الانضمام إلى المغرب على أن يتم كل ذلك في ترة أقصاها ستة أشهر من تاريخ وقف إطلاق النار والذي كان قد تم بالفعل في 1991/9/6م تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية المعروفة باسم « المينورصو » فلقد تمت المصادقة على أهم جزء من مخطط السلام وطالبة مختلف قرارات مجلس الأمن أطراف النزاع ، غير أن المغرب تحفظت على مخطط السلام (أكبر جزء منه) بهدف محاوله تحسين موقف القانوني « محاوله دمج في الإحصاء السكاني أكبر عدد ممكن من المغربية في الوقت الذي يحاول فيه إضعاف موقف الطرف الآخر ضاغطاً من أجل تجميد أو سحب بعض الدول لاعترافها بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ».

- أما فيما يتعلق بالانشقاق بشأن المصوتين في الاستفتاء يتضح أنه تم حل تلك الانشقاكات من خلال نص ثاني يكمل مخطط السلام لسنة 1990-1991م وهي اتفاقيات «هيوستن» لسنة 1997م والتي قبلتها أطراف النزاع وصادق عليها مجلس الأمن الذي طلب من أطراف النزاع مواصلة تعاونها البقاء مع منظمة الأمم المتحدة من خلال التطبيق الكامل لمخطط السلام واتفاقيات هيوستن ، وقد أستمّر مخطط السلام في مواجهه العرقيل خصوصاً من حيث ثلاثة أوجه : الإحصاء ، الوضعية القانونية والشرعية للقوات العسكرية الموجودة والأجنئين غير أن جوله جديدة من المفاوضات قد أدت إلى مجموعه ثالثة من النصوص تشكل جسم مخطط السلام وتحل مختلف النزاعات حول الإحصاء وتتشكل هذه المجموعة الثالثة من النصوص من بروتو كول حول تحديد هوية القبائل المتنازع عليها توجيهات عملية خاصة

بتحديد هوية أفراد هذه القبائل وتوجيهات تتعلق بدراسة طعون الأحصاء⁽¹⁾.

- استمرار تطبيق مخطط السلام بنجاح ففي ديسمبر عام 1999م استكمل وضع الإحصاء الانتخابى الجديد وفى 17 يناير ألفين نشرت اللائحة المؤقتة للمصوتين التى تبنت كصحراويين يحق لهم التصويت 860381 ألف شخص من بين مجموع 1980469 ألف مترشح تقدموا إلى لجات تحديد الهوية ، وقد كان الأحصاء الجديد الذى وضعتة الأمم المتحدة جد مشابه للأحصاء الأسباني لسنة 1974م مما كذب إتهامات الأنحياز التى عبر عنها المغرب ضد الأحصاء الأسباني فالأحصاء الجديد رفض بشكل قطعى كصحراويين عشرات الآلاف من المغاربة الذين طلبو دمجهم فيه وهذى النتيجة تعنى أن الاستفتاء سيؤدى حتماً إلى إستقلال الإقليم .

- ولعل هذا ما أكده أمين عام حزب النهج الديمقراطي المغربى « عبد الله الحريف » بان المغرب إنقلبت على الشرعية الدولية وأنها ظلت دائماً تستعمل خطابيين فحتى فى الثمانينات والتسعينات حين كانت تقبل ظاهرياً باستفتاء تقرير المصير فى الصحراء كانت تواجه خطاباً للأستهلاك الخارجى يركز على إحترام الشرعية الدولية وخطاباً موجه للداخل يدعى أن إستفتاء تقرير المصير سيكون تقرير المصير فى الصحراء حين تبين لها أن سلوك ذلك الطريق لا يضمن أن يكون الاستفتاء تأكيداً لمغربية الصحراء وبالتالي أن حين تبين لها أن سلوك ذلك الطريق لا يضمن أن يكون الاستفتاء تأكيداً لمغربية الصحراء وبالتالي أن فية نوع من المقامرة تخشى نتائجها وإنعكاساتها على أوضاع النظام الذى جعل من الصحراء قضية مقدسة .

- فقد حاول المغرب بكل الوسائل تجنب الاستفتاء ومقتنعاً بأنه سيكون الخاسر ، وسعى على أكثر من صعيد أن يغير مذهب الأمم المتحدة الذى يطالب ويسعى إلى تنظيم إستفتاء تقرير المصير ،، وسخر لذلك كل إمكانياته الإعلامية والسياسية من تقديم للطعون وإقحام اللوائح مصوتين لا يشملهم التصويت وتهجير المواطنين المغاربة من المغرب ودفعهم للاستيطان فى الصحراء الغربية ، كل هذا من أجل عرقلة خيار الاستفتاء الذى تأكد المغرب أن من خلاله لا يمكنه تحقيق أهدافه ومطامعه فى الصحراء الغربية، وهذا التسويق المغربى للأسف هو ما أنصاعت إليه الأمم المتحدة فى النهاية وأكدت على لسان أمينها العام بأن مسلسل السلام قد تجاوزته الأحداث ، فالأمم المتحدة التى بدلاً من معاقبة المغرب على عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن تشترط عليه «التعاون كلية» من أجل وضع مخطط السلام «حيز التنفيذ» لم ترد على التمرد القانونى المغربى فبدلاً من التنديد بهذه العرقلة وإستعمال الميكانزمات الموجودة فى الميثاق الأمم المتحدة لفرض عليه الالتزام بتعهداته ، أعطى الأمين العام للنزاع تحولاً مفاجئاً عندما طالب

1()انظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م

بالتعليق غير المحدود زمنياً لمخطط السلام «خصوصاً الاستفتاء» وفتح الباب أمام ما سمي «بالحل الثالث» وقدم الأمين العام فى 17 فبراير 2002م فى تقرير تفسيراً تميز بتأكيد غير مقبول وهو أنه فى حالة تنظيم الاستفتاء فإن واحد من الأطراف «تلميحاً إلى المغرب يرفض النتيجة وأنه لا توجد صيغة قسرية ضد مخطط السلام ، كما يتضح أنه لا يمكن التوفر عليه فهذا التفسير خاطئ لأنه فى حاله ما لا توجد صيغة قسرية فى مخطط السلام فإن ذلك راجع إلى سبب بسيط وهو أن ذلك الميكانيزم موجود فعلاً فى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يسمح بما فى ذلك باستعمال القوة لضمان احترام النتيجة المحتملة للاستفسار ، وإطلاقاً من هذا الموقف القابل بكل تأكيد للنقاش أعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أن مخطط السلام قد فشل واقترح تنظيم مفاوضات مباشرة جديده بين الأطراف بوساطة من «جيمس بيكر» قصد التوصل إلى نوع آخر من الحلول وكان من أول هذه الحلول مخطط بيكر للعام 2001م (الاتفاق الإطار أو الحل الثالث) .

- لما أقرت الأمم المتحدة أن الاستفتاء أو تقرير المصير أصبح صله قديمة أو تجاوزته الأحداث على حد قولها سارعت المملكة المغربية إلى مباركة تكلم الخطوة التى طالما سوقت لها فأصبح من الضرورى والحال هكذا إيجاد حل آخر فاقترح الأمين العام للأمم المتحدة تنظيم مفاوضات مباشرة جديدة بين الأطراف بوساطة من «جيمس بيكر» وهذا ما تم فعلاً فى «برلين» غير أن هذه المفاوضات التى نظمت لم تتوصل إلى أى اتفاق إلا أن المغرب استطاع تقديم إقتراحه الخاص «بحل سياسى» يتطابق بشكل كبير مع ما سمي «بمشروع الحل الإطار» الذى تقدم به «جيمس بيكر» لاحقاً فى 2001م والمعروف تحت اسم «مخطط بيكر الأول» «الحل الثالث» والقائم على منح الصحراء حكماً ذاتياً وسعاً تحت الإدارة المغربية فالتاريخ والحقيقة يشكل اقتراح الاتفاق الإطار أو «مخطط بيكر الأول» كما يوصف بذلك إلحاقاً بكل بساطه لإقليم الصحراء الغربية بالمغرب أو بصفة أدق هو الدمج المقنع لكل الأقاليم فى إطار السيادة المغربية لأنه لا يقدم سوى ما يفترض أن يكون حكماً ذاتياً سيكون حتماً ضعيفاً ويفقد إلى أدنى الضمانات ولذلك فليس من الغريب أن ترفضه حركة البوليساريو بل حتى مجلس الأمن لم يصادق عليه ، وقد أكدت الأيام بعد ذلك بأنه أى خطة الاتفاق الإطار هى تأليف من صنع رجل قانون فرنسى فى خدمة المغرب أكثر مما هو إعداد جيمس بيكر نفسه .

- وبدراسه تحليلية بسيطة فى إطار الأجابه عن السؤال التالى لماذا رفض مخطط السلام وتم أبداله بمخطط الاتفاق الإطار ، يمكننا تسجيل وإبراز عدة نقاط غامضة وغير مقنعه جاء بها الأخير فأولاً لأن السبب الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة لتبرير فشل مخطط السلام هو أنه ليس إلا «لعبة مجموع نتيجتها صفر» ، حيث أن الأطراف إما أن تريح الكل أو تخسر الكل إلا أنه يمكن التساؤل الآن:- أليست تلك هى قواعد اللعبة التى وافقت عليها

الأطراف ، إذن لماذا تغييرها ، ويمكن الذهاب إلى أبعد من هذا الحد ، فأذا كان فشل المخطط يرجع إلى دورانه حول بديلين مجموعهما صفر (الاستقلال أو الانضمام) فيجب على عنان ويكر أنذاك أن يجيبا على هذا السؤال : إقتراح « الحكم الذاتى » المتضمن فى « الاتفاق الإطار » الذى أقترحه لتعويض مخطط السلام ألا يعنى إقتراض قبول أحد البديلين ذات «المجموع صفر» أى الانضمام وإذا كان الأمر هكذا فلماذا ألغى مخطط السلام وقبل « الاتفاق الإطار » هذه من جهة ومن جهة ثانية ورجوعاً لما سبق التطرق اليه فى تقارير السابقه ، فإن الأمين العام يشير إلى المغرب «كقوة مديرة» ومن الواضح أن هذا التلميح ليس برئياً ذلك أنه خاطئ ويتسبب فى الكثير من التناقضات الخطيرة .

أ- فى البداية فإن تقرير الأمين العام تعطى المغرب الصفة الشرعية « للقوة المديرة» تضعة فى تناقض واضح مع مذهب الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما عبرت أى الأمم المتحدة عن ذلك بوضوح فى القرار رقم 13458 أ (XXX) الصادر بتاريخ العاشر من ديسمبر عام 1975م والذى يشير بعد الرجوع إلى اتفاقية مدريد إلى أسبانيا كلقوة المديرة الوحيدة وكذلك الشأن فى القرار 3734 لسنة 1979م و1935م لسنة 1980م وهى كلها قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة تعتبر أن ما قام به المغرب هو «إحتلال» يجب التنديد به.

ب- من جهة أخرى ففى حاله ما يكون المغرب هو «القوة المديرة» للإقليم فلماذا لايطبق إذن ما ينص عليه البند 73 هـ من ميثاق الأمم المتحدة الذى يلزم القوه المديرة للإقليم المستعمر التقرير عن الحالة فى تلك الإقليم ، وفى حاله ما لايقوم بذلك «كقوة مديرة» فلماذا لايطالبه مستر « كوفى عنان» بذلك أنذاك .

ت- وأخيراً ولكن ليس الأقل أهمية كيف يمكن وصف المغرب بالقوة المديرة «لإقليم» فى الوقت الذى لا يحتل كل الإقليم ، ماذا سيحدث مع المنطقة الموجودة شرق الحزام والتى توجد فى الوقت الحالى تحت سيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، فهل سيدعى كذلك إخضاعها للمغرب ، ومن جهة أخرى إدعى الأمين العام كمبرر للتخلى عن مخطط السلام أن سبب فشله يرجع إلى أن الأطراف لم تتقدم بمقترحات وأنه كان على الأمم المتحدة نفسها تقديم مبادرات فاتحه بذلك مسلسل نقاش بينهما وبالتالي تخلت عن اللعبة التى حصيلة مجموعها صفر (لا غالب ولا مغلوب) والأن ليس مشروع الاتفاق الإطار هو مبادرة من الأمم المتحدة وماهى المعجزة زراء عدم سقوط هذه المبادره فى نفس الفشل الذى واجه مخطط السلام ، ولماذا يتضح ان هذه المشروع هو حصيلة مبادرة من الأمم المتحدة وإذ لم يكن من الأمم المتحدة فهل من المغرب أم من الأمين العام ، ففى حاله ما تكون أمام مبادرة محتمله من الأمم المتحدة فيرى البعض أنهم سيجدوا أنفسهم أمام أمرأ يدفعنا إلى الانشغال كثيراً بالمصادقية الضعيفة للأمم المتحدة ، ومن المثير إلى الأنتباه كذلك التقدير الدبلوماسى الضعيف الذى يعطى

الأمين العام لمبادرات جبهه البوليساريو الممثل عن الشعب الصحراوى الضحية الأولى للاحتلال ، خلفاً للأهمية التى يخطى بها المحتل (المملكة المغربية) لديه ، لقد أكد الأمين العام أنذاك أن المقترحات المقدمه من قبل البوليساريو للخروج من وضعية المازق الذى يجتاز مخطط السلام لايمكن أخذها بعين الاعتبار لأنها تتطل قبولها من قبل المغرب ، ولكن ما الذى حدث مع مشروع الاتفاق الإطار نفسه ، وفى هذه الحالة ألم يكن هو الآخر يتطلب موافقة البوليساريو بنفس الأمين العام يقول نعم وفى هذه الحالة أيضاً السنا من جديد فى حاجة إلى توضيحات لأحقه ، ويقول الأمين العام أن المقترح قدم من أجل مناقشته وفى هذه الحالة ألم يشترط أن تحقق الاتفاق الإطار يخطى بدعم عضوين دائمين فى مجلس الأمن (الولايات المتحدة وفرنسا) وفى حالة ما يكون كل الأمر هكذا فلماذا يقلل الأمين العام من قيمة مقترحات البوليساريو الخاصة بمخطط السلام فى الوقت الذى يقبل مشروع الاتفاق الإطار .

- ففى الوقت الذى يثير المسلسل الذى أدى إلى مشروع « الاتفاق الإطار » العديد من الشكوك الغامضة فإن محتوى نفس الاتفاق الإطار المقترح يثير الكثير من الاستغراب حيث أن المشكلات كانت أساساً إثنين - تقديم كدياه ما كان يجب أن يكون خاتمة للمسلسل وإعتبار كاخاتمة للمسلسل ما كان يجب إعتبار بدايته فى البدايه فإن محتوى كل نص الاتفاق الإطار قدم كشيئ تمت مسبقاً البرهنة عليه مايجب حقيقة البرهنة عليه مقدماً كدياه ما يمكن أن يكون «خاتمة» أى أنه أنطلق من بدايه سابقة تدعى أنه تم البرهنة وقبول أن الصحراء الغربية هى خاضع للسيادة المغربية غير أن هذا ادعاء لم تتم البرهنة عليه أو قبوله (هذه السيادة غير معترف بها لامن قبل الأمم المتحدة ولا من طرف الدولة الأخرى) كما لايمكن كذلك البرهنة عليه مستقبلياً إلا بعد تنظيم إستفتاء لتقرير المصير يقرر بموجبه الشعب الصحراوى الاندماج مع المغرب ، فلقد إدعى الأمين العام أن الأطراف وافقت على الاتفاق الإطار من خلال مفاوضات مع ممثليها كما أن محتوى نفس الاتفاق الإطار يتضمن الاندماج مع المغرب ، وهذا يشترط أيضاً ممارسة حق تقرير المصير لأن الشعب المستعمر كما هو معروف فى تجارب تصفية الاستعمار عن طريق تقرير المصير يتمتع بعده خيارات : التحول إلى دولة مستقلة وذات سيادة ، الاشتراك بصفه حرة مع دولة مستقلة أخرى أو الاندماج الكلى فى دولة أخرى مستقلة أو قبول أية وضعية سياسية أخرى أو وضعية قانونية وتجسيد هذه البدايه المرتبطة حتماً بهذا المشروع (هذا ويمكن أستخلاصه بالضرورة من نقطتين من الاتفاق الإطار) الذى شكل مصدر تناقضات صعبه التجاوز كما لو كان ذلك هو المخرج الوحيد .

- ومن جبهه أخرى أقر المخطط الجديد أن المغرب ستوافق على « صلاحية إستثنائية » فى حماية الوحدة الترابية للإقليم ضد المحاولات الانفصالية التى قد تصدر من داخل أو المغربية إذا لم يكن إقليم مستعمر أ بل

إقليم خاضع للسيادة المغربية فى حين أن ما يميز «مستعمرة» هو أنها لا تشكل حقيقة جزءاً من الوحدة الترابية لدولة فإن مبدأ تقرير المصير سيصبح غير قابل للتطبيق فى هذه الحالة الخاصة وفى الوقت الذى تم فيه تأكيد حق المصير فى الصحراء الغربية فى مناسبات مختلفة فى العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وحكم محكمة العدل الدولية فإن الاتفاق الإطار يعارض القانون الدولى المعاصر والمعمول به ويحق للبعض التساؤل هنا كيف كان بالأمكان التوفيق من جهة بين تأكيد تقارير الأمين العام أن المغرب هو «قوة مديرة» للإقليم أو هذا ما يعنى بالضرورة اعتبار الإقليم مستعمرة ، وسابقة الاتفاق الإطار من جهة أخرى والذين يتضمن اعتبار الإقليم جزءاً من الوحدة الترابية المغربية وبالتالي إقليمياً خاضعاً للسيادة المغربية.

- غير أن الاتفاق الإطار يشكل صعوبة ثانية تتمثل فى تقديمه كخلاصة المسلسل ما يمكن فقط إعتباراً بداية فالنتيجة النهائية لمسلسل تصفية الاستعمار عن طريق تقرير المصير يمكن أن تكون متنوعه (الاندماج ، الاستقلال ، أو الأشتراك) إلا أن القوانين العامه الخاصة بتصفية الاستعمار تتبنى جميعها طريقه واحدة من أجل تحقيقها .

- وهكذا فإن الأشتراك يجب أن يكون نتيجة «لاختيار حر وإرادى لسكان الإقليم الذى يتعلق به الأمر معبراً عنه بأساليب ديمقراطيه والاندماج يجب أن ينتج عن «الرغبة المعبرة عنها بصفة حره من قبل سكان الإقليم الواعون بتغير وضعيتهم القانونية مع تحقيق ذلك الاختيار عن طريق «أساليب ديمقراطية» مطبقة بصفة محايدة وتعتمد على الاقتراع العام الذى يشارك فيه البالغون «مادام بإمكان الأمم المتحدة مراقبة تطبيق هذه الأساليب وخلق دوله مستقله أو الحصول على أيه وضعيه قانونية أخرى عن «إختيار حر ومقرر من قبل السكان».

- وبقدر ما يقرر مشروع الاتفاق الإطار بأن الوضعيه القانونية ستخضع للاستفتاء يمكن أن يشارك فيه الناخبون المؤهلون فى التاريخ الذى ستفق عليه الأطراف فى أجل خمسة سنوات ابتداء من تاريخ دخول الأجراءات الأولية للاتفاق الحالى حيز التنفيذ ، حيث أنه لم يتم الاعتراف بأن الوضعيه القانونية الجديده للإقليم لن تكون سواء نتيجة للرغبات المعبر عنها بصفة حره من قبل السكان المحليين للإقليم الاتفاق الإطار لم يحدد فقط الوضعيه القانونية للإقليم واضعاً القوانين العامه للقانون الدولى العام فى وضعيه ضعف فيما يتعلق بهذه الحالة الخاصة بالضبط ، بل يقر إستفتاء يجعل من المستحيل تطبيق حق تقرير المصير ، وهذا ما تمت البرهنة عليه من خلال تحليل الاتفاق الإطار نفسه ، فمن جهلانه يؤهل «للتصويت فى الاستفتاء السكان الذين قطنو بصفه مستمرة فى الصحراء الغربية خلال السنه السابقة مما ترك الباب مفتوحاً أمام التزوير من خلال تبنى المستوطنين المغاربة كمصوتين ، ومن جهة أخرى فإن إعتبار «أن الوضعيه القانونية للصحراء الغربية ستخضع للاستفتاء يمكن أن يشارك فيه الناخبون المؤهلون فى التاريخ الذى تتفق عليه

الأطراف فى هذه الاتفاق فى أجاله خمسة سنوات إبتداء من تاريخ دخول الأجراءات الأولية حيز التنفيذ ، سيشكل الكثير من الشكوك الجدية حتى فيما يتعلق بإمكانية طرح إختيار الأستقلال .

- ولا يمكن الدفاع فى الأستفتاء فى ظل الاتفاق الإطار والدستور المغربى إلا عن خيارين : المحافظه على الحكم الذاتى تحت السيادة المغربىة أو عدم المحافظه على الحكم الذاتى ولا يمكن إعتبار هذا الأختيار الأخير إلا « أندماجاً كلياً » إذ يتضح أنه لا يمكن الدفاع عن خيار الأستقلال مادام يعطى للمغرب الصلاحيات الأستثنائية فى « حماية الوحدة الترابية ضد المحاولات الأنفصالية التى يمكن أن تصدر من داخل أو خارج الإقليم » فى وقت يكون فيه الإقليم خاضعاً لدستور يمثل فيه الملك «ة السلطة العليا للامة فى الوحدة وحامى إستمرارية الدولة ضامن الوحدة الترابية للمملكة من حدودها الأصلية ، وبصفه قطعيه فإن التاكيد الذى قدمه الأمين العام فى تقريره بأن الاتفاق الإطار المقترح يهدف إلى التوصل إلى حل سريع دائم ونهائى لنزاع الصحراء الغربية بصفه لاتستثنى التعبير الحر بل يسهله ، خاطئ وبالتالي فإن التاكيد المعلن عنه فى قرار مجلس الأمن قابل هو الآخر للرفض ولكن ليس فى جزئه القانونى مادام يقدم حرية التفاوض حول الاتفاق الإطار إلا أنه لم يصادق عليه .

- مادام « يخلو تفويضاً مهماً للسلطة ولا يلغى التعبير الحر بما يتضمنه ، وبإخلاصه فإن الرفض المغربى للقانون (تطبيق الشريعة الدولية المعمول بها أى مبدأ تقرير المصير الذى طالبت به محكمه العدل الدولية ، والجمعية العامة ومجلس الأمن ، أدى إلى هجوم سياسى هادف إلى تبديل ذلك الحق بحل سياسى بمعنى التوصل إلى اتفاق بين القاده المعنيين دون اللجوء إلى الأستفتاء قد يعطى حكماً ذاتياً موسعاً فى إطار السيادة المغربىة وقد حظى هذا الهجوم بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك والذى قدم فى 31مايو 2001م هذا الحل السياسى المسمى من قبل البعض « بالحل الثالث » وجسده فى مشروع الاتفاق الإطار والمعروف أيضاً بـ مخطط بيكر الأول غير أن محاوله المغرب تحريف الشريعة الدولية المعمول بها فشلت عندما رفض مجلس الأمن فى قرار رقم 1429 فى 30 يوليو 2002م حلاً سياسياً لايساعد على تقرير المصير وإبتداء من ذلك التاريخ سدت طريق « الحل السياسى » التى أدعى المغرب ذلك أن الطريق الوحيد لإبطال مخطط السلام هو « تسوية » عن طريق التواصل إلى صيغه تتضمن الإمكانيتين معاً « اتفاق سياسى » يعطى للصحراء حكماً ذاتياً تحت السيطره المغربىة كما تدعى المملكة المغربىة ويقدم فى نفس الوقت إمكانية تقرير مصير الإقليم كما تريد حركة البوليساريو ، وهذا ماتجلى عملياً فى « مخطط بيكر الثانى » وإن كانت هناك بعض التحفظات عليه إلا أنه وحسب بعض المراقبين يعتبر حلاً أكثر وسطية للجانبين عن غيره من حلول إذا ما إستثنينا منها مخطط السلام .

ثانياً : هذا وقد إقترح خيار التقسيم 2002 (الحل الرابع 2 أساساً من قبل

الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك « كوفى عنان » بالتشاور مع ممثله الخاص للمنطقة « جيمس بيكر » ويقر المقترح على أن يكون للمغرب الثلثان ويكون للبوليساريو الثلث من إقليم الصحراء الغربية ، وبصفه ملموسه اكد الأمين العام للأمم المتحدة بأنه يمكن لمجلس الأمن طلب مبعوثى الخاص تحديد مع الأطراف ولآخر مرة ما إذا كانت مستعدة لدراسة تحت رعايته وعن طريق مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة إمكانية تقسيم الإقليم مع عدم إقرار أى شئ حتى تتم الموافقة عليه وفى حالة ما يميل مجلس الأمن لهذا الاختيار وفى حالة ما تكون الأطراف غير مستعدة أو لم تستطع التوصل قبل الفاتح من نوفمبر 2002م إلى حل حول تقسيم الإقليم يمكن كذلك طلب من ممثلى الشخصى تقديم لاحقاً اقتراحاً لتقديم الإقليم إلى مجلس الأمن ، وبعد ذلك يعرض مجلس الأمن الاقتراح على الأطراف على أساس أنه لم يخضع للتفاوض ، وهذا الشكل من البحث عن حل سياسى يعطى لكل واحد من الأطراف شيئاً مما يريد ولكن ليس الكل ويتماشي مع سابقة التقسيم الماضية ولكن ليس بالضرورة حسب نفس التسويات الإقليمية مثل تقسيم الإقليم فى عام 1976م ما بين المغرب وموريتانيا .

- وبالرغم من أن وسائل الإعلام قدمت التقسيم مثل الذى حدث عام 1976م بين المغرب وموريتانيا إلا أن قراءة لمجمل تقرير الأمين العام تبرز أن الاقتراح الأسمى للتسوية الإقليمية لن يتم بالضرورة مثل ذلك الذى حدث عام 1976م فتقسيم الإقليم بين المغرب والجمهوريه العربيه الصحراويہ الديمقراطية (البوليساريو) قد يكون غير مرغوب فيه نتيجة لعدة أسباب فهو يعنى أن الجمهوريه العربيه الصحراويہ الديمقراطية ستخسر كل ما ظلت تطالب بل تناضل من أجله طيلة النزاع وهو الاستقلال التام بالإضافة أيضاً إلى أن التقسيم يمكن أن يزيد من حدة الشعور الوطنى الذى جرح بعد معاهدة 1912م التى حرمت الصحراء الغربيه من الإقاليم الموجوده بين خط المستوى 27،40 وواد درعة ومنحه السلطات المغربيه والذى لم يمتلكه أبداً من قبل ، وبالتالي فالتقسيم قد يشكل بترأ آخر لجزاء من إقليم الصحراء الغربيه وأن المغرب أيضاً سيفقد من خلال التقسيم ما يقول بأنها وحدته الترابيه أو السيادة التى لا يرضى تقسيمها ولكن للمفارقة فقط فقد رضى المغرب عام 1976م بتقسيم ما يرفض الآن تقسيمه بينه وبين موريتانيا إبان ما يعرف باتفاقية «مدريد» ولذا لم يكن من المستغرب أن يتم رفض فكرة التقسيم من قبل الطرفين نظراً لانتقاصه أو عدم تقديمه لما يسعى اليه كل طرف من أطراف النزاع على حده.

ثالثاً: إنهاء مهمة الأمم المتحدة (المينورسو) 2002م – ولما تمت عرقلة مخطط السلام الأسمى ولم يتم التوافق على الخياريين المقترحين الأخيرين – مقترح الحل الثالث وخيار التقسيم ولم يلقا الإجماع التام عليهم من الأطراف التمنازعه المغرب وجبهة البوليساريو ، تم فى عام الفين أن أجرت الأمم المتحدة تقويماً شاملاً لتسع سنوات من محاولة تنفيذ مخطط التسويه ، وخلص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فى فبراير الفين إلى أن كافة الجهود التى

بذلت من أجل التوفيق بين الجانبين بات بالفشل فصرح كوفى عنان أنه بناء على المشاورات التى أجراها مع مبعوثه إلى الصحراء فإن تنفيذ خطة التسوية تعرقلت سنه بعد أخرى على مدى السنوات التسع الماضيه بفعل خلافات أساسيه بين طرفي النزاع ومع استحالة تنظيم الاستفتاء فإن اتفاق الإطار أو الحل الثالث مرفوض من طرف حركة البوليساريو وكذلك خيار التنظيم مرفوض من المغرب ومن البوليساريو ولذا يرى عنان أنه أمام الوصول الطريق المسدود يصبح خيار خروج الأمم المتحدة من الأزمة مطروحاً .

- وهذا ماسيوصل النزاع فى رأى البعض فى حال تبنى هذه الخطوه إلى أفق خطير المتضررين منها هم اللاجئون الصحراويون خاصه والشعب الصحراوى عامه من التشرد والتشتت بين أب على جبهة القتال وأم فى الأرض المحتلة وأبنة بالمهجر وابن بين الثرى وهى وضعيه مأساويه لا يخلو منها بيت صحراوى ، بل قد تضيف هذه الخطوه إلى مأساة الصحراويين مأساه أخرى أدهى وأمر ذنيه فيها أنه أبى العيش تحت الاحتلال وأراد أن يذوق طعم الحريه ونكهة الاستقرار وفسحة السلام من خلال حقه غير القابل للتصرف فى تقرير مصيره ، الذى تريد الأمم المتحدة معاقبته على التمسك به فى حال انسحابها وتركها النزاع دونما حل أو نهايه .

رابعاً: مخطط بيكر الثانى عام 2003م (تقرير مصير شعب الصحراء الغربية) ويوصف من البعض المراقبين «بالحل الوسط» وهو كان آخر قرار اتخذته الأمم المتحدة بشأن النزاع ويحمل رقم 1495 الصادر فى 30 يوليو 2003 ويشكل هذا القرار حلاً وسطاً يجمع بين خطة التسوية التى إقترحها «جيمس بيكر» كما يدعو مواصلة الجهود مع الأطراف المعنيه للتوصل إلى اتفاق عام وكونه أيضاً يركز على فكرة الاستفتاء باعتبارها مقبولة من الطرفين وباعتبارها الصيغه الأكثر ديمقراطيه لتحديد اختيار سكان الإقليم .

- ومضمون هذا القرار أنه يدعو إلى حكم ذاتى لسكان إقليم الصحراء الغربيه لفترة تتراوح ما بين أربع إلى خمسة سنوات يأتى بعدها مباشره الاستفتاء الذى سيحدد ما إذا كان سكان الصحراء الغربيه يريدون الاستقلال عن المغرب أو الانضمام اليه ، كما يدعو هذا القرار أيضاً الأطراف الأربعه المعنيه بالأزمه بالطرفين المتنازعين (البوليساريو والمغرب) والطرفين المراقبين موريتانيا والجزائر إلى العمل مع الأمم المتحدة والى العمل بينهم باتجاه الموافقه على خطة السلام ويدعو أيضاً إلى أمور أخرى كإطلاق سراح الأسرى وغيرها من نقاط الخلاف ، وقد مجلس الأمن على هذا القرار ، كما وافقت عليه أيضاً جبهه البوليساريو كونه يؤدى فى نهاية المطاف إلى الاستفتاء فى حين ترفض المغرب ، وهذا المخطط بالاحرى جاء أولاً نتيجة تخلى الأمم المتحدة عن مخطط السلام المتفق عليه من قبل الجانبين وثانياً للفشل القانونى الذى حظى به مخطط بيكر الأول لأن نتيجته هى الدمج المقنع لكل الإقليم ، وهذا ما أدى إلى فشله وبالتالي عد موافقة مجلس الأمن عليه

وأخيراً الأندام الجدوائيه السياسيه بهذا المخطط «مخطط بيكر الثاني» كحلاً وسطاً من بين الحلول السابقه ويعكس مخطط السلام لتقرير مصير شعب الصحراء الغريبيه أو «مخطط بيكر الثاني» عقليه مؤلف تشريع أمريكى جمع فيه ما بين المخطط المغربى من خلال السيطرة السياسيه المغربيه على أكبر جزء من الإقليم ولو لفترة محدده والمخطط الصحراوى من جهه أخرى والذي يتمتع بقوه القانون غير قابله للنقاش بحق تقرير المصير وبالرغم من هذا يمكن إبراز بعض النقاط التى شابت مخطط بيكر الثانى وخاصه فيما يتعلق بالعملية الإحصائيه أى المواطنين الذين يحق لهم التصويت فى الاستفتاء كما جاء فى الخطه الأخيره ، فإمام إمكانية تنظيم إستفتاء حتمى ولاغنى عنه لتقرير المصير شرع المغرب فى إدعاء «نفع» إحصاء المصوتين بإضافة أعداد من المغاربه اليه ففي عام 1975م وعندما أرسلت الأمم المتحده بعثة تقصى الحقائق إلى المنطقه أكد المغرب أن من بين ثلاثون ألف وأربعون ألف صحراوى يعيشون فى المغرب وموريتانيا كلاجئين فرو من القمع الأسبانى وعندما لاحظ الإجماع الصحراوى الملموس على الاستقلال قرر المغرب مضاعفة عدد ما يدعى أنهم «صحراويين» يجب أدماجهم وقد قدر الملك الحسن الثانى فى الرسالة التى بعث بها إلى الأمين العام فى 15/9/1991م أن عددهم يصل مائه وسبعون ألف فرد أعلن أن المغرب سيشرع فى ترحيلهم إلى الصحراء ، وقد وضع «مخطط بيكر الثانى» من أجل الانتخابات الرئاسيه والبرلمانيه فى الفتره ما قبل الاستفتاء إحصاء لمجموع المصوتين يضم فقط كل الأفراد المؤهلين من قبل لجان تحديد الهوية التابعه للأمم المتحده (860381) ألف وأضافه إلى ذلك أقر أنه بالإضافة إلى هؤلاء سيصوت اللاجئون المسجلون فى قائمة العوده المعده بتاريخ 2000/10/31م من قل المحافظه الساميه لغوث اللاجئين وهى القائمه المجهوله من قبل المغرب وكذلك المقيمون بصفه مستمره فى الصحراء حتى 1999/12/30م فى آخر إنتخابات تشريعيه مغربيه يوجد كمقيمين فى الإقليم 151696 فرد بما فى ذلك خمسه وأربعون ألف صحراوى معترف بهم كمصوتين من قبل المينورصو وهم يقيمون فى الصحراء المحتله من قبل المغرب ، هذا الإحصاء الخاص باستفتاء تقرير المصبي يطرح العديد من الشكوك السياسيه والقانونيه.

- ومن ثم يتضح أن الإحصاء الذى أقره «مخطط بيكر الثانى» يميل لصالح المغرب فهو يتكون من ثلاثه لوائح متقاطع فيما بينهما : لائحة المقيمين فى الصحراء منذ عام 1999م ولائحة الأجئين ، فلقد تم إعداد اللائحه الأولى خلال مرحلتين الأولى إنتهت فى يوليو 1999م وأقرت الأمم المتحده إحصاء 840251 مصوت (تم إنتقائهم من بين 1470229 ألف مرشح) من بينهم 44,9% 46254 هم مرشحون قدمو من قبل المغرب ويعيشون فيه أوفى الإقليم المحتل ، أو 40% (330785) هم مرشحون يعيشون فى الأراضى المحرره أو مخيمات اللاجئين و5% (4213) تقدمون من موريتانيا .وبالرغم من أن أغلبية الذين تم إنتقاؤهم تقدمو فى الإقليم

الذى يسيطر عليه المغرب أيضاً ، وقد أنتهى من الأحصاء فى ديسمبر 1999م بعد تحديد هوية ما يسمى بالقبائل المتنازع عليها ، فمن بين 51220 مرشح تقدموا فإن لجان تحديد الهوية أعلنت 2135 كمصوتين فقط يعيشون كلهم فى الصحراء المحتلة ، وبالتالي يصبح العدد الأجمالى هو 198469 ألف مرشح تقدموا للجان تحديد الهوية أعلن أن 86086 هم صحراويون وتم إقصاء 112083.

- وفى نفس الوقت فمن بين الصحراويين 86083 يعيش حوالى 389 و48 فى المغرب أو فى المنطقة التى يراقب وترتبط الحسابات السياسيه بالتقاطع بين اللوائح الثلاثة التى ستؤدى مجتمعه إلى استفتاء تقرير المصير لأنه يوجد صحراويون معترف بهم كمصوتين (الأئحة الأولى) وهم فى نفس الوقت لاجئين (الأئحة الثالثة) وصحراويون معترف بهم كمصوتين (الأئحة الأولى) يقيمون فى الصحراء المحتلة من قبل المغرب (الأئحة الثانية) وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأئحتين المعترف بهما سنلاحظ أنه من بين 151 و696 ألف من «المقيمين» فى الإقليم المحتل من الصحراء فإن 48000 صحراوى معترف بهم كذلك من قبل الأمم المتحدة مما يدل على أن 103000 مستوطن مغربى يمكن أن يصوتوا وبالتالي وفى حالة ما نستثنى ما قد ينجم عن لائحة اللاجئين فإننا سنجد أنفسنا أمام حوالى 189000 فرد من بينهم 86000 صحراوى (45%) وحوالى 103000 مغربى (55%) وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع الأفراد الذين تقدموا أمام لجان تحديد الهوية هو حوالى 198000 فرد وبأن المغرب عرقل الاستفتاء لأن الأمم المتحدة تقدر أنه من هذا المجموع فقط حوالى 86000 هم المصوتين ومن ثم يرى البعض أن مخطط بيكر الثانى قد أعطى بالضبط للمغرب الأحصاء الذى يريد المغرب نفسه وضعه ، غير أنه يتضح أن هذا الأخير يخشى (كما عبر عن ذلك فى رده الكتابى على المخطط) أن تتضمن لائحة اللاجئين العديد من الأفراد غير مسجلين فى أحصاء الأمم المتحدة لسنة 1999م بشكل يجعل أن لائحة اللاجئين (الغير معروفه) تتحول إلى المصدر الأصلى للتوازن ، وهذا مايفسر إلحاح السيد/ عمر هلالى السفير المغربى لدى الأمم المتحدة بجنيف آنذاك أمام المحافظه الساميه لغوث اللاجئين والذى طالب فيه بقيام الأمم المتحدة بأحصاء وتسجيل اللاجئين بصفه أشمل وأدق من اللائحة المعمول بها حالياً ، وقد أدى الضغط المغربى باللجنة التنفيذيه للمحافظه إلى المصادقه يوم الثالث من أكتوبر عام 2003م على قرار يعترف بأهمية الأنظمة الفعالة وآساليب التسجيل والأحصاء كآساليب للحمايه ووسائل لتحديد وتقييم الاحتياجات التغذويه وتوزيع المساعدات الإنسانية ، وقانونياً يمكن اعتبار دمج «المقيمين» فى إقليم كمصوتين فى إستفتاء لتقرير المصير شيئاً غير شرعى .

- ومن المهم الإشارة إلى أن المغرب لم يعارض هذه النقطة ، غير أنه يمكن إبراز عدة إنتقادات لها فمن جهة يجب التذكير بأن محكمه العدل الدوليه

أقرت بأن السكان المحليين للإقليم هم الذين يشاركون في الاستفتاء وليس «المقيمين» فيه وقد حددت الأمم المتحدة نفسها عدد السكان «الأصليين» وأقرت سنة 1999م إحصاء ال «الشعب الصحراوي» الذي يجب أن يمارس حق تقرير المصير وبالتالي لا يمكنها الآن دعم عكس ما أنجزت هي نفسها ، ومن جهة أخرى فإن «الأحصاء» الجديد الذي اقترحه «جيمس بيكر» يعرقل بندا أساسياً آخر من القانون الدولي ، ذلك أن البند الرابع من معاهدة «جنيف» بتاريخ الأول من أكتوبر عام 1949م المتعلقة بالحماية اللأزمه للأشخاص المدنيين خلال فترة الحرب يقر في البند 49 توصيه واضحة : لا يمكن للقوة المحتلة ترحيل أو تحويل جزاء من سكانها المدنيين إلى الإقليم الذي تحتله ، وأخيراً وفي حالة ما لم يكن ذلك كافياً فإذا ما كان هؤلاء المقيمون «المغاربة قد قدمو مع المسيره الخضراء» فإن مجلس الأمن قد حسم ذلك الأمر عندما أمر في حينه بسحب من الإقليم كل المشاركين في المسيره الخضراء .

- ومن الواضح أن مقترح «جيمس بيكر» يرمي إلى دمج في «الأحصاء الجديد» عدداً من المستوطنين تم ترحيلهم من قبل المغرب إلى الإقليم الذي يحتله ، كما لا يمكن تقبل تأكيد مثل ذلك الذي قدم الغرب في رده على مقترح «بيكر» عندما قال أن ما قام به «منصف» ويتماشي مع الممارسه الديمقراطية لأنه يوجد ، فرق أساس في كل ممارسه ديمقراطية وفي ممارسه أى إجراء قانوني بين «المواطنين» وبقية «المقيمين» الذين لا ينتنعون بالمواطنة ولا يوجد أى بلد في العالم مهما تكن درجة الديمقراطية فيه يمكن لمقيمين أجانب فيه إنتخاب مجلساً تأسيساً أو برلمانياً عادياً .

- فهذه الأوجه من المخطط برغم أنه لا يمكن الشك في مخالفتها للشريعة الدولية إلا أنه قد يصعب تجاهلها ويشير القرار رقم 1495 أن المفاوضات بين الأطراف ومع الأمم المتحدة يجب أن تتجه نحو «قبول» النص الموجود وتطبيقه كما أبرز ذلك الأمين العام ، غير أنه يتضح أن الباب لم يفتح أمام مفاوضات موجهة نحو تغيير نص المخطط فبقدر ما يصعب من جهة تصحيح نقاط المخطط التي يمكن الشك في شرعيتها فإنه قد يكون من الصعب على المغرب محاولة «التفاوض من جديد» حول المخطط قصد المحافظة على نقاط أكثر ملائمة له (مبرر قانوني للأحتلال ، الإحصاء ومراقبه الإقليم ، لاغياً أوجه أقل ملائمة (مثل موضوع الفتره الإنتقاليه ، التي يفرض خلالها سلطته على الصحراء الغربية التي من الممكن أن تكون مواليه للاستقلال)

- فالمفاوضات التي يطالب بها القرار الأممي يجب من جهة أن تتجه نحو ما إذا كانت الأطراف تقبل المخطط وبعد ذلك «إستكماله» لجعله قابلاً للتطبيق دون تغيير نصه ، ومما أكد عليه قرار مجلس الأمن في جلسته المتعلقة بالنزاع والمنعقدة في 28 إبريل 2006م التي تبنت المخطط ذاته «مخطط بيكر الثاني» وشدد المجلس في قراره رقم 1675 في أبريل 2006م

على كل قراراته السابقة المتعلقة بالنزاع بما فيها القرار رقم 1495 الصادر عام 2003م والقرار رقم 1541 الصادر فى عام 2004م بالإضافة إلى القرار رقم 1598 الصادر عام 2005م علماً بأن كل هذه القرارات تؤكد على حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير ، وقد دعا المجلس أطراف النزاع ودول المنطقة لمواصلة التعاون مع المنظمة الأممية لوضع حد لحاله الجمود الحالى وللتقدم نحو إيجاد حل للنزاع ، واكد على ضرورة إيجاد حل سياسى عادل ودائم ومقبول من الطرفين ، يمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره ضمن إطار الاتفاقات ، الأحداث والمبادئ المتضمنة فى ميثاق الأمم المتحدة ، كما قرر مجلس الأمن تمديد عهدة البعثة الأممية من أجل تنظيم إستفتاء فى الصحراء الغربية ، المينورصو ، وطالب الدول المانحة بسداد مستحققاتها ودعم البرنامج الأممي المتعلق بتبادل الزيارات مابين العوائل الصحراوية الموجوده فى المناطق المحتلة والأخرى بمخيمتها اللاجئين الصحراويين⁽¹⁾.

هذا ونتناول فى المبحث الثانى الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الهويه .

1(انظر :- شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (نت) يناير 2015 م الحلول المقترحة لحل نزاع الصحراء الغربية - مخطط السلام الأممي 1991 (الاستفتاء)

المبحث الثانى الانشقاق السياسى حول أزمة تحديد الهوية فى إطار الأمم المتحدة

أولاً : أزمة تحديد الهوية:-

1- أصبحت أزمة تحديد الهوية وممن لهم حق الاشتراك فى الاستفتاء فى الصحراء الغربية تمثل الانشقاق السياسى والخلاف الرئيسى بين طرفين النزاع المغرب والبوليساريو وبينهما وبين منظمة الأمم المتحدة هذا ما تضمنته جميع تقارير سكرتير العموم للأمم المتحدة ، وكان قد تضمنت تقرير الأمين العام الأسبق «بيريز دكوريا» عام 1991م وكان قد حظى بموافقة عام 1991م لكنه أصبح بعد ذلك مثاراً للخلاف بين طرفى النزاع ، ومما هو جدير بالذكر أن حجر الزاوية فى موضوع تحديد الهوية هو الأحصاء السكانى الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء الغربية عام 1974م وهو الأحصاء الذى حدد عدد سكان الصحراء الغربية بأربعة وسبعون ألف مواطن صحراوى .

- وكان طبيعياً أن يضاف إلى هذا العدد نسبة معقولة من الأفراد الذين ولدو فى الصحراء الغربية خلال الفترة عام 1974م وحتى الآن ، إلا أن هذا الأحصاء لم يلبث أن دب الخلاف حوله من جديد ، فحركة البوليساريو رأت فى البداية أنه أقل من الواقع السكانى فى الصحراء الغربية وأكدت أن العدد كان يقارب المليون نسمة ، ومن ثم أكد المغرب أن حركة البوليساريو تدخل بهذا أعداداً من المهاجرين غير الشرعيين قد جاؤا إلى الصحراء الغربية من الدول الأفريقية المجاورة ، لكن حركة البوليساريو قد عادت وتمسكت بالأحصاء الأسبانى وأصررت على أن يكون هو الأساس الوحيد المقبول لتحديد من له حق الاشتراك فى الاستفتاء مع تسليمها بأن هذا العدد فى إحصاء عام 1974م يمكن أن يضاف إليه نسبة ما بين 10% أو 15% من مجمله وهم الذين ولدو فى الصحراء الغربية منذ عام 1974م .

- هذا وقد شكك المغرب فى حجية الأحصاء السكانى عام 1974م وعززه بالأسانيد منها أن آلاف الصحراويين قد اضطروا إلى مغادرة المناطق الصحراوية عام 1958م بعد المجازر التى إرتكبتها القوات الأسبانية والفرنسية فى ما عرف آنذاك بعملية المكنسة وأن هؤلاء الفارين لجأوا إلى شمال المغرب قبل إجراء هذا الأحصاء وإستطراداً فإن الأحصاء لم يشملهم

بينما هم صحراويون لهم الحق فى التصويت فى إى استفتاء يجرى فى الصحراء الغربية وقدم المغرب قوائم تضم نحو مائة وعشرون ألف فرد ، وقد سلم بمبدأ عدم صحة الأحصاء الأسباني عام 1974م مشروع بيريز دى كويلار الذى وافق عليه الجميع عام 1991م .

- وعندما بدأ عمليات تحديد الهوية إستقدم المغرب هؤلاء الهاربين من الصحراويين وإقام لهم الخيام ووفر لهم وسائل المعيشة فى مناطق العيون وسمارة والداخلية وهذا مافضلة حركة البوليساريو وثارت عليه زعمه أن إى إستفتاء يجرى على هذا الأساس هو إستفتاء لا يخص سكان الصحراء وإنما يخص شعباً آخر ، بينما تتمسك به المغرب فى إصرار حتى بعد أن حاول د. بطرس غالى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة أنذاك أن يقرب بين وجهتى النظر المتضاربتين باقتراح حل وسط يأخذ فى الحسبان عدة معايير مثل ثبوت تسجيل الراغبين فى المشاركة فى الإستفتاء وتدوينهم فى لوائح الأحصاء الأسباني عام 1974م وأن يثبت أ ، طالب التسجيل من أب ولد فى الصحراء أو أن يكون من عائلة صحراوية معروفة أقامت بالصحراء الغربية مدة ستة سنوات متصلة أو إنتت عشرة سنة متقطعة إلا أنه لم يكتب لهذا الحل الواسط أن يجد مجالاً للتطبيق لانشقاق رؤى طرفى النزاع المغرب والبوليساريو فى ما يراه كل منهما الحل الأمثل من وجهة نظره.

- هذا وقد تعددت محاولات الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى أنذاك لإيجاد صورة من صور التوافق تسهل عمل لجان تحديد الهوية ، فأقترح أن تضم لجان تحديد الهوية ممثلين لأفخاذ القبائل فى منطقتى تندوف والعيون وكان الهدف من هذا الاقتراح أن تكون شهادة شيوخ القبائل هى تزكية للأشخاص المتقدمين إلى هذه اللجان لتسجيل أسمائهم والذين لم تنهيا لهم الوثائق المطلوبة أو إعتراها نقص أو غموض ، لكن هذا الحل التوفيقى لم ينجح لغياب شيوخ القبائل التابعين للبوليساريو عن حضور إجتماعات لجان تحديد الهوية وهذا ما عطل عمل اللجان وحال دون إستمرار نشاطها ، هذا وقد كانت حركة البوليساريو ترى أن مقاييس تحديد الهوية المقررة من طرف الأمم المتحدة هى صيغ تخدم مصالح المغرب ، لتمكنة من إضافة عشرات الآلاف من الأفراد الذين يقولون أنهم غادروا الصحراء الغربية إلى شمال المغرب وهو ما ترد عليه المغرب بحجة داحضة هى أن « محمد عبد العزيز » رئيس الجمهورية الصحراوية نفسه من هؤلاء الصحراويين الذين ولدوا فى المغرب من أسرة هاجرت إلى شمال المغرب .

- وإزاد ذلك حاول الأمين العام للأمم المتحدة أنذاك د. بطرس غالى أن يجد مخرجاً آخر للمأزق وذلك بأن يصبح من الممكن أن تباشر لجان تحديد الهاوية عملها سواء حضر أحد الشيوخ الممثلين للبوليساريو أو لم يحضر للحفاظ على إستمرار عمل اللجان وهو حل وافقت عليه المغرب ورفضه البوليساريو .

- وفى هذا الإطار فقد دعمت الجزائر موقف البوليساريو إذ بعث وزير

خارجية الجزائر فى ديسمبر 1995م بمذكرة إلى مجلس الأمن يعبر فيها عن رفض حكومة التدابير الجديدة ، ويبدى قلق حكومة أزاء أفاق وإجراءات تتضمن أخطاراً جديد تحقق بمستقبل عملية التسوية ومستقبل السلام والأستقرار فى الصحراء الغربية ، أما جبهة البوليساريو فقد بعثت هى الأخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن اكدت فيها : « إن حركة البوليساريو لايمكن أن تشارك فى عملية تحقيق الهوية على أساس المقاييس الجديدة ولايمكنها أن تعترف بالنتائج المترتبة عليها ومن ثم ترى أن تطبيق مثل هذا الحل التقريبي إنما يعنى تنظيم إستفتاء لشعب آخر غير الشعب الصحراوى .

- ومن ثم فإن الموضوع قد عاد إلى نقطة الصفر ، المغرب لايقبل إجراء الأستفتاء إلا على أساس مشروع الأمم المتحدة وإلا فإنه فى أرضية يدافع عنها إذا وقع عليها اعتداء وأيضاً رفضت البوليساريو الحلول التوفيقية ومن ثم أضطر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك أن يوصى فى تقريره الذى قدمه إلى مجلس الأمن فى مايو 1996م بتعليق عملة تحقيق الهوية للناخبين المشاركين فى الأستفتاء حتى يبرهن طرفى النزاع - المغرب والبوليساريو على إستعدادهما لتنفيذ المخطط الدولى مؤكداً أن تعليق عملية تحقيق الهوية سيؤدى إلى انسحاب أعضاء لجانها باستثناء مجموعته محدودة ستبقى للإشراف على أغلاق المراكز وجمع المعلومات ، وفى هذا الإطار فقد بعثت البوليساريو برسالة إلى مجلس الأمن تهدد فيها بالأضرار والعواقب الوخيمة فى الصحراء الغربية إذا ما عطلت عملية تسجيل الناخبين فى لجنة تحديد الهوية وواكب هذا التهديد تهديد آخر من البوليساريو بأنها ستعود إلى العمل المسلح إذ لم تؤخذ وجهات نظرها فى الحسبان ⁽¹⁾ .

ثانياً - موقف أطراف النزاع من عمليات تحديد الهوية :-

أ- موقف البوليساريو :- تم الاتفاق بين الأطراف المتنازعة على إجراء الأستفتاء فى السابع من ديسمبر عام 1998م فى الصحراء الغربية وبدء عمليات تحديد الهوية وإتهمت الأطراف الأخرى للنزاع حركة البوليساريو بعدم التعاون فى إنجاح خطة الأمم المتحدة لإجراء الأستفتاء إذ أن المغرب قد عبر رسمياً لسفراء الدول المعتمدين بأن شيوخ البوليساريو يواصلون الرفض الممنهج لطلب التسجيل النهائى والتابعين للفروع التى ينتمى إليها هؤلاء الشيوخ أنفسهم عملاً على أستفزاز المغرب ودفعه إلى وقف عمليات تحديد الهوية ، كحما تبين أن هذا السلوك المخالف لاتفاق « هيوستن » قد تاكد وتجسد فى حضور مسؤولين من كبار حركة البوليساريو إلى جانب هؤلاء الشيوخ وخاصة إبراهيم غالى ، ومحمد سالم ولد السالك ومحمد الأولالى عقيق وهم على التوالى وزير الدفاع ، ووزير الخارجية ومدير الأمن العسكرى لحركة البوليساريو .

(1) انظر :- الأمم المتحدة - مجلس الأمن ، التقرير الذى قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن فى مايو 1996م والخاص بتعليق عملية تحقيق الهوية للناخبين المشاركين فى الأستفتاء (نيويورك : مايو 1996م)

- هذا وقد ندد المغرب بحضور هؤلاء المسؤولين لان حضورهم يعرقل المسلسل وبحول دون استمراره فى هدوء وإستقرار ويشكل إسطراداً حملة إستقتائية سابقة لأوانها وإستفزازاً للأمم المتحدة والمغرب والسكان المعنين بالأمر ، هذا وقد كانت إتصالات « جيمس بيكر » قد إنتهت إلى الأعتماذ بالأحصاء الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء الغربية عام 1974م وقد أدى الأخذ بهذا الأحصاء إلى الأخذ بالمعايير الخمسة التى حددتها الأمم المتحدة منذ عهد أمينها العام الأسبق « بيرزد كويار » لتحديد هوية المرشحين للأقتراع يوم 7/ 12/ 1998م وهم :-

1. الأشخاص الواردة أسماهم فى قائمة إحصاء 1974م المنقحة .
2. الأشخاص الذين كانوا يعيشون فى الإقليم كافراد قبيلة صحراوية وقت أجراء إحصاء عام 1974م ولكنه لم يشملهم.
3. أفراد الأسرة من الدرجة الأولى من المجموعتين الأولى والثانية (الأب والأم والأبناء .
4. الأشخاص الذين هم من أب صحراوى مولود فى الإقليم .
5. أفراد القبائل الصحراوية المنتمية إلى الإقليم الذين أقامو بالإقليم فترة ستة سنوات متصلة أو فترة متقطعة تبلغ إثنى عشر عاماً قبل الأول من ديسمبر 1974م .

- هذا ويعنى تحديد المعايير الخمسة أعتراضاً ضمناً من الأمم المتحدة فى مخططها لتسوية مشكلة الصحراء الغربية بان الأحصاء السكانى فى عام 1974م ناقص ومملوء بالثغرات فقد حرمت أسبانيا الأفراد المنتمين إلى القبائل الصحراوية والمشكوك فى ولائهم للمغرب من التسجيل مثلاً حرمت أهل الصحراء الذين نزحو إلى الشمال فى فترات متقطعة بسبب أزمات سياسية واقتصادية إقتضاها ظروف الجفاف ونذرة المراعى فى الماضى وللتدليل على ذلك يؤكد البعض أن عدد الذين سيبستدعون طبقاً لآخر تقرير قدمه آنذاك « عنان » الأمين العام للأمم المتحدة السابق إلى مجلس الأمن غير معروف على وجه الدقة ، وفى رأى عدد من المراقبين أن عدد الصحراويين المرشحين للأقتراع يصل إلى مائة وخمسون ألف شخص بينما يذهب آخرون إلى أن عدد الصحراويين المرشحين للأقتراع يصل إلى مائة وخمسون ألف شخص بينما يذهب آخرون إلى أن عدد الصحراويين يفوق هذا العدد كما تشير كل الدلائل إلى صحة ذلك فقد تجاوز عدد الذين حددت هويتهم ثمانون ألف فرد حتى الآن منهم ستون ألفاً جرى تسجيلهم خلال المرحلة الأولى التى كانت قد بدأت فى عام 1994م وسجل منذ أستئناف مسلسل تحديد الهوية أكثر من عشرون ألف فرد .

- هذا ويرى كثير من المراقبين أنه عندما بدأت قوائم الصحراويين الذين حددت هويتهم تتزايد بهذا الشكل بدأت البوليساريو خططها الرامية إلى عرقلة السير السليم لعمليات تحديد الهوية وتفسير ذلك أن البوليساريو كانت

تريد الأ يتعدى عدد الذين لهم حق الأستفتاء سبعون ألف شخص ، ومن ثم أقصاء عشرات الألاف ممن يستوفون المعايير الخمسة المعروفة لتحديد الهوية ، ومن العراقيل التى تتهم البوليساريو بوضعها تبديل الأسماء وأماكن وتواريخ الميلاد ، فضلاً عن الغياب المتكرر غير المبرر لشيوخ البوليساريو ، مما يؤخر بشكل مفظم ولأيام عدم تسجيل مئات الأشخاص المنحدرين من أصول صحراوية والذين يجدون أنفسهم مجبرين على الأحتجاج بقوة على هذه الممارسات والهدف من خطة نسف عملية تحديد الهوية هو إقصاء شرائح كبيرة من القبائل التى أبعدت إلى شمال المغرب فى أعقاب عمليات المقاومة ضد تكالب الجيشين الفرنسى والأسبانى عليها فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى لمواجهة مايراه المغرب ضد « إستراتيجية العرقله » عمد إلى التشبب بمواقف يراها مشروعه نابعة من تفسير الاتفاق « هيوستن » ويرى السلطات المغربية تقدم منذ إستئناف عملية تحديد الهوية الدعم والمساندة المطلوبين من « المينورسو »⁽¹⁾.

- هذا ويؤكد بعض المحليين المؤيدين لوجهة النظر المغربية دلائل على هذا السعى منها أن عملية تحديد الهوية من طرف البوليساريو قد توقفت خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر 1997م ثم توقفت فى مخيمات تندوف منذ 1997/12/29م حتى 1998/1/4م بدعى الإنعدام وسائل نقل طالبي التسجيل النهائى ، وتوقفت جلسة تحديد الهوية فى طان طان فى 1998/1/7م لتنبية شيخ البوليساريو لحبيب سلامى جمعة الذى اعترف بان 133 من المسجلين من بينهم 127 لا توجد أسماهم فى الأحصاء السكانى عام 19974م ثم توقفت العملية فى جميع مراكز تحديد الهوية (ستة مراكز) فى 1998/1/12م بغية حصول وفد البوليساريو على الأعفاء من شكليات المراقبة المعتادة عند الوصول إلى مطار العيون (كبرى مدن الصحراء) أوفى أثناء المغادرة⁽²⁾.

- ويرى البعض أنه قد لوحظ أن مراقب البوليساريو يوجهون « شيوخهم بالأشارات وكلها من وجهة نظر تعلن الرفض المبيت سعياً إلى تحديد الهيئة الناخبة على هواهم كما يرو أن أغلبية شيوخهم لا تنطبق عليهم المعايير المحددة لشيوخ القبائل المعتمدين بل هم أقرب إلى العسكريين الذين يمثلون الأوامر الصارمة الصادرة اليهم وأغلبهم يخرجون من مركز التسجيل ليعتزلون لآبناء عمومته وإخواله عن إنكار معرفتهم فى الداخل وأغلبيتهم يعترفون بانهم مرغمون على السلوك الشائن ، وكان من بين المراقبين فى «سمارة» إبراهيم غالى وزير الدفاع لدى البوليساريو الذى حضر خصيصاً للضغط على ممثلية فى اللجنة لكى ينكر معرفته بكل المتقدمين مما أذهل اللجنة نفسها وكذلك الحال فى «طان طان» حيث أوفدت البوليساريو «محمد السالم ولد السالك» وزير التعليم الذى كوفى بعد

1) انظر :- الأمم المتحدة – مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة لأجراء الأستفتاء فى 1998/12/17م والمعايير الخمسة التى حددتها الأمم المتحدة منذ “ بين دكويار “ الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة

فى شبكة المعلومات الدولية – موقف البوليساريو من عمليات تحديد الهوية .
2) انظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015 – وسائل البوليساريو فى عرقله عمليات تحديد الهوية

ذلك بتعينة وزيراً للخارجية لدوره فى التأثير فى شيوخ البوليساريو لرفض أغلبية المسجلين وكان عددهم 4600 فرد قد تم استدعاؤهم وأنكر شيوخ البوليساريو التعرف على الأغلبية العظمى منهم تنفيذاً لإيمائهم (ولد السالك) الذى أقام أسبوعين كاملين عقد خلالهما ثلاثة لقات مع عائلته .

- ومن ثم يخلص البعض إلى أن البوليساريو طرقت كل السبل محاوله منها ألا يتجاوز عدد المصوتين أربعة وسبعون ألفاً فرد ، على أساس الإحصاء السكانى فى عام 1974م وعندما أصبحت غير بعيدة كثيراً عن الهدف أصدرت تعليماتها إلى شيوخها باللجوء إلى كل المبررات لمنع عشرات الآلاف من الصحراويين من إثبات حقهم فى التصويت فى الاستفتاء هذا ويكاد شيوخ البوليساريو كما يذكر بعض ممثلى (المينورسو) نفها يطير صوابهم لأن عدد المرشحين للتصويت كبير بالفعل إذ يتعين استدعاء العشرات من أفخاذ القبائل ، كما لا يزال يتعين مثول عشرات الآلاف من الصحراويين من داخل الصحراء وخارجها أمام لجان تحديد الهوية ، كما إتهمت « المينورسو» بارتكاب أخطاء فى السياق من ذلك أنها سمحت « لأبراهيم غالى» أحد وزراء البوليساريو بآثار شعور المواطنين فى «سمارة» وقد إعترفت «المينورسو» بأن اسمه كتب خطأ ودخل المنطقة تحت اسم آخر ، وعلى هذا الأساس قبلت الشكوك المغربية وردت عليها بالطريقة الدبلوماسية التى أرضت المغرب والتى هى فى نفس الوقت إعتراف خمنياً بأن خطأ ما قد وقع وأنه غير معتمد وإيضاً من أخطاء «المينورسو» أنها توجه إلى بعض الأشخاص الدعوات الممثل أمام لجان تحديد الهوية قبل إجتماعها بأربع وعشرون ساعة مع أن المتفق عليه أن توجه هذه الدعوات قبل أسبوع من الإجتماع بالنظر إلى طبيعة الصحراء والمسافات الشاسعة التى تفصل بين مدنها ونجوعها .

- هذه أمثلة من وسائل البوليساريو لعرقلة عملية تحديد الهوية وهى جزء من الخطه القائمه على ركائز ثلاثه ، الرفض المنهجى لطالبى التسجيل النهائى والتابعين للفروع التى ينتمى اليها شيوخ البوليساريو أنفسهم وتغيير تواريخ وأماكن الميلاد وإنتحال هوية الآخرين ،، ويكفى أن يعرف أن هؤلاء الشيوخ الذين يتصرفو تحت ضغوط إدارة البوليساريو قد رفضو خلال يناير 1998م - 3438 من طالبى التسجيل النهائى من بين 3916 الذين إستمع اليهم إى نسبة 82و29%

- ومن ثم يرى البعض من المحللين أنه يتبين بجلاء أن البوليساريو تحاول تقليص كشف المقتربين إلى درجة منخفضة برفض التعرف بالصحراويين الحقيقيين الذين لم يغادروا أرضهم ويمارسون حياتهم العادية والهدف من ذلك إستفزاز المغرب أصلاً فى أن يلجأ هؤلاء إلى وقف عمليات تحديد الهوية ، فيتعطل الاستفتاء ، وتعييراً فى ذات الوقت عن الأضرار بالصحراويين الذين يتمسكون بهويتهم المغربية وبالعلاء للعرش المغربى .

- هذا ويمكن التنويه إلى أن هناك ستة مراكز لتحديد الهوية إثنين منهم فى العيون وواحد فى سمارة وواحدة فى «طان طان» وآخر فى جليم فى الإقليم الجنوبية للمغرب وهى تمثل أكثر من 82% من مساحة الصحراء والمركز

السادس فى منطقة «تندف» الجزائرية حيث توجد مجتمعات البوليساريو ، وسيضاف قريباً ثلاثة مراكز أخرى جديدة منها إثنان فى شمال المغرب والثالث فى الجنوب وفى كل مركز يوجد أربعة أطراف أولها المينورسو (هيئة الأشراف على وقف إطلاق النار والأستفتاء) وتقدم طاقمين وثاينها المغرب والبوليساريو ويقدم كل منها مراقبين وثالث الأطراف هو إثنان من شيوخ القبائل أحدهما مغربى والثانى عن البوليساريو والرابع مراقب من منظمة الوحدة الأفريقية وليس للمراقبين حق التدخل إلا إذا كان هناك سبب لذلك .

- وهذا وتمر عملية تحديد الهوية بثلاث مراحل هى :-

1. **المرحلة الأولى :-** تجرى خارج القاعة وتتعلق بأعداد الأشخاص للمرور بالمرحلة الثانية التى يجرى خلالها التعرف بالأشخاص وإستخراج البطاقات الخاصة بهم ثم توجيههم إلى مكتب آخر لأخذ بصماتهم وصورهم الفوتوغرافية.

2. **المرحلة الثانية :-** تجرى داخل المركز حيث يدخل الشخص ليجيب عن الأسئلة الموجهة إليه عن أسمه بالكامل وتاريخ ومكان مولده ونوع المعيار المرشح على أساسه.

3. **المرحلة الثالثة :-** وهى التوجيه نحو الشيوخ للأدلاء بشهادتهم فى شأن الشخص المرشح ويدون المراقبون معلوماتهم فى كشوف خاصة معدة لهذا الغرض ثم ترفع النتيجة إلى رئيس اللجنة بعد توقيع الشيوخ ، ويتغير الشيوخ حسب المطلوب تحديد هويتهم تبعاً لقبائل وأفخاذها (1)

- وفى إطار ذلك فقد أبدت السلطات المغربية مذكرة رسمية إلى ممثل السكرتير العام (كوفى عنان) آنذاك بعض الملاحظات إثر تعيين «إبراهيم غالى» مراقبا فى مركز تحديد الهوية فى «سمارة» وجاء فى المذكرة مايلى «كما تعلمون فإن السيد إبراهيم غالى - يعد حالياً من طرف البوليساريو - وزير للدفاع وله ماضى لا يؤهله لأداء هذه المهمة ، كما أنه كان مصدر عمليات القمع الدموية المدبرة ضد السكان فى مخيمات «تندف» إثر الانتفاضة التى جرت هناك ، لذلك فإن حضوره من طبيعته أن يخرج ويرعب شيوخ البوليساريو فى أثناء أداء شهادتهم والذين من الواجب عليهم أن يتصرفوا باستقلالية وحسن نية ومضت المذكرة تؤكد أن هذا الزعيم العسكرى قد نظم حملة ضد السكان فى مدينة «سمارة» فى أكتوبر 1979م ولم يكن الجدار الذى يحمى الجزء الأهل بالسكان من الأقاليم الجنوبية قد بنى بعد ، هذه الحملة صاحبها إحتجاز رهائن من بين السكان المدنيين وإنطلاقاً من هذه المعطيات فإن حضوره فى مدينة «سمارة» يعد ويعتبر استقرازا للسكان والمؤهلين والجنود والسلطات المغربية وأضاف المذكرة أن إرسال هذا الشخص يعد أيضاً عرقلة لروح مسلسل التسوية الدولية واتفاق «هيوستون» لأنه يمثل حملة سابقة لأوانها فى عملية الأستفتاء ، كما أن تعيين

1) انظر شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م مراحل عمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى وفقاً لخطة التسوية التى تبنتها الأمم المتحدة

«إبراهيم غالى» ملاحظاً لا يعد عملاً تقنياً منعزلاً ولا قيمة له وإنما هو عمل يندرج فى إطار استراتيجية عامة تهدف إلى تكثيف الاستقرايات ونشوية مسلسل تحديد الهوية وإيجاد جو من القلق والتوتر الذى سيؤثر لامحاله فى حسن سير هذه العملية .

- وفى السياق ذاته أكدت المذكرة المغربية أنه سبق للبوليساريو أن عينت وزير التعليم الذى أصبح وزيراً للخارجية ملاحظاً فى مركز تحديد الهوية فى مدينة «طان طان» حيث أثر حضوره بشكل واضح فى أحد شيوخ البوليساريو الذى بادر إلى إبعاد عدد كبير من المؤهلين المنتمين إلى عرشه ذاته (فرع القبيلة) وإذا إضيفت هذه التصرفات إلى تلك التى لوحظت فى مراكز تحديد الهوية المفتوحة فى مخيمات «تندف» فى الجزائر حيث لجأت البوليساريو إلى عمليات تزوير الأسماء وتواريخ الميلاد بهدف إشراك أشخاص ليس لهم الحق فى التصويت ، فمن الطبيعى أن عملية تحديد الهوية ستتنا عن الموضوعية والصفاء ، وإختتمت المذكرة بأن السلطات المغربية المتشبثة بالتطبيق الصادق لمسلسل التسوية واتفاق «هيوستن» لها ثقة كبيرة بأحاسيسكم الكبير بالمسؤولية وبالأجراءات التى ماقتنتم تتخذونها بهدف حماية عملية تحديد الهوية من كل الدسائس والأخطار⁽¹⁾.

- كذلك كان من المثير أن «عبدتى سيدى محمد عبد الجليل» من قبيلة أولاد «بوسبع» تميز خلال كل مراحل تحديد الهوية بموقف سلبية فى مركز العيون بدعوى عدم التعرف بجميع طالبي التسجيل الذين تقدموا أمام اللجنة فى آخر ديسمبر 1997م فمن بين 414م من طالبي التسجيل المنتمين بالفعل إلى فروع القبيلة لم يعترف ب269 شخصاً وإضافة إلى الشكاوى فإن شيوخ القبائل يعقدون اجتماعات خاصة لمتابعة انتهاكات البوليساريو لاتفاق «هيوستن» وقد أصدر قبيلة (أيت لحسن) من أشهر قبائل الصحراء بياناً وقعة كل شيوخها تبين بجلاء موقف ممثلي البوليساريو المناهض لتسجيل أى فرد من هذه القبيلة ، إن هذه الموقف تعد اجحتفاً بحق قبيلتنا وتميزاً بين القبائل الصحراوية وتصرفاً طائشاً غير مقبول لأنه إذا ما إستمر سيؤدى فى النهاية إلى بطلان دور الأمم المتحدة وإستحالة أستمرارها فى أداء دورها الممثل فى إعطاء الحق لكل القبائل الصحراوية وإشتركها فى عملية الأستفتاء بدون إقصاء أو تمييز ، إن موقف البوليساريو اليوم يذكرنا بمواقف سبقت وكانت هى السبب الرئيسى لتوقف عملية تحديد الهوية قبل «هيوستن» والبيانات الممثلة كثيرة كلها تدعو ة المينورسو» لتصحيح الأوضاع والحذر من التصرفات التى تريد البوليساريو ومنها جر الأمم المتحدة إلى التخلّى عن حقوق قبائل صحراوية فى مصلحة قبائل أخرى ينتمى إليها قادة البوليساريو.

- أما بالنسبة للشكاوى الرسمية للسلطات المغربية إلى الأمم المتحدة فإنها تنبه المنظمات الدولية إلى أن الأخطاء التى أرتكبت يجب ألا تتكرر لأن

1()انظر شبكة المعلومات الدولية (نت) يناير 2015م مراحل عمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى وفقاً لخطة التسوية التى تبنتها الأمم المتحدة

المنظمة الدولية لاتستطيع أن تأخذ على عاتقها مسئولية مخالفات يرتكبها أعضاء من « الميئورسو » وإستطراداً فإن التحرك المتوقع يهدف إلى حمل الأمم المتحدة على التصرف السليم لتطبيق اتفاق «هيوستون» الذى يستمسك به المغرب .

- ويشير البعض أنه من الواضح أن الياس يكمن وراء هستيرية التتكر للقبائل التى تنتهجها البوليساريو وقد كشف عن ذلك حديث أدلى به أحد مسئوليهها وهو رئيس وزراء الجمهورية الصحراوية إلى مجلة «جون أفريك» إذ أكد فيه ما إذا كانت نتائج الاستفتاء فى مصلحة الوحدة الترابية للمغرب فسيذهب هو إلى مكان آخر ، وعقبت جريدة مغربية « الاتحاد الاشتراكى على ذلك » إن الذى يجرى على بتر قطعة من جسد أمه لا يمكن أن يجيش صدره للجزء المبتور ، وأكدت الجريدة أن قيادات البوليساريو لا يدركون أن الإنسان الذى أختار وحدة بلاده وقام ببتير أى جزء فيها لن يذهب بعد الاستفتاء مهما كانت نتائجة إلى أى مكان آخر لأنه لن يشارك فى الاستفتاء من أجل الذهاب أو المجئ بل فقط من أجل إغلاق ملف لم يعرف الذين فتحة كيف يغلقونه⁽¹⁾.

- هذا ويمكن القول أن البوليساريو يتمسكون بحق تقرير المصير لبلادهم بعد تصفية الاستعمار الأسباني من الصحراء الغربية .

ب- موقف المغرب من عمليات تحديد الهوية :-

- ومما هو جدير بالذكر أن المغرب ظلت حتى بداية عام الفين متشدده تجاه جبهة البوليساريو وتمسكة بالاستفتاء الذى هو أساس التسوية التى اقترحتها الأمم المتحدة على أن يشارك فيه جميع المنحدرين من الصحراء الغربية وأكد وزير الداخلية المغربى آنذاك «إن من باب العدل والإنصاف أن يؤخذ بعين الاعتبار الانتماء القبلى كما تراه القبائل الصحراوية وليس كما ينظر إليه إحصاء المستعمر ، ومن ثم كان المغرب يشدد على الأهمية الحاسمة لأجراءات تحديد الهوية وضرورة ضمان حيادها وموضوعيتها وإنصافها .

- هذا ويتهم المغرب جبهة البوليساريو بمسئولية والمماطلة فى تنفيذ الاستفتاء فقد جاء عن « أحمد السنوسي » ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة أن المغرب الذى دعا إلى تنظيم الاستفتاء سيواصل المطالبة بتصحيح النقاط الواج تصحيحها وتقويم الموقف التى ينبغى تقويمها إذا ما كان يراد تنظيم استفتاء عادل ونزيه وأكد « إن المماطلات والمناورات التى يلجا إليها خصومنا للحيلولة دون إستكمال مخطط التسوية الذى يجب أن يعرف

1(انظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م المذكرة الرسمية التى قدمتها المغرب إلى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة (كوفى عنان) بمجموعة من الملاحظات إثر تعيين د إبراهيم غالى «وزير الدفاع للبوليساريو مراقبا فى مركز تحديد الهوية فى «سمارة»» .

- وانظر :- موقف البوليساريو من عمليات تحديد الهوية .

بوضوح إرادة للعرقلة ، وإن الأمم المتحدة ربما إقتنعت بالرغبة الصادقة للمملكة ومسئونة المخاطبين الآخرين الذين يواصلو وضع العرقل فى وجه المخطط الأسمى .

- وقد أعلن وزير الخارجية المغربى فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والخمسون التى عقدت فى 13/9/2000م دعم بلاده لآى مبادرة يقدم عليها الأمين العام على الرغم من تمسك المغرب بمسلسل التسوية الأسمى ، غير أنه أكد أن التسوية يجب أن تتم داخل السيادة والشرعية وإجماع المغاربة وهو ما سبق أن أعلنه فى 30 / 6 / 2000م العاهل المغربى الملك محمد السادس وطلب المغرب من لجنة القضايا السياسية الخاصة بتصفية الاستعمار أن تمتنع عن بحث قضية الصحراء لأنها ليست قضية إستعمار ولاسيما بعد أن فوض إلى مجلس الأمن متابعة تنفيذ الاستعمار ، وأبدى المغرب اهتماماً كبير بالمبادرة التى أطلقها فى شأن التفاوض المباشر مع الطرف الآخر ، وفى 6/10/2000م عقدت لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية والبلديات ولجنة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطنى فى مجلس المستشارين والفرقة الثانية داخل مجلس النواب المغربى إجتماعاً مشتركاً لدراسة المبادرة وجاء فى الاجتماع بطلب من الحكومة المغربية وحضره وزير الخارجية والداخلية كما وجدت المبادرة تجاوباً دولياً واسعاً وتأييد كبيراً من عدد من الدول والاتحاد الأوروبى .

- بالإضافة إلى أن المغرب قد أعلن فى 10/3/2001م أنه سيقدم إلى الأمم المتحدة مقترحاته فى شأن إيجاد صيغة حكم جمهورى ولا مركزى للإقليم الصحراوية بحيث يمكن أبناء المنطقة من تسير شئونهم المحلية فى إطار اللامركزية والديمقراطية ، إذا أكد ذلك السيد / عبد الرحمن اليوسفى - الوزير الأول (رئيس الوزراء) بالمغرب على هامش مؤتمر نسائى عقد فى مدينة العيون وهى المرة الأولى التى يتحدث فيها مسئول مغربى كبير عن حكم جمهورى لحل مشكلة الصحراء بدلاً من الحكم الذاتى مأخوذ من نظام الجهات الذى نص عليه دستور المغرب عام 1996م وأصبح المغرب بموجبه يتكون من ستة عشر جهة ، وهذا يعنى أن الحل السياسى من وجهة نظر الحكومة المغربية لا يخرج عن إطار السيادة المغربية على المحافظات الصحراوية ولكن المغاربة مع طرحهم الحل السياسى لا يستبعد الأجراء العسكرى أو ما يسمونه بالدفاع عن الوحدة الترابية للمغرب وسيادته على الإقليم الصحراوى المسترجعة كما جاء فى حديث وزير الثقافة والاتصال المغربى إلى الصحفيين والمنشور فى 8/10/2000م .

- هذا وفى 31/3/2001م نقلت الصحافة عن السيد / عبد الرحمن اليوسفى - تأكيد أن حل قضية الصحراء يكمن فى الاتجاه نحو الاندماج الديمقراطى لكل السكان الصحراويين المنشبثين بوحدة التراب المغربى والراغبين فى العمل يداً بيد مع أخوانهم فى الأقاليم الأخرى لمواجهة التحديات

المستقبلية هذا ولوزير الداخلية المغربى السيد / إدريس البصرى أنذاك رأى مختلف أذير رأى أن الاتفاق - الإطار قد يودى إلى استقلال الصحراء الغربية عن بلادة وشكك فى نيات الأمم المتحدة إذا مستقبل الصحراء الغربية زاعماً أن الاتفاق / الإطار الذى إقترحتة الأمم المتحدة سيفتح الباب امام توترات دامية فى الصحراء الغربية يجهل مالها - كما أكد البصرى - فى مقال نشرتة جريدة «دومان» المغربية إن مصدر التوتر هو حالة الشك المحيطة بطبيعة الاتفاق / الإطار والتساؤلات المرتبطة بسلوك المنحدرين من أصول صحراوية الذين يفوق عددهم 551 ألف والذين رفضت الأمم المتحدة قبولهم فى أعمال تحديد الهوية ، إضافة إلى أهلية المشاركين فى الأستفتاء الذى يتحدث عن الاتفاق بعد خمس سنوات من الحكم الذاتى فى الصحراء .

- وأضافت أن كل هذه العناصر لاتدعو إلى التفاؤل وتدع احتمال معاودة سيناريو تيمور الشرقية مفتوحاً متسائلاً عما إذا كانت الولايات المتحدة وفرنسا بكونهم راعيتين الاتفاق ستثورطان فى الرمال المتحركة ، لكنه أستطرد قائلاً أن حالة التوتر التى ستسود الصحراء ستقود إلى التفكير فى أن استقلال الصحراء أمر حتمى ، وهذه هى المرة الأولى التى يتحدث فيها «البصرى» منذ أن أقاله العاهل المغربى الملك محمد السادس فى نوفمبر 1999م عن قضية الصحراء التى تولى إدارتها بيد من حديد نحو ربع قرن ، وقد وصف الاتفاق ، الإطار بأنه خدعه من الأمم المتحدة للأسراع فى حسم ملف تستمر تداعياته منذ أكثر من خمسة وعشرون عاماً ، كما أشار إلى أن إعلان الجزائر والبوليساريو رفضهما الاتفاق خلال مفاوضات «وايومينج» برعاية «بيكر» هو منارة لكسب أفضل المواقع فى سبيل الحصول على إستقلال الصحراء ، وإكد أن إشارة مجلس الأمن إلى سيادة المغرب على الإقليم لمدة خمس سنوات والضمانات الدولية لتعزيز تلك السيادة هى وهمية مبرراً ذلك بالصيغة التى سوت بها الأمم المتحدة نزاعات مماثلة عبر العالم آخرها تيمور الشرقية ، وأضاف أن التعاطى الراهن للأمم المتحدة مع قضية الصحراء ينافى ميثاق «سان فرانسيسكو» الذى ينص على إحترام إستقلال الدول الأعضاء ووجدتها مذكراً بأن منع أقلية من السكان الموجددين على أرض أجنبية فى (تندوف - جنوب شرق الجزائر) حكماً ذاتياً يشير إلى ممارسات قديمة سعت إلى فرض الحماية على الدول ذات السيادة على أبواب النظام العالمى الجديد ، وأعرب عن إعقاده أن منح الولايات المتحدة وفرنسا صلاحيات رعاية الاتفاق / الإطار هو من قبيل تدخل القوى الكبرى فى الشؤون الداخلية مادام ثلث تراب المغرب سيخضع للرقابة الدولية ، وتوقع أن تعهد البوليساريو خلال الفترة الانتقالية المحددة بخمس سنوات إلى إحداث القلائل فى الصحراء الغربية لحض المجتمع الدولى على تغيير خطة الحكم الذاتى نحو الحصول على الأستقلال.

- هذا ومع أستمرار تدنى وتدهور الأوضاع فى الصحراء الغربية وتعثّر الأمم المتحدة عن إيجاد حل سياسى يوافق علىة أطراف النزاع وخاصة بعد وضوح عدم إمكان إجراء إستفتاء بدأ البحث بمخطط التسوية الأممى لذلك عرض مشروع الحكم الذاتى / الاتفاق الإطارى فى 2001/6/29م بهدف تشجيع الأطراف المتنازعة لبدء مرحله جديدة من المفاوضات دون التخلّى النهائى عن خيار الأستفتاء ورغم أن الاتفاق

الإطارى قد حقق بعض المطالب المغربية وأهمها السيادة الإقليمية، إلا أنه كان هناك بعض الاعتراضات تمثل أهمها فى الاعتراض على نتائج لجنة تحديد الهوية وأيضاً عدم وضوح العلاقات بين البرلمان المغربى والجمعية التشريعية فى إقليم الصحراء الغربية بالإضافة إلى مشكلات إعادة إنتشار القوات المغربية واليات تدخلها ضد المحاولات الانفصالية سواء من داخل الإقليم أو خارجه وأسلوب إستغلال ثروات الإقليم وكذلك عدم وضوح إجراءات الأستفتاء والوضع بعد المرحلة الإنتقالية (خمسة سنوات) وخاصة ما ينعكس على السيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية .

- ويتضح بذلك الأسس التى يقوم عليها الموقف المغربى وتتمثل فى أن المشكلة تتعلق بأرض مغربية تم الجلاء عنها من الأستعمار الأسبانى بعد مواجهة طويلة سواء قبل احتلالها أو بعد أسنرجاع المغرب لاستقلاله الوطنى وذلك عبر مراحل طويلة توجت بجلاء والأستعمار الأسبانى منها عام 1976م ، لكن إسترجاع المغرب لأقاليمه الصحراوية ووجه باعتراض من الجزائر التى ترى أن إسترجاع المغرب للإقليم الصحراوى يؤثر على التوازن الأستراتيجى فى المنطقة ، ومن ثم تفضل المغرب التسوية الثنائية وخاصة بعد وضوح تنامى دور الولايات المتحدة الأمريكية بشأن مشكلة الصحراء الغربية نظراً لأن الدور الأمريكى المحتمل سيفقد الأطراف المعنية حرية الحركة ، وباعلاً المغرب مؤخراً إستعدادها للتفاوض مباشر مع جبهة البوليساريو ، وخاصة أن أبناء الإقليم الحقيقى يدركون أن مصلحتهم فى الحوار المباشر مع المغرب وأن جبهة البوليساريو ، فإن ذلك يعنى الرغبة المغربية فى معرفة مدى أستقلال قرار جبهة البوليساريو فصيل سياسى مكانه فى التعددية المغربية كما أن الديمقراطية المغربية تستوعب البوليساريو بوصفها حركة سياسية ، خاصة أن المغرب قد أختار أن يكون تنظيمه الداخلى يقوم على أساس اللامركزية ، كما يرى المغرب أن الأستفتاء بصيغته القديمة غير واقعى وقد وضع ذلك من خلال خطة «جيمس بيكر» الأولى الذى وجد أن الحل الثالث الذى يقوم على أساس الحكم الذاتى فى إطار سيادة مغربية هو الحل الأمثل (1).

ج- الموقف الموريتانى من عمليات تحديد الهوية :-

- يشير الكثير من المراقبين إلى أن العلاقات بين المغرب وموريتانيا تدمرت بمرحل متعددة ما بين الوفاق والتوتر بشأن مشكلة الصحراء الغربية ، ففي بداية النزاع إبرم بينهما اتفاقاً عسكرياً مكن القوات المغربية من الانتشار فى الصحراء الغربية لحماية الحدود وصدد هجمات البوليساريو ، لكن سرعان ما حدث الأنتقال الذى قاد الرئيس الموريتانى آنذاك «مصطفى ولد السالك» ضد الرئيس «مختار ولد دادا» آنذاك قد القى بظلاله على علاقات الدولتين وزاد فى تصعيد التوتر أن الرئيس «ولد هايدلا» الذى أطاح

1(انظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015- الموقف المغربى من عمليات تحديد الهوية .

بنظام « الرئيس مصطفى ولد السالك » قد إعترف بالجمهورية الصحراوية ثم سرعان ما تحسنت علاقات البلدان منذ مجيئ الرئيس «معاوية ولد سيدى أحمد الطابع» والذي أنضم إلى جهود وفاقية سادت المنطقة آنذاك وادت إلى تأسيس الاتحاد المغاربى عام 1989م فى قمة مراكش على خلفية وفاق مغربى - جزائرى ، ومن أسباب التوتر أيضاً إشتراك الجزائر وتونس وموريتانيا فى إجتماع طارئ للاتحاد المغاربى من دون التشاور مع المغرب مما سبب إحتجاج دولة المغرب .

- كما كان من أثار ذلك التوتر بين البلدين هو قلق السلطات الموريتانية من الوضع الذى وصلت إليه مشكلة الصحراء الغربية لانها كانت تخشى من تزايد أعداد الأجئين الفارين من الصحراء إلى المناطق الشمالية منها ، وهذا ما يهدد بتغير التركيبية العرقية للسلاات فيها بسبب حدوث زيجات بين الموريتانيين وسكان الصحراء الغربية .

- هذا ويرى البعض أن هناك عدد من الأسس التى يقوم عليها الموقف الموريتانى تجاه مشكلة الصحراء الغربية منها ما هو تاريخى ومنها ما هو سياسى ، فبالنسبة للإقليم الذى يطلق عليه « البياضان » ويمتد من الساقية الحمراء شمالاً إلى « أندر » جنوباً و«ازواد» شرقاً تحكمه ثقافة ولغة ومشاعر واحدة ونمط الحياة فى هذه المنطقة واحد واللهجة الحسانية هى لهجة الجميع وأن الذين يعبرون عن المشاعر بنفس الوسيلة الفنية (الموسيقى البيطانية) كذلك ظل الإقليم جزءاً من موريتانيا ولم يفصل إلا عام 1900م حين تقاسمت فرنسا وأسبانيا المنطقة ، فكان إقليم الصحراء تحت السيطرة الأسبانية ، بينما كانت موريتانيا تحت الاحتلال الفرنسى .

- هذا وكما هو معلوم أن النزاع الموريتانى - المغربى على الصحراء الغربية فى فترة لاحقة وعندما عرض النزاع على محكمة العدل الدولية حيث إنتهت المحكمة إلى حق سكان الصحراء الغربية فى تقرير مصيرهم ثم أعقب ذلك اتفاق المغرب وموريتانيا على تقسيم الصحراء فيما بينهم وادى ذلك إلى دخول الجزائر طرفاً مباشراً فى النزاع إلا أن الموقف الموريتانى كان ومازال مع حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية وجبهة البوليساريو ترفض الحكم الذاتى وترفض تقسيم الصحراء ولذلك يتوقف حل المشكلة من وجهة نظر موريتانيا على توافر شرطين هما:-

- 1- توصل القطبين الرئيسيين فى النزاع (المغرب والبوليساريو) إلى قناعة تجعلهما يعطيان الأسبقية لمصالح شعوبهما وشعوب المنطقة .
- 2- أخذ الدول الكبرى المشكلة بأسلوب جدى وفرضها حلاً عادلاً على الجميع⁽¹⁾.

د- الموقف الجزائرى من عمليات تحديد الهوية :-

- يرى بعض المحللين أن الجزائر هى الداعم الأساسى للبوليساريو

1()أنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 الموقف الموريتانى من عمليات تحديد الهوية .

وفى كثير من تصريحات المسئولين المغاربة يروا أن خصمهم فى هذه المشكلة هى الجزائر وأن جبهة البوليساريو من صنع الجزائر وأن الذى أوعز إلى نشأتها الرئيس الأسبق هو يري بومدين - لوزير دفاعه من خلال الطلبة الصحراويين الذين كانوا يدرسون فى الجزائر عند تصفية الاستعمار الأسبانى منها نظراً لأهميتها الاستراتيجية للجزائر وللعداء المستحكم بين المغرب والجزائر ، هذا وقد إستطاعت الجزائر عام 1982م ضاغطة على منظمة الوحدة الأفريقية أن تعترف بالجمهورية الصحراوية وقبولها عضواً بها مما دفع المغرب إلى الانسحاب من منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقى .

- ومع بدء تحريك عملية الحل السياسى لمشكلة الصحراء الغربية من خلال مشروع (الاتفاق - الإطار) فى 29/6/2001م رفضت الجزائر المشروع رفضاً قاطعاً مؤكدة إحتواءه العديد من نقاط الضعف والاختلال حيث يفقد جبهة البوليساريو حقوقها وخاصة فى عملية إختيار الهيئة التنفيذية ، كما رأت أن المشروع يعزز عملية إندماج الإقليم فى المغرب ويرسخ الاحتلال المغربى غير المشروع للصحراء الغربية .

- هذا ويتضح من مذكرة الجزائر للأمين العام للأمم المتحدة للرد على مشروع الاتفاق / الإطار وجود توزيع للأدوار بين الجزائر وجبهة البوليساريو ، ولقد فسر لجوء الجزائر للرد على مشروع الأمم المتحدة على أنه جاء فى إطار مواجهة الضغوط الخارجية التى أصبحت تواجهها الجزائر لقبول التسوية السياسية لمشكلة الصحراء الغربية ، وإذا كانت الجزائر قد إنتقدت بشدة نشر مذكرتها ضمن تقرير الأمين العام وإتهمت الأمانة العامة بالخروج عن الحياد والموضوعية وعدم الأهتمام بمطالب جبهة البوليساريو وإعترضات الجزائر ومن ثم فقد فقدت مصداقيتها بينما عدت قرار مجلس الأمن متوازناً ، ومن ثم يرى المراقبون أن الأسس التى يقوم عليها الموقف الجزائرى بشأن مشكلة الإقليم الصحراويين بين الانضمام إلى المغرب أو إعلان الصحراء الغربية دولة مستقلة وستوافق الجزائر على أى حل يقبله طرفى النزاع ، ورغم أن زيارة الرئيس « عبد العزيز بوتفليقة » لمخيمات الصحراويين أثناء إحتفالات البوليساريو تعبير عن مدى تأييد الجزائر لموقف البوليساريو إلا أنها سارعت إلى الإعلان عن أن هذا الموقف بعيد عن العداء للمطامح المغربية وخاصة بشأن سبتة ومليلة⁽¹⁾.

- وكان لهذا الموقف المتنازم من عمليات تحديد الهوية بسبب مشكلة الصحراء أثره على الاتحاد المغربى فأوقف مسيرته لنتيجة لردود الفعل السلبية لعمليات تحديد الهوية الذى تكونت عام 1989م من الدول المغاربية الخمس (المغرب - الجزائر - موريتانيا - تونس - ليبيا) وذلك بعد أن طلب

1()إنظر :- فى شبكة المعلومات الدولية نت مارس 2015 الموقف الجزائرى من عمليات تحديد الهوية.

المغرب فى ديسمبر 1995م من الجزائر بوصفها رئيس الدورة للاتحاد الأوروبى آنذاك وقف مؤسسات الاتحاد فى الوقت الراهن وذلك رداً على الموقف الذى إتخذته الجزائر فى شأن الإسراع فى مسلسل تحديد الهوية للصحراويين المؤهلين للأدلاء بأصوتهم فى الاستفتاء المزمع أجرأه فى الصحراء الغربية ، فقد رأت المغرب أن الجزائر قد خرجت عن صيدها فى نزاع الصحراء ، بينما من المفترض أن النزاع لا يخص إلا المغرب والبوليساريو ، وما على الأطراف الأخرى خاصة دول المغرب العربى إلا التزام جانب الحياد وألا تنحاز إلى أى طرف من طرفى النزاع .

- إلا أن الخطوة الجزائرية التى إستنفرت المغرب هى الرسالة التى بعثت بها الجزائر فى 6/12/1995م إلى مجلس الأمن إعتزضت فيها على أمور تتعلق بعملية تحديد الهوية فى الصحراء الغربية ، ومن ثم أصبحت الجزائر فى نظر المغرب غير محايدة بل منحازة إلى البوليساريو وترتب على ذلك تشكيل لجنة التضامن الشعب الصحراوى التى تسعى إليها البرلمانىون وممثلون لعدة منظمات جزائرية منها المرصد الجزائرى لحقوق الإنسان وجمعية التضامن مع المرائة الريفية واتحاد العمال واتحاد الطلبة وجمعية منقاعدى الجيش الجزائرى .

- وفى هذا الإطار إنتقد المغاربة فى الحكومة والمعارضة هذه الخطوه وراوا فيها تعبيراً عن رج فعل أزاء الانتكاسة التى تواجهها البوليساريو آنذاك ، كما راو فيها رساله سلبية موجهة إلى المبعوث الأممى «جيمس بيكر» ومساعدة لحل معضلات الاستفتاء ، وأكد أحد أقطاب المعارضة فى المغرب الآتى:-

«أن محاولات هيئات جزائرية للتعبيئة ليست جديدة بالأكثر من جانبنا فى المغرب لاننا واثقون من مغربية الصحراء وحقيقة موقف الشعب الجزائرى وستظل الصحراء مغربية وأضاف إن تشكيل لجنة للتضامن مع البوليساريو هو إمتداد للموقف الجزائرى الرسمى المعاكس لوحدة التراب المغربى ويوضح الطابع المفتعل لمشكلة الصحراء ، وإن الأوساط الرسمية تسعى إلى إيهام الراى العام الخارجى بأن الموقف الرسمى الجزائرى تنتظر بتوجس إلى تحركات «جيمس بيكر» وفى 5/9/2000م نشر أن الرئيس الجزائرى آنذاك أوقف تعامل بلاده مع «جيمس بيكر» إذا إكد أن «جيمس بيكر» كان يقوم بمجهود عب الأمم المتحدة وأنا أراه يأتى بأفكار قد تمر مرور الكرام على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذى يقر أن تقرير المصير هو مبدأ مقدس وبالتالي أنا لاأتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى ويرى الرئيس الجزائرى آنذاك أن بلاده تدافع عن مبدأتقرير المصير هو مبدأ مقدس وبالتالي أنا لاأتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى ويرى الرئيس الجزائرى آنذاك أن بلاده تدافع عن مبدأ تقرير المصير منذ عام 1962م فى جميع بلدان العالم فى «بليزوبروناى» و«تيمور الشرقية» وتدافع عنه فى الصحراء الغربية وإن إعلان الرئيس الجزائرى أنه لن يتعامل مع من لايتعامل مع الميثاق الدولى تعبير واضح عن رفض دعوة «كوفى عنان»

إلى التفاوض بين المغرب والبوليساريو ، وتعبير عن رفض الجزائر لمجهود «جيمس بيكر» .

- هذا ويشير بعض المحليين أن الرئيس الجزائرى فى وسعه أن يسهم بفعالية فى حل النزاع يؤكد أحدهم «أعتقد أن الرئيس بوتفليقة يستطيع أن يلعب دوراً فى هذا النزاع فلا يكفى أن يجلس الرجل بهمة وإقتدار (الرئيس بوتفليقة) فى الجزائر ويطلق التصريحات فى شأن هذه المشكلة وهو رجل مبادرة أثبت قدراته على إدارة الجزائر عب إتخاذ القرارات الجزئية وليس عبر الانتظار وأفضل ما بفعلة أن يركب طائرته ويتوجه إلى المغرب ويطرح القضية المعقدة مع العاهل المغربى ويبحث الطرفان بشكل جاد كل القضايا الخلافية وأن خطوة كهذه من شأنها أن تخلق أجواء جديدة وتشكل خروجاً من التاجيلات والوسطات .

- هذا ويرى البعض أن الجزائر دأبت منذ رئاسة « هوارى بومدين» على نفى أى مصلحة لها فى قضية الصحراء الغربية إلا فيما يتصل بـاستقرار فى المنطقة ، مؤكدة تاييدها لمخطط التسوية الأمى رافضة أى حل سواه محاولة إستقطاب التائبب الدولى له.

- كما ترى جهات متعددة أن الجزائر طرف مباشر فى المشكلة على الرغم من نفيها ذلك فالأمين العام فى تقريره فى يونية الفين ناشد الجزائر الدخول فى المحادثات طرفاً معينا بالقضية والمشاركة فى المفاوضات برعاية «جيمس بيكر» مع إمكان تقديم ما تراه من تغيرات فى وثيقة الحل السياسى وترى ليبيا هذا الراى فقد جاء فى تصريح للسيد / على التريكى أمين اللجنة الشعبية أنذاك الأتى :-

«إن قضية الصحراء مشكلة مغربية – جزائرية وأنها أهم عائق يقف فى وجه تطوير إتحاد المغرب العربى واكد إن على الإخوة فى المغرب والجزائر أن يدركو أن بناء المغرب العربى هو أهم من الخلافات الثنائية» كما يدور مثل هذا اللفظ فى الأوساط الجزائرية نفسها فى مجلس النواب الجزائرى أعد أحد النواب سؤالاً لوزير الخارجية عن حقيقة دور الجزائر فى قضية الصحراء وكان راى هذا النائب « إن القضية أصبحت فى عهد الأمم المتحدة ولكن المغرب الذى ظل يماطل فى إجراء الأستفتاء ويتهم الجزائر بالضلوع فى القضية الصحراوية وإيواء المسلحين الصحراويين على أراضيها فى المغرب ولاسيما بعد تصريح العاهل المغربى فى واشنطن حول دور الجزائر فى النزاع ويرى هذا النائب أن تخلى الجزائر عن القضية بعد خيانة للشعب الجزائرى الذى التزم بالدفاع عن القضايا العادلة فى العالم .

- هذا وقد كان يشير البعض إلى أن الموقف الجزائرى قد بدأ يتغير ببطء تجاه النزاع هذا التغيير أن الحكومة الجزائرية لم تظمن الصحراويين كما كان يحدث دائماً مما أثار مخاوف المتعاطفين مع جبهة البوليساريو فى الجزائر من أن تكون حكومتهم قد تخلت فعلياً عن قضية الصحراء ، هذا ويذكر من أسباب تغيير الموقف الجزائرى أنذاك وأيضاً تبدد الخوف الجزائرى من الأطماع

المغربية فى أقاليم جزائرية ، إذ كان المغرب يطالب فى أوائل الستينيات بمنطقة «تندوف» الغنية بثرواتها المعدنية ، وعلى الرغم من أنه تخلى عنها للجزائر بموجب اتفاقية عارضتها الأحزاب المغربية آنذاك ألا أن الجزائريين ظلوا يعتقدون بإمكان إستعادة الصحراء الغربية فجاء تائيد الجزائر للجهة (البوليساريو) من منطلق جيواستراتيجي ، فضلاً عن الجزائر ترغيب فى منفذ لها على المحيط الأطلسى عبر دويلة صغيرة ، ويسود الأوساط الجزائرية إقتناع بأن فصل الصحراء عن المغرب لن يكون مجدداً للجزائر الآن لأسباب متعددة لعل أبرزها تأثير ذلك فى إستقرار العرش الملكى المغربى ، مما يؤثر سلباً فى أمن الجزائر وإستقرارها وترى هذه الأوساط أن منطق إستحداث الدول قد تخلت عنه الدبلوماسية الحديثة ، وقدمت مثلاً على ذلك فشل المحاولات فى كردستان لإقامة دولة للأكراد ، ومن دواعى تغيير الموقف الجزائرى أيضاً زوال الظروف التى أفرزتها المواجهة بين المغرب والجزائر ، تلك الظروف التى تمثلت فى الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى ، وقد أصبح كلا من البلدين أعضاء فى المنتدى السياسى للحلف الأطلسى بما يعنى ترابط المصالح الجيو سياسية للدولتين ومن ثم بدأ الرئيس الجزائرى مقتعاً بأن القضية تعطل مسار الاندماج المغربى مما يدفع به إلى السعى إلى تعجيل حلها ويذكر مقربون من الرئيس « عبد العزيز بوتفليقة » أنه كان يعارض دخول الجزائر طرفاً فى القضية منذ أن كان وزير لخارجيتها فى الفترة 1965 إلى 1979م.

- هذا وقد شهد يولية 2001م تحركات جزائرية صوب واشنطن للمساهمة بفاعلية فى حل المنازعات فى المنطقة مشيراً إلى تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الأزمة بين إيريتريا وإثيوبيا وأن الجزائر والولايات المتحدة ومعظم اللأعبين الدوليين فى مشكلة الصحراء الغربية يسعون إلى الخروج من الجمود الحالى وإيجاد وسائل لحل الأزمة وعدم العودة إلى العنف وقد يكون ذلك من خلال مفاوضات مباشرة بين طرفى النزاع (المغرب والبوليساريو) للوصول إلى اتفاق يمكن تطبيقه.

- هذا وفى إطار تحديد الموقف الجزائرى من مشكلة الصحراء الغربية فقد أكد الرئيس الجزائرى فى حوار صحفى عما جرى بحثه فيما يخص قضية الصحراء وما طرحه الجانب الأمريكى - « نحن موقفنا مبدئى ويعرفه الأمريكان ويعرفه الغير من أشقائنا العرب وأشقائنا فى أفريقيا فنحن لاناقة لنا ولا جمل فى هذا الموضوع ولكن نحن ندافع عن مبدأ التزمنا به بعد سنوات حرب التحرير مع الاستعمار الفرنسى قبلنا مبدأ تقرير المصير وإستفتاء الشعب الجزائرى فى مايريد من إندماج أو إستقلال فهذه ثقافتنا ولن نحيد عنها ، ويمضى الرئيس الجزائرى قائلاً « ويبقى أن مجلس الأمن يقول إما أن يكون المرجع مرجع هيوستناما إذا توفى « بىكر » إلى حل يقبله الطرفين ، فنحن لاحيلة لنا إلا أن نبارك وندعو بكل جوارحنا ووجداننا إلى الألتنام ، لكن أطيراً كانت هناك إقتراحات لبىكر ونحن فقدنا ما جاء فى إقتراحه نقطة نقطة لانه إبتعد عن مبدأ تقرير المصير مثلاً حدد فى هيوستن ، ثم كرر الرئيس الجزائرى أنه لايريد يرضى طرفاً على حساب طرف وأنه لا يحب الحلول

غير المرضية التى تبقى كا الجراح الذى من شأنه أن يتطور إلى جراح أكبر ثم أكد أن مشروع الاتفاق / الإطار الذى طرحه (بيكر) يكرس ضم المغرب للصحراء وبدو أنه مستوحى من أقترحات الجانب المغربى، ويؤكد لتشديد إشارة الرئيس الجزائرى إلى حق سكان الإقليم الصحراوى فى تقرير مصيرة وذلك فى خطابه الذى ألقاه أمام عدد من رؤساء الدول المشاركين فى مؤتمر «دوربين» لمكافحة العنصرية إذغ أكد عن مكافحة الاستعمار وقال « هذا الظلم أجائر يقع على شعوب بكاملها حرمت حق إقامة دولة مستقلة كا الشعب الفلسطينى وحق تقرير المصير كشعب الصحراء»

ومن ثم جاء رد الفعل المغربى من وزير خارجيتها حين وصف إشارة الرئيس الجزائرى بأنها غير محلها وغير ملائمة لأن مؤتمر «دوربين» يعقد لبحث العنصرية وليس المنازعات السياسية من قبيل قضية الصحراء الغربية التى تحاول الأمم المتحدة إيجاد تسوية لها باشرأك كل الأطراف المعنية بما فيها الجزائر⁽¹⁾.

1) أنظر فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 الموقف الجزائرى من عمليات تحديد الهوية وردود الفعل السلبية لعمليات تحديد الهوية فى الأقليم الصحراوى .

الختام

مدى تأثير الدولية والإقليمية فى الانشقاق السياسى بين أطراف النزاع. أولاً:- رغم أن الوضع فى الصحراء الغربية يبدو متشابهاً مع ما كلن عليه قبل 30 سنة، لكن التغيرات التي حدثت جد هامة، سواء على المستوى الذاتى لطرفى النزاع (المغرب وجبهة البوليساريو) أو على مستوى القوى الدولية الرئيسية.

خلاصة: لفهم الحصار الحالى الذى يعانى منه حل نزاع الصحراء الغربية قد يكون من المفيد القيام بتحليل مقارن بين الوضع فى 1975 مع الواقع الحالى، ومن هناك يمكننا تكوين فكرة حول إمكانية تطوير النزاع انطلاقاً مما يواحه من الحصار.

كما سنرى، عرفت المواقف سواء المغربية أو الصحراوية تغيرات، وفي كلتا الحالتين كان البعض منها أفضل مما هو م{مل والأخر أسوأ. والنتيجة النهائية هي صراع استنزاف سياسى قد تكون نهايته ليست بانتصار أحد الطرفين وانما بهزيمة الآخر.

التحليل: عند التوقيع على اتفاقية مدريد فى 14 تشرين الثانى/ نوفمبر 1975، كان وضع الصحراويين بمثابة عزلة شبة تامة. ولنحاول استعادة الأحداث فى الساحة الدولية على مستوى السياسات المغربية، والصحراوية، الإسبانية.

تنبنى استراتيجية العلاقات الدولية فى ذلك الوقت على مفاهيم « الحرب الباردة » بين الشرق والغرب، مع مجموعة غير منحازة تحاول تحقيق درجة من الفعالية والتأثير، ولم يكن للصحراويين أى سند أو محام بارز فى السياسة الدولية آنذاك بينما توفرت المكانة الجيدة للمغرب فى هذه الساحة لانه أدرك كيف يلعب بكل أوراقه بطريقة حافظ بها على علاقات حسنة مع القطب السوفياتى (كما سنرى لاحقاً) فى نفس الوقت الذى كان ي{دى دوراً « غريباً »

اما على المستوى العالم الغربى فسنجد تلاقى مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنساء. وبما الأولى (الولايات المتحدة) لم يكن لها وجود محدد فى المغرب العربى ، لم يكن يهمها سوى أن لا تقع المنطقة فى قبضة نظام موال

للسوفييت، ولذلك ، بنت على واقعية « كيسانجيرية » كانت مستعدة للقيام بأى شئ. فى حين كانت فرنسا تعنى بنوسيع دائرة نفوذها فى المغرب العربى على حساب الجزائر مستعمرتها السابقة التى قاومت باستمرار التبعية للدولة المستعمرة، وكذلك على حساب إسبانيا. هذا هو العنصر التوضيحي الأول لسبب تسليم المنطقة للغرب: توافق استراتيجى أمريكى- فرنسى على أن لا تخرج الصحراء من الفلك « الغربى »، والقوة الغربية الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك هى فرنسا.

أما الاتحاد السوفييتى والكتلة الشرقية عامة، أو ماكان يعرف بالنواة الصلبة للقضاء الشيوعى (حلف وارسو) فقد بقى « محايدا » أمام حيازة المغرب للإقليم. وهنا يجب أن لا يستهان بالحملة التى قادها على يعبته، الإمين العام السابق للحزب الشيوعى المغربى، حليف الحسن الثانى. حيث قام يعبته بجولة فى أوروبا الشرقية بهدف منع أى معارضة محتملة قد تصدر من تلك البلدان، وقد حقق ذلك بالفعل. لأن بلدان حلف وارسو امتنعت عن التصويت الذى جرى فى كانون الأول/ ديسمبر 1975 حول قضية الصحراء الغربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

لكن إلى جانب الكتلتين الكبيرتين كانت توجد فى ذلك الوقت مجموعة عدم الانحياز الصاعدة التى وإن لم تبرز بشكل عام، لأنها تتشكل من ليبراليين وديمقراطيين بالضبط ولذلك لم يصطفوا دائما إلى جانب الاتحاد السوفييتى. فى تلك الحركة بناضل بلدان جاران هما الجزائر وليبيا: وهذين البلدين هما من منعا عزل الصحراويين على المستوى الدولى. واليوم ينو فى العلن عن الدعم الجزائرى لجهة البوليساريو، لكن الحقيقة هى أن الدعم الليبى طيلة استمراره (حتى 1984 / 1985) شكل السند الأهم اقتصاديا وعسكريا، لأن ليبيا هى التى فتحت خطا تمويلا غير محدود لجهة البوليساريو، مما مكن الأخيرة من ابتياع السلاح المتطور من الأسواق التى لم تكن ممنوعة عليها (البلدان الشرقية). ومنذ 1984 بقى الدعم الأهم للصحراويين جزائريا، لأنه فى ذلك التاريخ 0 تم توقيع اتفاق « وجدة » بين المغرب وليبيا (استطاع الملك الحسن الثانى بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبى عن جبهة البوليساريو، وحتى بعد أن أدان الملك اتفاق وجدة فى 1986 لم تعد ليبيا لدعم جبهة البوليساريو كما فى السابق).

أما على المستوى الداخلى المغربى فقد علمية الضم بصورة سلسة نسبيا، لأنه الوقت الذى قام المغرب بضم الصحراء كان يستخدم يدا من حديد ضد المعارضة، وهو ماسمى بسنوات « الرصاص ». وهذا أرهب أو قمع كل المواقف الخالفة. وفى الإطار لم تعرف السياسة المغربية فى الصحراء الغربية أى معارضة، لا فى المغرب ولا فى الأراضي الصحراوية المحتلة. وقد كان الصحراويون منظمين فى إطار الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (الإقليمين الشمالى والجنوبى من الصحراء الغربية). وقد وجدت الجبهة نفسها أمام تحد كبير: فمن جهة عليها التصدى لجيشين يفوقانها 12 مرة فى العدد (الموريتانى حتى 1979، والمغربى) ، ومن جهة أخرى ، عليها تنظيم قاعدة خلفية فى

ظروف حياتية قاسية.

صحيح أن الجبهة كان لها دعم لىبى مالى وعسكرى مفتوح، لكن الأكثر صحة (بأستثناء حادثة أمغالا فى بداية 1976) هو أن كل العناصر التى واجهت المغاربة والموريتانيين فى ساحة المعركة كانوا صحراويين، وقد حققوا نجاحا غير منتظر حتى بناء الأحزمة الدافعية فى سنة 1981، إلا أن الأحزمة الدافعية سببت فى فقدان جبهة البوليساريو لسيطرتها على معظم الأراضى، ومنعتها من الوصول إلى العصب الحساس المتمثل فى الشواطئ التى هى القلب النشط الاقتصادى المتنامى.

لقد أضعف بناء الأحزمة الدافعية قدرة الجيش الصحراوى التدميرية ويمكن المغرب من توطيد نفوذه فى المناطق الاقتصادية الأكثر حيوية، حيث جعلتها الأحزمة عسيرة على الهجمات البوليساريو.

وفى نفس الوقت الذى كانت تدور فيه رحى المعركة الحربية، قامت النساء ببناء دولة. وفقد جبهة البوليساريو من إرساء قواعد دولة من أحسن الدولة الأفريقية وأكثرها تنظيمًا وفاعلية. حيث استطاعت بقليل القليل من الإمكانيات محو الأمية بنسبة تقارب 100%100 وتوفر العناية الصحية الأساسية هذه المهمة أنجزها شباب مكافح مفعم بالأفكار الثورية ويشعر بأنة جرد من كل شئ لكن لديه كل أسباب النصر.

كانت إسبانيا فى حالة صدمة. وبالرغم من أن رئاسة الحكومة (أرياس نافارو) وقيادة الأركان العامة للجيش كانوا يتولون رعاية تسليم المنطقة للغرب، فقد حاول وزير الخارجية والجيش المتواجد فى الصحراؤ ما استطاعوا لمنع ذلك التوصل. حيث دافع وزير الخارجية الإسبانية بنجاح عن حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير أمام محكمة العدل الدولية فى لاهاي.

وقد اعترفت محكمة لاهاي فى 16 تشرين أول/ أكتوبر للشعب الصحراوى بحقه فى تقرير المصير، واعتبرت أن الصحراء الغربية لم تشكل جزءا من «الوحدة الترابية» للمغرب. ومازال ذلك الحكم حتى يومنا هذا يشكل العنوان الشرعى الذى يمنع المحاولات المغربية. وقد ذهبت الحكومات اللاحقة (سواريث، كالبو سوتيلو، غونثاليث، وأثثار) فى سياسة قريبة نسبيا من المغرب (غونثاليث) أو من جبهة البوليساريو (أثثار)، لكن مع التمسك بدعم مبدأ السرية الدولية الدولية المعمول بها وحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير.

ويمكن تعريف الوضع الحالى بالرفض المغربى الصريح (رسميا فى نيسان/ابريل 2004) لقبول وتطبيق «مخطط بيكر الثانى» كما سلم للطرفين. وهناك بعض الأحداث فى السياسة الدولية والسياسة المغاربية والسياسة الإسبانية التى قد توضح ذلك، لكنها فى نفس الوقت تحدد هذه المرحلة الجديدة التى قد يصعب التنبؤ بنهايتها.

أما الحدث السياسى الأبرز فى الظرف الحالى فهو أن العلاقات الدولية أصبحت لاتحدد انطلاقا من التعارض « الشرق- الغرب » وإنما «الجهادية — الغرب » وإنما «الجهادية — الديمقراطية» وتاريخ بداية هذا المسلسل كما هو معروف، هو يوم 11 أيلول/ ستمبر 2001 وقد أدى تطور هذه الاستراتيجية إلى تصدع فى الجبهة التى كانت تعرف «بالغرب» بسبب الاختلافات التكتيكية والاستراتيجية (الغرب ضد الغرب: كما أسماها أندرى غلوكسمان). تلك التصدعات ظهرت أمثلتها فى التعارض الأمريكى الفرنسى. حيث حاولت فرنسا تطوير سياسة استبعاد التوتر مع البلدان الإسلامية مترجمة ذلك «بترك الأنظمة العربية — الإسلامية (يفعلون ما يشاءون سياسيا)» وتطوير العلاقات الاقتصادية معهم، بينما اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة « المواجهة » مع الأنظمة والجماعات الإسلامية أو ذات التوجه الإسلامى، مترجمة ذلك بمنع الأنظمة الاستبدادية «(من الفعل سياسيا)» حتى على حساب «ترك الفعل الاقتصادى معهم»، والحقيقة، هى أنه على عكس السياسة الخارجية الفرنسية التى لا ترى أهمية ديمقراطية للبلدان العربية داخليا، فإن السياسة الخارجية الأمريكية المدفوعة من قبل بوش تعتبر أن هذه القضية جوهرية على الإطلاق، لأنها تعتبر أن الديمقراطية (مع احترام حقوق الإنسان والتجارة الحرة) فقط، وهى التى تمكن من الوقاية من مخاطر التطرف الإسلامى وسلاحه الرئيسى المتمثل فى الإرهاب، وتحول المغرب العربى إلى ساحة لهذا الصراع، فالجزائر التى فقدت وزنها الدولى بعد تلاشى حركة «عدم الانحياز» بدأت تتقرب من الولايات المتحدة الأمريكية بشكل محسوس دون أن يمنعها ذلك من «مغازلة» فرنسا فى انتظار استدراك مناسب.

وقد لعبت الجزائر بالأساس بورقتين، حيث تتقدم على أنها واحد من أهم مصادر النفط «الأمنة» البديلة عن تلك غير «الأمنة» فى الخليج، ومن جهة أخرى هى بلد عاش وبشكل مباشر مسلسل القضاء على التطرف الإسلامى بسلاح الديمقراطية وبالفعل، فإن الجزائر ربما هى البلد المغاربى الوحيد الذى شهد عمليات انتخابية بدون تدخل من السلطة، وبذلك هى ربما البلد المغاربى الوحيد الذى لن يتمكن المتطرفون الأصوليون من الوصول إلى السلطة فيه، على عكس المغرب الذى وإن كان عرف ديمقراطية بعض مناحى الحياة فيه، لكن يشهد تراجعا فى جوانب أخرى عما كان قد توصل إليه فى السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثانى.

رغم أنه قد حقق فعليا بعض التجارب المهمة مثل، تعديل مدونة العائلية وإطلاق لجنة المصالحة والإنصاف لكن الترجمة العملية لمفاهيم المدونة العائلية الجديدة ناقصة ونظام التعويض والجلسات العامة التى عقدتها لجنة المصالحة والإنصاف أدت إلى انعدام الرضا، يضاف إلى ذلك تركز صلاحيات كانت لجهات اقتصادية فى يد وزارة الداخلية (التى تتبع بشكل مباشر للملك). والواقع أن الدبلوماسية الغربية باتت تتخوف من إمكانية فوز الإسلاميين فى المغرب.

أمام هذه الاحتمالات تبدو المواقف الأمريكية والفرنسية مختلفة، ويحاول المغرب الذى عرف كيف يجد توازنا بين مصالح «الشرق والمغرب» فى 1975، أن يفعل ذلك مجددا بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. لكن الأمر الآن صعب جداً فى ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة المناهضة للإسلاميين، كما أن الجزائر تحولت إلى منافس حيث لم تكن كذلك فى 1975.

وبالإضافة إلى اللاعبين الرئيسيين اللذين هما الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا يوجد آخرون بمستوى أصغر لكن ليس من حيث الأهمية، مثل روسيا والصين. وقد أخلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا المجال لدور روسيا عندما رفضتا بيع السلاح للجزائر خلال حربها الأهلية خوفاً من وقوعه فى يد الإسلاميين فى حالة انتصارهم، وأمام الرفض الفرنسى الأمريكى وجدت روسيا سوقاً جيداً لبيع أسلحتها للجزائر. هذه العلاقة الاقتصادية مضافة إلى عامل تصدير النفط المشترك بينهما، تعطى لروسيا دوراً نسبياً فى المغرب العربى، حيث وقفت إلى جانب الجزائر (صوتت لصالح المقترح الجزائرى لحل قضية الصحراء الغربية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى كانون الأول/ ديسمبر 2004). كما أن الصين تمتاز بحضور متميز فى أفريقيا، وبالأخص فى البلدان المنتجة للنفط، محاولة بذلك تغطية العجز الصينى الخطير فى مجال الطاقة للمحافظة على المستوى المبهز لنموها الاقتصادى، وهذا يفسر تدخل الصين فى الأزمة السودانية، كما أنه يوضح بعض التقرب الحاصل مع الجزائر، وإن لم يحل دون التردد فى قضية الصحراء لأنها إذا كانت فى خريف 2004 قد صوتت لصالح المقترح الجزائرى فى اللجنة الرابعة فإنها — الصين — قررت الامتناع عن التصويت فى الجمعية العامة.

وكما سبق التنويه: يمر المغرب الآن بظرف سياسى خطير، يتميز بصعوبة العلاقات بين الملك والأحزاب السياسية «التقليدية» والمجتمع.

وأمام تحدى الديمقراطية بروج لبعض الصيغ، حتى وإن كانت لا تقضى بتنازل الملك عى بعض سلطاته لكن عدم تأطير بعض المطالب الاجتماعية ضمن القنوات السياسية القائمة قد يسبب فى إعادة توجيهها إلى أخرى موازنة، مثل هيئات المجتمع المدنى التى بدأت تطفو على السطح أو الحركة الإسلامية، وهذا المسلسل قد يضر بشعبية الملك، مع ما قد يترتب عن ذلك من مس باستقرار نظام سياسى يدور حول شخصيته.

ويبدو ذلك جلياً فى الأراضى الصحراوية الواقعة تحت السيطرة المغربية حيث أول ما يثير الانتباه، وبغرابة، وهو أن المجتمع المدنى لهذه المناطق بعيد كل البعد عن موجة التحرك الإسلامى التى تغزو المغرب (وهذه خصوصية أخرى)، فى حين نجد تلك الموجة منتشرة بين صفوف القوات المغربية المتواجدة هناك. هذا يعنى أن سكان الإقليم بالإضافة إلى القوات الموجودة حتى الآن (قوات قبلية بالأساس، حيث يصطف بعض الزعامات الصحراوية إلى جانب المغرب)، يقومون بتأطير مطامحهم ضمن أفتيه أخرى

خارج إطار المخزن (الأخطبوط السياسى الإدارى الزبائنى الذى تركز عليه السلطة فى المغرب) عبر هينات أخذة فى الصعود والانتشار، ولذلك وجهان، فمن جهة، من الإيجابى أن يتجه المجتمع المدنى نحو الترتيب والتنظيم، لكن من الجهة الأخرى، هناك الانشغال بعدم قدرة أحزاب وأدوات النظام (المخزن) بالقيام بهذه المهمة، لاسيما إذا صودق فى الأخير على قانون الأحزاب السياسية الذى هو على طاولة البحث الآن، والذى يمنع قيام الأحزاب على أساس جهوى أو عرقى أو دينى، وسيضع قانون الأحزاب هذا الألغام تحت مصداقية إمكانية قيام «حكم ذاتى» فى الصحراء الغربية. لأنه إذا لم يسمح المغرب بقيام حكم ذاتى ذا مصداقية ولم يسمح بتكون أحزاب سياسية صحراوية فكل ما سيحصده هو زيادة ابتعاد السكان عن النظام. وسينتج عن ذلك نوع من انعدام الاستقرار السياسى الذى لم إطارا سياسيا للتعبير قد يتجه إلى العنف.

علاوة على كل ما سبق يجب أن نضيف عاملا آخر رغم أنه ليس بالجديد كليا، لكنه تقاوم منذ 1975. عندما حاز المغرب الصحراء الغربية فى 1975، كان عليه أن يواجه عدة انتفاضات تمردية (فى 1958 و 1972) فى الأراضى الصحراوية المسلمة للمغرب فى 1912 (منطقة طرفايفه) لكنها لم تكن منظمة بشكل كاف، وقد عادت تلك الحركات المتمردة للظهور، وهى مرتبة بالمطالب العامة لجبهة البوليساريو.

هذه الظواهر المنوه عنها تأخذ أهميتها الخاصة انطلاقا من المراهنة الجذرية على الضم التى تبناها الملك محمد السادس امام الأمم المتحدة، رفضا قبول أى خيار آخر. وبذلك يكون الملك محمد السادس قد أقدم على خطوة لم يتجرأ عليها أباه الملك الحسن الثانى، عندما رفض مباشرة (وليس بالوسائل غير المباشرة كما كان يفعل أبوه) حق الصحراويين فى تقرير المصير. هذا الرهان الذى قد يصنف «بالشجاع» فى (حالة نجاحه)، و«بالخطير» (إذا فشل)، يحمل فى طياته حسابات فيها أكثر من رأى. لأنه حتى إن استطاع الملك محمد السادس أن يحصل على التأييد الدولى للضم، فإن انتصاره سيبقى محدودا على الحفاظ على نظامه الحالى دون أن يعنى ذلك إيقاف المد الأصولى (فالضم ليس سوى هزينة شعب مسلم آخر— وهنا الفرق مع 1975 عندما كان القران فى اليد لطررد الإسبان وليس المسلمين) أو الحد من المطالبات بالدمقرطة. أما إذا فشل الملك محمد السادس فى رهانه، فإن ذلك قد يعنى الانتفاص من سمعة وسيواجه تقليصا فى سلطاته لصالح الحركات الإسلامية أو الداعية إلى الديمقراطية، وستكون الحجة الرئيسية لهؤلاء هى: «لو كنا ديمقراطية فى الصحراء ما كنا خسرناها». لذلك أظن أن الملك محمد السادس كان سيخاطر بشكل أقل لو كان راهن على «مخطط بيكر الثانى» الذى يصير تجنبه.

لماذا سيكون مخطط بيكر الثانى أكثر ملاءمة للملك محمد السادس؟ لعدة أسباب. الأول سيمكنه من اكتساب الاحترام الدولى بحل النزاع طبقا لمل تفره الأمم المتحدة، وذلك سيحق له الكثير من أهداف سياسته الخارجية، والتى من بينها وقد يكون من أهمها الحصول على شراكة مميزة مع الاتحاد الأوروبى، مما سينعكس بتحسّن اقتصادى واجتماعى محسوس على مستوى المغرب.

السبب الثانى: سيمكنه من أخذ زمام المبادرة فى عملية بناء الجهورية والديمقراطية التى يشترطها «مخطط بيكر الثانى» لانه بدون دعم دولى لنزاع الصحراء يسكون من الصعب الحصول على امتياز أوروبى، كما أنه جهورية وديمقراطية قد يتدهور الوضع السياسى نحو الاسوا.

أما الصخراويين فانهم كذلك يوجدون فى حالة جد حساسة. حيث نجد أن باب الحرب شبة مغلق أمام جبهة البوليساريو، لانه عندما فقدت الدعم المالى اللبى لم يبق لها إلا الدعم الجزائرى. ويبدو أن الجزائر لا تدعم استئناف الحرب فى الوقت الراهن. إلا إذا تدخل — وهو أمر مستبعد — من قوة أخرى (الصين أو جنوب أفريقيا) فإن ذلك قد يعنى العودة إلى الحرب حتى وإن لم توافق الجزائر. وبما أن الخيار العسكرى محاصر، ولم بق سوى خيارى الدبلوماسية والقانون، وفى هذين المجالين تبدو الجبهة أقل نشاطا وحيوية فالدبلوماسية الصحراوية التى عرفت بنشاطها قديما، توجد الآن فى حالة دفاع أمام المبادرات المغربية بشكل عام. هذه الظاهرة تتفاقم فى روافدها القانونية، حيث لا تملك الجبهة مبادرات قانونية، سواء فى المنتديات القانونية الدولية العامة، أو فى المنتديات القانونية الوطنية الخاصة. ونتيجة لذلك يلمس تقديم مغربى بطيء ولكن متواصل ضد المبدأ القانونى الدولى المقرر فى 1975 من قبل محكمة العدل الدولية فى لاهاي.

وقد مثل التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 10 من كانون الاول/ ديسمبر 2004 الطرف المأساوى لذلك حيث لم تصوت سوى 50 دولة (من بينهم روسيا) لصالح حق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير فى حين امتنعت 100 دولة (بمعنى أبدو عدم الاكتراث بحق الصخراويين أو المطالب المغربية)، وآخرون تغيبو عن الجلسات حتى يجبروا على التصويت ، لكن يبدو أن تراجع البوليساريو يحصل بالتوازى مع تنامى حركة صحراوية فى الاراضى التى يحتلها المغرب وفى تلك التى عينت له فى 1912. والحدث السياسى المهم فى كل ما قيل هو أن تقل الصخراويين السياسى بدأ ينزاح تدريجيا فى اتجاه جمعيات وزعماء فى المناطق المحتلة علم 1975 والمعنية فى 1912.

وفى هذا استثنائية كذلك، لما أن الدور الإاسبانى بالغ الأهمية، بيد أن مسؤوليتها استثنائية كذلك، لمل لها من تأثير فى هذه الساحة بصفتها المستعمرة السابقة التى ما تزال مسؤولة — قائمة على الإدارة — (حسب فتوى السيد كوريل مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون القانونية فى 29 كانون الثانى/ يناير 2001)، والكثير من بلدان المجتمع الدولى يعيرون أهمية خاصة لموقفها فى النزاع لتحديد مواقفهم منه وهذا هو ما يحصل مثلا مع معظم الدول الإاسبانو — أمريكية (بلدان أمريكا الجنوبية والاتحاد الأوروبى).

وقد توطد موقف الحكومة الحالية عبر مراحل متتالية، حيث تكلم الرئيس (حوار مع جريدة الموندو الإاسبانية فى 23 نيسان/ أبريل) ولأول

مرة عن أهمية «اتفاق جديد» (مما يعنى ضمناً رفض الاتفاق الحاصل) وعن إمكانية وجود حقوق «للأطراف» الأخرى فى النزاع، التى تكشف فيما بعد أنها «البوليساريو والجزائر»، رغم أن الأمم المتحدة تعتبر أنها البوليساريو فقط.

بعد ذلك قال وزير الخارجية (فى مقابلة مع الموندو فى 11 تموز/ يوليو إن «إجراء استفتاء فى الصحراء الغربية الآن سيسبب أزمة فى المغرب العربى ككل»، معتبر أن الوضع اليوم مختلف عما كان عليه قبل خمسة عشر عاماً، عندما قبل المغرب إجراء الاستفتاء وعما كان عليه قبل 30 عاماً عندما تأهبت إسبانيا لإجرائه، مظهراً ميوله نحو خيار آخر («حل سياسى يرضى الكل باعطاء الجميع الحقوقهم»)

وثاثلاً أكد الرئيس (فى مقابلة مع التلفزيون فى 19 كانون الثانى/ يناير) أن «الحل الوحيد يمر بالاتفاق مع المغرب» وأن «الاستراتيجيات» المعدة من قبل عناصر خارجية عن النزاع لم تثمر أبداً (كلمات قد تفهم بأنها انتقاد موجة إلى جيمس بيكر).

أما الخطوة الرابعة فقد مهدها كاتب الدولة لشؤون الهجرة (خبر نقلته وكالة أنباء أوربا فى 20 كانون الثانى/ يناير) عندما طلب من الاتحاد الأوروبى تمويل نظام مراقبة خاص «للحدود (المغربية) مع الجزائر وموريتانيا»، رغم أن الصحراء الغربية تفصل بين موريتانيا والمغرب.

المرحلة الخامسة هى تواجد خوسى سيكورا مندوب الحكومة الكنارية فى العيون يوم 12 آذار/ مارس مصحوباً بوفد كنارى تجارى، وهى المرة الأولى التى يطأ فيها موظفى حكومى إسبانى سامى أرض الصحراء الغربية منذ أن تخلت إسبانيا عنها.

كل هذه التصريحات الرسمية بالإضافة إلى بعض المبادرات المروجة لمعرفة الصحراء الغربية (مثل: مايتعلق «بأداة المجاورة» مع الاتحاد الأوروبى)، تم استخدامها من قبل المغرب للتأكد على أن الصحراء الغربية تشكل جزءاً من «وحدنة الترابية»، ولعرقلة مسلسل تصفية الاستعمار منها عبر حق تقرير المصير. ومع ذلك تلزم الإشارة إلى تصريح برناردينو ليون كاتب الدولة للشؤون الخارجية وبلدان إيبيرو أمريكا، خلال مداخلته أمام لجنة العلاقات الخارجية للكونغرس الإشبانى يوم 16 أذا/مارس حيث اعتبر أن زيارة سيكورا للعين مجرد «عمل إدارى وليست له أى انعكاسات سياسية»، وأن الأعمال الإدارية فى جميع الأحوال «لا تمثل اعترافاً بالسيادة المغربية على الإقليم»، أكد على حق سكانها فى تقرير مصيرهم.

تأثيرات متوقعة لحالة محاصرة. انشغل الأمين العام الأممى بحالة الحصار حيث صرح فى تقريره (S/2005/49) فى 27 كانون الثانى/ يناير («أنا منشغل بما قد ينجم عن الحصار السياسى لانه إذا لم يتم تجاوزه فإن

ذلك يؤدى إلى تدهور الوضع فى الصحراء الغربية» (الفقرة 27)، وكما قيل فإنه يوجد ضغط جزائرى قوى (بايجاء من الولايات المتحدة الأمريكية على جبهة البوليساريو حتى لا تستأنف الحرب.

و السؤال هو هل الحصار فى إطار غير حربى قد يفضى إلى توطيد التواجد المغربى. أظن ذلك صعبا حسن رأى، إن نشاط الشركات الخاصة فى منطقة نزاع تفتح الباب أمام انتقاد الضم فى محاكم أى بلد يوجد فيه مقر للشركات التى لها مصالح فى الإقليم، وهناك أمر آخر مهم جدا، وهو ان الولايات المتحدة الأمريكية حتى اللحظة تساند العملية كما أنه لا توجد قرارات تدل على أنها قد تفعل ذلك.

فى 20 من تموز/ يوليو 2004 أبلغ روبرت زويليك ممثل الحكومة الأمريكية للتجارة نائب بنسلفانيا جوسيب بيتس « أن اتفاق التبادل التجارى الحر (بي الولايات المتحدة والمغرب) سيطبق فقط على الأراضى المغراية بها دوليا وأن ذلك لا يشمل الصحراء الغربية» (1). أظن ذلك معبرا لأن زويليك عمل لسنوات عديدة مع بيكر، وهو الان «الجل الثانى» فى كتابة الدولة الأمريكية.

فى هذه الحالة لن يكون سهلا على إسبانيا أن تحطم الحصار. لأنه ما لم يحصل تنسيق مع الحكومة الأمريكية فمن غير الممكن أن تنجح مبادرة إسبانية فى تغيير الموقف الأمريكى، مسألة أخرى إذا كانت فرنسا تستطيع ذلك. رغم ان العلاقات الشكلىة قد تحسنت بعد زيارة بوش لأوربا، لكن لا يوجد مايدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخلى مجانا لفرنسا عن تأثيرها فى الصحراء الغربية (و المغرب ضمن ذلك)، وحتى ذلك الوقت لن يحصل الضم على المباركة والسؤال ليس هل ستصمد جبهة البوليساريو بقدر ما هو هل سيصمد المغرب؟

استخلاصات: حل نزاع الصحراء الغربية يوجد فى وضع يشبه الحصار. لكن خلال ستة عشر عاما من الحرب (1975 — 1991) وأربعة عشرة أخرى من محاولات بان الحل المشاد به 1975 غير صالح اليوم.

رفض «مخطط بيكر الثانى» يفتح بابا على المجهول، قد تتضرر معه — حتى وان كان ذلك غريبا — المصالح المغربية، خاضة بعد ان عارضت الرباط مخطط بيكر باعتباره مسا بمصالحها⁽¹⁾.

- ويرى البعض أن أمريكا وفعالية إمساك العصا من الوسط فى قضية الصحراء المغربية

(1) انظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015م نشرة معهد «إيلكانو اللكى رقم 40/2005

كارلوس رويث ميغيل — إسبالذ القانون الدستورى فى جامعة سانتياجو دى كومبوتيل (إسبانيا) 2005/3/30 ترجمة مصطفى محمد الامين

فى كل فصول الصراع المفتل حول قضية الصحراء المغربية، كان دائما الموقف الأمريكى موسوما بالحياد حفاظا على توازناتها الإستراتيجية الإقليمية، فهى تدرك قبل كل شىء أنه لا يمكن الاستغناء عن المغرب كحليف استراتيجى فى المنطقة، أن الإصلاحات التى شرع فيها منذ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم سنة 1999 فرضت نفسها بقوة على السياسة الخارجية الأمريكية، لكن بالمقابل لا تقدر على التخلي عن قوة اقتصادية نقصد الجزائر—تتوفر على احتياطات مهمة من الغاز والنفط تماشيا مع سياستها المعروفة» السياسة بالمصالح لا بالعواطف.

هناك ملاحظة اساسية يمكن التوقف عندها فى التعاطى الأمريكى مع قضية الصحراء المغربية وهى أنها تدرك أن جبهة البوليساريو لاتعدو كونها الية فى يد الجزائريين تحاول من خلالها فرض سياسة الأمر الواقع، وبيان ذلك أن الخارجية الأمريكية دائما ماانتظر إلى الصراع بكونه تجاذبا بين قوتين إقليميتين تسعيان إلى الهيمنة على شمال أفريقيا وعلى المنطقة الجنوبية لحوض البحر الابيض المتوسط .

بطبيعة الحال، فان مشروع القرار الأمريكى القاضى بتوسع صلاحيات المينورسو ليشمل مراقبة حقوق الانسان بالصحراء المغربية، قلب كل التوقعات، وطرح أكثر من علامة استفهام حول خلفياته وبواعثه الأساسية، خاصة انه لم تكن هناك مؤشرات توحى على نحو ما ان الموقف الأمريكى إزاء قضية المغاربة الأولى، سيتغير. مهما تكن التخمينات، التى تشير جميعها، إلى أن اسباب اقتصادية محضة هى التى كانت وراء هذا الانعطاف المفاجئ للسياسة الأمريكية داخل مجلس الامن الممتلك زمام القرار السياسى بشأن ملف الصحراء، فان الرسالة التى بعثها الملك محمد السادس إلى الرئيس الأمريكى باراك أوباما، أعادت الأمور إلى نصابها، وذكرت الأمريكيين بأن تغيير الموقف يمس بالوحدة التريية للمغرب ويمس قبل أى شىء، العلاقات المتينة بين البلدين.

على العموم انتهى سوء الفهم الكبير بين المغرب وأمريكا، وذاب الجليد الخلاف بعد الموقف الأمريكى، وتوج الانفراج بزيارة قام بها الملك محمد السادس إلى أمريكا خلال الشهور الماضية الزيارة التى وصفت بالتاريخية لم تكن لتغفل التطرق إلى قضية الصحراء وكان البيان المشترك الذى صدر عن القمة بين الملك محمد السادس وباراك أوباما قويا فى مضامينه إلى درجة أن بعض المحللين اعتبروا نص البيان بمثابة انقلاب واضح للسياسة الأمريكية تجاه قضية الصحراء.

نقرا فى نص البيان: «تعهد الرئيس بمواصلة دعم الجهود الرامية إلى حل سلمى ودائم ومقبول من لدن الأطراف لقضية الصحراء. وتماشيا مع السياسة الأمريكية الثابتة على مدى سنوات عديدة فان الولايات المتحدة أكدت بشكل واضح ، على ان مخطط الحكم الذى قدمه المغرب هو مقترح جدى

وواقعى وذو مصداقية، ويمثل مقارنة ممكنة من شأنها تلبية تطلعات ساكنة الصحراء إلى تدبير شؤونها الخاصة فى إطار من السلم والكرامة»، مضيفا فى نفس السياق «و أكد الرئيس أن الولايات المتحدة تدعم المفاوضات التى تشرف عليها الأمم المتحدة، بما فيها عمل المبعوث الشخصى للأمين العام للأمم المتحدة كريستوفر روس، وناشد الأطراف العمل من أجل إيجاد حل سياسى. و أكد القائدان، مجددا، تشبثهما المشترك بتحسين ظروف عيش ساكنة الصحراء، و العمل سوية على مواصلة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها فى المنطقة».

نص البيان واضح، لا يحميل الكثير من التأويل، ويحمل تأكيد للموقف الأمريكى السابق الذى جاء على لسان هيلارى كلينتون، الكاتبة السابقة فى الخارجية الأمريكية حينما اعتبرت مقترح الحكم الذاتى مقترحا يحظى بالجدية والمصداقية بمعنى أن المقترح المغربى آلية قابلة وكسرت الكثير من الجمود الذى طبع قضية الصحراء المغربية، بيد أن السؤال المطروح فى هذا الصدد: هل تقدر الولايات المتحدة الأمريكية على ترجمة هذا الموقف على أرض الواقع؟

الأكد أن التطورات التى عرفت أفريقيا جنوب الصحراء، لاسيما فى مالى ستجعل أمريكا تعيد الكثير من حساباتها بالمنطقة بالنظر إلى الحضور القوى الذى بات يتمتع به المغرب فى المنطقة وقدرته على إحداث الاختراق السياسى، ومن ثم ليس من مصلحة أحد أن يفخخ الأوضاع الإقليمية فى المنطقة أمام تزايد المخاطر الإرهابية القادمة من دول الجنوب البعض يرى أن القرار الأخير الذى صدر عن مجلس الأمن، والذى وجه صفقة قوية للجزائر ومعها جبهة البوليساريو يشكل تحولا جديدا فى التعاطى مع الملف من لدن الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد رأى الجميع كيف أن الديمقراطية الجزائرية أفرزت رئيسا غير قادر حتى على أداء اليمين الدستورية، ورأى أيضا أن المغرب استطاع أن يكون بمامن عن الصراع الدموى الدائر فى الكثير من المناطق العربية فى اللحظة الراهنة، ورأى أيضا أنه ماض فى سبيل ترسيخ أركان تجربته الديمقراطية رغم كل التوعكات التى تصيبها بين الفينة والأخرى. صحيح أن القوى الكبرى التى تمتلك القرار السياسى لا يعينها كثيرا مثل هاته الإصلاحات بقدر ماتهمها المصالح الاقتصادية الثابتة، لكن صحيح أيضا أن الاستراتيجيات العالمية الجديدة تنطلق من نقطة أساسية: الشريك الأساس هو القادر على ضمان الاستقرار.

لكن الأيام التى سبقت صدور القرار الأمى كشفت «ارتجالية» و«لأحياد» الأمين العام للأمم المتحدة، الذى عوض أن يقدم تقريرا موضوعيا، سار فى نهج أغضب الرباط، بعدما فتح القضية على المجهول عندما وضع سنة 2015 كاجل لحل الملف، أو إعادة النظر فى المسار التفاوضى حول قضيه حول الصحراء، وهو ما يعنى حسب عدد من

المراقبين، إشارة ضمنية إلى إمكانية إدراج الملف فى البند السابع للأمم المتحدة، عوض البند السادس الذى تتم فيه معالجة النزاع برؤية التفاوض والتوصل إلى سياسى متوافق حوله.

قرار التمديد لبعثة المينورسو حاول إعادة المياه إلى مجاريها، بتأكيد على الخلفية القانونية لمعالجة هذا الملف المدرج فى إطار البند السادس من ميثاق الأمم المتحدة، والتأكد على البعد الإقليمى لهذا النزاع، ودور دول الجوار، وبشكل خاص الجزائر، فى إيجاد حل مقبول لدى الطرفين.

عبد المجيد بلغزال، الحقوقي والخبير فى شؤون ملف الصحراء، أكد لـ «المساء» أن القرار الأخير 2152 صحح بعض النزلاقات التى وردت فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، حيث أعاد التأكيد على أننا بصدد البحث عن حل سياسى متفاوض عليه، تحت البند السادس، أى أنه غير ملزم ودون أى تهديدات.

وأوضح أن القرار ربط بشكل دقيق ومنهجي بين إيجاد حل سياسى لنزاع الصحراء، وبنا الفضاء المغربى، وأثر ذلك على الأمن والسلم فى الساحل والصحراء. «وهذا الربط ليس اعتباطيا بل يبين الخلفية المرجعية والرؤية الاستباقية لاطروحة الحكم الذاتى باعتبارها حلا موجها لبناء الفضاء المغربى وإيجاد التوازن فى الشمال والساحل والصحراء».

وسجل بلغزال أن القرار أعاد التأكيد على أهمية المقترح المغربى، وأعاد وصفه بكونه يتسم بـ«الجدية والمصداقية». أكثر من ذلك يقول المتحدث ذاته، «فإذا كان الأمين العام للأمم المتحدة رتب تقريره فقط على القرار الصادر فى أبريل 2013، فإن القرار الأخير أعاد بما لا يدع مجالا للشك أو اللبس التأكيد على الإطار المرجعى المنظم للمفاوضات بدءا بالقرار 1754 الصادرة فى 2007 إلى حد الان».

لكن الخطورة التى يحملها قرار مجلس الامن تتمثل فى دعوته الاطراف بشكل صريح إلى أهمية تحسين حالة حقوق الإنسان فى الصحراء. وفى هذا الصدد يوضح بلغزال قائلا: «الاشكال فى هذه الفقرة يتمثل فى الإضافة التى دعت الأطراف إلى وضع وتنفيذ تدابير بالاستقلالية والمصداقية لكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان».

هذه الحيثية الواردة فى القرار والمبنية على دعوة صريحة إلى «وضع» آليات لكفالة الاحترام التام لحقوق الانسان، تعنى حسب بلغزال، أن هذه الآليات لا يمكن أن تتأتى إل بمفاوضات مباشرة أو عبر الوسيط الأممى، وهو ما يؤكد بشكل قاطع أن «الصراع على حقوق الانسان، الذى أصبح صراعا مركزيا، لم بموجب هذه الحيثية مركزيا فى الصراع السياسى فقط، ولكن مركزيا حتى فى مسار المفاوضات المطروح والموسم من طرف مجلس الامن، وسيصبح هذه السنة، نقطة ثابتة من اجل التداول فيه، ووضع تدابير والعمل على تنفيذها».

وأكد الخبير فى ملف الصحراء أن «حساسية وخطورة وتعقيدات النزاع حول وضعية حقوق الانسان سترتفع درجة حرارتها، على حساب أصل المشكلة المرتبط بالتفاوض من أجل حل سياسى، لأن ما يجرى فى الجانب المتعلق بحقوق الانسان هو محرد تمظهرات لعدم إيجاد الحل السياسى».

وبناء على كل هذه الحثيات، يرى بلغزال أنه «لايمكن أن نجعل فى معركة حقوق الانسان بشكل مستقل عن السياق العام للبناء السياسى والديمقراطى». وزاد قائلا: «التحدى الاول لناحفظ على نوع من الجاذبية لمشروع مبادرة الحكم الذاتى التى اطلقناها، والتى سعى تقرير الأمين العام إلى تقويضها، هو أن نسد الهوة التى فتحتها تقرير الأمين العام بتشكيكه وسعيه إلى تقويض مبادرة الحكم الذاتى».

واكد ان المدخل الاساسى الاول هو الاستقرار دون تردد فى بناء دولة القانون ودولة المؤسسات، وطنيا وجهويا. وفى هذا السياق يقول بلغزال «لابد من الذهاب ودون تردد نحو بناء جمهورية سياسية حقيقية، بمعايير تعطى للسكان الحق فى هيئة تنفيذية وتشريعية وقضائية، لتكون هذه الهوية كإطار مؤسستى انتقالى يؤهل الصحراء للحكم الذاتى ، مشيرا إلى أنه «ضمانا لنجاح هذا المشروع، يجب أن تأتى هذه المبادرة فى إطار بناء جهوى متكامل يعم جميع الجهات».

أما على المستوى السياسات العمومية، فيرى بلغزال «ضرورة القطع مع كل أشكال الفساد والريع وتفعيل مقتضيات الدستور بربط المسؤولية بالمحاسبة، وتحرير الطاقات وقرار عدالة اجتماعية حقيقية، لأن ذلك هو الكفيل بنزع كثير من الالغام التى يكون أصلها اجتماعيا ، أو حقوقيا أو قلقا أو تدمر أوليس بالضرورة سياسيا، وبالتالي يجب وقف الفساد واعمال القانون».

أما فى مجال حقوق الانسان، يفسف المتحدث ذاته فالمجلس الوطنى ولجانة الجهوية واخذا بعين الاعتبار ان التقرير والقرار سجلا أن المغرب يتجاوب بشكل جيد مع الاليات الدولية والمساطر الخاصة واكدة على التحول والدور الذى تلعبه المؤسسة الوطنية واللجان الجهوية ، فكل ذلك يعنى أن التحدى والمسؤوليات أصبحت اكبر على المؤسسة الوطنية واللجان الجهوية.

وسجل ان « المطلوب اليوم هو بلورة رؤية استراتيجية دقيقة فى مجال حقوق الانسان وان نجعل منها مركز السياسات العمومية فى جميع المجالات وان يكون المجلس الوطنى هو قائد هذه الاستراتيجية وان نخرج هذه المؤسسة الوطنية من دائرة التجاذب السياسى ونمدها بالامكانيات والوسائل الكفيلة بالاطلاع بمهامها.(1)

فى هذا الإطار نتعرض إلى :—

(1)إنظر :- شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 أمريكا وفعالية خيار امساك العصامن الوسط فى قضية الصحراء

زيارة جلالة الملك محمد السادس لأمريكا.. الزيارة التى أربكت الجزائر.
بعد أن العلاقات بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية بفترة فتور وبرودة واضحة بسبب قرار هذه الاخير أبريل الماضى محاولة تكليف قوات المينورسو مراقبة حقوق الانسان وهو المقترح الذى لم يتبنه المجلس فى آخر المطاف، هاهى سحب شهرين أبريل 2013 تتبدد بهطول أمطار فصل الشتاء وتعود العلاقة صائفية من جديد بين المغرب وأمريكا.

عتاب المغرب لواشنطن، جاء مباشرة بعد أن تجاوزت الطابع التاريخى للعلاقات وتحويل المغرب إلى دولة عادية فى أجندة أمريكا، ومن ضمن العتاب ما جاء فى الخطاب الملكى السامى بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء، عندما انتقد جلالة الملك شركاء المغرب الذين لا يتفهمون ملف حقوق الصحراء.

زيارة جلالة الملك الأخيرة للولايات المتحدة الأمريكية توقفت عند سؤالين اثنين هما: إلى أى حد يمكن لهذه الزيارة الملكية أن تساهم فى كسر الجليد بين المغرب والولايات المتحدة؟ وهل سينجح جلالة الملك فى جعل واشنطن ترى بعى مختلفة إلى نزاع الصحراء؟

سؤالان يبدو أن المتتبعين للشان السياسى الأمريكى والمغربى اعتبر أنه قد تمت الإجابة عليهما من خلال الموقف الإيجابى للولايات المتحدة الأمريكية من مبادرة الحكم الذاتى.

وقد أكد أستاذ القانون الدولى المقاون والاستراتيجية الدولية، الرئيس الأسبق للمجلس الاستراتيجى المصرى، على الغثيت ، أن الموقف الإيجابى للولايات المتحدة الأمريكية من مبادرة الحكم الذاتى كما جاء فى البيان المشترك الأمريكى – المغربى الذى توج الزيارة التى قام بها جلال الملك محمد السادس للولايات المتحدة، تأكيد على واقعية المقترح المغربى.

واضاف على الغثيت فى تصريح اووكالة المغرب للانباء يوم الثلاثاء أن مقترح الحكم الذاتى تقدم به المغرب كحل لقضية الصحراء يعتبر منطقيا وفكرة صائبة ودليلا على حكمة سياسة جلالة الملك محمد السادس.

وشدد الرئيس الأسبق للمجلس الايتراتيجى المصرى على ضرورة السير فى التشبث بمبادرة الحكم الذاتى التى تعتبر الحل الواقعى والواحد للنزاع القائم .

واعتبر الغثيت أن اشادة الرئيس الأمريكى، باراك أوباما بمبادرات جلالة الملك محمد السادس تؤكد لسياسة الشفافة والعقلانية التى ينهجها جلالتة فى مواجهة جميع المواقف.

الأغلبية والمعارضة بمجلس النواب من جهتها أشادت بالنتائج الكبيرة التى حققتها الزيارة الملكية الأخيرة إلى الولايات المتحدة وتأثيرها الإيجابى

على قضية الوحدة الترابية للمملكة. وشددت الفرق النيابية فى معارض تعقيها على جواب رئيس الحكومة خلال الجلسة الشهرية العامة بالسياسة العامة للحكومة حول مستجدات ملف الوحدة الترابية للمملكة، على الجهود الجبارة التى تقوم بها جلالة الملك فى مجال السياسة الخارجية سواء على المستوى الإفريقى أو العربى أو الأوروبى .

وسجلت الفرق ان جل الملاحظين اعتبروا الزيارة الملكية الاخيرة إلى الولايات المتحدة ناجحة بكل المقاييس، مشيرين إلى انه تم من خلال البيان المشترك المغربى الأمريكى الذى صدر عقب الزيارة التأكيد على جدية ومصداقية وواقعية مقترح الحكم الذاتى للأقاليم الجنوبى. وأجمعت الفرق على أنه لا حاجة إلى التدليل على أحقية المغرب فى الصحراء لأنها تتمتع بحجية الأمر المقضى به تاريخيا وثقافيا وحضاريا وبموجب الشريعة الدولية وابرزت الفرق ان السياسة الخارجية للمملكة كما أرادها جلالة الملك تعتمد بالاساس حماية المصالح الحيوية للمغرب وجعل الدبلوماسية لتحقيق التنمية المستدامة بكل مظهراتها. وخلصت الفرق النيابية إلى ان المغرب تبني سياسة خارجية جديدة زكاها الخطاب الملكى الذى القا جلالتة بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة، يوم 11 اكتوبر 2013 والذى اكيد فيه انه «بديل انتظار هجومات الخصوم للرد عليها يتعين اجبارهم على الدفاع، وذلك من خلال الاخذ بزمam الأمور واستباق الاحداث والتفاعل الايجابى معها».

من جهته اكد راوول براغا بيريس، باحث فى المرصد السياسى البرتغالى والخبير فى شؤون المغرب العربى وأفريقيا، يوم الثلاثاء، ان دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمقترح المغربى المتعلق بالحكم يأتى ليعزز موقف المغرب من اجل التوصل إلى تسوية نهائية لقضية الصحراء ويعزز دور المملكة كفاعل اساسى فى إطار استراتيجية شاملة تروم محاربة الارهاب فى المنطقة الساحل. وقال براغا بيريس وهو أيضا خبير فى الشؤون الامنية بالعالم العربى، ان الولايات المتحدة تعترف بشكل واضح بجهود المغرب للحفاظ على السلام فى أفريقيا وتدعم دوره فى المنطقة الساحل والصحراء بفضل مبادراته الرامية إلى تعزيز الامن والاستقرار» وسجل الباحث البرتغالى هذا المجال، ان دعم المغرب لاستقرار مالى والتحديات الامنية المطروحة فى المنطقة، ابانت عن اهمية دور المغرب بشأن مسألة الامن الإقليمى والأفريقى والمتوسطى والأوروبى .

واضاف بهذا الخصوص، ان المغرب وبفضل موقعه الجغرافى كبوابة تطل على البحر المتوسط وأفريقيا كان يعتبر دوما شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة وفاعلا رئيسيا فى تعزيز السلام والاستقرار بالمنطقة .

وشدد على أن الموقف الذى عبرت عنه الولايات المتحدة فى البيان المشترك الذى صدر فى ختام لقاء القمة الذى جمع صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس الأمريكى باراك اوباما هو اعتراف بالتحالف

الاستراتيجى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب.

الشراكة الاستراتيجية المغربية الأمريكية كانت حاضرا بقوة فى محادثات جلالة الملك والرئيس أوباما فى مواجهة تحديات التنمية ومحاربة الارهاب بالمنطقة، اذ اكد المحلل السياسى الهندى اودى باسكار ان الشراكة الاستراتيجية بين المغرب والولايات المتحدة، التى تم تعزيزها باللقاء بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس باراك أوباما، ثمينه فى مواجهة تحديات التنمية ومحاربة الارهاب التى تواجهها منطقة شمال أفريقيا والساحل وقال الباحث المرموق من مجموعة التفكير (سوسايتى فور بوليسى ستاديز لنيودلهى) بخصوص الامن ومحاربة التطرف يعد الالتزام الذى تم تحديده من طرف الجانبين بالبيت الابيض ثميننا بالنظر للتهديدات التى تواجه المنطقة.

واعتبر اودى باسكار، فى حديث لوكالة المغرب للانباء ان التعاون الثنائى والمتعدد لا غنى عنه لمواجهة مخاطر التطرف.

وعلى المستوى الاقتصادى، اعتبر المحلل الهندى، ان المغرب الذى يتمتع بموقع جغرافى استراتيجى إضافة إلى اتفاقيات التبادل الحر المتعددة التى تجمعها مع الولايات المتحدة وايضا مع أوروبا وبعضها بلدان اسيا، يتوافر على الامكانيات ليصبح ارضية للاستثمار والاعمال وذكر بان شراكة رابح رابح مع القوة الاقتصادية العالمية الاولى امر مهم، خصوصا بالنظر للتحديات الراهنة مثل الجروح نحو بفصل الازمة التى تمس اقتصادات نامية وخصوصا مناخ الاستقرار فى بعض البلدان المجاورة.

اعتبر رئيس رابطة الصحفيين الموريتانيين، محمد عبد الرحمن ولد الزوين، ان مضامين البيان المشترك الأمريكى — المغربى كانت تجسيدا لمصدقية ومكانة المغرب على الساحتين الإقليمية والدولية وقال ولد الزوين فى تصريح لوكالة المغرب العربى للانباء ان زيارة العمل التى قام بها جلالة الملك محمد السادس للولايات المتحدة اكتست اهمية قصوى وتوجت بصور بيان مشترك فى اعقاب لقاء القمة الذى جمع جلالتة بالرئيس الامريكى باراك أوباما واعتبر ان البيان هو « الاول من نوعه مع دولة عربية و اسلامية، وبهذا الحجم وهذه التفاصيل والدقة فى استخدام التعابير القوية والصادقة التى لبس فيها، والتى تتم على مستوى عال من الثقة بين الرئيس الأمريكى باراك أوباما وملك المغرب .

ولاحظ ان البيان كان اكثر وضوحا فى ما يخص قضية الوحدة الترابية للمغرب، وذلك من خلال تأكيد الولايات المتحدة على دعمها لمبادرة الحكم الذاتى فى الصحراء واعتبارها مقترحا جديا وواقعيا وذا مصداقية ، مؤكدا ان الزيارة الملكية «سجلت نجاحا باهرا على جميع المستويات».

وفى ما يخص التعاون فى المجال الامنى ومكافحة الارهاب، اعتبر عبد

الرحمان ولد الزين الامر تحصيل حاصل ان يكون هناك تعاون متميز بين الولايات المتحدة والمغرب الذى كان اول دولة تعترف باستقلالها ويعد القوى فى المنطقة خارج حلف شمال الاطلسى، مسجلا ان البيان المشترك عكس ارادة البلدين الراسخة فى تطوير هذه العلاقات فى العديد من المجالات ومنها المجال الامنى.

وعن موقف الولايات المتحدة بشأن قضية الصحراء، قالت شبكة المجتمع المدنى المغربى فى بلاد الباسك وشمال اسبانيا يوم الثلاثاء، ان الموقف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الصحراء ووصفها المخطط المغربى للحكم الذاتى بـ « الجدى والواقعى وذى مصداقية »، « أربك الجزائر وشكل انتكاسة كبيرة لخصوم الوحدة الترابية للمملكة .

وقال المنسق العام لهذه المنظمة غير الحكومية مصطفى جدعان فى تصريح لمكتب وكالة المغرب العربى للانباء بمديره ، ان «البيان المشترك الذى صدر عقب القمة التى جمعت بالبيت الابيض بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس باراك اوباما، شكل دعما ثابتا لموقف المملكة المغربية واكد مغربية الصحراء تاريخيا وجغرافيا».

وخلص جدعان إلى انه «بفضل الاصلاحات الهيكلية والتزامه بالدفاع عن حقوق الانسان والسلام اضحى المغرب المحاور الأكثر مصداقية وجدية للولايات المتحدة فى المنطقة كما اكد ذلك البيان المشترك الذى صدر عقب القمة التى جمعت بين الملك والرئيس الأمريكى⁽¹⁾.

ثالثاً: السويد والمفاوضات الموازية بين خبراء من المغرب والبوليساريو.

كشف مصادر مطلعة أن دولة السويد الجولة المقبلة من المفاوضات، التى فى إطار الدبلوماسية الموازنة بين خبراء مغاربة ونظرائهم من البوليساريو. المفاوضات التى ترعاها الولايات المتحدة كانت قد توقفت خلال الشهور الماضية لافساح المجال امام «الجولات المكوكية» التى يقودها المبعوث الأممى كريستوفر روس إلى المنطقة. وقالت المصادر نفسها ان الجولة التى من المفترض ان تحتضنها الدولة الاسكندنافية فى شهر يناير من السنة المقبلة ستكون حاسمة، على اعتبار انها الجولة التى ستشهد السيناريوهات المقترحة من طرف الخبراء المشاركين فى الاجتماع، من اجل حل ملف الصحراء الغربية.

وأكدت مصادرنا ان الجولة عرفت نقاشات حادة بين الطرفين للتوصل إلى صيغة متوافق عليها واقتراحها على الاطراف المتفاوضة للمساعدة على حلحلة المشكل فى المفاوضات المباشرة، موضحة ان الخبراء المغاربة دافعوا بقوة عن المقترح المغربى المتعلق بالحكم الذاتى، إذ وصفوه بالمقترح «

(1)إنظر :— شبكة المعلومات الدولية (نت) 28 نوفمبر 2013

الذى يشكل قاعدة اساسية للتفاوض نظرا لما يتوافر عليه من اقتراحات جديدة وقابلة للتطبيق».

فى سياق آخر، علمت المساء ان عضو الكونغرس الأمريكى فرانك وولف عن الحزب الجمهورى قرر عدم خوض الانتخابات المقبلة لينهى بذلك مسيرة تشريعية امتدت لأكثر من يبع عشر ولاية. وكان وولف من أشد المعارضين للمغرب داخل الكونغرس الأمريكى، اذ سبق ان حشد الدعم لوقف حساب الالفيه المخصص للمغرب كما سبق ان طالب بوقف المساعدات والتعاون العسكرى مع المغرب، بسبب ما اعتبره وولف التضييق الذى يعانى منه المبشرون المسيحيون فى المغرب.

وبرحيل وولف عن الكونغرس، يكون المغرب قد تخلص من احد اكبر اعدائه فى الكونغرس الذى كان قد قاد حملة التشوية التى نعرض لها المغرب فى الاعلام الدولى ومراكز القرار الأمريكية، عقب طرد المغرب للمبشرين المسيحيين سنة 2010 واستطرد الخبير فى ملف الصحراء قائلاً: «نحن امام قضية مصيرية، ولا داعى اليوم إلى التجاذب فى هذا الموضوع، بل يجب مد هذه المؤسسة بكافة الوسائل والامكانيات اللازمة للقيام بدورها، إضافة إلى دعم وتيسير التواصل بين اللجان الجهوية وبقية القطاعات المتدخلة فى مجال الحماية، وان تكون هناك علاقة مبنية على الثقة والحياد والمهنية والمسؤولية بين اللجان الجهوية وبقية المتدخلين فى حماية حقوق الانسان، ومؤكدا على ضرورة النهوض بالحماية عبر مساطر عبر دقيقة تعتمد المهنية والمعايير الدولية.

واكد بلغزال انه بالإضافة إلى التحدى المؤسستى المرتبط بالجهوية والسياسات العمومية فالتحدى الأكبر مرتبط بوجود احزاب سياسية متماسكة ومرتبطة بقضايا الناس، قادرة على التاثير لخلق توازن مجتمعى.

واذا كان قرار مجلس الامن الدولى نزع كثيرا من الالغام التى كادت ان تفجر مستقبل المفاوضات حول النزاع فإن المناورات التى سبقت القرار اكدت فشل الأمم المتحدة إلى حد الان فى مساعدتها لتقريب وجهات النظر بين الاطراف المعنية بهذا الملف الشائك، فى ظل انعدام ارادة الاطراف الاخرى التوصل إلى حل سياسى متفاوض عليه، مقابل مبادرة مغربية جادة وصادقة، بوسعها ان تكون اساس للحل المنشود⁽¹⁾.

ثالثاً:- ويكليكس: اسبانيا تدعم الحكم الذاتى بالصحراء الغربية وجاك شيراك مغربى أكثر من ملك المغرب.

الوطن دنيا تسريبات ويكليكس فى الكشف عن خبايا الدبلوماسية العالمية،

(1)إنظر«- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015 السويد تحتضن المفاوضات الموازية بين جزاء من المغرب والبوليساريو «محمد احداث» العدد 2253- فى 2013/1/24

واخر ما يتعلق بالمغرب تستمر العربى مجموعة من البرقيات تبرز دعم الحكومة الاسبانية برئاسة خوسى لوىس رودريغيث ذاتى سبتيرو لموقف المغرب فى نزاع الصحراء الغربية ومساعدة الرباط فى تقديم مقترح حكم شبيه بالذى تتمتع به منطقة كاتالونيا جريدة «الباييس» فى عددها الصادر امس الثلاثاء عن بعض هذه الوثائق المذكور والتي وكشف تصدرت صفحاتها الاولى بحكم قوة حضور نزاع الصحراء الغربية فى الوسط السياسى ومديرى والاجتماعى الاسبانى وكذلك فى العلاقات الثنائية بين الرباط الصحراء الغربية باكثر نسبة من الوثائق الخاصة بالمغرب العربى والعلاقات مع ويحظى نزاع واسبانيا، حيث يشكل موضوعا ذا أهمية قصوى فى اجندة السفراء الأمريكيين المتعتمدين فرنسا المنطقة فى الصدد تبرز عشرات البرقيات او التقارير الصادرة عن السفارات الأمريكية فى الرباط فى هذا وصول ومديرى وباريس موقف اسبانيا المحايد علانية وكن المنحاز والمؤيد للمغرب سرا منذ لمخطط سبتيرو للحكم فلا نيسان/ أبريل 2004. البرقيات تؤكد ان المغرب فى اعقاب رفضه ادرك جيمس بيكر القاضى بحكم ذاتى فى الصحراء لمدة اربع سنوات ثم اجراء الاستفتاء، الذاتى ضرورة مقترح بديل واستقر اخبرا على مقترح الحكم برقية تضمنت حوار دار بين السفيرين الأمريكى والاسبانى فى الرباط توماس رايلى وجاء فى الذاتى ولويس بلاتا على التوالى سنة 2006 حست اكد الاخير ان اسبانيا تدعم مقترح الحكم بل لكنها يجب ان تطلع على مضمونه مسبقا لان من شان ذلك ان يجعلها فى موقف مريح وكذلك المساهمة فى تحريره الوثائق كيف صاغ وزير الخارجية السابق ميغيل انخيل موراتينس تقريرا غير وتبرز هذه يحمل طابع الدبلوماسية الاسبانية ووزعه على الدائمين فى مجلس الامن رسمى ولا يتضمن مقترح تغيير المصطلحات المستعملة فى نزاع الصحراء فى الامم المتحدة، من الدولى تغيير تصفية الاستعمار والسيادة والاستقلال بمصطلحات سياسية جديدة مثل الجهوية خلال الإقليم والحكم الذاتى والتسيير الذاتى والهان على حكم ذاتى للصحراء شبيه بالذى يتمتع به الاسبانى كاتالونيا وعاصمته برشلونة الباييس واعتمادا على وثائق ويكليكس تؤكد استمرار الدبلوماسيين الاسبان فى جريدة حل غير مناقشاتهم مع الأمريكيين فى الدفاع عن الحكم الذاتى واستبعاد استقلال الصحراء لانه واقعى المغرب فى شباط/ فبراير 2007 مقترح الحكم الذاتى المستوحى من نموذجى اسبانيا وعرض المتحدة، والمانيا على عدد من الول الكبرى والمعنية باصحراء مثل اسبانيا وفرنسا والولايات قاصر رغم توصية وتؤكد برقية من البرقيات عدم ارتياح اسبانيا وفرنسا والولايات قاصر رغم توصية وتؤكد برقيات عدم ارتياح اسبانيا لمضمون المقترح لانه بقى الصلاحيات مواتينوس للرباط بضرورة ان يكون المقترح المغربى كريما فى منح للصحراويين برقية من السفارة الأمريكية أن اجتماعات عقد المستشارون السياسيون المعتمدون فى وتبرز الاسبانى سفارات والولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا فى الرباط بدعوة من المستشار والطاقة التى فى آذار/ مارس 2007 انتهى إلى أن المقترح المغربى لم يكن فى مستوى المساعى الرموز السياسية بذلت من احله خاصة

امتناع الرباط عن السماح للصخراويين باستعمال بعض للبوليزاريو الاطلاع على البرقيات الأمريكية خريطة الدعم التى يتمتع بها المغرب خاصة الترحيب ويكشف المغرب الاسباني والأمريكي بمقتراح الحكم الذاتى مقابل الانحياز المطلق لفرنسا مع مراسلة عن نائب وزير الخارجية الاسباني السابق، بيرناردينو ليون هذا الانحياز بقوله وتنقل يحول شيراك يبدو مغربيا اكثر من ملك المغرب وترى مدريد وترى ان الانحياز الفرنسى للمغرب دون ممارسة باريس لتأثيرها ونفوذها لصالح الحل الجديدة عن وثيقة اخرى ان مدير المخابرات العسكرية المغربية، ياسين المنصوري اخبر وتنقل ان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة فى نزاع الصحراء الغربية، كريستوفر روس للمغرب فى « الرباط طلبت من نيكولا ساركوزى أنه من الافضل ان لا تبدو فرنسا منحازة جدا ملف الصحراء رئيس الحكومة السابق خوسى ماريا اثنار وفي لقاء له مع السفير الأمريكى فى والمثير ان حذر، وفق مضمون مراسلة تعود لسنة 2007 أن اقتراب الولايات المتحدة من المغرب مدريد فكرة سيئة للغاية، وتضيف البرقية ان اثناء يعتقد اذا اقتراب واشنطن للمغرب تنازلات وساعدته فسيتجاوز الحدود فى التعاطي معها». ويتسبب الكشف عن هذه الوثائق ردود فعل وسط الطبقة السياسية وخاصة من طرف القوى السياسية الويدة للبوليزاريو⁽¹⁾.

أولا: المواقف الدولية

1- موقف إسبانيا

تغير موقف الحكومة الاسبانية من مبدأ حق تقرير المصير :

أ- ايدت إسبانيا حق تقرير المصير لشعب الصحراء مؤكداً أن اساس إنها الاستعمار فى الصحراء هو ممارسة المسكان لهذا الحق.

ب- عندما أيدت الأمم المتحدة تطبيق هذا المبدأ تراجعت بحجة عدم اهلية السكان، وكذلك عدم رغبة زعماء القبائل الصحراوية فى التعجيل بالتنفيذ.

ج- عندما تعاونت إسبانيا مع الجماعة الصحراوية، وضمنت أن مصالحها ستتحقق عبرها، عملت على بناء تنظيم سياسى صحراوى بهدف منحه الاستقلال.

ح- عندما تقاسمت موريتانيا والمغرب الإقليم، تراجعت إسبانيا عن فكرة الاستفتاء على ان تمنح الإقليم حكما ذاتيا، والشروع فى بناء دولة للحفاظ على مصالحها بالإقليم.

2- موقف فرنسا

(1) انظر: شبكة المعلومات الدولية الالكترونية (نت) 2014/3/14م

بعد زيارة أعضاء من مجلس الشيوخ الفرنسيين للأقاليم الجنوبية أعربوا عن تأييدهم للموقف المغربى الخاصة بمقتراح الحكم الذاتى لإقليم الصحراء الغربية وذكروا أنهم سوف يؤيدون هذا المقترح امام المؤسسات الدولية.

اما بخصوص التعامل المغربى مع النشاط السياسيين ما حدث فى مستعمرات النازحين ومحاولات المغرب قمع الحركة السياسية، فان الكونفيدرالية العامة للعمال الفرنسيين نددت بالتصرفات المغربية ودعت فى بيانها أبعثة الأمم المتحدة إلى ضرورة تنظيم استفتاء فى الصحراء على تقرير المصير .

3- موقف الاتحاد الاوروبى

أ- ينظر الاتحاد الاوروبى للمشكلة من الناحية الانسانية، حيث أكد استنكاره لنزح الالهالى الصحراويين من مدنهم إلى مخيمات استوعبت حوالى 15 الف نازح كما يطالب بزيادة المخصصات المالىو والدعم وكذا المساعدات الانسان لتغطية الاحتياجات الاساسية لحوالى 90 ألف إلى ما يقرب من 195 ألف، من الذين يعيشون فى منطقة تندوف.

ب- يدين الاتحاد الاوروبى اعمال القمع الذى تقوم به القوات الامنية المغربية تجاه النشاط السياسيين والمؤيدين لحق تفرقر المصير، وكذا الممارسات العنيفة ضد الصحفيين ومنعهم من إظهار الحقائق.

ت- أما على الجانب السياسى، فان الاتحاد الاوروبى يرحب باستئناف المفاوضات بين طرفى الصراع (المغرب وجبهة البوليساريو) لحل القضية ، التى استمرت مايقرب من 30 عاماً، والوصول إلى حل سياسى مقبول وعادل لجميع الاطراف.

4- الموقف الأمريكى

أ- كلفت إدارة الرئيس «أوباما» فريقاً ضم 13 عضوا من الاكاديميين والسياسيين والعسكريين، لمهمة صياغة سياسة جديدة تجاه المغرب العربى، بهد جعله منطقة اهتمام إستراتيجى، على عكس السياسات الأمريكى السابقة. وخلص الفريق إلى صياغة وثيقة حول السياسة الأمريكية فى شمال أفريقيا، تشكل الإطار العام لسياسة أمريكية جديدة فى المنطقة المغاربية ، وهى :

(1) تعد المنطقة المغاربية للولايات المتحدة الأمريكية ذات اهمية إستراتيجية، من النواحي الامنية والسياسية والجغرافية والاقتصادية.

(2) يجب التعامل معها انها منطقة ذات اهتمام حيوى، الأمر الذى يقلل من التركيز على الشرق الاوسط.

(3) على الولايات المتحدة ان تحدد أهدافها لتكريس الاستقرار والامن، فى المنطقة فى ظل رؤية شاملة للرئاسة الجديدة.

(4) ان تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني مشاريع أكثر فاعلية، لتطوير التعاون الأمنى ومكافحة الارهاب فى المنطقة.

(5) استمرار العمل مع البلدان الصديقة فى المنطقة المغربية، لايجاد مخرج من مأزق الصحراء الغربية

ب- مازال التأييد الأمريكى لقضية الصحراء يخضع لتجاذبات جماعات الضغط الأمريكية المؤيدة للمغرب، ومن ثم فإن واشنطن تتبع سياسات حذرة عند التعاطى مع القضية، وذلك لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، التى تربطها علاقات وثيقة بالمغرب.

ت- على الرغم من عدم وضوح الموقف الأمريكى، بصفة تامة، إنه يمكن إن هناك إرادة سياسية لدى الرئيس «اوباما» تقضى بعدم اعتناق الطرح المغربى كمرجعية لحل النزاع، وانها تفضل إطار الأمم المتحدة كإطار عام لحل النزاع وتسوية القضية، وهو ما يقلى قبولاً لدى القادة الصخراويين.

واخير، يمكن القول استناداً على ما سبق طرحه من جهود براعية الأمم المتحدة لانها النزاع، ان كلاً من الطرف المغربى وجبهة البوليساريو ليسالديهما النية للتنازل عن موقفهم. ويبدو أن المغرب أكثر تشدداً تجاه الحل، بينما جبهة البوليساريو بقدر اكبر من المرونة.

ويشير الواقع الحالى إلى استمرار لنزاع دون حل لفترة قد تطول نتيجة تشدد الاطراف، وهذا ما يؤدى إلى حالة من الجمود وعجز الاطراف والمجتمع الدولى فى الوصول إلى حل نهائى مقبول وعادل⁽¹⁾.

ثانياً:- المواقف الإقليمية:-

1. موقف جامعة الدول العربية

اهمت جامعة الدول العربية باقضية، منذ أوائل السبعينيات، الا انها نظرت إليها فى إطار انها الاستعمار الاسباني لإقليم الصحراء، ولم تتدخل فى جذور المشكلة لحلها.

2. موقف جمهورية مصر العربية

لم تعترف مصر بالجمهورية الصحراوية، وحافظت على العلاقات المتميزة مع المغرب، ومع ذلك اعرب القادة الصخراويون عن تقديرهم للدور المصرى المؤيد لقرارات الاتحاد الأفريقى المطالب بحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير، وكذلك تؤيد مصر كافة قرارات الام المتحدة بهذا الخصوص.

(1)إنظر :- شبكة المعلومات الدولية الالكترونية (نت) مارس 2015م

ومن المعروف ان مصر تشارك منذ سبتمبر 1991، فى بعثة الام المتحدة للأشراف على الاستفتاء بصفة مراقب.

3. موقف الجماهيرية الليبية

لأتحاول ليبيا موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر، وأعلن الرئيس القذافى مرارا ان المشكلة الصحراء الغربية هى العقبة فى استكمال الاتحاد المغاربى. وقد ادى هذا التصريح إلى الاقتراب فى وجهات النظر بين كل من ليبيا والمغرب.

وعلى الغم من ذلك ارسل الرئيس القذافى رسالة إلى الرئيس الجزائرى «عبد العزيز بو تفلقة» أعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية كعضو فى الاتحاد الأفريقى، وذلك فى مرحلة تكوين الاتحاد خلفا لمنظمة الوحدة الأفريقية وذلك فى محاولة منه الحصول على تصديق الجزائر على قيام الاتحاد للوصول إلى النصاب القانونى الا ان المغرب فضلت عدم التعليق على امل ان تسعى لتغيير موقف العقيد القذافى .

4. موقف المملكة العربية السعودية

حاولت المملكة العربية السعودية ان تتدخل لحل الصراع، منذ عام 1977، كما حاولت الوساطة بين المغرب والجزائر. وقد حاولت عدة مرات ان تجمع اطرف المشكلة فى مفاوضات مباشرة ولكنها وان نجحت فى ذلك، فانها لم بالمفاوضات إلى نتيجة ايجابية.

5. موقف تونس

حافظت تونس على موقف الحياد تجاه قضية الصحراء الغربية منذ بداية الازمة .

6. موقف بعض الدول العربية الاخرى

ويقد ببعض الدول العربية كل من سورية واليمن والسلطة الفلسطينية، ويقتصر الموقف على تأييدهم لحق الشعب الصحراوى فى تقرير المصير، ولا يتجاوز دعم هذه الدول لقضية الصحراء الغربية الدعم الدبلوماسى والمعنوى، دون تدخل للحل أو الوساطة بين الاطراف.

7. موقف منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقى

سبق وأن اكدنا إعراف منظمة الوحدة الأفريقية بقيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية فى الإقليم الصحراوى وتبع ذلك تأسيس الجمهورية الصحراوية للاتحاد الأفريقى بديلا عن منظمة الوحدة الأفريقية دخلت عضوية المغرب بناء على طلبها مجمدة تأسيسا على اعتراف المنظمة والاتحاد الأفريقى بالجمهورية الصحراوية.⁽¹⁾

(1) انظر : شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2014م

8. وفى إطار المواقف الإقليمية تناول

مانشر فى شبكة المعلومات الدولية الالكترونية كالاتى :-

ويكيليكس : بوتفليقة يرى فى الصحراء المغربية كويت المستقبل

نتقلت مواقع التواصل الاجتماعى وثاسقة تم نشرها على موقع «ويكيليكس»، المتخصص⁽¹⁾ فى نشر المعلومات والوثائق السرية، تكشف مضمونا لحوار سرى دار بين عبد العزيز بوتفليقة عندما كان وزير الخارجية وهنرى كيسنجر كاتب الدولة فى الخارجية الأمريكية سنة 1975.

تظهر الوثيقة باللموس الاطماع الجزائرية تجاه الثروات الطبيعية الموجودة بالصحراء، عكس ما يدعيه النظام الجزائرى حين يرفع شعارات حق تقرير المصير وحقوق الانسان .

بوتفليقة كان سيكون من الممكن بسهولة تبنى مبدا تقرير المصير انطلاقا، لدينا حاليا جار يتوفر على الحدود متحركة مع موريتانيا ومع الجزائر بعد 10 سنوات من الحدود الغير مسطرة توصلنا إلى القبول بموريتانيا فى المنطقة سيكون الامر سابقة خطيرة لو احتل المغرب الصحراء بناء على وجود حد أدنى من الشرعية. هناك خطر اندلاع صراع مع وجود حدود متقطعة لم يسبق ان كانت من قبل لم يفت الاوان بعد بالنسبة للولايات المتحدة للمساعدات على التواصل لحل، سيتعين تقديم اقصى الضمانات للأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء وستقبل الجزائر بالاستفتاء . لا تعترف محكمة العدل الدولية ولا الأمم المتحدة بحق المغرب او موريتانيا فى الصحراء.

كسنجر: دعنى انظر فى الامر وساتصل بك عبر سفيرنا.

بوتفليقة: أنا جد ايجابى، إنها مشكلة مصالح انا لا اعلم لماذا ترغب فى هكذا حدود أو لماذا يجب تخويف الجزائر. انها مسألة غير صحيحة ، اذا ماقاسم المغرب وموريتانيا الصحراء فهذه ممارسة لاصلة لها بعلم السياسة .

كسنجر: دورنا لم يكن حيويًا لان لدينا ما يكفى من المشاكل ونحن فى غنى عن مشاكل جديدة لكننى سانظر فى الامر وسنبقى على اتصال.

بوتفليقة : لا اعتقد بانكم ترغبون فى وجود دولة جديدة فى المنطقة.

كسنجر: لو تطور الامر فاننا كنا سنقبل بها كما قبلنا بغينيا الاستوائية وجمهورية الراس الاخضر.

بوتفليقة : هناك ثروات هائلة فى الصحراء، فى غضون 10 او 12 سنة ستغدو كويت المنطقة .

(1)نشر: ترجمة لمقطع من الوثيقة وهو للحوار عن الصحراء المغربية كما نشر بموقع ويكيليكس باللغة الانجليزية:

كسنجر : نحن لانعارض الامر، هذا ليس من شأننا .

بوتفليقة : انه لمن المهم الحفاظ على التوازن الذى عملنا من اجله فى المنطقة، ليس لذى اى انطباع بان مصالحكم فى المنطقة تتوافق مع الفوضى
كسنجر : اوافقك الراى

بوتفليقة : لقد اصبت بالذهول لرؤية فرنساء وتونس تعملان سوية «كقوى متوسطة» بخصوص مشكلة السرقة الوسط وقبرص والمشكل الوجود فى المغرب العربى. انا متفائل فيما يتعلق بمنطقة البحر الابيض المتوسط.

كسنجر : لقد كنا اساسا غير فاعلين فى المنطقة اذ لم نبلى بلاءا حسنا على كلا المستويين ونحن لم نقدم يد العون سواء لكم او للمغرب.

بوتفليقة : لقد عابنتم فى الشرق الاوسط احتلال الاراضى وسياسة الامر الواقع، بيد ان الكل يتكلم عن المفاوضات اذا تكلمتم مع الموريتانيين فليس هناك اى داع لتحدى قرار محكمة العدل ليس هناك سبب فى التشكيك فى نزاهة محكمة العدل الدولية، هناك فقط ساحل العاج والآخرى من يقومون بذلك. اصف الى ذلك ان كل القرائن التى دعمت موقف المغرب تم تقيدها عقب قرار محكمة العدل الدولية لقد كان هناك غموض.

كسنجر : دعنى افكر ما الذى يمكن ان اقوم به سافكر فى الامر لكننى لا ارغب ابدا ان اعدك بشئلاستطيع القيام به.⁽¹⁾

9. ومن ثم بات من العروف ان الخلافات بين الجيران غالبها تنشأ حول الارض وطمعا فى التوسع. فى هذا المعنى لا فرق بين فلاحين متجاورين يعيشان فى صراع حول خلاف الحدود، وبين الدول لكن من المسلم به ، ان الجزء من الارض موضوع الصراع هو حق لواحد من المتصارعين. قالافراد كما للدولة لها اطماع تسعى الى تحقيقها بعد صناعة مشكل الصراع والتخطيط له. حولنا ماتزال صراعات عمرت كثيراً ولم تعرف طريق الحل بعد. الصراع بين الهند وباكستان واحد من هذه الصراعات، وكذلك بين العراق وايران، وبين العراق والكويت وبين المغرب والجزائر واللائحة طويلة وعريضة. فالذى كان السبب فى هذه النزاعات أو البؤر أو البراكين معرف، والكل متفق على انه الاستعمار. لكن، من جهة ثانية نجد جشع دولة ما أو تلك يدفعها دفعا للقاء الشيطان حيث يسكن فالخلافات الثنائية الحدودية يراها البعض تخدم الاستقرار مصالحة ونظامية نظام حكمه. ومن تم فهناك من يتشيث يتلك الخلافات الحدودية وغيرها لاطالة عمر النظام واستعمالها كورقة حين القلاقل الداخلية.

ففيما يتعلق بقضية المغرب الاولى « الصحراء » والتي عمرت هى الاخرى طويلا، لأنها تحمل من التعقيدات ما يعجز العقلاء عن فك رموزه،

(1)إنظر :- فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2014

ولان من نسجها (الجزائر) حملها مالا تطبيق من الاهداف، لغاية فى نفسه، كشف عنها اخيرا، موقع ويكيليكس المتخصص فى التسريب الوثائق الاستخباراتية. لقد ازاح الموقع اللثام عما كان المغرب يردده امام الاصدقاء والاعداء بان الجزائر «ظالمة» بحشر نفسها فى قضية لا تخصها، وبتنصيب نفسها وكيلة على انفصاليين من صنعها، وباستعمالها كل ماتملك من اجل عرقلة استكمال المغرب لوحدة الترابية. ولعل من اطلع على المذكرة التى تحتوى على 16 صفحة، والمؤرخة بتاريخ 1975/2/17 والتى تكشف بالبيان تورط الجزائر فى خلق الصراع حول الصحراء المغربية. هذا الصراع الذى نفت الجزائر كم مرة مسؤوليتها فيه، مدعية انها فقط تدافع عن حقوق الشعوب كمبدأ من مبادئ الثورة ، بينما الحقيقة/ وكل الحقيقة هى مايلمىها ويدركها كل متتبع للشان العربى فى محتوى الحوار الذى دار بين هنرى كيسنجر وبوتفليقة والذى يحتوى على حقائق دامغة يجب الانتباه اليها مرة اخرى. ففى بداية حديثه حرص كيسنجر على تمرير اول حقيقة لبوتفليقة» ينبغى ان اننا لم نمارس اى ضغوطات على الاسبان بخصوص اى حل معين» وان دل هذا عن شئ فانما يدل على ان اسبانيا خرجت من مستعمرتها السابقة (الصحراء) بمحض اردتها وسلمت الارض لمالكها الشعب المغربى، والسلطة المغربية لم تقم الا بواجبها الدستورى، فالمسيرة الخضراء الشعبية هى التى حررت الصحراء وليس الجيش، ومن ثم فان الكلام عن احتلال هو كلام مردرد على اصحابه، فالشعب المغربى عبر مسيرته المظفرة هو من ذهب للقاء شريحة منه، اخوان له فرق بينهم الاستعمار البغيض. والعقل الحصيف غير محتاج للكثير من التفكير والتمحيص لفهم المراد من الكلام كيسنجر ذو الدلالة ان الارض ردت إلى اصحابها. فالولايات المتحدة ليست «جاهلة» بالتاريخ حتى تهارض المغرب فى استرجاع صحرائه. الولايات المتحدة مدركة وفاهمة بان الارض ارض مغربية، وهو ما يفهم بين سطور در كيسنجر حين قال «إعاقة المسيرة الخضراء كان سيعنى تقويض العلاقات بشكل كامل مع المغرب. كان سيعنى فعليات وقف العلاقات»

ورغم دهائه المعروف سقط بوتفليقة فى تعقيبه على قول كيسنجر فى الفخ وها هو يعترف بان « مشكلة الصحراء فريدة من نوعها (ماكانت لتكون) فى العالم وهى كذلك مشكلة مهمة(تعطل الحل لصالح الفلسطينيين هذا ما يفهم على الأقل والا كيف هى مهمة؟) بالنسبة للشرق الاوسط». ولم لا تكون فريدة ، ولقد جمعت لها الجزائر شباب مغاربة واستغلت تبعتهم للايديولوجية السوفيتية، ومعارضتهم للنظام المغربى لتجعل منهم انفصاليين يتبنون الدفاع عن سكان الصحراء المغربية وكمحاربين وظفت لهم الجزائر كل امكاناتها لخطف الضعفاء والفقراء والاطفال سكان الجنوب المغربى ومن موريتانيا والنيجر ومالى لتحشروهم فى تندوف وتجعل منهم «لاجئين» محاصرين بعسكرها فى وقت يقول بوتفليقة «ليس لدى الجزائر اى مشكلة اذا مقرر الصحراويون الانضمام إلى المغرب» والواقع انها تمنع حتى المنظمات الحقوقية من زيارة المحتجزين فى تندوف بالنار والبارود .

ورغم محاولات بوتفليقة الحصول على شئ من كسنجر على شكل تضمينات على الولايات المتحدة ولو الجزء اليسير من اطروحة الجزائر سواء بتذكيرها (الولايات المتحدة) «بالمبدأ الاعرج (تقرير المصير)». ولم يكن لكيسنجر ان يفكر كثيرا ليوضح برسالتة إلى بوتفليقة فى هذا الموضوع والتي لم تكن مشفرة بل كانت واضحة وضوح الشمس، يقول كسنجر: «رأى العلم ماذا يعنى مفهوم تقرير المصير بالنسبة لمشكلا لصحراء، واننى اتفهم الامر بالنسبة للفلسطينيين اذ ان الامر مختلف نوعا ما» وحتى ان قرار المحكمة الدولية الذى تبني الجزائر على جزء منه اطروحتها «كان القرار ملتبسا» يضيف كيسنجر ماذا بقى بعد هذا كى يقتنع المشككون؟؟؟؟.

لقد حاول بوتفليقة أثناء الحوار استعمال كل داهانة للتأثير على كسينجر بالمدح سما فى العسل حينما حاول دفع كيسنجر إلى الاجتهاد الزائد والشخص الانانى ووصفة وكأنه يعتمد على مواقف غيره «اكرر مرة اخرى بننا اصدقاء حقيقيون، نحن لا نناور وليس ثمة شئ نخفيه فقط بادرة تواجدنا معكم كضيوف لكم على هذه المائدة تعبر عن ذلك كان بإمكانكم القول «دعنا نخلو بانفسنا ونتحدث على انفراد لانك تشتغل ببراعة فائقة. ينبغى ان اقول لك بصراحة من المرجح انك لم تنتظر فى المسالة بنفسك» هنا كان بوتفليقة يحاول عبثا دفع كيسنجر لتبنى فكرته التى تدور حول تقرير المصير والحصول على ضمانات اجراء الاستفتاء فى حالة قبوله كان يحاول اقناع كيسنجر باطروحته وجعله يؤمن بها كمشكلة ويبدأ فى الدفاع عنها وفى هذا الصدد كان كيسنجر واضحا مرة اخرى مع بوتفليقة والجزائر بتساؤله الذكى «هل يمكن تنظيم الاستفتاء والمغاربة موجودون فى الصحراء؟» لدفع الجزائر إلى فهم ان الاستفتاء اصبح متجاوزا منذ ان خرج اخر جندى وانزل العلم الاسبانى وحل محله العلم المغربى بالصحراء المغربية المسترجعة.

من الاشياء المثيرة حقا فى الحوار الذى دار بين بوتفليقة وكسينجر محاولة بوتفليقة اثاره بعض النعرات ، كالإشارة إلى نفوذ فرنسا بالمنطقة وتواجدها فى حوض المتوسط وغيرهما، والتنبيه إلى ان حوض المتوسط سيكون واعد على الأمريكان الا يبتعدوا عنه . ولقد رأى بوتفليقة بأن فرنسا فى نظره لعبت دورا يتسم بعدم النضج، ولم تكن هناك كياسة وبراعة فى التعامل مع القضية (الصحراء). ولم يكفه ذلك فذهب ليحرض الأمريكان على المغرب الذى ذهب للسوفيات.

لقد اعترف ضمعا بوتفليقة وبشئ من الحسرة ، غلى ان المشكلة بين المغرب والجزائر فى الاصل هى مشكلة حدود غير ثابتة بين المغرب والجزائر، وان باسترجاع المغرب لصحرائه فان التوازن بين الذى عملت الجزائر عليه منذ مدة سيصيبة الخلل والفوضى ، هاجى الحدود كان حاضرا حين قال: «لدينا حاليا جار (المغرب) يتوفر على حدود متحركة مع موريتانيا ومع النيجر والجزائر بعد 10 سنوات من الحدود الغير مسطرة توصلنا إلى القبول بموريتانيا فى المنطقة. سيكون الامر سابقة خطيرة لو احتل المغرب

الصحراء بناء على وجود حد ادنى من الشرعية هناك خطر اندلاع صراع مع وجود متقطعة لم يسبق ان كانت من قبل». ومعلم ان الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية بين المغرب والجزائر مازالت لم ترسم بالشكل الرسمى والصحيح وهو ما تخاف منه الجزائر ، إضافة إلى تطلعها الدائم إلى جاز فقير وضعيف إلى جانبها، فالحسد والكراهية التى تملا صدر بوتفليقة ومن يدور فى فلكة، اظهرها الله على لسانه حين صرح «هناك ثروات هائلة فى الصحراء فى غضون 10 او 12 سنة ستغدو كويت المنطقة» والسؤال كيف عرفت الجزائر ان المنطقة ستكون كويت جديد؟؟ وهل كيسنجر كان محتاجا لهذه المعلومة الصحافية؟؟ ام كان بوتفليقة يحاول كشف مخطط الجزائر فى استعدادها «للمقامرة» بعائدات النفط من أجل لى ذراع المغرب؟؟ وفعلا، لقد بدأت الجزائر مخططها لتحويل (الصحراء) لكويت المنطقة، وجولت الجزائر نفسها إلى عراق شمال أفريقيا تنوى السيطرة على «كويتها» المزعوم وقيادة شمال أفريقيا. فهى من ناحية نرفض ان تكون شرطي المنطقة، لكن فى العمق تؤكد ذلك وبوتفليقة يؤكد ذلك: «انه لمن المهم الحفاظ على التوازن الذى عملنا من احله فى المنطقة، ليس لدى أى انطباع بان مصالحكم فى المنطقة تتوافق مع الفوضى».

فكل اشكال التحريض السياسى كانت بادية من إنسان عربى يتامر على حقوق 40 مليوناً من المغاربة. والذى هم اخوانه بحكم الجوار والدين واللغة والدم. فخطر الاندلاع صراع مع جود حدود متقطعة مع المغرب، والتعامل العسكرى الذى يربط الولايات المتحدة مع المغرب يرفع من سقف تخوف الجزائر، وهو ما يعبر عليه تسليحها بافراط. ومن أجل التخفيف من حدة التخوفات او لنقل الاطئنان للجانب الأمريكى حاول بوتفليقة دفع الأمريكان إلى الاعتراف بالحياد.. الحياد الذى عبر عنه كيسنجر صراحه «لكن ليست لدينا بعدا الحجم فى الصحراء. لا اعتقد باننا دعمنا طرفا ما، لقد حاولنا ان نبقي خارج القضية»

وللاسف الشديد، الأمريكان اصحاب المصالح الكبرى بقوا خارج الصراع وبقيت الجزائر عن اهل الحكمة. لقد جرت الجزائر على المنطقة وابلا من المشاكل هى فى غنى عنها واما مسألة الحدود فكان من المحتمل ان تحل اخويا مع الرئيس الراحل «بوضياف الذى اغتيل واخرون الامر الذى يدفعنا لطرح السؤال» ماذا تريد الجزائر بالضبط؟؟؟ فالمغرب ملتزم بالقانون الدولى ولم ولن يرتفع على حق احد فهو فى صحرائه وصحراؤه فيه. وبما ان مشكلة الصحراء هى مشكلة سياسية، تبقى السياسة فن تحقيق الممكن وغير الممكن، حين تتوفر الارادة والثقة المتبادلة.

وتبقى الصحراء المغربية فى عيون المغاربة قاطبة ليس فقط « كويت المغاربة» وانما سواد اعينهم الذى يلازمهم جيلا بعد جيل. واذا كانت الدعاية «كويت المنطقة» سابقة لاوانها، وهى تكشف عن اطماع الجزائر وعن توجس اقتصادى غير مبرر فان سياستها فى اثاره نزعات القلاقل يكشف عن

بعد نظر الجزائر فيما يخص استقرار المنطقة . الامر الذي يستدعي التعقل والابتعاد عن المغامرة والتي سيمنى بها الكل بالخسارة.(1)

10. هذا والى وقت قريب كان الرسميون في المغرب يعيدون سبب الاستقرار السياسي في المغرب إلى إستفادة الرباط إستفادة قصوى من الأحداث الجزائرية التي مازالت تفتك بالجزائر منذ بداية الصدام بين السلطة الجزائرية والاسلاميين الذي إندلع عقب قيام السلطة الجزائرية بالغاء الانتخابات التشريعية والتي فازت فيها جبهة الانقاذ الاسلامية باغلبية مطلقة 188 مقعداً برلمانياً- وتقاديا لوقوع أحدث مشابهة في المغرب، أقدمت السلطات المغربية على تخفيف الحصار على الحالة الاسلامية المغربية بدأت باطلاق سراح الشيخ عبد السلام ياسين الاب الروحي للحركة الاسلامية المغربية وزعيم جمعية العدل والاحسان، كما رفعت القيود عن العديد من الشخصيات الاسلامية المغربية وسمحت للتيار الاسلامي بالنزول إلى الشارع في العديد من المناسبات السياسية المحلية والعربية من فيل السماح بتظاهرات مليونية ضد مشروع قانون للأسرة منافي للشرعية الاسلامية، والسماح للشارع الاسلامي بابداء سخطه على سياسة شارون في الارض العربية المحتلة في فلسطين. وكانت هذه السياسة المغربية- والتي كان بعض المراقبين في المغرب يراها مؤقتة ومتزامنة مع توى العاهل المغربي الشاب محمد السادس خلفا للعاهل المغربي السابق الحسن الثاني للحصول على دعم كافة ألوان الطيف السياسي في المغرب - ضرورية في نظر صناع القرار المغربي لنزع كل قتائل الاشتعال حتى لا يحدث ما حدث في الجزائر التي أرخت أحداثها بظلالها بقوة على الجوار ألفاربي. وقد جاءت أحدث الحادي عشر من ايلول التي عصفت بأمريكا لتلغى هذه السياسة الانفتاحية ولتعدل فيها بنسبة 180 درجة. فالرباط وتعاطيها مع الحالة الاسلامية قبل الحادي عشر من ايلول تختلف عن الرباط في تعاملها مع الحالة الاسلامية بعد الحادي عشر من ايلول التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية أوشج الروابط والتي جعلت واشنطن تتبنى الخيار المغربي في كيفية حلحلة موضوع الصحراء الغربية وجدت نفسها مستجيبة تلقائيا للضغوط الأمريكية وخصوصا بعد اعتقال مجموعة من المنضمين لتنظيم القاعدة المتهمين بالشروع في القيام بتنفيذ عمليات عسكرية ضد بوارج أمريكية في مضيق جبل طارق. وتحت ذريعة ملاحقة فلول القاعدة في المغرب شنت المغرب اوسع حملة اعتقالات في صفوف بعض الجماعات الاسلامية في المغرب، وانضمن الصحافة العلمانية المغربية إلى هذه الحملة حيث بدأت تشن حملة على من اسمتهم بامراء الدم في المغرب وضرورة إستئصالهم من الواقع المغرب، وهي عينها الهجة الاعلامية التي اتسمت بها الصحافة الرسمية والفرانكفونية في الجزائر عقب الغاء المسار الانتخابي سنة 1992 وإلى ساهمت في اذكاء نار الفتنة وصب النار في زيت الصراخ الجزائري. وتعتبر التيارات الاسلامية المغربية ان الرباط تنفذ أجندة أمريكية في المغرب، كما

(1)إنظر:- شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015

أن هذه السياسة تندرج فى سياق الحملة الانتخابية الرسمية للانتخابات التشريعية التى جرت فى 27 ايلول- ستمبر. وتعمل بعض الاوساط السياسية الرسمية على جعل البرلمان المغربى خاليا من الاسلاميين، وبمجرد ان صرح وزير الشؤون الاسلامية عبد الكبير مدغرى علوى بانه سيكون مسرورا جدا إذا نجح الإسلاميون فى الانتخابات، شن عليه رئيس الوزراء والأحزاب اليسارية والعلمانية حملة شرسة وندتوا وزير الشؤون الدينية بانه المتحدث باسم الظلامية فى المغرب.

والجدل السياسى الدائر فى المغرب بين السلطة والاسلاميين من جهة، وبين الأحزاب العلمانية والتيار الإسلامية من جهة اخرى يذكر ببدايات الصراع الجزائر حيث تحول الاختلاف الايديولوجى إلى استعمال العنف والبنادق، حيث تسبب العنف فى مقتل مائتين ألف جزائرى مازالت القائمة طويلة.

وتطمئن الجهات الرسمية فى المغرب بأن المشهد الدموى فى الجزائر لن يتكرر فى المغرب باعتبار ان الاسلاميين لن يحصلوا على الاغلبية فى البرلمان وان هناك حصصا ستوزع على التيارات السياسية، كما أن الاسلاميين الذى سيدخلون البرلمان هم المحسوبون على الخط المتعد.

وللتذكير فقط فان السلطة الجزائرية كانت تخطط فى نفس السياق إلى ان تحدث المفاجأة التى لم تكن دوائر القرار الجزائر تتوقعها على الاطلاق، وشروع المغرب فى الصدام مع التيارات الاسلامية بحجة ان بعضها مترتب بتتنظيم القاعدة، صحيح انه سيرضى واشنطن إلى ابعد الحدود لكنه سيحدث ثغرة كبيرة فى الجدار الوطنى المغربى وقد يكون مدخلا لكثير من التصدعات الداخلية.⁽¹⁾

11. وفى إطار تناول الانشقاق السياسى فان البعض يرى ان - أزمة الصحراء الغربية هى العقبة الكاداء فى الطريق بناء الاتحاد المغاربى .

تعيش منطقة العربى حالة من الاستقرار اللامستقر، ووضعاً مرتبكاً قد يتضعضع فى اى لحظة، وقد بات المغرب العربى على هذه الحالة منذ أزيد من أربع عقود وتحديدا لدى بداية ما عرف فى هذه المنطقة بأزمة الصحراء الغربية وقد أصبحت قضية الصحراء الغربية مؤثرة إلى أبعد الحدود فى العلاقات الجزائرية - المغربية، بل فى العلاقات المغربية- المغربية أيضا والتي عرفت تداعيات كبيرة بسبب أزمة الصحراء الغربية.

ورغم أن التريجات الرسمية التى تصدر فى كل من الرباط والجزائر إيجابية وتوحي بقرب إنفراج تام فى العلاقات بين الجزائر والمغرب إلا أن تصريحات الكواليس وما يجرى تحت السطح يؤشر إلى أن الأزمة البلدين ستتواصل إلى أجل غير مسمى.

ومثلما تتهم الرباط الجزائر بأنها اعادت ضخ الحيوية فى جبهة البوليساريو ودعتها إلى تصعيد عملياتها فى القريب العاجل ضد القوات المغربية، فإن الرسميين الجزائريين يتهمون المغرب بتقديم الدعم للجماعات الاسلامية المسلحة فى الجزائر وتسهيل عبور أفراد هذه الجماعات عبر الحدود المغربية، وقد شكلت هذه الملقات الامينة العالقة بين البلدين حاجزا حال دون تفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين.

وحسب الجزائريين فإن الرباط مازالت تعمل على واد الحق الصحراوى وجرمان جبهة البوليساريو من إقامة دولتها فى الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهى - أى الرباط تعمل ما فى وسعها لعرقلة الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية وق خطة الأمم المتحدة، لكن الرباط من جهتها فتري أن الجزائر واجهزتها الامنية هى وراء خلق جبهة البوليساريو وذلك عندما كان صحراويون يدرسون فى الجامعات الجزائرية، وأصدر هورى بومدين الرئيس الجزائرى الاسبق أوامره مدير الاستخبارات العسكرية فى ذلك الوقت قاصدى كرباح باستقطاب هؤلاء الطلبة منهم الرئيس الصحراوى الحالى ودعمهم ماديا وسياسيا وعسكريا لانشاء جبهة تحرير الساقية ووادي الذهب وتعتبر الرباط أن تاريخ المغرب العربى لم يعرف لا قديما ولا حديثا شيئا اسمه دولة الصحراء الغربية وأن هذه الصحراء الغربية وأن الصحراء كانت على الدوام أرضا مغربية كما تؤكد كل الوثائق.

وان ما عرف بازمة الصحراء الغربية هو من مخلفات الاستعمار الاسبانى ثم الفرنسى ومعروف ان المغرب لم تكن تعرف على الاطلاق باستقلال موريتانيا لانها كانت تعتبر موريتانيا أرضا مغربية ايضا، وكان العاهل المغربى الراحل الملك الحسن الثانى يطالب بالارض الموريتانية الامر جعل الموريتانيين يرتمون فى احضان الجزائر فى عهد هوارى بومدين كنوع من الحماية لهم ضد العاهل المغربى الراحل .

وقد أصبح أزمة الصحراء الغربية ترسم منحنيات العلاقات المغابية-المغاربية ونشأت فى المغرب العربى معادلة سياسية وديبلوماسية مفادها ان الدول المغاربية الاخرى كتونس وليبيا وموريتانيا إن هى دعمت جبهة البوليساريو فانها بذلك ترضى الجزائر وتغضب المغرب وان هى سحبت إعرافها بجبهة البوليساريو فسوف تغضب الجزائر وترضى المغرب، ولان الجزائر والمغرب من اكبر الدول المغاربية من حيث الديموغرافيا على السواء فقد بات يؤثران بقوة فى رسم منحنيات العلاقات المغاربية.

ولان المعادلة السياسية التى جئنا على ذكرها قد أقرت الدول المغاربية كثيرا فقد أصبحت الدول المغاربية الاخرى غير مبالية بازمة الصحراء الغربية وتدايعياتها، فراحت كل دول تبحث عن محور إقليمى دولى آخر تتعامل معه.

فالجمهورية الموريتانية وجدت عزائها فى الدولة العبرية، والجمهورية الليبية العظمى راحت تبحث عن عزائها فى القارة الأفريقية.

واصبح العقيد معمر القذافى الزعيم الليبى آنذاك فى نظر الصحافة الليبية زعيم أفريقيا وباعث نهضتها المعاصرة، فيما تونس وجدت عزاءها فى واشنطن بعد أن أدارت ظهرها لفرنسا التى انتهى عزها فى تونس مع نهاية حكم الرئيس التونسى الاسبق الحبيب بورقيبة.

ويبقى القول أن أى انفراج فى العلاقات الجزائرية - المغربية، والعلاقات المغربية - المغربية مرهون بحل قضية الصحراء الغربية، لكن المؤشرات كلها لاتشير إلى قرب حلحلة هذه الازمة التى جاوزت أربعة عقود بدون حل (1)

ملك المغرب محمد السادس اكد استعداد بلاده لدعم المبادرات التى تحافظ على استمرار اتحاد المغرب العربى المعطل.

وقال ملك المغرب فى رسالة بعث بها للرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة مرور 25 عام على تأسيس الاتحاد « أنه كلما حلت هذه الذكرة تسائل الجميع عن ما بذل من جهود فى سبيل صيانة هذا المكسب التاريخى الكبير ليستجيب لطموحات شعوب المنطقة»، ومددا حرص المغرب على تجسيد احكام ومنطوق مبادئ الاتحاد المغربى ودعم المبادرات التى تضمن استمراره.

وتأتى رسالة ملك المغرب فى وقت تشهد فيه علاقات البلدين خلافات حاد بسبب قضية الصحراء الغربية.

وفى وقت اتهم رئيس الوزراء الجزائرى عبد المالك سلال المغلاب بتعريض امن المنطقة للخطر عبر السماح بتدفق مئات الاطنان من المخدرات من ارضيه للجزائر والتى قال إنها تستخدم فى تمويل ما اسمها «الجماعات الارهابية».

و من هنا استدعت الخارجية المغربية سفير الجزائر بالرباط للاحتجاج على ما قالت انها عمليات ترحيل متكررة للاجئين السوريين إلى المغرب، فى وقت رفضت فيه الخارجية الجزائرية هذا الاتهام .

ويشار إلى ان اتحاد المغرب العربى اسس فى 17 فبراير / شباط 1989 بمدينة مراكش المغربية، ويتألف من خمس دول هى ليبيا وتونس والجزائر والنغرب وموريتانيا.

وبهدف الاتحاد إلى فتح الحدود بين الدول الخمس لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع والتنسيق الامنى ونهج سياسة مشتركة فى مختلف الميادين (2).

(1) انظر : فى شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (نت) مارس 2015م

(2) انظر : فى شبكة المعلومات الدولية (نت) مارس 2015
المغرب : محمد السادس يؤكد تمسكه بالاتحاد المغربى بعد تعطله 19 سنة .

مصير جبهة البوليساريو !

كان للتصريح الذى ادلى به الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى الرباط فى وقت سابق ضرورة ان تعود الصحراء الغربية إلى المغرب واحقية المغرب فى الصحراء الغربية وقع كبير على جبهة البوليساريو التى نددت فى الجزائر بهذا التصريح معتبرة آية تدخلا فرنسيا سافرا فى قضية الصحراء الغربية وانحيازاً كاملاً للمغرب. ويندرج تصريح الرئيس الفرنسى فى سياق حصول مواقف أمريكى- فرنسى بشأن حلحلة القضية الصحراوية وهو ما يعرف بالحل الثالث القاضى بمنح جبهة البوليساريو حكما ذاتيا فى المناطق فيما تتولى المغرب الاشراف على وزارات السيادة بما فى ذلك رسم السياسة العامة للصحراء الغربية، وعلى هذا الاساس بدأت الرباط تتحرك حيث اخذت تستعد لاعطاء صلاحيات واسعة للمناطق الصحراوية، وقد دعا العهل المغربى محمد السادس إلى تنظيم حوار شامل حول اعطاء الاقاليم الصحراوية صلاحيات واسعة وذلك فى ضوء الحل السياسى الأمريكى الذى قدمه جيمس بيكر المشرف على ملف الصحراء الغربية. وفى ظل التوافق الأمريكى - الفرنسى حول الية الحل فى الصحراء الغربية فان الخناق السياسى بدا يتلف حول جبهة البوليساريو التى اتهمت الرئيس الفرنسى جاك شيراك بانتهاك الشرعية الدولية لدى تصريحه بتبعية الصحراء الغربية للمغرب. وحتى الجزائر التى رعت تاسيس جبهة البوليساريو وتقديم الدعم المالى والسياسى واللوجستى لها بدا تاييدها المطلق يتراجع لجبهة البوليساريو. والجزائر التى قدمت صكا على بياض لواشنطن فى حربها ضد الارهاب لا يمكنها ان تقف فى وحه الخيار الأمريكى القاضى بتطبيق الحل الثالث، مقابل الحل الجزائرى القاضى سابقا باستقلال منطقة الصحراء الغربية، والحل المغربى القاضى ببسط السيطرة الكاملة على المناطق الصحراوية، كانت الرباط ترفض جملة وتفصيلا الحديث عن أى حق لجبهة البوليساريو، وقد منعت السلطات المغربية فى وقت سابق فى شهر تشرين الثانى- نوفمبر رئيسة مؤسسة فرنسا للحريات دانيال ميتيران ارملة الرئيس الفرنسى الراحل فرانسوا ميتيرن من دخول اراضى الصحراء الغربية ورفقت تنقلها على متن رحلة إلى العاصمة الصحراوية العيون. وتجدر الاشارة إلى انه قبل طرح الحل الثالث لحلحلة أزمة الصحراء الغربية كانت جمعية الأمم المتحدة تطالب باجراء استفتاء عام فى مناطق الصحراء الغربية حول الانضمام او الانفصال عن المغرب، غير ان الاتصالات المغربية المكثفة بعواصم القرار وتحديد واشنطن وباريس افضت إلى تبنى واشنطن لمشروع الحل الثالث، ولم يبق لجبهة البوليساريو غير الجزائر حيث مازالت هذه الجبة تتخذ من منطقة تندوف الجزائرية قاعدة عسكرية وسياسية لها. غير ان الجزائر التى اخذت فى المدة الأخيرة تقنع واشنطن بضرورة تقديم مساعدات لها وتحث الشركات الأمريكية بالدخول إلى الجزائر قد لا يصمد طويلا فى تبنى خيار الانفصال. اما جبهة البوليساريو فترى ان الخيار الثالث سيفضى إلى عودتها إلى كفاح المسلح كتكثيف الحرب ضد القوات المغربية المراقبة فى مناطق الصحراء الغربية. ورغم أن الرباط أوفدت وزير

دخلتها ادريس جتو إلى الجزائر للاحتكاك بالمسؤولين الجزائريين والتقرب منهم فى محاولة لمعرفة وجهة مظر الجزائر عن قرب الا ان المسافة مازالت بعيدة بين الجزائر والرباط والتي انعكست على غلق حدود البلدين وتراجع العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما. ويرى متابعون الملف الصحرا الغربى فى الجزائر ان واشنطن مادامت امسكت بالملف الصحراوى وبدأت تفوض ما يسمى بالحل الثالث فان الامور فى الصحراء الغربية ستؤول الى ما تريده واشنطن خصوصا فى ظل العصر الأمريكى الراهن. ويرى هؤلاء المتابعون للملف الصحراوى ان جبهة البوليساريو لا تستطيع ان تحسم الموقف عسكريا لصالحها، خصوصا وان الجزائر التى دعمت جبهة البوليساريو عسكريا فى اوقات سابقة لم يعد فى وسعها اليوم مواصلة هذا الدعم العسكرى، ومن جهة اخرى فان هذا التوافق بين باريس وواشنطن بشأن الحل الثالث سوف يضعف المزقف الجزائر بالداعى إلى اقامة دولة مستقلة للصحراويين، كما يضعف جبهة البوليساريو التى أصبحت مستاءة من توجه المؤسسات الدولية وعلى رأسها جمعية الأمم المتحدة إلى تبني خيار الحال الثالث. وهذه الترجعات جعلت العديد من القادة الصحراويين يتضمون إلى المغرب واعلنوا راحة من الرباط ان الصحراء المغربية مغربية. وحسب المراقبين فى الجزائر فان انحسار الدور الدولى والإقليمى للجزائر بسبب الفتنة الداخلية فى الجزائر انعكس سلبا على جبهة البوليساريو التى ربطت نفسها قلبا وقالبا بالجزائر. ولا شك ان واشنطن اذا استطاعت ان تفرض الحل الثالث فى الصحراء الغربية فان جبهة البوليساريو قد لا تكون صاحبة الحظ فى ادارة مناطق الحكم الذاتى فى الصحراء الغربية باعتبار ان قاداتها شعار الدولة الصحراوية او الموت غير ان الرباط ستستعين بقيادة جبهة البوليساريو السابقين الذى انشقوا عن الجبهة البوليساريو وانضموا إلى المغرب. والجزائر التى تم تعيينها كدولة ملاحظة فى اجتماعات هيوستن التى انعقدت بين الطرف المغربى والصحراوى تبدى مؤسساتها الدبلوماسية استياء خفيا من خروج اللعبة من يد الأمم المتحدة إلى يد واشنطن التى املت مشروع الحل الثالث سيجعل نهاية للمشروع الجزائرى فى الصحراء الغربية، ومشروع جبهة البوليساريو التى تأسست قبل ربع قرن ولم تر بعد حلم الدولة الصحراوية المستقلة يتحقق فى الاراضى الصحراوية الفاصلة جغرافيا وسياسيا بين المغرب والجزائر⁽¹⁾!!!

وفى الختام وبعد إستعراض دور البيئة الإقليمية والدولية فى الانشقاق السياسى حول أزمة الصحراء الغربية اننا نرى أنه فى ظل المتغير ات الاقتصادية العالمية والمتقدمة فان السياسة قد تنازلت لصالح الاقتصادات التكاملية العالمية بمعنى ان الدول الحديثة لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن الدول المجاورة ومن ثم فالتكامل والتعاون الاقتصادى أصبح أمراً لا مناص منه وتطبيقاً لذلك فقد قامت الجزائر منذ أغسطس 1994م وقت ان كانت حدودها مغلق مع المغرب بتوصل أنابيب الغاز

(1) انظر : شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (نت) 9 مارس 2015

من الجزائر عبر المغرب إلى اسبانيا والبرتغال وتم استكمال عام 1996⁽¹⁾.

ومن ثم تستطيع الدولة المؤثرة فى النزاع الإقليمية مثل الجزائر وموريتانيا والدولية مثل أمريكا وفرنسا واسبانيا ان تقيم شراكة اقتصادية منها بين هذه الدول لتحقيق استثمارات وفوائد اقتصادية لدول المنطقة وأن يكون لحركة البوليساريو وتمثل داخل هذه التجمعات الاقتصادية فى اتحاد كونفدرالى يربطها بدولة المغرب ويجعل لها السيادة على الصحراء الغربية ويكون هناك مجالس اقتصادية وسياسية تحقق التكامل الاقتصادى والسياسى والارتباط بين الصحراء الغربى ودولة المغرب فى شكل اتحاد بينها يحقق للبوليساريو تقرير المعيد ويحقق لدولة السيادة على الاتحاد والاستقرار السياسى والاستفادة من التكامل الاقتصادى بينها وبين البوليساريو خاصة وهو نوع موسع من الحكم الرئسى للبوليساريو وسوف تكون البوليساريو دولة وليدة تحتاج إلى اتحاد مع دول المغرب بامكانياتها وقدراتها السياسية والاقتصادية الامر الذى سيفرض على البوليساريو حتمية تحقيق الوحدة والاندماج مع المغرب وليس هذا بجديد فقد حدث كثير من الدول العربية مثل السودان وجنوب السودان واليمن الشمالى واليمن الجنوبى ان التنسيق والتعاون والتكامل امر تفرض طبيعة العلاقات الدولية بين الكيانات المجاورة بحكم عوامل الجغرافيا والتاريخ والاقتصاد والسياسة والمهم ان تتوافر الارادة السياسية لدى المغرب والبوليساريو على اقامة نوع من الكونفدرالية والاتحاد الرئسى بينهما لتحقيق تكتل دستورى سياسى واقتصادى بينهما فى إطار منظمة اقتصادية تضم كل اطراف النزاع وتشمل الجزائر وموريتانيا بالتعاون مع الدول التى لها صلة باطراف النواع مثل أمريكا وفلانسا واسبانيا ودول الاتحاد الاوروبى أى الاتفاق على أى شكل من أشكال الاتحاد تكون ممثلة فيه المغرب والبوليساريو فى شكل مجلس رئاسى بينهما.

نتعرض تاريخيا.

المفاوضات بين جبهة البوليساريو والمغرب

تستأنف المفاوضات التمهيدية بين جبهة البوليساريو والمغرب من جديد ضمن جولة ثامنة يومى 20 و 21 يوليو بمنهاست حسبما افاد ممثل جبهة البوليساريو وعضو وفدها المفاوض السيد البوخارى احمد وكالة الانباء الصحراوية تقدم بالمناسبة جردا كرونولوجيا لأبرز المحطات والاتصالات التى جرت بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية منذ اول اتصال بينهما 1979 بالعاصمة المالية بامكو، مع التركيز على نتائج المفاوضات والعراقيل التى تعترض سبيل ممارية الشعب الصحراوى لحقة فى تقرير المصير عبر الاستفتاء:

1979: استضافت العاصمة المالية بامكو اول لقاءات سرية بين البوليساريو ووفد عن الحكومة المغربية، دون نتيجة تذكر.

(1) انظر : هناء سيد محمود / قضية الصحراء ومرحل التطور 1990-2002 مرجع سابق
صص 44/42

82-1985: مرحلة المفاوضات غير المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب ما عرف بـ«المساعى الحميدة» تحت اشراف منظمتى الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية.

1983: جرت لقاءات مباشرة بين وفد عن جبهة البوليساريو والمغرب بالجزائر

12 يونيو 1983: عقد القمة 19 لمنظمة الوحدة الأفريقية والتتبننت بالاجتماع بحضور المغرب، القرار 104 الذى يدعو طرفى الصراع، لمغرب وجبهة البوليساريو، الدخول فى مفاوضات مباشرة قصد الوصول إلى اتفاق توقيف القتال وتوفير الظروف الملائمة لتنظيم استفتاء حول تقرير مصير الشعب الصحراوى دون اية شروط ادارية او عسكرية وتحت الرعاية المشتركة لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

1985 : منظمة الأمم المتحدة تتبنى الخطة التى اعدتها الوحدة الأفريقية لحسم المسألة عبر استفتاء تقرير المصير وتتكفل المنظمتان بالاشراف على تنظيم ومراقبة العملية بصفة مشتركة، وتدعوان للمفاوضات بين الطرفين .

1987: بدء جهود مشتركة بين الأمم المتحدة والوحدة الأفريقية، بزيارة اول بعثة تقنية لدراسة المعطيات الديمغرافية واللوجستكية قصد التحضر لتنظيم الاستفتاء.

1989» اثر تصريحات لملك المغرب الحسن الثانى، لجريدة le point الفرنسية قال ان ابوتب قصره مفتوحة امام البوليساريو، قررت هذه الاخير افاد وفد التقى بالملك بمراكش وقال كلمنة الشهيرة « المغرب تمكن من السيطرة على الاراض لكنه لم يفلح فى كسب قلوب اهل الصحراء الغربية»

30 غشت 1991: مجلس الامن يتبننخطة التسوية، التى كانت ثمرة لمفاوضات طويلة الخطة رسمت بهدف تنظيم استفتاء تقرير المصير فى اجل ثمانية شهور (سبتمبر 1991 حتى يناير 1992)، حيث تم انشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية (المينورسو) ولجنة لتحديد هوية الناخبين، وتحديد يوم 6 سبتمبر لبدء سريان وقف اطلاق النار وانتشار مراقبى الأمم المتحدة على جانبى الجدار.

ديسمبر 1991: الامين العام للامم المتحدة فى مواجهة المصاعب ورفض المغرب يقدم تقريراً يعرض فيه خمسة معايير لتحديد هوية الناخبين، وقد مثل هذا اول تجاوز مقارنة مع خطة التسوية الذى اعتبر المرجعية فى تحديد هوية الناخبين، الاحصاء الاسبانى لسنة 1974.

17-19 يونيو 1993 السيد صاحب زلدة يعقوب خان، الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى ينظم بالعيون ولاول مرة مفاوضات بين المغرب وجبهة البوليساريو.

1993/10/25 : فشل محاولات تنظيم جولة ثانية لمفاوضات مباشرة بين المغرب والبوليساريو بنيويورك بسبب عراقيل مغربية.

1994/08/28 : بعد قبول البوليساريو للمعايير الخمس (الاحصاء الاسبانى لعام 1974، الاقارب المباشرة لهؤلاء الاشخاص، الاطفال من اب صحراوي، اعضاء قبائل صحراوية اقاموا فى الصحراء الغربية لمدة ست سنوات متتالية) انطلقت عملية تحديد هوية الهوية الناجبة.

25 فبراير 1985: فرانك رودى رئيس لجنة الهوية بعد استقالته يقدم تقرير امام لجنة العلاقات الخارجية فى الكونغرس الأمريكى، يفصح العراقيل المغربية التى تعرض لها اثنتاء عمله مع اللجنة .

ديسمبر 1995: توقف عملية تحديد هوية الناهيين بسبب اصرار المغرب ضم بعض القبائل المتواجدة بجنوب المغرب تحت الرموز J/51/52، وH41،H61 وتمثل هذه الرموز ترتيبا اسبانيا للقبائل التى لم تكن تقطن الصحراء الغربية فى الوقت الذى تمت فيه عملية الاحصاء.

يوليو 1996: تنظيم لقاء سرى بجنيف بين وفد البوليساريو والسلطة المغربية لكن بدون جدول اعمال محدد نتج عنه اتفاق لمعاودة اللقاء فى شهر سبتمبر.

1996 (نهاية سبتمبر): تنظيم اللقاء المبرمج بجنيف اتقف على اثره على مبداء مقابلة وفد البوليساريو لملك المغرب نهاية السنة التقى الوفد مع ولي العهد الذى هو محمد السادس، كون الحسن الثانى حسب وزير الداخلية والمشرف على اللقاء الصحراوية منذ 1978 كان فى فترة نقاهة.

مارس 1997: الامين العام الأمى السيد كوفى عنان يعين السيد بيكر مبعوثا خاصا له إلى الصحراء الغربية.

جيمس بيكر يحدد مهمة على ثلاث مستويات: مدى امكانية تنفيذ خطة التسوية، اعادة صياغة الخطة صياغة بديل اخر لها.

10-11 يونيو 1997: تنظيم جيمس بيكر لمشاورات منفصلة بلندن مع جبهة البوليساريو، المغرب، وبحضور الجزائر وموريتانيا بصفتها مراقبان.

23 يونيو 1997: محادثات مباشرة جبهة البوليساريو والمغرب فى لشبونة تحت اشراف جيمس بيكر، بحضور الدولتين المراقبتين لمسار التسوية الجزائر وموريتانيا.

19-20 يوليو 1997: تنظيم جولة ثانية من المحادثات بين جبهة البوليساريو والمغرب بلندن تحت اشراف جيمس بيكر بحضور الجزائر وموريتانيا.

29 غشت 1990: تنظيم جولة ثالثة من المحادثات على نفس الشكل بلشبونة.

14-16 سبتمبر 1997: الجولة الرابعة للمحادثات تعقد بهيوستن)

الولايات المتحدة) تشهد توقيع جبهة البوليساريو والمملكة المغربية على اتفاقيات متضمنة ترتيبات واليات تنفيذ خطة التسوية منها «اعادة بعث عملية تحديد الهوية، البدء فى تنفيذ خطة التسوية، تجميد نشاط القوات العسكرية، اطلاق صراح اسرى الحرب، عودة اللاجئين، الاتفاق على سلطة الأمم المتحدة بالإقليم خلالالفترة الانتقالية، عملية تحديد الهوية وتنظيم الاستفتاء

1 ديسمبر 1997: اعادة تفعيل عملية تحديد الهوية، وقد عاجلت هذه العملية 148000 طلبا وقد ادخلت أعدا كبير للطلبات من طرف المغرب .

اكتوبر 1998: منظمة الأمم المتحدة تعرض على الطرفين مجموعة من البرتوكولات المتعلقة بعملية تحديد الهوية ودراسة الطعون

نوفمبر 1998: مشروع برتوكول مقدم من طرف المحافظة السامية للاجئين بخصوص اعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم يعرض على المغرب، جبهة البوليساريو ، الجزائر وموريتانيا.

ابريل -مايو 1999: جبهة البوليساريو والمغرب تقبلان رسمياً بعد المفاوضات ، بروتوكولات وتعليمات خاصة باتمام عملية تحديد الهوية وعملية معالجة الطعون.

15/07/1999: نشر القسم الاول من قائمة الناخبين الذين تم قبولهم من طرف لجنة تحديد الهوية كناخبين للتصويت فى الاستفتاء (251_ 84 ناخب).

13 سبتمبر 1999: مجلس الامن يتبنى اللائحة رقم 1263 معبرا فى محتواها عن امله الانتقال عملية معالجة الطعون إلى عملية ثنائية لتحديد الهوية.

نوفمبر 1999: المحافظة السامية للاجئين تنهى عملية التسجيل التى شرع فيها العام 1997 بحيث بلغ عدد اللاجئين 149-107.

17 يناير 2000: نشر القسم الثانى من القائمة الوقتة للطعون (بعد ان جرت عملية تحديد الهوية فى اكثر من مدينة مغربية)

08-11 ابريل 2000: يقوم جيمس بيكر بجولة فى المنطقة يقرر على اثرها اجراء محادثات مباشرة بين طرفى النزاع.

14/05/2000: يشرف جيمس بيكر على تنظيم محادثات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو فى العاصمة البريطانية لندن بحضور كل من الجزائر وموريتانيا.

28 يونيو 2000: جولة ثانية من المحادثات بلندن.

21-27/07/2000: لقاء بجينف بين المغرب وجبهة البوليساريو حول تدابير الثقة مع ممثل الامين العام للامم المتحدة لمسالة الصحراء الغربية.

2000/09/28: جولة رابعة من المحادثات ببرلين فى غياب وفد المغرب.

ممثل المغرب إلى المفاوضات يصرح بان المسالة فى طريق مسدود، لاسباب مبدئية وليس بسبب تفاصيل مقترحا للمرة الاولى فكرة حل فى إطار سيادة مغربية.

2001/05/05: جيمس بيكر يلتقى الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة ويعرض عليه مشروع اتفاق الإطار .

يقترح المخطط الإطارى انتخاب هيئة تنفيذية من طرف الـ86000 ناخبا الذين تم احصاؤهم من طرف لجنة تحديد الهوية إضافة إلى هيئة تشريع تنتخب من طرف مجموع السكان .

2001/05/05: يسلم جيمس بيكر مشروع الاتفاق الإطار للامين العام لجهة البوليساريو.

22 مايو 2001: الرئيس الجزائرى يوجه مذكرة إلى الامين العام للامم المتحدة ومبعوثه الخاص حول رفض الجزائر للاطروحة (اتفاق الإطار)

28 مايو 2001: جبهة البوليساريو تسلم اقتراحات قصد تجاوز العراقيل التى تواحه تطبيق خطة التسوية .

21 يونيو 2001: الامين العام للامم المتحدة يعرض تقويؤا لمجلس الامن ويقترح مشروع الاتفاق الإطارى .

بعد استنتاجه تطبيق خطة التسوية وعمليات الملاءمة التى اجررت عليها (تحديد الهيئة الانتخابية وكيفيات الاحصاء)

21 يونيو 2001: الممثل الدائم للجزائر بالأمم المتحدة يسلم رسالة لرئيس مجلس الام موقف الجزائر تجاه تقرير الامين العام للامم المتحدة ومشروع الاتفاق الإطارى.

(نهاية يونيو) 2001: مجلس الامن يتبنى الاثحة 1359 التى يطالب فيها كل جهات المعنية دراسة وفحص الاتفاق الإطارى والتفاوض على ادخال تغييرات محددة ومناقشة كل اقتراحات من شانة التوصل إلى تسوية ترضى الطرفين مؤكدا دراسة مقترحات جبهة البوليساريو.

27-29 غشت 2001: جيمس بيكر يجتمع بممثلى جبهة البوليساريو، الجزائر وموريتانيا لمناقشة المشروع الإطارى مع عدم دعوة المغرب لقبول بالمشروع الإطارى.وقد عبرت كل من جبهة البوليساريو ولجزائر عن تمسكها بخطة التسوية ورفضهما للمشروع.

2001/10/04: جبهة البوليساريو تسلم مذكرة إلى جيمس بيكر تتضمن رفضها لمشروع الاتفاق الإطارى.

2001/10/07: الرئيس الجزائرى يرسل إلى جيمس بيكر بملاحظات الجزائر فيما يخص مشروع الاتفاق الإطارى يقترح إدارة أمور الصحراء الغربية من طرف الأمم المتحدة من أجل السماح بتطبيق خطة التسوية.

31 يناير 2001: جيمس بيكر يرسل إلى المغرب جواب البوليساريو والجزائر حول مشروع الاتفاق الإطارى.

2001/11/02: الرئيس بوتفليقة يلتقى بجيمس بيكر بهيوستن حيث يؤكد له تمسك الجزائر بخطة التسوية ورفضها لمشروع الاتفاق الإطارى.

2001/11/10: ارسال المغرب لردده حول ملاحظات جبهة البوليساريو فيما يخص مشروع الاتفاق الإطارى.

نوفمبر 2001: الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى لائحة حول الصحراء الغربية تؤكد فى محتواها، على غرار الدورات السابقة ، تمسكها بتنفيذ خطة التسوية واتفاقيات هيوستن.

24-25 يناير 2002: جيمس بيكر يقوم بزيارة للمملكة المغربية ويجرى محادثات مع ملك المغرب محمد السادس.

29 سناير 2002: تبعا لعقود تنقيب عن البترول الموقعة بين المملكة المغربية وشركات اجنبية، المستشار القانونى لمنظمة الأمم المتحدة يقدم لمجلس الامن رايه حيث افادته القانونية يقول فيها» انه ليس للمملكة المغربية اية سلطة ادارية وان اتفاقيات مدريد لم تقم بنقل اية سلطة لاي من الجهات الموقعة بان وضع الصحراء الغربية بصفتها إقليما غير مستقل لا يزال ساريا وبان اى استغلال للثروات الطبيعية فى هذا الإقليم بدون موافقة الشعب والصحراء ينتافى ومبادئالقانون الدولى.

19 فبراير 2002: الامين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد كوفى عنان يقدم تقريرا بمجلس الامن يقترح فيه الخيارات التالية:

- الخيار الاول: تقوم منظمة الأمم المتحدة لتطبيق خطو التسوية دون الرجوع لطرفى النزاع.

- الخيار الثانى: مراجعة الاتفاق الإطارى بدون الرجوع لطرفالنزاع بحيث يتم تقديمه بصفة وثيقة غير قابلة للتفاوض.

- الخيار الثالث: دراسة امكانية تقسيم الاراضى الصحراويين. فى حالة اختلاف الطرفين يقدم مجلس الامن مخطط تقسم غير قابل للتفاوض.

- الخيار الرابع: يتخذ مجلس الامن قرار انها مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية.

21 فبراير 2002: الممثل الدائم للجزائر بالالام المتحدة يسلم رسالة إلى رئيس مجلس الامن حول موقف الجزائر تجاه تقرير الامين لمنظمة الأمم المتحدة.

الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة فى أزمة الصحراء الغربية

27 فبراير 2002: مجلس الامن يصدر اللائحة 1394 القاضية بتمديد عهدة مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية إلى غاية 30 ابريل 2002، ويقرر الدراسة الججدية للخيارات الاربعة المقترحة ويطلب الامين العام الاممى بعرض تقرير قبل انتهاء العهدة الحالية.

31 يوليو 2003: مجلس الامن يصدر اللائحة 1495 القاضية بتمديد عهدة مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية إلى غاية 31 اكتوبر 2003.

مارس 2004 بدء اول زيارة بين افراد العائلات الصحراوية المقسمة علي طرفى الجدار تحت اشراف مفوضية الأمم المتحدة ضمن تدابير بناء الثقة.

ابريل 2004: فى مذكرة للامين العام للامم المتحدة، المغرب يعلن رسميا «بان فكرة استفتاء تقرقر المصير فى الصحراء الغربية» باننت متجاوزة بالنسبة للرباط.

6 نوفمبر 2004: جيمس بيكر يقدم استقالته من ملف الصحراء الغربية بصفة مبعوثا شخصيا للامين العام فى الصحراء الغربية.

الاستقالة تقابل بالتاسف الشديد من البوليساريو التى اعربت عن شكوها وامتنائها لبيكر وجهوده من اجل حل.

القضية، لكن المغرب يعلن ان بيكر استقال بفعل صلابة المواقف المغربى

28 اكتوبر 2004: مجلس الامن يصدر التوصية، 1570 يؤكد فيها صلاحية خطة بيكر «لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية» وحل المسالة الصحراوية فى إطار المشروعة الدولية، ويدعو الاطراف للتعاون مع الامين العام للامم المتحد وبعثة المينورسو، ويوصى يتميد تواجد البعثة حتى نهاية ابريل 2005 لفصح المجال مزيد من المشاورات.

ابريل 2007: جبهة البوليساريو تقديم للامين العام للامم المتحدة مشروع مبادرة لحل نزاع الصحراء الغربية فى تزامن مع تقديم المملكة المغربية لمقترحها المسمى الحكم الذاتى بالصحراء الغربية .

30 ابريل 2007: مجلس الامن يصدر اللائحة 1754 يدعو من خلالها جبهة البوليساريو والمملكة المغربية إلى الشروع فى مفاوضات بدون شروط مسبقة من أجل التوصل لحل سياسى يفضى إلى تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حق تقرير المصير.

18 و 19 يونيو 2007:تنظيم الجولة الاولى من المفاوضات بمنهاست تحت اسراف مبعوث الأمم المتحدة، السيد بترفان ولسوم

10 و 11 غشت 2007: الجولة الثانية

يناير 2008: التامت الجولة الثالثة من تلك المفاوضات بمنهاست قرب نيويورك.

15 مارس 2008: عقد الجولة الرابعة من المفاوضات بمنهاست قرب نيويورك دون احراز تقدم ملموس.

يناير 2009: الامين العام للامم المتحدة يعين الدبلوماسى الأمريكى كريستوفر روس مبعوثاً شخصياً إلى الصحراء الغربية خلفاً للسيد بيتر فان والسوم الذى اظهر تعاطفاً مع الأطروحة المغربية بنظر جبهة البوليساريو عقب التصريحات التى صدرى عنه.

10 و 11 عشت 2009: المبعوث الأممى الجديد يشرف بدورنشتاين النمساوية على اول اجتماع غير رسمى بين وفد عن جبهة البوليساريو واخر عن المملكة المغربية بحضور البلدين الملاحظين فى الجزائر موريتانيا.

يناير 2010 الامين العام للامم المتحدة يحدد يومى 10 و 11 فبراير لعقد الجولة الثانية من المفاوضات غير الرسمية بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية بمقاطعة الجولة الثانية من المفاوضات غير الرسمية بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية بمقاطعة ويست شيلستر قرب ابويرك.

عقدت الجولة الرابعة من المحادثات غير الرسمية فى الفترة من 16الى 18 كانون الاول / ديسمبر 2010 فى نفس مكان الجولة الثالثة .

عقد الجولة من المحادثات غير الرسمية فى الفترة من 21الى 23 يناير 2011 فى نفس مكان عقد الجولتين السابقتين .

عقد الجولة السادسة من المحادثات غير الرسمية فى المliche ، مالطة، فى الفترة من 7 إلى 9 مارس 2011 بمساعدة لوجستية من حكومة مالطة، دون تحتيت تقدم جوهر على طريق عقد جولة خامسة من المفاوضات .

و التامت الجولة السابعة من تلك المفاوضات بمنهاست من 5 حتى 7 يونيو 2011.

وكان مجلس الامن الدولى قد صادق على القرار 1979 يوم 29 ابريل بموجبه جدد مامورية بعثة المينورسو العاملة فى الإقليم منذ زهاء 20 سنة، حتى ابريل 2012، داعيا الطرفين إلى مواصلة التعاون مع جهود الأمم المتحدة بغية تمكين الشعب الصحراوى من ممارسة حق تقرير المصير .

براى الملاحظين فانة رغم عدم احراز «تقدم جوهرى» فى طريق تطبيق استفتاء تقرير المصير فى الصحراء الغربية المعرقل بفعل تعنت الرباط وفقدان ارادة سياسية فى حل النزاع كما اوضحت مرادا جبهة البوليساريو لكن الطرفين واصلا دراسة «الافكار» المعروضة فى المقترحين اللذين سبق تقديمهما من لدن جبهة البوليساريو والمغرب نند 2007، لكن لم يحظ اى منهما بالموافقة كإطار «وحيد» للتسوية كما اوضح كريستوفر روس فى ختام الجولة السابعة من تلك

المفاوضات.

الى ذلك ، اوضح السيد روس فى تصريح صحفى عقب الجولة السابعة 7 يونيو 2011 بان طرفى النزاع استعرضا القرار الاخير (1979) الذى صادق عليه مجلس الامن للامم المتحدة فى ابريل الماضى حول الوضع فى الصحراء الغربية وخصوصا العناصر الجديدة المتضمنة فى هذا القرار.

وقال السيد روس انه «من اجل ايجاد حل سياسى عادل ودائم ومقبول من الطرفين الذى يؤدى الى تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية فى إطار تسويات مطابقة للأهداف والمبادئ المتضمنة فى ميثاق الأمم المتحدة فقد وأصل الطرفان تعميق المباحثات حول المقترحين من بينها ميسالة الهيئة الانتخابية واليات تقرير المصير».

ولاحظ السيد روس انه فى ختام الاجتماع الماضى «واصل كل طرف رفض اقتراح الطرف الآخر كاساس وحيد للمفاوضات المقبلة».

للتذكير فان الطرفين شرعا كذلك فى بحث طريقة «مقاربة» مواضيع المباحثات التى حظيت الآخر كاساس وحيد الجولات السابقة، وخاصة الطبيعة وازالة الألغام توسيع برنامج تدابير الثقة، لكن الأمم المتحدة طالبت المساعدة من اجل اقتراح إطار للتفكير من اجل التبادلات مستقبلا، بحسب الدبلوماسية الأمريكى روس.

للإشارة اختار روس دبلوماسية مكوكية زار مدينتى العيون الداخلة وقدم مقاربة اغضبت الرباط مما جعله يتقدم على سحب الثقة من روس قبل ان يعود للملف تحت الضغط الدولى وتشكيل زيادته الجديد للمنطقة (يناير 2014) عقب اكثر من اربع زيارات و8 جولات من المفاوضات المارطونية فرصة جديدة لتحرك مسار التسوية «المتجمد» بفعل عدم الارادة السياسية من الرباط بحسب جبهة البوليساريو/ خاصة فى موضوع رفض توسيع صلاحيات بعثة المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان والتقارير عنها كما تطالب البوليساريو ومعها عديد الهيئات الدولية المعنية بحقوق الانسان فى نظر المراقبين.⁽¹⁾

(1)إنظر: فى شبكة المعلومات الالكترونية (نت) مارس 2015م

الباحث فى سطور

- المؤلف شغل وظيفة وكيل أول وزارة التعاون الدولى ومستشار الوزير .
 - شغل العديد من الوظائف منها وكيل الوزارة للموارد البشرية بالوزارة- ومدير عامن الادارة العامة للتعاون مع المنظمات والمجتمعات الاقتصادية فى القارة الأفريقية فى وزارة الخارجية ومثل مصر فى كثير من المؤتمرات الدولية كما حضر بعض هذه المؤتمرات بدعوة من منظمة الأمم المتحدة.
 - شغل المؤلف أيضاً من الوظائف قبل ذلك منها مدير عام برئاسة الجمهورية وايضاً مدير عام بمجلس الوزراء كما ان نشاطه العلمى عضو بهيئة التدريس الدراسات العليا (دبلوم المفاوضات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة)
 - له العديد من البحث فى الشؤون الأفريقية ودول حوض النيل والتي نوقشت فى ندوات عملية معهد البحوث والدراسات الأفريقية جماعة القاهرة من عام 1997 وشارك ايضاً فى اعداد التقرير الاستراتيجى عن أفريقيا .
 - للباحث العديد من المؤلفات العلمية الصادرة عن الهيئة العامة الكتاب دار المعارف ومجلة كان افريقى الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ومجله الوجة الاقتصادية العربية الصادرة عن جامعة الدمل
- إصدارات المؤلف

اولاً- إصدارات صادرة عن الهيئة العامة للكتاب.

- 1- دور مصر فى منظمة الوحدة الأفريقية عام 2002م
- 2- دور منظمة الوحدة الأفريقية فى مواجهة المشكلات الاقتصادية فى أفريقيا من عام 1963-2002مطبعت الطبعة الاولى عام 2003 و اعيد طبعة «الثانية» عام 2013م.

- 3- بؤر التوتر والنزاع حول المياه فى حوض النيل والعالم العربى والاستراتيجية المصرية للسياسة المائية فى حوض النيل عام 2004م.
- 4- المنظومة الأفريقية ومبادرة الشركة الجديدة للتنمية فى أفريقيا (مينبا) بين النظرة والتطبيق (رؤية مستقبلية عام 2006م)
- 5- أفريقيا ما بين منظمة الوحدة والاتحاد الإفريقى (رؤية مستقبلية) دراسة وثائقية وتحليلية فى إطار العلاقات السياسية الدولية.
- ثانيا- اصدار عن مكتبة جزيرة الورد.
- 6- تجربة التكامل المصرى السودانى بين النظرية والتطبيق (رؤية مستقبلية) دراسة تحليل فى إطار العلاقات السياسة والاقتصاد الدولية.
- ثالثاً- إصدارات عن دار المعارف المصرية.
- 7- التكامل الاقتصادى القارى فى أفريقيا .
- 8- التكامل الاقتصادى الإقليمى فى أفريقيا.
- 9- الصين وأفريقيا – علاقة شراكة ام تبعية – جزء اول.
- 10- الصين وأفريقيا – علاقة شراكة ام تبعية – جزء ثانى.
- رابعاً اصدار اخرى فى إطار القانون الجنائى:
- 11- التماس إعادة النظر فى احكام المحاكم بكافة أنواعها.
- 12- شرح قانون الاجراءات الجنائية فى ضوء الفقه واحكم محكمة النقض.
- 13- شرح قانون العقوبات فى ضوء الفقه وأحكام محكمة النقض مع دراسة خاصة للأحكام وقواعد قانون الشيك الجديد.
- خامساً: مؤلفات عملية تحت الطبع:
- 14- الانشقاق السياسى والخيارات الصعبة حول فى أزمة الصحراء الغربية.
- 15- الجامعة العربية وثورات الربيع العربى.
- 16- نحو دور افضل للمرأة فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية.

المحتويات

المقدمة	
الفصل الأول : الأهمية الجيوبولوتيكية للصحراء الغربية وجذور أبعاد الصراع ومراحل تطوير	
المبحث الأول: الأهمية الحيوتولوتيكية وجذور وأبعد وأبعاد الصراع حول الصحراء المغربية	
المبحث الثانى: مراحل صراع والتطوره حول الصحراء الغربية	
الفصل الثانى: الانشقاق السياسى حول حق تقرير المصير ومواقف أطراف النزاع	
المبحث الأول: الانشقاق السياسى حول تقرير المصير وموقف اسبانيا والمغرب وموريتانيا من النزاع	
المبحث الثانى: الانشقاق السياسى حول تقرير المصير وموقف الجزائر والبوليساريو من النزاع	
الفصل الثالث: الانشقاق السياسى فى إطار المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة	
المبحث الأول: الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار المنظمات الإقليمية	
المبحث الثانى: الانشقاق السياسى حول الصحراء الغربية فى إطار منظمة الأمم المتحدة	
الفصل الرابع: الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأممية والهوية	
المبحث الأول: الانشقاق السياسى وردود الفعل حول الاستفتاء ومخطط التسوية الأممية	

المبحث الثانى: الانشقاق السياسى حول أزمة تحديد الهوية فى إطار الأمم المتحدة .

الختام : مدى تأثير البيئة الدولية والإقليمية فى الانشقاق السياسى بين أطراف النزاع

